





الإسلاميون ومراكز البحث الأمريكية

دراسة في أزمة النموذج المعرفي

حالة معهد واشنطن ومعهد كارنيجي

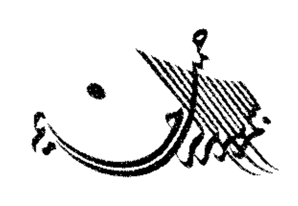
بلال التليدي

nama-center.com

الإسلاميون ومراكز البحث الأمريكية

دراسة في أزمة النموذج المعرفي

حالة معهد واشنطن ومعهد كارنيجي





الإسلاميون ومراكز البحث الأمريكية

دراسة في أزمة النموذج المعرفي

حالة معهد واشنطن ومعهد كارنيجي

بلال التليدي



الإسلاميون ومراكز البحث الأمريكية
دراسة في أزمة النموذج المعرفي
حالة معهد واشنطن ومعهد كارنيجي
بلال التليدي

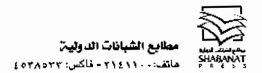
الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٤



مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa for Research and Studies Center

بيروت - لبنان
هاتف: ٢٤٧٩٤٧ (٧١-٩٦١)
المملكة العربية السعودية - الرياض
هاتف: ٩٦٦٥٤٥٠٣٣٣٧٦
فاكس: ٩٦٦١١٤٧٠٩١٨٩
ص ب: ٢٣٠٨٢٥ الرياض ١١٣٢١
E-mail: info@nama-center.com

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز نماء للبحوث والدراسات
التليدي، بلال
الإسلاميون ومراكز البحث الأمريكية، دراسة في أزمة النموذج المعرفي،
٣٧٨ص . (دراسات في الحالة الإسلامية؛٤)
ببليوغرافية: ٣٥٥- ٣٧٨
١ . الحركات الإسلامية. ٢. البحث العلمي ٣. أمريكا
أ. العنوان. ب. السلسلة.
٣٢٠
ISBN 978-614-431-861-4



مطابع الشبانات الدولية
هاتف: ٠٢١٤١١٠٠ - فاكس: ٤٥٣٨٥٣٣

الإهـــــداء

إلى روح الوالدين الكريمين

عبد السلام ورحمة

الفهرس

الموضوع	الصفحة

مقدمة

تقوم العديد من المراكز البحثية بمهمة الرصد والتحليل والاستشراف للظاهرة الحركية الإسلامية، وتنتج عددًا مهما من الدراسات والأبحاث والأوراق المتخصصة، وأحيانًا تكون مخرجاتها مادة موجهة لصناع القرار السياسي، ترسم أشكال التعاطي مع تيارات الحركة الإسلامية في سياقاتها المختلفة، وتقدر المواقف المختلفة بحسب السيناريوهات المتوقعة، ولا تكتفي بنسج علاقات عضوية مع صناع القرار السياسي، بل تتعدىٰ ذلك إلىٰ توجيه الرأي العام المحلي والدولي، وخلق تيارات الرأي عبر آليات التسويق الإعلامي الذكي لمخرجاتها، بحيث يصير ضغطها الإعلامي في كثير من الأحيان، أو علىٰ الأقل التسويق الإعلامي لمخرجاتها، حائلًا دون وضع المتن التحليلي والاستشرافي لهذه المراكز في مشرحة النقد العلمي.

ويزداد الأمر تعقيدًا عندما يتعلق الأمر بمراكز بحثية أمريكية جرىٰ الاصطلاح عليها بكونها «مستودعات تفكير» توفر خارطة

الأفكار الأساسية لصناع القرار السياسي التي تمكنهم من التعامل مع القضايا المطروحة، إذ في العادة ما يتضخم المنطق السياسي والإيديولوجي في تصنيف مخرجات هذه المراكز، واعتبارها أشبه ما تكون بملحقات أمنية لا تقوم بأكثر من تكميل الجهد الاستخباراتي بزي أكاديمي.

والحقيقة أن هذا التصنيف يقوم بوظيفة سلبية مزدوجة، إذ يقوم بدور اختزالي حينما يتم التعامل مع الأفكار التي تنتجها مراكز الأبحاث هذه باعتبارها موجهة بالأساس إلىٰ صانع القرار السياسي، وأنه ليس بالإمكان الإفادة منها، كما يقوم بدور مضلل حينما يتم اعتبار هذه الأفكار الحزمة الفكرية الوحيدة الموجودة علىٰ طاولة الاختيارات لدىٰ صانع القرار السياسي.

وبعيدًا عن هذه العقلية التي نقدر أنها تخلق العوائق التي تحول دون اقتراب الباحث والقارئ من حزمة الأفكار التي تتداولها مستودعات التفكير الأمريكية، يحاول هذا البحث أن يقتحم هذا المجال، منطلقًا من افتراض مثالي يعتبر أن جهود هذه المراكز في دراستها للإسلاميين تندرج ضمن محاولات تطوير الأدوات النظرية والمنهجية التي تمكن من الوصول إلىٰ معرفة علمية بالموضوع، وذلك لأن مثل هذا الافتراض -مع مشروعية مناقشة صدقيته- يحررنا من المسبقات الإيديولوجية، والأحكام النمطية في التعامل مع منتوجات المراكز الأمريكية، ويوفر الفرصة لجعل متنها وأدبياتها موضوعًا للبحث والنقد معًا.

سيكون الانشغال الأكبر لهذا البحث، هو أن يوفر للقارئ مادة وصفية كثيفة من أدبيات هذه المراكز، يستطيع من خلالها أن يكون رؤية متكاملة عن أطروحات هذه المراكز المتباينة ومقولاتها وحججها، وأن يتتبع مساراتها وتحولاتها بتناسب مع المتغيرات الأقليمية الضخمة التي رافقت ربيع الشعوب وخريفها، وذلك حتىٰ تستبين العلاقة بين حصول هذه المتغيرات الإقليمية والتحولات التي طرأت علىٰ عناوين واهتمامات المراكز البحثية في تعاطيها مع قضية الإسلاميين، إذ في الوقت الذي تسهل فيه عملية رصد مخرجات المراكز البحثية في الفترة الزمنية المغطية لمسار التحولات، يصعب فيه تحليل المحددات التفسيرية المؤطرة لاختلاف المقاربة عند هذه المراكز، إذ يمكن علىٰ سبيل المثال لأي باحث أن يرصد الأبحاث والدراسات والأوراق التي أصدرها هذا المركز أو ذاك عن الحركات الإسلامية، قبل الربيع العربي وأثناءه وبعده، ويمكن أن يلمس وجود اختلاف كبير في شكل تعاطي هذه المراكز مع الإسلاميين زمن ربيعهم وزمن الخريف الديمقراطي، لكن عملية تحليل تحولاتها في شكل التعاطي، يبقىٰ أشبه ما يكون بمساحة رمادية بكر، لم تغط بما يكفي من الدراسات النقدية.

والواقع، أن هذا جزء آخر مما يبرر جدوىٰ اشتغال هذا البحث المتواضع بهذا الموضوع، ليس بقصد محاكمة مخرجات المراكز البحثية الغربية المقاربة للظاهرة الحركية في سياق التحولات الاستراتيجية التي عرفها العالم العربي، ولكن بقصد

الرصد أولًا، لتوجهات هذه المراكز ومقولاتها وحججها ومسارات اشتغالها وتحولات اهتماماتها، ثم ثانيًا، محاولة التنقيب العلمي عن بعض المحددات التي تتدخل لتفسير تحولات المقاربة المواكبة لتحولات الموقف السياسي الاستراتيجي.

من البدء، سيكون هذا البحث محتاجًا إلىٰ التأكيد علىٰ أن المسارعة إلىٰ تضخيم البعد السياسي في الموضوع، ورفع مقامه إلىٰ درجة التحكم في صناعة المعرفي، هو خيار إيديولوجي استباقي، قد يضر بمهمة البحث، حتىٰ ولو انتهت الخلاصات البحثية إلىٰ تقريره بشكل من الأشكال، إذ سيحاول البحث أن يلتزم بعملية استنطاق مخرجات المراكز البحثية كما عبرت عن نفسها، وتتبع سيروراتها بتناسب مع تطور المتغيرات الإقليمية، ومحاولة تأطير ذلك بجهد تحليلي، يسعىٰ إلىٰ استحضار مختلف المحددات التفسيرية الممكنة من غير تقيد بمحدد مسبق، إلا ما فرضته الخلاصات المعرفية التي انتهىٰ إليها البحث نفسه.

مؤكد بأن هذه العملية صعبة، وبأن مهمة فصل الذات عن الموضوع تبقىٰ عسيرة في مختلف حقول العلوم الإنسانية، لكن هناك دائما مسافة بعيدة بين الانطلاق من مخرجات المراكز البحثية ودراستها الوصفية في مسارها وتحولاتها ومحاولة تأطير هذا الجهد بمقاربة تفسيرية، وبين الانطلاق من محددات تفسيرية مسبقة، ومحاولة البحث لها عن مؤيدات داخل مخرجات هذه المراكز البحثية.

ويبقىٰ الجزء الأهم في مقصود هذا البحث هو الجانب النقدي فيه، الذي ينشغل بدرجة أولىٰ بأزمة الأسس، أي أزمة النموذج المعرفي الذي انطلقت منه هذه الدراسات، ووقعت بسبب ذلك في معضلات بحثية تمس المفاهيم كما تمس أدوات التحليل.

ولئن كان من الضروري أن نعلن أفضلية جزء علىٰ جزء في هذا الكتاب، فإننا سنبادر إلىٰ القول بأن أعمق ما في هذا الكتاب، هو ما يتعلق بالنقد المتوجه إلىٰ أزمة النموذج المعرفي الذي تنطلق منه هذه الدراسات، لأن كل الجهد الوصفي الذي قمنا به يمكن التماسه بقدر من الاختصار أو التفصيل في أدبيات هذه المراكز، كما أن جهد التحليل والتركيب الذي قادنا إلىٰ استنباط توجهات هذه المراكز والمقولات والحجج التي تعتمد عليها، هي مما يتيسر فعله بدرجات متفاوتة بين الباحثين، عبر الاحتكاك المباشر بهذه الأدبيات، لكن الجانب النقدي غالبًا ما يكون المهمة الصعبة، لأنها لا تتطلب فقط عملية الوصف والاستنباط والتحليل والتركيب، بقدر ما تتطلب فهم الخلفيات المعرفية والنظرية والمنهجية التي تؤطر هذه الدراسات، والدراسة العميقة لعلميتها ونجاعتها.

ووعيًا منا بأن هذه المهمة ليست سهلة، فقد سعينا ما أمكن أن نوسع المرحلة الوصفية بقدر من الكثافة التي تساعد علىٰ عدم استبعاد أي معطيات مفيدة في جميع مسارات البحث الوصفية والتحليلية والنقدية، وسعينا في المقابل، إلىٰ تضييق وحصر نطاق

البحث، حتىٰ لا يزعم لنفسه الاستقصاء والإحاطة بكل المراكز البحثية الغربية التي اشتغلت علىٰ الظاهرة الحركية الإسلامية، ولا بالأوراق والدراسات التي أصدرتها في هذا الاتجاه، إذ كلما ضاقت عينة البحث، كلما أمكن ضبطها والتحكم فيها، شريطة أن تحظىٰ هذه العينة بقدر من التمثيل.

وسعيًا لبلوغ هذا الهدف، أي استحضار الصفة التمثيلية للعينة، فقد اختار هذا البحث أن يقتصر علىٰ دراسة مخرجات المراكز البحثية الأمريكية، لكونها الأكثر تتبعًا ورصدًا للظاهرة الحركية، ولكونها تحظىٰ بقدر من التعدد الذي يسمح بدراسة خارطة توجهاتها، ورصد تبايناتها، ومحاولة استخلاص المحددات التفسيرية المؤطرة لمجموع مقارباتها المختلفة.

علىٰ أن الاشتغال علىٰ المراكز البحثية الأمريكية، لا يعني بالضرورة استقصاءها، والإحاطة بجميع مكوناتها، وإنما سيتجه البحث إلىٰ التركيز علىٰ المراكز التي اطرد اهتمامها بالحركات الإسلامية إلىٰ الدرجة التي جعلت من هذا الموضوع محورًا أساسيًا ضمن برامجها، لاسيما منها الخاصة بالشرق الأوسط أو بالديمقراطية.

ومع أن هناك معايير أخرىٰ للاختيار، يعتمد بعضها علىٰ ضابط الارتباط بالمؤسسات والهيئات واللوبيات، فيما يعتمد البعض الآخر علىٰ طبيعة حقل الدراسة، وما إذا كان مندرجًا في علم السياسة أو علم الاجتماع أو غيرها من حقوق المعرفة

الإنسانية، فإن البحث اختار تجنب هذه المعايير، تقديرًا منه بأن الفائدة من تحكيمها، بالنظر إلىٰ أهداف البحث، غير مرجوة، فضلا عن كون بعضها يدخل البحث، منذ الوهلة الأولىٰ، في منزلق تحكيم السياسي في النقد المعرفي.

وحتىٰ يتوضح الاختيار وتنضبط معاييره، فقد رجح البحث الاشتغال علىٰ مخرجات مركزين بحثيين، كان اهتمامهما أكثر من غيرهما بالظاهرة الحركية، ولا ينفيان عن نفسهما صفة التأثير في القرار السياسي الأمريكي، ووضع صناعه أمام تقديرات المواقف المقترحة، هذا علىٰ الرغم من الإعلان عن استقلالهما عن الهيئات والمؤسسات الحكومية أو الحزبية.

وهكذا، اقترح البحث كل من معهد كارنيجي للسلام الدولي، ومعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنىٰ، مع تسجيل وجود تفاوت كبير في درجة الاهتمام بين هذين المركزين. وقد كان من المزمع إضافة معهد بروكينغز، لكن استقراء أدبياته جعلنا نقتنع في آخر لحظة أننا لن نفعل أكثر من تعزيز أطروحة كارنيجي بنفس المقولات ونفس الحجج، أو بحجج قليلة إضافية، ارتأينا أن نشير إليها عند الحديث عن مخرجات كارنيجي. وقد حرصنا علىٰ دراسة هذين المركزين، أو بالأحرىٰ هذين التوجهين، لتقديرنا أنهما يعبران عن حساسيتين بحثيتين أساسيتين في التعاطي مع الإسلاميين.

هذا، وسيعتمد هذا البحث منهجا تطرد مفرداته في كل فصوله، يبتدئ برصد مخرجات هذه المراكز في ثلاث مراحل

زمنية، قبل الربيع العربي، وأثناءه، وبعد خريف الديمقراطية في العالم العربي، علىٰ أن يجعل نجاح الثورة في تونس ومصر نقطة فاصلة بين الزمن الشمولي وحلول الربيع العربي، وتنحية الرئيس مرسي من الحكم المحطة الفاصلة بين الربيع العربي وخريفه، بحيث، سيجمع منهج البحث بين الإطار الوصفي الكثيف الذي يضطلع بمهمة رصد مخرجات هذه المراكز وتتبع توجهاتها ومقولاتها وحججها ومساراتها وتحولاتها، وبين مهمة تحليلها، ومحاولة البحث عن المحددات التفسيرية لها، ثم ممارسة عملية النقد عليها بالتركيز علىٰ أزمة النموذج المعرفي في المفاهيم وأدوات التحليل معا.

وهكذا، سيتم تقسيم البحث إلىٰ ثلاثة فصول أساسية، يختص الفصل الأول بالإطار الوصفي الذي يعرض بشكل مفصل أدبيات المركزين، وكيف كان شكل تعاطيهما مع الإسلاميين في المراحل الزمنية الثلاث، علىٰ أن يتناول الفصل الثاني توجهات هذين المركزين ومقولاتهما وحججهما والمسارات التي عرفها شكل تعاطيهما مع الإسلاميين، قبل الربيع العربي، وأثناءه، وبعد خريف الديمقراطية، فيما سيخصص الفصل الثالث لمحاولة الاجتهاد في الوصول إلىٰ المحددات التي تفسر هذه التحولات، وممارسة النقد علىٰ الخلفية المعرفية والنظرية والمنهجية التي حكمت تعاطي هذه المراكز مع مسألة الإسلاميين، وذلك بالتوقف عند أزمة النموذج المعرفي.

بيد أن حصر نطاق البحث في الاشتغال علىٰ مخرجات هذين المركزين، لا يعني عدم الانفتاح علىٰ مخرجات مراكز بحثية أخرىٰ أمريكية أو غير أمريكية. فقد يكون من الضروري، لاعتبارات نقدية أو مقارنة، أو لاعتبارات تخص تبلور توجهات بحثية أو سياسية دولية في التعاطي مع الإسلاميين، أن يتم الانفتاح علىٰ مخرجات بعض مراكز الأبحاث الأخرىٰ، وذلك للتمييز بين ما كان خاصًا بالتجربة الأمريكية، وما يندرج ضمن توجه أكبر يتجاوز السياق الأمريكي.

وتبعًا لهذه الملاحظة، سيجد القارئ ضمن ثنايا هذا البحث، بعض الإشارات إلىٰ مراكز أبحاث أمريكية أخرىٰ، ومراكز أبحاث أوربية، تتقاسم مع المراكز الأمريكية بعض التوجهات البحثية أو بعض الحجج التي تستند عليها في بناء توجهاتها، قصدنا إضافتها - ولو بنحو محدود- لوضع القارئ في صورة الاستراتيجيات الدولية والتوجهات الكبرىٰ التي تحكم تعاطي المراكز البحثية مع الحركات الإسلامية، وأيضًا الخيارات التي توضع بين يدي صناع القرار السياسي لإنتاج استراتيجيات التعامل مع مكونات الحركة الإسلامية.

علىٰ أن هذا الجهد البحثي الذي نقدمه اليوم، إنما يروم، في البدء والمحصلة، أن يساهم في إكساب القارئ جزءًا من المعرفة العلمية التي تمكنه من التعامل النقدي مع مخرجات المراكز البحثية الغربية، وعدم السقوط في منزلق التلقف اللاواعي لإنتاجاتها

والتسويق المجاني لها، كما ولو كان الطابع الأمريكي الموضوع في صفحاتها الأولىٰ، كافيًا لإعفائها من المرور في مشرحة التحليل النقدي.

كما يطمح هذا الجهد المعرفي أن يمد الباحثين المشتغلين في مقاربة الظاهرة الحركية ببعض الأسباب التي تعينهم علىٰ التعامل النقدي مع مراكز الأبحاث الأمريكية، وعدم الاستغناء بها عن بذل الجهد الذاتي في الفهم المستقل للظاهرة الحركية في جميع مساراتها وتحولاتها، كما تساعدهم علىٰ التمييز في تعاطيهم مع مخرجات هذه المراكز بين الجانب المنهجي الإجرائي الذي يتطلب الأمر الاستفادة منه مع استحضار خلفياته المعرفية والإيديولوجية، وبين الجانب المعلوماتي والتحليلي الذي يفترض أن يكون الباحث العربي أولىٰ به من غيره، بسبب المؤهلات اللغوية والمعرفية التي لا يقاسمه الباحث الغربي جزءًا كبيرًا منها لاسيما ما يتعلق بدراسة الحركات الإسلامية في العالم العربي.

هذا، ولا يفوتنا في ختام هذه المقدمة أن ننوه بمركز نماء للبحوث والدراسات الذي انفتح علىٰ الثمرة الأولىٰ من بحثنا في دراسة الحركات الإسلامية، في «كتاب الإسلاميون والربيع العربي، الصعود التحديات، وتدبير الحكم: مصر تونس اليمن المغرب» والذي لقي إقبالًا منقطع النظير، ثم انفتح علىٰ الباحث مرة ثانيًا بنشر كتابه الثاني: «مراجعات الإسلاميين دراسة في تحولات النسق السياسي والمعرفي» والذي لقي نفس الاحتفاء، وهو اليوم يفتح

صدره مرة ثالثة، برهانًا علىٰ تعميق علاقات التعاون البحثي، وثقة في الجهد العلمي الذي يبذله الباحث، بإخراج هذا الكتاب إلىٰ الساحة البحثية، ليؤكد أن المركز ماض في القيام بدوره المقدر في إغناء المكتبة الإسلامية المقاربة للظاهرة الحركية، وفي تعميق التوجه النقدي، والمساهمة في تطوير الدراسات المنهجية في هذا الحقل المعرفي. فالشكر له علىٰ فتحه لهذه النوافذ الواسعة للبحث المنهجي التي لقيت الاهتمام الكبير من قبل القارئ والمؤسسات البحثية في العالم العربي والغربي، وبوأته المكان الذي لم يخطط أن يبلغه في سنواته التأسيسية الأولىٰ.

بلال التليدي

الرباط، الجمعة ١٥ نونبر ٢٠١٣



الفصل الأول

تعاطي المراكز البحثية الأمريكية مع الإسلاميين:
الإطار الوصفي

المبحث الأول

معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى: الإطار الوصفي

لم يكن اختيار معهد واشنطن كدارسة حالة أمرًا اعتباطيًا، فقد ازدحمت جملة من المحددات التي دفعت إلىٰ إفراده بالدراسة، منها ما يرجع إلىٰ القوة الاقتراحية التي يمثلها كمستودع تفكير مؤثر في السياسات الأمريكية، ومنها ما يرتبط باشتباكه المنتظم مع قضية الدمقرطة في العالم العربي، وما يرتبط بحجم تعاطيه مع معضلة الإسلاميين، إذ تبرز حجم مخرجات المعهد البحثية وأنشطته وزن هذه القضايا في سلم اهتماماته، ومنها أيضًا الرؤية المختلفة التي يطرحها هذا المعهد، وخدمتها لهدف الكشف عن معالم التعددية التي تعبر عنها المراكز البحثية الأمريكية في تعاطيها مع مجمل السياسات الأمريكية، ومع التعاطي مع الإسلاميين بشكل خاص.

وإذا كانت هذه الدواعي كافية لتبرير جدوىٰ اختيار معهد واشنطن كحالة دراسة، فإن تعدد الخبراء والزملاء الباحثين في المركز، المقيمين منهم وغير المقيمين، ثم الحجم الكبير للأوراق

والكتابات والمقالات والتقارير، وما يسميه المعهد بالتحذيرات السياسية، هذا فضلًا عن الأنشطة التي يعقدها، تفتح أمام القارئ خيارات كثيرة لتحديد المتن الذي سيتم اعتماده في المرحلة الوصفية كمنطلق للتحليل، تتدرج بين الاستيعاب الشامل، وبين الانتقاء المنظم الذي يرتكز علىٰ اختيار مجموع الأفكار التي سجلها المعهد بخصوص التعاطي مع الإسلاميين، وبين اعتماد معيار آخر في الحصر أكثر دقة باعتماد أكثر الخبراء تمثيلًا لرؤية المعهد.

ومع أن الخيارين الأول والثاني ممكنان، ويوفران الإمكانية لاستطلاع آراء مختلف الأوراق والباحثين والخبراء في المعهد، إلا أنهما معًا يتطلبان إفراد هذا المعهد بالبحث والدراسة، وهو غير مقصود بالدراسة، إذ المطلوب دراسة المتن الخاص بمسألة الإسلاميين عند هذا المعهد في علاقة ببقية المراكز الأخرىٰ، وتحليل مجموع مخرجاته بهذا الصدد، ودراسة تحولاتها والاجتهاد في تفسيرها، إذ تعدد الأجناس البحثية الصادرة عن المعهد، أو تعدد الباحثين والخبراء لا يكون له أهمية كبيرة إلا عند الرغبة في الكشف عن الاختلاف، وهو أمر يكاد يكون منعدمًا في حالة معهد واشنطن، الذي تتسم مخرجاته بقدر كبير من التوافق والانسجام بين باحثيه، لاسيما في مقاربتهم لقضية التعاطي مع الإسلاميين.

ولهذا الغرض، كان الاختيار الثالث الأنسب لحصر مجال البحث وعدم مجاوزته للمقصود، وحتىٰ يكون معيار تخريج المتن

منضبطا، ويتم في الوقت ذاته إتاحة الفرصة لدراسة التحولات دون أن يكون اختلاف الباحثين مبررًا للدفع بقضية تعدد الأفكار داخل المدرسة الواحدة، هذا مع أن هذا الاعتبار مجرد اعتبار نظري، بحكم ما سبق أن قررناه -بمستند الاستقراء- من وجود توافق وانسجام في الأطروحة بين الباحثين والخبراء في معهد واشنطن فيما يخص التعاطي مع الإسلاميين.

ويزيد من تأكيد جدوىٰ اعتماد هذا الخيار التوجه الذي ينتهجه الباحثون الأمريكيون في اعتماد أوراق مشتركة، كما هو الشأن في معهد واشنطن، والذي يعبر عن نضج الرؤية ووحدتها لدىٰ المراكز البحثية في القضايا المعروضة للبحث.

كما يؤكد هذا الخيار، تخصص بعض الباحثين في بعض السياسات الأمريكية دون بعضها، مما يطرح أولوية اختيار الباحثين الذين لهم رصيد مقدر في معالجة قضية الدمقرطة والإصلاح السياسي في العالم العربي، وما يرتبط بها من التعاطي مع مسألة الإسلاميين.

ولأن روبرت ساتلوف يمثل المدير التنفيذي لمعهد واشنطن منذ عام ١٩٩٣، ويمثل كبير خبراء هذا المعهد في السياسات العربية والإسلامية وسياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، وبحكم أنه راكم رصيدًا كبيرًا في التنظير الاستراتيجي لقضية الديمقراطية في العالم العربي، وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الإسلاميين، وقدم إسهامات فكرية ونظرية واكبت مجمل

التحولات التي عرفتها المنطقة العربية منذ الحادي عشر من شتنبر إلىٰ لحظة خريف الديمقراطية في مصر، وساهم إسهامًا مؤثرًا في صياغة تقارير مجموعة الرئاسة التي يصدرها معهد واشنطن كل أربع سنوات، بمشاركة أكثر من أربعين خبيرًا ومسؤولًا في السياسات الأمريكية، فقد ارتأينا أن نجعل من أوراقه وكتاباته ومقالاته المتن الأساسي الممثل لمعهد واشنطن فيما يخص حقل دراستنا حول تعاطي المراكز البحثية الأمريكية مع الإسلاميين.

علىٰ أننا في هذا المبحث، سنعمد إلىٰ وضع القارئ أمام هذا المتن في سياق كرونولوجي، يتتبع بشكل وصفي كتابات روبرت ساتلوف منذ إعلان مبادرة تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط سنة ٢٠٠٢، وما طرحته من إشكالات ترتبط بالتعاطي مع الإسلاميين، مرورًا بمواكبته للربيع العربي ومساراته المختلفة، إلىٰ صعود الإسلاميين إلىٰ السلطة، والتحديات التي طرحها هذا الصعود، وانتهاء بخريف الديمقراطية في مصر، وتعثرات الانتقال الديمقراطي في تونس، ووضعية بقية الإسلاميين في زمن ما بعد الربيع العربي.

وقد اختار البحث، في إطار منهج تعاقدي مع القارئ، وتقريبا لإمكانية الاختبار والتدقيق من الباحث المتابع، أن يلتزم في عملية التتبع والرصد الوصفي اعتماد معيار تخريج كل ما يتعلق برؤية ساتلوف للإسلاميين في مقالاته وأوراقه التي كتبها، مع اعتماد هذه المقالات نفسها أساسًا لعملية الرصد الكرونولوجي،

دون الالتزام بعرض الأفكار الأخرىٰ التي تخرج عن حقل الدراسة، إلا ما كان له ارتباط وثيق بالموضوع.

المادة الأولى: تعزيز الديمقراطية في العالم الإسلامي تقييم آخر عرض لسياسة الولايات المتحدة[1].

يعلق روبرت ساتلوف في هذه المقالة علىٰ الخطاب الذي قدمه مدير دائرة التخطيط السياسي ريتشارد هاس بتاريخ ٤ دجنبر ٢٠٠٢، والذي كشف فيه عن سياسة جديدة لحكومة بوش في بناء الديمقراطية في العالم الإسلامي، إذ حاول روبرت ساتلوف أن يقدم الحجج التي ساقها هاس لتبرير هذه السياسية، ومنها علىٰ وجه الخصوص ضرورة أن تدعم واشنطن الديمقراطية في العالم الإسلامي بحذر، بسبب أن المستفيد منها سيكون هم الإسلاميين، إذ ذكر بالدروس الثمانية المستفادة من التجار بالدولية وهي:

- أن هناك نماذج عديدة للديمقراطية.
- أن الانتخابات لا تصنع ديمقراطية.
- أن الديمقراطية تحتاج إلىٰ وقت.

(١) مقال تم نشره بموقع معهد واشنطن بتاريخ ١١ دجنبر ٢٠٠٢ تحت عنوان:
Promoting Democracy in the Muslim World Assessing the Latest Exposition of U.S. Policy.

علىٰ الرابط:
http://www.washingtoninstitute.org-policy-analysis/view/promoting-democracy-in-the-muslim-world-assessing-the-latest-exposition-of-.

• أن الديمقراطية تعتمد علىٰ جمهور مطلع ومتعلم.

• أن الديمقراطية تحتاج إلىٰ وسائل الإعلام المستقلة والمسؤولة ضرورية.

• أن النساء ضروريات للديمقراطية.

• أنه يلزم تعزيز الإصلاح السياسي والاقتصادي بشكل متواز.

• يلزم بناء الديمقراطية من الداخل وتشجيعها من الخارج.

كما شدد روبرت ساتلوف علىٰ ملاحظة هاس التي تؤكد علىٰ أن عملية الدمقرطة هي عملية طويلة الأمد، لا تتحاشىٰ الحاجة لمواجهة مواضيع ملحة مثل الصراع العربي الإسرائيلي، والعراق، وأفغانستان، وكشمير، لكنه انتقدها ضمنيًا حين تساءل عن إمكانية تصور عملية سلام عربي إسرائيلي بوجود مصر ديمقراطية، أو أردن ديمقراطي، أو حتىٰ فلسطين ديمقراطية.

وفي سياق تعليقه علىٰ هاس، لاحظ روبرت ساتلوف أن هذه السياسة تضمنت محاور تجديدية أساسية حصرها في النقاط التالية:

- أن «هاس» قدم الحجة الفكرية للدمقرطة كأولوية سياسية، وقدم مثالًا متألقًا عن ارتفاع التأثير في صناعة القرار المرتكز علىٰ أولوية القيم علىٰ السياسة الواقعية، وأن عملية الدمقرطة لن تكون أول ما يتخلىٰ عنه عندما يحدث تعارض بينها وبين الأهداف الأخرىٰ، لكن ساتلوف لا يرىٰ الكيفية التي سيتم عن طريقها تحديد الأولوية بين الأهداف المتنافسة، إذ لم يرد في خطاب

«هاس» أي صياغة واضحة في هذا الشأن.

- التأكيد علىٰ المزج والتوازي بين مطلب الإصلاح السياسي ومطلب الإصلاح الاقتصادي، بما يعني عدم الرضا علىٰ المسارات التي انفصل فيها هذان البعدان، بدءًا من الدول الشرق آسيوية، وانتهاءً بالنموذج التونسي الذي تميز باقتصاد مفتوح وسياسيات قمعية.

- لاحظ ساتلوف أن استرشاد هاس بدروس من الماضي لبناء سياسة تعزيز الديمقراطية قلص من الحماس في دعم الديمقراطية، وأكد الحاجة إلىٰ تقوية لبنات الديمقراطية.

وبعد تتبعه للعناصر الثلاثة الجديدة التي تضمنها خطاب «هاس»، بسط ساتلوف جملة من الأسئلة التي قدر بأن «هاس» لم يقدم أي جواب عنها، ومن ذلك مثلا تعزيز الديمقراطية في البلدان غير المرحب بها، إذ اكتفىٰ فقط بالحديث عن برنامج شراكة الشرق الأوسط في الإصلاح السياسي والاقتصادي والتعليمي (يعني سياسة الجزرة)، ولم يقدم في المقابل أي شيء بخصوص سياسة (العصا) كاستعمال ورقة وقف المساعدات لمصر للضغط من أجل الدمقرطة. لكن النقد المركزي الذي انتقد به ساتلوف سياسة «هاس» هي ما يرتبط بالعلاقات مع الأحزاب الإسلامية، والتي تؤكد بأن «الولايات المتحدة لا تعارض الأحزاب الإسلامية، كما أننا لا نعارض الأحزاب المسيحية واليهودية أو الهندوسية في البلدان الديمقراطية ذات التأسيسات العريضة» إذ رأىٰ ساتلوف في هذه الصياغة إمكانية عدم اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية علىٰ

حزب الله أو حماس لو قررا التخلي عن نشاطاتهما الإرهابية، وألزما نفسهما باستئصال إسرائيل فقط بالوسائل السلمية، كما طرح تساؤلًا يخص مشكلة الدمقرطة المعادية للديمقراطية، ومثل لها برفض منح النساء حق الاقتراع في الكويت ورفض تشديد العقوبات في (قتل الشرف) في الأردن، والتي تؤكد رفض البرلمانات المنتخبة ديمقراطيا للعادات الديمقراطية، متسائلًا في هذا الصدد عن رد الولايات المتحدة الأمريكية أمام مثل هذه المواقف.

المادة الثانية: دروس من خط الجبهة في المعركة من أجل القلوب والعقول: عامان لي في المغرب[1].

لاحظ ستلوف خلال رحلته إلىٰ المغرب في هذين العامين

(١) نشرت هذه المقالة بموقع معهد واشنطن بتاريخ ٢ غشت ٢٠٠٤ تحت عنوان:
Lessons from the Front Line in the Battle for 'Hearts and Minds': My Two Years in Morocco.

علىٰ الرابط:
http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/lessons- from-the-front-line-in-the-battle-for-hearts-and-minds-my-two-years.

خلفية هذه المقالة: بدأت أول اهتمامات معهد واشنطن بالإسلاميين بعد إطلاق جورج بوش الابن لمبادرة دعم الديمقراطية في العالم العربي عقب أحداث الحادي عشر من شتنبر، وكانت للمدير التنفيذي لمعهد واشنطن روبرت ساتلوف فرصة قضاء سنتين في المغرب سجل فيها ملاحظاته «من داخل الجبهة» علىٰ حد تعبيره، فقدم في محاضرة ألقاها في ٢٩ غشت ٢٠٠٤ في المنتدىٰ السياسي الخاص بالمعهد حول خلاصات رحلته في المغرب والتي دامت عامين، ضمنها وجهة نظره حول الإسلاميين. وقد تزامنت رحلته مع أحداث ١٦ ماي ٢٠٠٣ الإرهابية التي ضربت الدار البيضاء.

ارتفاع نجم الإسلاميين، والضغوط القوية التي مارسوها لتتخلىٰ الحكومة التي كان يقودها حزب الاتحاد الاشتراكي اليساري الخلفية عن الخطة الوطنية لإدماج المرأة والتنمية، كما لاحظ فوز الإسلاميين في انتخابات ٢٠٠٢ التشريعية. وقد سجل ساتلوف بإيجابية المقاربة التي اعتمدها الملك محمد السادس في مكافحة الإرهاب عقب أحداث ١٦ ماي ٢٠٠٣، ونوه بالسياسة التي اعتمدتها الدولة في مواجهة «الأفكار المتطرفة» خاصة «زيادة السيطرة علىٰ المساجد، ومراقبة الخطب»، واعتماد إصلاحات شملت «مدونة الأسرة»، وإنهاء التمييز بين النساء، كما نوه بالتقدم الذي عرفه المغرب علىٰ مستوىٰ الإصلاحات السياسية، وتوقف ساتلوف علىٰ ما أسماه «التوتر الملازم لعملية الدمقرطة مع حرب المتطرفين» حيث أكد في هذا الصدد علىٰ أن «تعزيز الديمقراطية وحملة القلوب والعقول -يقصد الحرب علىٰ الإرهاب- هما أبناء عمومة من الدرجة الأولىٰ، وليستا توائم متشابهة» معتبرًا أن عدم القدرة علىٰ هزم زحف الإسلاميين الراديكاليين لا يوفر أي فرصة للنجاح في تعزيز الديمقراطية.

واعتبر ساتلوف في محاضرته أن علىٰ الولايات المتحدة الأمريكية أن تعيد النظر في طبيعة المشكلة، وأن تدرك أنها ليست في الإرهاب بقدر ما هي في الإيديولوجية التي ينبع منها الإرهاب، أي ما أسماه «الإسلاموية الراديكالية» موضحًا بهذا الخصوص أن «انتشار الراديكالية الإسلاموية، وليس عدم شعبية الولايات

المتحدة، هو أخطر تحد يواجه مصالح الولايات المتحدة في العديد من المجتمعات العربية والإسلامية» معتبرًا أن الحل لا يتمثل في التوصل إلىٰ توفيق في وجهات النظر المتضاربة مع الإسلامويين، لأن من شأن سياسة كهذه -حسب ساتلوف- أن ترسل رسالة مزدوجة سيئة التأثير، لأنها توحي أولًا، للإسلاميين بأنهم أقوياء لدرجة كافية لحمل واشنطن علىٰ إغفال رفضهم لكل القيم الأمريكية تقريبًا لإقامة علاقة معهم. ولأنها توحي ثانيًا، لغير الإسلامويين ولأعداء الإسلامويين، بأنهم ليسوا من الأهمية بحيث يستحقون انتباه أمريكا.

وبناءً علىٰ ذلك، يلاحظ ساتلوف أن المغاربة المعادين للإسلامويين يتذمرون من كون واشنطن تبعث بالرسالة الخطأ، عندما تقدم تمويلات لمتدربي البرلمان، والتي يستخدمها الإسلاميون ليصبحوا ناقدين أكثر فعالية للحكومة، ويعتبر أن أمريكا عندما تدفع الأموال لترسل الإسلامويين إلىٰ الكونغرس، فإنها تعطيهم ختمًا أمريكيًا بالموافقة، وعندما تنصح النظام، بعدم حظر الحزب الإسلاموي القانوني، والذي يدعىٰ حزب العدالة والتنمية، بعد تفجيرات أيار ٢٠٠٣، فإنها ترسل نفس الرسالة.

وتقديرًا لهذه الاعتبارات، يرىٰ ساتلوف أن الدبلوماسية الأمريكية العامة، في حاجة لأن تركز علىٰ ثلاثة مجالات رئيسية: تحسين صورة أمريكا، والمصالح، والاستثمارات.

ولأن تحسين الصورة مرتبط بالحاضر، وواشنطن تفكر في

المستقبل، فإن ساتلوف يقترح إعطاء أهمية أكبر للمصالح والاستثمارات.

ففي مجال المصالح، يقترح ساتلوف أن تتخلىٰ واشنطن عن ترددها في التحدث بشكل مباشر مع الشعوب العربية والمسلمة حول القضايا الصعبة مثل الإرهاب، والإسلاموية الراديكالية، والصراع العربي الإسرائيلي، والعراق.

أما في مجال الاستثمار مع كل من الحلفاء الحاليين والآخرين المحتملين في المستقبل، فيتقترح ساتلوف أن يشمل هذا العمل علىٰ ثلاثة عناصر:

- **تحديد الحلفاء**: من بين غير الإسلاميين (أعداء الإسلاميين) وبناء شبكة من الأهداف المشتركة بينهم، إذ العمل لمعاداة الإسلاميين -حسب ساتلوف- قد يشتمل علىٰ تجميع أناس ذوي وجهات نظر مختلفة تمامًا للعمل بشكل جماعي تجاه القضية الأكبر. وإبداء الاستعداد لدعمهم بالرؤية والمال (العملة الصعبة).

- **تعزيز التحالف مع حلفائها المحليين المعاديين للإسلاموية**، وتمكينهم من الوسائل المهمة لمحاربة الإسلاميين (حرب المعلومات).

- **تنشئة حلفاء مستقبليين**: إذ يقترح ساتلوف في هذا الصدد أن تستغل الولايات المتحدة الوقت والجهد والمال لتنمية حلفاء جدد ومستقبليين، وأن تستثمر بهذا الخصوص المعركة الرئيسية التي يستغلها الإسلاميون، وهي التربية والتعليم، وذلك بتقوية تعليم

الانجليزية باعتبارها «وريدًا لكل الثقافة الأنجلو أمريكية» ووعاء لتمرير الثقافة الليبرالية وتأييد المشاعر الأمريكية.

المادة الثالثة: تقرير مجموعة الدراسة الرئاسية بعنوان الأمن، الإصلاح، والسلام: الركائز الثلاث لاستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط[1].

ترىٰ خلاصة التقرير التنفيذي أن التقدم الهام الذي حققته السياسة الأمريكية في الجانب التكتيكي في الحرب العالمية علىٰ الإرهاب منذ ١١ شتنبر ٢٠٠١ يتطلب التعزيز من خلال مطاردة النزعات الشرعية العامة للإرهاب، وإدراج المجموعات الإرهابية مثل «حماس» و«حزب الله» في جدول الجهود الرامية لمكافحة

---

(١) هذا هو التقرير الخامس الذي يصدره معهد واشنطن كل أربع سنوات، باسم تقرير مجموعة الدراسة الرئاسية، الذي يشارك فيه مجموعة متعددة الأحزاب تضم طائفة من رجال الدولة والدبلوماسيين والمشرعين والأساتذة والخبراء الذين دعوا إلىٰ اجتماع عام في أوائل عام ٢٠٠٤ من أجل شرح وضع الشرق الأوسط، ومدىٰ تأثير السياسة الأميركية في تحسين مصالح الولايات المتحدة في هذه المنطقة الإستراتيجية الهامة، إذ استثمر معهد واشنطن فرصة الانتخابات الرئاسية من أجل إقحام أفكار جديدة في عملية «صنع السياسة»، ويعتمد هذا التقرير منهجية مصادقة المجموعة علىٰ الأفكار المتضمنة في التقرير مع اعتماد مبدأ تحفظ بعض الأعضاء غير المصادقين علىٰ بعض الأفكار أو الأحكام أو المطالب الواردة في التقرير. ويقع التقرير في ٨٢ صفحة، وقد نشر بموقع معهد واشنطن في الفصل الأول من سنة ٢٠٠٥، تحت عنوان:

Security, Reform, and Peace: The Three Pillars of U.S. Strategy in the Middle East

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/pubs/PSG2005.pdf

الإرهاب العالمي، وتحسين الجهود لاستهداف الموارد المادية التي تتلقاها جماعة الدعوة التي تتبنىٰ العمليات الإرهابية. وعلىٰ الجانب الاستراتيجي، يقترح التقرير مواجهة التحدي الإيديولوجي للتطرف الإسلامي من خلال الجهود الطويلة الأمد من أجل إصلاح النظم، وتشكيل جبهة إسلامية معارضة لهذا التطرف الإسلامي.

وفيما يتعلق بركن الإصلاح، يقترح التقرير علىٰ الإدارة الأميركية أن تدمج الديمقراطية والتحرر والإصلاح السياسي كعناصر أساسية في العلاقات الأميركية الثنائية مع الدول الرئيسية، وخاصة العلاقات الثنائية مع الزعماء البارزين. ومن الناحية البيروقراطية، يعتبر التقرير أن هذه الجهود تتطلب إعادة تصميم شاملة للكيفية التي تستطيع من خلالها الحكومة الأميركية الوصول إلىٰ ملايين الأصوات في الخارج من أجل معرفة ومساندة وتنشئة الحلفاء الحاليين والمؤيدين المحتملين للسياسة الأميركية، وفي نفس الوقت، الذين يعززون القيم الأميركية.

ويرىٰ التقرير أن ركيزة الإصلاح تتمثل في دعم وتشجيع التطوير الإيجابي لمجتمعات الشرق الأوسط بغية تهميش دور المتطرفين الإسلاميين، وحرمانهم من المظلوميات التي يستندون إليها من أجل توسيع قاعدة الدعم المطلوب لهم.

ويقترح التقرير من أجل إحراز تقدم في هذا المجال، تعزيز عمليات الإصلاح، ووجوب التركيز علىٰ بناء علاقات شراكة حقيقية مع طائفة الإصلاحيين، سواء داخل أو خارج الحكومات،

واستخدام طيف واسع من الإمكانيات البشرية والسياسية والدبلوماسية والتقنية والاقتصادية والتجارية المتوفرة لدىٰ الإدارة الأميركية.

كما يقترح من الناحية العملية وجوب بذل الجهود اللازمة لتشجيع وتفويض ودعم الحلفاء الإقليميين لمواجهة انتشار التطرف الجذري، وتعزيز سبل الإصلاح الإيجابي ضمن المجتمعات الإسلامية. كما يوصي الولايات المتحدة الأمريكية ببناء علاقات شراكة جديدة مع المنظمات غير الحكومية، ومع القطاعات الخاصة التي تعزز المصالح والسياسات الأميركية بين تلك الدول الأجنبية، وخلق إستراتيجية تنفيذية محددة ومتماسكة لبناء جيل جديد من الحلفاء الذين يحاربون التطرف ضمن المجتمعات الإسلامية.

ويعتبر التقرير أن الرد المناسب علىٰ هذا التحدي الإستراتيجي، يكمن في شن حملة فكرية ضد التطرف الإسلامي، وإصلاح الأنظمة التي تكون مشاركتها في هذا الجهد هامة. ويرىٰ التقرير أن مدخل الأمن هو الذي من شأنه مواجهة الإرهاب كمسألة تكتيكية، أما المواجهة الاستراتيجية له، فتتم عبر مدخل الإصلاح.

ويرىٰ بموازاة مع ذلك، أنه من الضروري للولايات المتحدة أن ترفع التردد في منح الدعم المالي للمجموعات والحركات الملتزمة في تعزيز الحرية والتحرر ضمن المجتمعات المغلقة والقمعية، علىٰ أساس أن يكون القصد، هو إشراك عموم المسلمين

في الشرق الأوسط وحول العالم، بتحقيق ثلاثة أهداف رئيسة:

١- دعم المسلمين والمشرقيين الآخرين الملتزمين بالمعركة السياسية والاجتماعية والثقافية ضد التطرف الإسلامي.

٢- دعم السبب الرئيسي للحرية ضمن المجتمعات الإسلامية، من خلال العمل علىٰ دعم المجموعات والأفراد الملتزمين ببناء حكومات مسؤولة وشفافة وممثلة للشعب، وإعطاء حقوق النساء والأقليات وتطبيق القانون.

٣- نشر مفهوم التعاطف الأكبر مع القيم والثقافة والسياسة الأميركية.

المادة الرابعة: معضلة الديموقراطية في الشرق الأوسط: هل الإسلاميون هم الحل؟[١].

افتتح روبرت ساتلوف مداخلته بتحديد مفهوم الإسلاموية معتبرًا إياها «أعظم تحد أيديولوجي يواجه الولايات المتحدة اليوم»

(١) عقد رويل مارك جيرشن الزميل المقيم في معهد الانتربرايز الأمريكي، وروبرت ساتلوف المدير التنفيذي لمعهد واشنطن بتاريخ ١٩ أبريل ٢٠٠٥ حوارًا سياسيًا في المنتدىٰ الخاص لمعهد واشنطن. طرحا فيه سؤال الديمقراطية في الشرق الأوسط، وموقع الإسلاميين منه. وكانت هذه المقالة هي مساهمة روبرت ساتلوف. وقد تم نشرها في الموقع بتاريخ ٣ مارس ٢٠٠٥ تحت عنوان:

The Democracy Dilemma in the Middle East: Are Islamists the Answer?

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-democracy-dilemma-in-the-middle-east-are-islamists-the-answer.

حيث شدد علىٰ أن هدف سياسة الولايات المتحدة، ينبغي أن يكون تقويض وهزيمة الإسلامويين، عن طريق دمج وتنشئة ودعم ائتلاف واسع من غير الإسلامويين، ومن المعادين للإسلاميين.

ويذهب ساتلوف في ملاحظاته إلىٰ أن الإسلامويين ينظرون إلىٰ العنف كتكتيك، وليس كاستراتيجية. وبناءً علىٰ هذا التقرير يعتبر ساتلوف أن الجماعات الإرهابية التي تخلت عن العنف، إنما قامت بذلك فقط تحت الضغط، أو قامت بذلك عندما حرمت من البدائل الأخرىٰ، وأن التزام بعضها اليوم بالمشاركة السلمية في الحياة السياسية لا يمثل أي شيء سوىٰ الذرائعية والتكتيك.

وبناءً علىٰ هذه النظرة، يعتبر أن فكرة كون الإسلاميين المعتدلين المفتاح لتعديل الإسلامويين الراديكاليين هي مجرد فكرة نظرية بحتة تعوزها دلائل الواقع وتجاربه، إذ الأمثلة الوحيدة -حسب ساتلوف- لإسلامويين معتدلين وهم في السلطة، قد حدثت في بلدان يوجد بها هرم أعلىٰ في السلطة (الملك في الأردن، والجيش في تركيا) والذي بإمكانه أن يتدخل ويفرض قواعد الحياة السياسية.

وبناءً علىٰ هذه القناعة، يرىٰ ساتلوف أن معايير القبول للمشاركة في السياسة الانتخابية، ينبغي أن تكون أعلىٰ بكثير من مجرد إيقاف العنف، إذ يتطلب تعاطي الولايات المتحدة الأمريكية معهم اجتياز امتحانين: الأول هو الزمن، والثاني هو تقويم للمنظور الكامل لسياسات جماعات عاملة بعينها، إذ لا يكفي -حسب ساتلوف- أن تشطب الحركات الإسلامية علىٰ الإشارات إلىٰ

استخدام العنف من قاموسها، ولكن عليها أن تسحب أيضا جميع عناصر كره الأجانب، والعناصر التآمرية، والعنصرية المتخلفة، وعناصر معاداة السامية، وأن تبين عبر ممارستها أن أهدافها قد تغيرت.

وبخصوص الموقف من الترخيص للأحزاب الإسلامية للمشاركة في العملية السياسية، يرىٰ ساتلوف أن الولايات المتحدة، وإن لم يكن لها كلمة في هذا الأمر، إلا أن عليها أن يكون لها أقل اتصال ممكن مع هذه الجماعات قدر الإمكان، بل إنه يفضل عدم وجود هذه الاتصالات أصلًا. ويقترح علىٰ سياسة الولايات المتحدة الأمريكية أن تتجه لإنفاق أموالها ومواردها السياسية في الاتجاه الصحيح، أي مساعدة حلفائها بدل خصومها، لأن من شأن مساعدة الخصوم -حسب ساتلوف- تقويض حلفائها الطبيعيين (الديمقراطيين المحليين والإصلاحيين)، مؤكدًا بهذا الخصوص، أنه لا يمكن لواشنطن أن تسير في طريقين: دعم الإصلاحيين والإسلاميين في نفس الوقت.

المادة الخامسة: الديمقراطية في العالم العربي: مشاكل وتوقعات[1].

يذهب ساتلوف في هذه المقالة إلىٰ ضرورة توقع حلول موجة الديمقراطية بالدول العربية، ويعتبر أن الذي يحدد ما إذا ما كانت هذه الموجة ستكون عميقة الجذور، أو أمرًا عابرًا، هو ثلاثة عوامل:

- الحكام المحليون.
- السكان المحليون.
- المجتمع الدولي.

وبينما يقرر ما سبق أن أشار إليه الرئيس بوش في حديث له في لندن، من كون الديمقراطية تحتاج إلىٰ ديمقراطيين، يسجل سمة الانقسام والضعف الذي توجد عليها حالة الديمقراطيين العرب، إذ أنهم، مع اتفاقهم علىٰ الجهة التي يعارضونها -وهي الإسلاموية المتطرفة- إلا أنهم منقسمون حول ما يريدون تطبيقه، هذا الإضافة إلىٰ كونهم يواجهون بغضب الحكام في حالة معارضة أنظمتهم معارضة علنية، فيعانون الأمرين من جرّاء ذلك حسب ساتلوف.

---

(١) نشر هذا المقال في موقعه المعهد بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٠٤، تحت عنوان:
Democracy in Arab Countries: Problems and Prospects.

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/democracy-in-arab-countries-problems-and-prospects.

ولاحظ ساتلوف أن الكثير من هؤلاء الديمقراطيين العرب يرفضون التعامل مع الولايات المتحدة لأسباب وطنية أو إيديولوجية، مما يجعلهم يفقدون دعمها بالرغم من أنها القوة الرئيسية التي تدعو للديمقراطية في الشرق الأوسط. ويلاحظ أن عدد الديمقراطيين الذين يلعبون دورًا فاعلًا علىٰ الصعيد المحلي يعتبرون الأقل استفادة من ارتباطهم مع واشنطن.

ويلاحظ أيضًا أن معظم القادة بعيدي النظر في الشرق الأوسط (مثل المغرب والأردن والبحرين) هم في أحسن الأحوال من الليبراليين وليسوا من الديمقراطيين، وأنهم لن يظهروا أي رغبة حقيقية في توزيع الصلاحيات التي تعتبر عنصرًا رئيسيًا في النظام الديموقراطي.

ويؤكد ساتلوف في هذا الصدد، علىٰ إمكانية أن تقود الليبرالية إلىٰ الديمقراطية، لكنه، في المقابل، يلاحظ أن المرور بطريق الليبرالية لا يعني بالضرورة أن الديمقراطية ستكون هي الخطوة التالية.

أما بخصوص المجتمع الدولي، فيرىٰ أنه منقسم حول مزايا الديمقراطية العربية وكيفية تحقيقها، بين رؤية تقدم الاستقرار علىٰ الديمقراطية، ورؤية ترىٰ أن الديمقراطية هي الأولوية. فالولايات المتحدة التي كانت تعتبر الاستقرار كحجر الزاوية في سياستها الشرق أوسطية، صارت ترىٰ اليوم أن الأولوية للتغيير بحكم أن الأنظمة الاستبدادية لم تعد قادرة علىٰ تأمين الاستقرار مما يمكن

أن يعرض مصالح أمريكا للخطر. أما أوربا، فقد كانت تنتقد واشنطن لعدم اهتمامها الكافي بحقوق الإنسان، فأصبحت اليوم معنية بالاستقرار كمبدأ رئيسي في علاقاتها مع العرب، إدراكًا منها أن الحكومات القوية في جنوب البحر الأبيض المتوسط -بغض النظر عن أنظمتها السياسية المحلية- ستكون أكثر قدرة علىٰ محاربة الهجرة السرية إلىٰ أراضيها.

وإلىٰ جانب اختلافهم في الرؤية، يسجل ساتلوف أنهم أيضًا مختلفون علىٰ مستوىٰ وسائل تطوير الديمقراطية. ففي حين أظهرت الولايات المتحدة نفسها كقوة قادرة علىٰ استعمال القوة العسكرية للإطاحة بأنظمة ديكتارتورية مثل نظام صدام، لا تزال زعامات المجتمع الدولي ترىٰ أن تعزيز دور الأمم المتحدة في العراق، وإحلال السلام عن طريق تسوية النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني ستحسن فرص الديمقراطية في أي من الحالتين.

ومع تقديره لوجود هذا الانقسام في الموقف الدولي، إلا أنه يقدم رؤية متفائلة في هذا الاتجاه، ويرىٰ أن تحدي مواجهة الإرهاب سيرجح لدىٰ قيادات المنتظم الدولي أهمية التغيير السياسي، كما أن التغيير الذي سيحدث في دول صغيرة في المنطقة سيدفع الدول الكبرىٰ الخائفة من الديمقراطية مثل (مصر والسعودية والجزائر) إلىٰ التفاعل مع التغيير الذي سيحدث في المنطقة، لكنه يؤكد في توقعاته بخصوص علاقة الاعتبار الأمني بدعم الديمقراطية في رؤية واشنطن أنه لا يمكن الجزم إن كانت الولايات المتحدة

ستغير سياستها تجاه أصدقائها المتسلطين في المنطقة «ولا يبدو أن واشنطن ستغامر بالابتعاد عن زعمائها المحليين في مصر والسعودية مثلًا، ولكن في دول أخرىٰ مثل تونس، فالولايات المتحدة يمكن أن تكون أكثر عنادًا وجرأةً، دون تعريض مصالحها للخطر».

المادة السادسة: سياسة الولايات المتحدة اتجاه الإسلاميين: الاحتواء مقابل الإقصاء[1].

أكد وربرت ساتلوف في مداخلته في هذا المؤتمر، أن مناقشات احتواء الولايات المتحدة الأمريكية للإسلاميين يلزم أن تنقسم إلىٰ مسألة نظرية ومسألة سياسية.

أما الزاوية النظرية، فقد خصصها ساتلوف للجواب عن سؤال ما إذا كان الإسلاميون جزءًا من الحل؟ أم أنهم جزء من المشكلة؟

أما من الزاوية السياسية، فقد خصصها لطرح سؤال نوع العلاقات التي ينبغي أن تكون لواشنطن مع هذه الأحزاب.

فعلىٰ المستوىٰ الأول، أي النظري، اعتبر ساتلوف أن

---

(١) شارك روبرت ساتلوف في مؤتمر مؤسسي واينبرغ في ٢٤ شتنبر ٢٠٠٥ إلىٰ جانب روبرت مالي حول سياسة الإسلاميين: الاحتواء مقابل الإقصاء، وقد تم نشر مساهمة ساتلوف في موقع واشنطن تحت عنوان:

U.S policy toward islamists engagement:versus; isolation

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/u.s.-policy-toward-islamists-engagement-versus-isolation

الإسلاميين يمثلون أكبر تحد إيديولوجي يواجه أمريكا في العالم اليوم، وذهب إلىٰ أن الإسلام والديمقراطية متعارضين، وأن الإسلاميين هم الذين يسعون إلىٰ بناء دولة تعتمد تفسيرًا معينا للشريعة الإسلامية بدلًا من القوانين والأحكام الوضعية. وحسب ساتلوف، فإن بعض الإسلاميين يعتبرون الحصول علىٰ السلطة خطة لتحقيق هدفين: إعادة إنشاء الخلافة، ثم معاكسة الاتجاهات العصرية للتحضير، لتأسيس أمة بارزة في الشؤون الدولية. ويستشهد بهذا الخصوص بأحد المفاهيم التي قدمها الإخوان للديمقراطية علىٰ موقعهم الإلكتروني.

ويلاحظ ساتلوف أنه في السنوات الأخيرة، بذل جهد للتمييز بين الحركات الإسلامية العنفية واللاعنفية باعتماد مؤشر التخلي عن العنف. لكنه لا يعتبر مجرد الإعلان عن التخلي للعنف والدخول في العملية السياسية دليلًا علىٰ توجه هذه الجماعات إلىٰ الديمقراطية، إذ يدعو إلىٰ استحضار ثلاث حقائق أساسية:

١- أن الإسلاميين ينظرون إلىٰ العنف كتكتيك، وليس كاستراتيجية، وأن الاستراتيجية الإسلامية لم تتغير، ويعتبر أن هذه الحركات تخلت عن العنف حينما تبين لها أن هذا الخيار لا يخدم أهدافها، وأن الخيارات البديلة تخدمها أكثر، وأنه في جميع الأحوال، ومهما اختلفت التكتيكات، فإن النتيجة واحدة، وهي عداء الإسلاميين للديمقراطية.

٢- أن الحركات الإسلامية لم تعلق أعمال العنف إلا بعدما

تعرضت لضغط من قبل النظام السياسي، أو أحست أن البدائل الأخرىٰ ضمن السياق السياسي الذي تشتغل فيه قد تؤدي إلىٰ أهدافها بصورة أفضل، بحيث لا توجد مدة طويلة كافية للتقييم والحكم علىٰ سياسة الإسلاميين اتجاه الديمقراطية.

٣- أن نبذ العنف ليس هو الشرط الوحيد للاشتراك في العملية الديمقراطية، فطالما منعت بعض الأحزاب في التجربة الغربية من الدخول إلىٰ العملية السياسية بحجة نشر الكراهية والعنصرية، وخطابات الإسلاميين -حسب ساتلوف- لا تقل كراهية وعنصرية من الأحزاب العنصرية التي منعت في أوربا.

أما من الزاوية السياسية، فيعتبر ساتلوف أن واشنطن ليس لها فهم واضح اتجاه الإسلاميين، فمن جهة، تعتبر منع بعض الحكومات للإسلاميين من حقهم في المشاركة في العملية السياسية كحزب سياسي ليس إرهابًا مثل حالة النظام المصري مع حركة الإخوان، ومن جهة ثانية، تتعاطىٰ مع إسلاميين شرعيين كما هي الحالة في المغرب (حزب العدالة والتنمية)، بل إن واشنطن -دائمًا حسب ساتلوف- لم يكن لها اعتراض علىٰ مشاركة حماس في العملية السياسية في فلسطين.

وفي تقييمه للسياسة الأمريكية اتجاه الإسلاميين، يرىٰ أن علىٰ واشنطن أن تبحث عن مساعدة أصدقائها بدل التفكير في احتواء المعارضين لها، خاصة إن كان لها خيار، ويعلل ذلك بكون واشنطن لم تمنح للحركات الإسلامية الفرصة لتقلد السلطة السياسية

وتقييم أوراق اعتمادهم في سياساتهم الديمقراطية، ويعتبر ساتلوف أن الإسلاميين يبدون الاعتدال ويميلون إليه حينما يكون هناك حكم وسيط (النظام كما هو الحال في المغرب أو الأردن، أو الجيش كما هو الحال في تركيا) أو حين يجبرهم حضورهم الفاعل علىٰ ذلك. وبناءً علىٰ ذلك، يقترح ساتلوف علىٰ سياسية واشنطن أن تعزز وتساند الديمقراطيين، وليس الديمقراطية فقط، وألا تشجع إدماج الإسلاميين في العملية السياسية، إذ دعت السياسة الأمريكية، بدل العمل علىٰ اعتدال المتطرفين، إلىٰ العمل علىٰ تعزيز برنامج تقوية المعتدلين.

المادة السابعة: ورقة انتصار حماس وأثره على الأمن والسياسة والاقتصاد والاستراتيجية[1].

انطلقت المقالة من تحليل تفكيك تسمية «حماس»، والتذكير بتاريخ نشأتها، وعلاقتها بحركة الإخوان المسلمين، وكونها جناح

---

(١) أصدر معهد واشنطن ورقة في ٦٦ صفحة، حول «انتصار حماس وأثره علىٰ السياسة والاقتصاد والإستراتيجية» وشارك في هذه الورقة نخبة من الباحثين، كان من بينهم المدير التنفيذي لمعهد واشنطن روبرت ساتلوف، الذي ساهم بموضوع «حماس: أصولها وتكتيكاتها، واستراتيجيتها، والأجوبة وقد نشر في الموقع في فبراير ٢٠٠٦ تحت عنوان:

A Primer on Hamas: Origins, Tactics, Strategy, and Response.

للاطلاع علىٰ مساهمة ساتلوف والورقة كاملة انظر علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/hamas-triumphant-implications-for-security-politics-economy-and-strategy.

هذه الجماعة، الذي أنشئ بغرض خوض مواجهة مع إسرائيل، دون أن تتحمل جماعة الإخوان أي كلفة تضر بحركتها الدعوية، وبشبكتها الاجتماعية والدينية والخيرية.

وأشار ساتلوف في هذه المقالة إلىٰ أن مهمة حماس الأساسية هي المواجهة الرئيسية مع إسرائيل، واعتبار إسرائيل السرطان المغروس في الوطن العربي الإسلامي مع ما يقتضيه هذا الهدف من أسلمة المجتمع في فلسطين.

كما قدم لمحة عن رموزها وقياداتها، مشيرًا إلىٰ وجود ثلاثة دوائر في قياداتها، الأولىٰ من القيادات المحلية في القطاع والضفة، وأبرزهم الشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي، والدائرة الثانية تضم قيادات الخارج من المكتب السياسي الموجودين خارج فلسطين، وأبرزهم خالد مشعل وموسىٰ أبو مرزوق، والدائرة الثالثة -حسب ساتلوف- تضم القيادات العالمية للإخوان المسلمين، وذكر من بينهم محمد عاكف مرشد الإخوان، والدكتور يوسف القرضاوي. وأشار ساتلوف في مساهمته إلىٰ أن كل دائرة من هذه القيادات لها مجالها الخاص في المسؤولية. واستنادًا إلىٰ ما وصفها بحقائق بديهية، أشار إلىٰ أن القيادات الداخلية والخارجية معا تلعب دورًا أساسيًا في تحديد استراتيجية حماس بخصوص العمليات الإرهابية التي تقوم بها ضد إسرائيل، والبحث عن موارد للدعم المالي لتحقيق أهدافها.

وبخصوص السؤال المرتبط بإمكانية أن تصير حماس حركة

معتدلة، يرىٰ ساتلوف أن بإمكان حماس أن تتجه إلىٰ تدبير الشأن العام، لكنه أكد في المقابل علىٰ استبعاد أي إمكانية لأن تغير استراتيجيتها العنفية، بحيث توقع أن تتجه حماس في بداية توليها للحكم إلىٰ محاربة الفساد، وبذل وتحسين الخدمات الاجتماعية، والتقدم في أسلمة المجتمع، والتركيز علىٰ الجانب التربوي والتعليمي والثقافي. لكن اهتمامها بهذه الجوانب -في نظر ساتلوف- لن يغير شيئًا من استراتيجيتها الأساسية المتمثلة في إزالة إسرائيل من الوجود.

ويعتبر ساتلوف أن حماس ليست مستعجلة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية البعيدة، وأنها ستستفيد من درس الإخوان المسلمون في الأردن، ولن تعيد تجربة سنة ١٩٩٠. ويتوقع أن تتجه حماس إلىٰ تفعيل مقترحها بهدنة طويلة مع إسرائيل، دون أن يؤدي بها ذلك إلىٰ التطبيع معها، ودون أن تضطر للتنازل عن أهدافها الاستراتيجية البعيدة المدىٰ. ويعتبر أن فترة حكمها لغزة ستكون بمثابة فترة الإعداد لاستراتيجيتها البعيدة المدىٰ.

وفي تقييمه لنتائج الانتخابات الفلسطينية، يعتبر أن فوز حماس بها يشكل تهديدًا ليس فقط لإسرائيل، ولكن أيضًا للدول العربية المعتدلة، ولسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، بما في ذلك هدفها في تعزيز الديمقراطية في العالم العربي.

ويفتح ساتلوف مناقشة مع ثلاث مدارس فكرية اعتبرت أن فوز حماس في الانتخابات لها جانب إيجابي:

١- **المدرسة الأولىٰ**، التي ترىٰ أن أغلب الناخبين من الفلسطينيين أعطوا أصواتهم للأحزاب الوطنية، كما أشارت إلىٰ ذلك استطلاعات الرأي التي أكدت أن ٦٠ في المائة من المصوتين لا يزالون يقولون بحل الدولتين، وهذا يؤكد حسب رأي هذه المدرسة أن فوز حماس لا يعني أنها تمثل التيار الواسع داخل السياسية الفلسطينية. ويفند ساتلوف رأي هذه المدرسة بكون فوز حماس في انتخابات فيها تعددية حزبية يؤكد بأنها فازت بأغلبية ساحقة، إذ مع الأخذ بعين الاعتبار حضور أحزاب أخرىٰ في ساحة التنافس، ومحاربة الفساد ووعود بتحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، فإن الذين صوتوا علىٰ حماس، حسب ساتلوف، يعرفون بأنهم يصوتون لصالح حزب رئيسي يرفض أي شكل من أشكال السلام مع إسرائيل.

٢- **المدرسة الثانية**، ترىٰ بأن تجربة الإسلاميين في العديد من الدول مثل تركيا والمغرب تؤكد بأن مشاركتهم في العملية السياسية تدفعهم نحو الاعتدال. ويجيب ساتلوف عن هذه المدرسة، بأن التجارب القليلة التي تقدم كحجة في هذا المجال، لا تصلح للاحتجاج، لأن الإسلاميين الذين عاشوا هذه التحولات، إنما عاشوها في بلدان لها مؤسسات متينة، وتتمتع بأجهزة أمنية قوية، ولها ضمانات تؤمن ارتداد هذه الأحزاب علىٰ الديمقراطية مثل وجود الجيش في تركيا والملك في المغرب.

٣- المدرسة الثالثة، والتي تعتبر أن نتائج الانتخابات تكشف القناع عن الميول السياسية الحقيقية للفلسطينيين، وأنه لا بد من ترك الفرصة لحماس كي تحكم، لأن فشلها سيؤكد للشعب فشل النموذج الإسلامي في الحكم. ويقدم ساتلوف جوابه عن هذه المدرسة، بكون حماس قد تقدم علىٰ توقيف مسلسل الانتخابات بحجة «الطوارئ الوطنية» أو عن طريق تزوير الانتخابات، أو باعتماد الأسلوب الإيراني في الانتخابات، وذلك بحصر الحق في الترشيح ضمن دائرة محدودة تبدي الولاء لها، مما يعني أن الفشل في الانتخابات لا يعني أن حماس سترفع يدها عن النظام.

بناءً علىٰ هذه المناقشة، يعتبر ساتلوف أن فوز حماس في الانتخابات في غزة والضفة، يعتبر انقلابًا علىٰ الديمقراطية، وعلىٰ مؤسسات السلام، وأنه يعطي دفعة قوية للإسلاميين المتطرفين في كل مكان.

ويقترح مواجهة هذا التحدي الذي تشكله حماس، إما بمنعها من تولي السلطة، أو بضمان انهيارها عبر استعمال وسائل سلمية غير عنفية.

ويرىٰ في هذا الصدد، أنه كلما طالت مدة حماس في الحكم، كلما توغلت في بسط سيطرتها علىٰ المؤسسات الفلسطينية، ووفرت جاهزيتها أكثر لتحقيق أهدافها الاستراتيجية ضد إسرائيل.

المادة الثامنة: جديد جدول أعمال «الدبلوماسية التمهيدية» للجهود الأمريكية في الشرق الأوسط[1].

يعلق ساتلوف علىٰ الدبلوماسية التمهيدية التي بدأت بها إدارة أوباما في الشرق الأوسط، ويعتبر أن وجهة نظر الإدارة الأمريكية حول إمكانية إشراك «حماس» في محادثات مستقبلية ستكون المؤشر الرئيسي لنهجها في القضايا العربية - الإسرائيلية، ويعتبر أنه لتاريخ كتابة مقالته، لم يبد ذلك القرار واضحًا، إذ لم يسجل أي تلميح من قبل الإدارة الأمريكية بذلك سواءً في البيانات أو في تعيينات الموظفين، ولا يظهر أن هناك توجهًا لذلك ما دامت حماس لم تف بالشروط الدولية الصارمة للحوار، واعتبر ساتلوف أن هذا الوضع ستكون له تداعياته علىٰ السياسة الأمريكية تجاه قضية الوحدة الوطنية الفلسطينية، مذكرا بهذا الخصوص أنه ليس لدىٰ الولايات المتحدة مصلحة خاصة في وحدة فلسطينية إلا إذا كانت ستقوي السلطة الفلسطينية، وتُضعف «حماس»، وأنه في حالة نجاح رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في صياغة اتفاق للوحدة الوطنية تقبل فيه حركة «حماس» شرعية عباس وسيادته، فهذا أمر، أما أن تقوم الولايات المتحدة بحث الفلسطينيين علىٰ الوحدة الوطنية

---

(١) نشرت هذه المقالة بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠٠٩، تحت عنوان:

Obama's Personal 'Public Diplomacy': A Very Preliminary Assessment.

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/obamas-personal-public-diplomacy-a-very-preliminary-assessment.

كوسيلة للتخفيف من عزلة «حماس» وفتح الطريق أمام الحوار فهذا أمر آخر، مؤكدًا أن هذا الأخير ليس في المصلحة الوطنية للولايات المتحدة.

المادة التاسعة: تقرير: إعادة كتابة القصة: استراتيجية مندمجة لمكافحة الإرهاب(١).

يقدم ساتلوف من خلال هذا التقرير وجهة نظر أخرىٰ بديلة لوجهة النظر التي تبناها بعض الفاعلين الأساسيين في الإدارة الحالية والسابقة حول الدبلوماسية العامة، وذلك حين أكدوا أن علىٰ الولايات المتحدة الأمريكية أن تبذل جهدًا لتحسين صورتها وشعبيتها في الخارج، إذ يؤكد ساتلوف علىٰ أن الأولوية الأولىٰ، والتوجه الرئيسي للسياسة الأمريكية، ينبغي أن تتركز في تمكين الأصوات المسلمة المعتدلة ضد التطرف الراديكالي، بحيث يرىٰ التقرير أن مقاربات الدبلوماسية العامة الجديدة ينبغي أن تتوجه نحو تحديد ورعاية ودعم هذه الأصوات. ويؤكد التقرير علىٰ أنه في

---

(١) شارك كل من تيم رويمر ولورن كرانر وروبرت ساتلوف في كتابة تقرير حول أولويات الدبلوماسية العامة في مكافحة الإرهاب، ويتضمن التقرير توصيات هامة حول المهام الجديدة لشكل تعاطي الولايات المتحدة الأمريكية مع الدبلوماسية العامة، وقد نشر هذا التقرير بتاريخ ١٣ مارس ٢٠٠٩، تحت عنوان:

Rewriting the Narrative:An Integrated Strategy for Counterradicalization.

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/rewriting-the-narrative-an-integrated-strategy-for-counterradicalizati.

الوقت الذي يتم فيه السعي إلىٰ الأصوات الأخرىٰ، ينبغي تطبيق مبدأ التعاطي المتعدد، وذلك بعدم الاكتفاء بتشجيع بديل واحد في مواجهة التطرف الراديكالي، بل علىٰ واشنطن -حسب التقرير- أن توفر حزمة بدائل سياسية واقتصادية ودينية.

وينتقد في هذا الصدد الآراء التي تقدم الحركات الإسلامية المعتدلة كبديل لمواجهة الإرهاب موضحًا ألا منظمة إسلامية يمكن لها أن تكون حارسة بوابة البيت الأبيض أو وزارة الخارجية.

وبعد أن يقترح التقرير جملة من التوصيات ذات الطبيعة الهيكلية والمؤسسية، يعتبر أن أولوية الولايات المتحدة الأمريكية ينبغي أن تتوجه إلىٰ تحديد ومعالجة المراحل الأولية التي يتولد فيها العنف، أي الجانب الإيديولوجي الذي يوفر التربة الخصبة لتنامي العنف، إذ يذهب **ساتلوف** إلىٰ أن الولايات المتحدة الأمريكية، لبلورة استراتيجية لمكافحة إيديولوجية التطرف الراديكالي، ستكون في حاجة إلىٰ تنسيق سياساتها في مكافحة الإرهاب والإصلاح والدبلوماسية العامة، حتىٰ تمنع تنامي خطر التطرف القادم.

المادة العاشرة: الرئيس أوباما يتحدث إلى مسلمي العالم: تقييم مبكر[1].

استثمر روبرت ساتلوف خطاب الرئيس الجديد للولايات المتحدة الأمريكية باراك أوباما الذي وجهه للعالم الإسلامي من القاهرة، ليعلق علىٰ المواضيع السبع الأساسية التي تضمنها الخطاب، وينتقد بشأنها توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة بخصوص قضية محاربة التطرف وتعزيز الديمقراطية، إذ ركز في ملاحظاته النقدية في هذين الموضوعين علىٰ شكل تعاطي الإدارة الأمريكية الجديدة مع الإسلاميين.

فبخصوص قضية تعزيز الديمقراطية، لاحظ ساتلوف أن الرئيس أوباما قطع شوطًا كبيرًا في السير باتجاه الاعتماد بصورة واضحة علىٰ أركان جدول أعمال جورج بوش المتعلق بالديمقراطية، بما في ذلك دعم حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والحرية الدينية، والفرص الاقتصادية، والتزام صارخ ومعلن بالاعتراف بجميع الأحزاب السياسية «السلمية والملتزمة بحكم

---

(١) هذه المقالة هي عبارة عن تعليق لروبرت ساتلوف علىٰ خطاب أوباما في القاهرة الذي وجهه للعالم الإسلامي بتاريخ ٤ يونو ٢٠٠٩، وقد نشر هذا التعليق بموقع واشنطن، بتاريخ ٤ يونيو ٢٠٠٩، تحت عنوان:

President Obama Speaks to the World's Muslims: An Early Assessment.

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/president-obama-speaks-to-the-worlds-muslims-an-early-assessment.

القانون» وبالحكومات السلمية المنتخبة في الدول ذات الأغلبية المسلمة، معتبرًا بعض الإشارات الواردة في بعض هذه العبارات بمثابة قبول ضمني للإسلام السياسي، حيث اعتبر ساتلوف أن الرئيس أوباما -عن قصد أو عدم اهتمام- اتخذ جهة الإسلاميين المحليين، وليس الليبراليين المحليين أو حتىٰ المناهضين للإسلاميين، معتبرًا أن موجة الفرح ستنتاب الإسلاميين بسبب أن أوباما اشترط فقط معيارين للاعتراف الأميركي بهم، وهما السلمية واحترام القانون. وانتقد ساتلوف في هذا الخطاب عدم التأكيد علىٰ القيم الديمقراطية، إذ اعتبر بهذا الخصوص مطلب تطبيق الشريعة الذي ترفعه هذه الحركات مناقضًا للقيم الديمقراطية الأمريكية. كما انتقد علىٰ الرئيس تركه للعديد من الأسئلة الحاسمة من غير جواب، ومثل لذلك بوجهة نظر الولايات المتحدة من جماعة «الإخوان المسلمين» في مصر، الحزب الذي يتبع الطريق السلمي في الوقت الراهن، لكنه غير قانوني، ومثل أيضًا بسؤال موقف الولايات المتحدة في حال فوز التحالف بقيادة «حزب الله» في الانتخابات البرلمانية في لبنان.

وفيما يتعلق بمكافحة التطرف، سجل ساتلوف تراجع الرئيس عن اعتماد التوافق في الآراء الذي ظهر بين المختصين في الخارج وداخل الولايات المتحدة، والمتمثل بأهمية التنافس ضد المتطرفين قبل أن ينتج التطرف مخرجاته.

المادة الحادية عشر: ثلاثة أسابيع حاسمة في الشرق الأوسط: رؤى في سياسة الولايات المتحدة الخارجية[1].

اعتبر ساتلوف أن من بين الآثار المترتبة علىٰ حادث أسطول الحرية، وبشكل خاص النشاطات التي أعقبت الحادث، أن تجد أمريكا نفسها من غير حليف تركي، بعدما فضل رئيس الوزراء التركي طيب رجب أردوغان اختيار مسار آخر، عنوانه إضفاء طابع المسؤولية علىٰ حزب الله، وطابع المقاومة المشروعة علىٰ حركة حماس، واعتبار إيران وسوريا شركيتين استراتيجيتين لأنقرة، وتساءل ساتلوف عما إذا كانت واشنطن ستطلب دفع ثمن قرار أردوغان الجرئ بالبصق في وجهها، عندما قاد المعارضة ضد جهود فرض العقوبات علىٰ إيران، والكيفية التي ستطلب بموجبها دفع مثل هذا الثمن. ودعا إلىٰ أن يتم التفكير في معاقبة تركيا بالضغط بتمرير قرار ضدها منتقدًا في الوقت ذاته عدم وضع هذا

---

(١) هذه المادة هي الجزء الأول من العرض الذي قدمه روبرت ساتلوف في معهد واشنطن في ١٨ يونيو ٢٠١٠ في منتدىٰ السياسة حول تأثير حادث «أسطول غزة»، إذ اعتبر في هذا العرض ان سلسلة الأحداث التي جرت في الأسابيع الثلاثة الماضية في أعقاب هذا الحادث تشكل نافذة لمعرفة مضمون واتجاه السياسة الأميركية في الشرق الأوسط تحت إدارة أوباما. وقد نشرت هذه المادة ٢١ يونيو ٢٠١٠، تحت عنوان:

The Gaza Flotilla Incident: Implications for Middle East Politics and U.S. Policy.

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-gaza-flotilla-incident-implications-for-middle-east-politics-and-u.s.-p.

الأمر في جدول أعمال الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما -يضيف ساتلوف- أن أردوغان برأ الرئيس السوداني عمر حسن البشير من ارتكاب عمليات إبادة جماعية، ونجح في جلب ظاهرة معاداة السامية من هامش السياسة التركية إلىٰ صلب الاتجاه العام، واعتبر ساتلوف أن المصلحة الاستراتيجية الأمريكية تملي ضرورة انتزاع ثمن من أردوغان. وانتقد ساتلوف عدم قيام المسؤولين الأمريكيين بالنظر في إيجاد سبل تؤدي إلىٰ تآكل مكانة رئيس الوزراء التركي وحزبه الحاكم، وتعزز أفكار غالبية الأتراك الذين لا يزالون يشاركون قيم بلادهم المشتركة مع الولايات المتحدة.

وفي هذا السياق يؤكد ساتلوف أن الهدف ليس هو القيام بعمل ما من أجل انتقام تافه، بل تعزيز تلك الأطراف داخل تركيا الذين يرفضون قيام الحزب الحاكم بتحويل السياسة التركية والسياسة الخارجية التركية نحو الإسلاموية.

المادة الثانية عشر: كيف تستطيع واشنطن مساعدة تونس وثورات عربية أخرى[1].

اختار ساتلوف في بداية مقاله، أن يذكر بتاريخ التسامح الديني مع اليهود في تونس، ورصيد تونس التاريخي في الانفتاح علىٰ العالم، ورفض الأفكار المتطرفة، سواءً الفاشية منها أو الناصرية أو الإسلاموية.

ومع أنه اعتبر أن تونس لا تخلو من راديكاليين انخرط الكثير منهم مؤخرًا في صفوف تنظيم «القاعدة» وغيره من الحركات، إلا أن تقييمه للفاعل السياسي الحركي كان مختلفًا، إذ اعتبر أن حركة النهضة غير مهيأةٍ للنزول إلىٰ الساحة، وأن معظم التونسيين متحدون ضد الأصولية، وأن ثورتهم كانت بالأساس ثورة من أجل الحرية والعدالة وفرص الشغل.

وبناءً علىٰ هذه القراءة، اعتبر أنه من الضروري أن تكون الإدراة الأمريكية شريكا في التحول الذي يحدث في تونس، لاسيما إذا كانت تريد أن تزيد حظوظ حركات الإصلاح غير

---

(١) هذه المقالة كتبها ساتلوف عقب نجاح الثورة التونسية في الإطاحة بالجنرال زين العابدين بن علي، محللا تداعياتها في المنطقة العربية. ونشرت بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١١، تحت عنوان:

How Washington Can Help Tunisia and Other Arab Revolutions.

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/how-washington-can-help-tunisia-and-other-arab-revolutions.

الإسلاموية في التجذر في بلدان عربية أخرىٰ، إذ اقترح علىٰ واشنطن في هذا السياق أن تدعم إدراج جميع الشركاء السياسيين العلمانيين في الحوار الوطني التونسي والانتخابات القادمة، لترسيخ فكرة بناء دولة علمانية، يحكمها قانون وضعي، وبمجتمع مدني حر، **وأن تتبنىٰ ديمقراطية تمييزية تتسع للجميع باستثناء الإسلاميين**، لأن ذلك هو الذي سيحمي المصالح الأمريكية، كما اقترح تعزيز الإدارة الأمريكية تأييد هذا المسار بمنح أموال للمؤسسات الأمريكية الداعمة للديمقراطية، كـ«المعهد الديمقراطي الوطني» و«المعهد الجمهوري الدولي»، من أجل إطلاق مسعىٰ كامل لمساعدة تونس علىٰ تشكيل لجنة مستقلة للانتخابات، وإجراء أول انتخابات حرة ونزيهة في بلد عربي. واقترح أيضا فتح التفاوض مع الحكومة المؤقتة حول مجموعة من المبادرات الاقتصادية (اتفاقية تبادل تجاري جديدة، إعطاء منحة من «مؤسسة تحدي الألفية)، ودعا سالوف في آخر توصياته إلىٰ ضرورة زيادة الدعم المالي لمساعي التوعية الثقافية الأمريكية، وتدريب وسائل الإعلام، والتبادل التعليمي، والتحسينات التقنية لجعل الوصول إلىٰ الإنترنت أوسع ما يمكن في تلك البلاد.

المادة الثالثة عشر: مصالح الولايات المتحدة في مصر: إعلان مقترح للسياسة الأمريكية[١].

يعتبر ساتلوف في هذه المقالة أن التركيز علىٰ المصالح الأمريكية الرئيسية في صياغة سياسة التعامل مع الأحداث المتغيرة بسرعة في مصر صار أمرًا حيويًا بالنسبة لزعماء الولايات المتحدة، إذ اقترح علىٰ الرئيس أوباما وفريقه من مسؤولي الأمن القومي أن تتضمن سياستهم الرسمية التأكيد علىٰ أن المصالح الأمريكية تتحقق بأفضل وجه من خلال دعم الانتقال إلىٰ حكومة مصرية تعبر فعليًا بتصرفاتها علىٰ أرض الواقع عن التزامها بالحريات العالمية المتمثلة بحرية التعبير، والتجمع، والفكر، والدين، والصحافة الحرة؛ وتشجع الحريات الدينية، وتطبق وتعمل علىٰ تنفيذ التسامح الديني تجاه جميع الأقليات؛ وتدعم حقوق الشعوب في التواصل بكل حرية، بما في ذلك عبر الإنترنت، دون أي تدخل؛ وتحارب التطرف بجميع أشكاله، بما فيها تلك القائمة علىٰ الدين، وتعكس من خلال المبادئ والممارسات الديمقراطية (بما في ذلك تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة وعادلة)، التطلعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشروعة لشعبها، وتعمل علىٰ الاستجابة

(١) نشرت هذه المقالة بمعهد واشنطن بتاريخ ٣١ يناير ٢٠١١، تحت عنوان:

U.S. Interests in Egypt: A Proposed Statement of U.S. Policy.

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/u.s.-interests-in-egypt-a-proposed-statement-of-u.s.-policy.

إليها بجميع الطرق الممكنة؛ وتحترم سيادة القانون ومؤسسات العدالة؛ وتعترف بالأهمية القصوىٰ لنظام قضائي مستقل؛ وتحارب الفساد علىٰ كافة مستويات الحكومة؛ وتلتزم بالوفاء بتعهداتها الدولية، بما في ذلك حرية الملاحة عبر قناة السويس؛ والسلام مع إسرائيل، ونشر السلام في جميع أنحاء المنطقة؛ ومكافحة التطرف والإرهاب؛ وإيجاد حل سلمي للصراع في السودان بما في ذلك الاعتراف بالانقسام؛ وسائر الالتزامات والمسؤوليات الأخرىٰ المترتبة عن المعاهدات الموقعة التي تقع علىٰ عاتق بلد محب للسلام وعضو في الأمم المتحدة؛ وتؤكد علىٰ شراكتها الثنائية مع الولايات المتحدة لتعزيز السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا والبحر المتوسط.

واعتبر ساتلوف أن مصر التي تفي بهذه الالتزامات هي التي تستحق الدعم السياسي والمالي الكامل من قبل الولايات المتحدة، بما في ذلك المساعدات الاقتصادية والعسكرية. كما اعتبر أنه من المهم أن يعرف المصريون نوع الحكومة التي لا تستحق دعم الولايات المتحدة[1].

ويرىٰ ساتلوف أن اعتماد هذه المبادئ ضمن ما يسميه بمبدأ **الاشتراطي الإيجابي** الذي يربط الدعم الاقتصادي والعسكري بجدول زمني للإصلاح السياسي وانتقال القيادة، يعتبر أفضل طريقة

(١) في شهادته أمام لجنة الاستخبارات في مجلس النواب، أكد روبرت ساتلوف أن جماعة الإخوان لا يمكن أن تلتزم بهذه المبادئ في حالة قيادتها السلطة في مصر.

لاستخدام الأصول الأمريكية للتأثير علىٰ صناع القرار ممن ستؤول إليهم السلطة في القاهرة، وتسهيل مرحلة انتقالية ناجحة وآمنة.

المادة الرابعة عشر: أفكار للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في اعقاب ازمة مصر[1].

يرىٰ ساتلوف في هذه الشهادة أن رياح التغيير التي بدأت تهب من تونس، ثم تحولت إلىٰ القاهرة، سوف يكون لها تأثير علىٰ أماكن أخرىٰ في المنطقة. لكنه رفض أن يتعامل مع هذه الأحداث باعتبارها سلسلة مترابطة، موضحًا بهذا الخصوص أن السياق المحلي في كل دولة هو العامل المهيمن الذي يحدد استقرار أو عدم استقرار نظام معين.

وبناءً علىٰ هذا التقدير، اقترح جملة أفكار ارتأىٰ أنها جديرة بتوجيه السياسة الأمريكية في الفترة المقبلة: من ذلك تعزيز الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لمواجهة التحديات

---

(١) هذه المادة هي عبارة عن خلاصات الشهادة التي قدمها روبرت ساتلوف المدير التنفيذي لمعهد واشنطن أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي ضمن جلسة استماع بعنوان «التطورات الأخيرة في مصر ولبنان: الدلالات المترتبة علىٰ سياسة الولايات المتحدة وعلىٰ الحلفاء في الشرق الأوسط الكبير، وقد تم نشرها بموقع معهد واشنطن بتاريخ ٩ فبراير ٢٠١١، تحت عنوان:

Recent Developments in Egypt and Lebanon: Implications for U.S. Policy and Allies in the Broader Middle East.

تابع الشهادة كاملة علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/html/pdf/SatloffTestimony20110209.pdf.

المشتركة، وتجديد التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالشراكة مع دول الخليج، وضمان أمن واستقرار الخليج والدول العربية في المنطقة، بما فيها العراق، والعمل إلىٰ جانب دول النفط العربية علىٰ تقوية الحكومة الأردنية، للدفع بوتيرة الإصلاح السياسي بها، وتخفيف الاضطرابات الاقتصادية التي تعاني منها، كما اقترح في هذا الصدد أن تتجه واشنطن إلىٰ دعم بناء أنظمة سياسية أكثر ديمقراطية وتمثيلًا واستجابة وشرعية، بحيث تكون خالية من الفساد وتحترم الحقوق السياسية الفردية للمواطنين، ودعا ساتلوف إلىٰ إعطاء الأولوية لتونس وبرر ذلك، بحاجة واشنطن إلىٰ رؤية نموذج ما من الإصلاح الديمقراطي العلماني.

المادة الخامسة عشر: جماعة «الإخوان المسلمين» والتيار الإسلامي واحتمالات مصر ما بعد مبارك: تقييم مُبكر[1].

في شهادته أمام لجنة الاستخبارات بمجلس النواب الأمريكي، اعتبر ساتلوف في قراءته لسياسات مصر بعد مبارك أن النشطاء الليبراليين كانوا مسؤولين عن انطلاق الثورة، لكن

(١) هذه شهادة قدمها روبرت ساتلوف أمام لجنة الاختيار الدائمة الخاصة بالاستخبارات، بمجلس النواب الأمريكي عن جماعة الإخوان المسلمين، ودورها في مصر عقب نهاية نظام مبارك، وقد تم نشرها بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠١١ بموقع المعهد، تحت عنوان:
The Muslim Brotherhood, the Islamic Current, and Prospects for Post-Mubarak Egypt: An Early Assessment.

للاطلاع علىٰ الشهادة كاملة، انظر علىٰ الرابط:
http://www.washingtoninstitute.org/html/pdf/Satloff20110413.pdf.

الإسلاميين والجيش هم من كان يضع النهايات، حيث أشار إلىٰ أن الإسلاميين انخرطوا بشكل متأخر في الأحداث، وأنهم انتهزوا الفرصة عندما شعروا بها، وذلك بنزولهم البشري القوي لإفشال خيار النظام باستخدام القوة العسكرية لسحق الاحتجاجات. واعتبر أن جماعة الإخوان هي فقط التي كانت لها أجندة سياسية استراتيجية، إذ كان هدفها -بحسب ساتلوف- هو الاستحواذ علىٰ الثورة واستغلالها وإرثها.

ولاحظ ساتلوف أن نهاية نظام مبارك وفرت نافذة لتنظيم دورالجماعة في الحياة السياسية المصرية بعد عقود من وجودهم علىٰ الهوامش السياسية، مستنتجًا في هذا الصدد إدراك جماعة «الإخوان» أن مصر ما بعد مبارك قد توفر فرصة لها لاستئناف نشاطها السياسي المشروع بعد عقود من العلاقات المتوترة مع القيادة العسكرية في البلاد.

وبعد تعريجه علىٰ محطات أساسية من تاريخ جماعة الإخوان، والعلاقة المتوترة التي طبعتها مع النظام السياسي، أكد ساتلوف أن هذه الجماعة، وإن أبقت تركيزها العام علىٰ التعليم والخدمات الاجتماعية كعاملين حيويين لجهودها الدعوية، إلا أنها تطورت بسرعة مذهلة، وتحولت إلىٰ لاعب رئيسي علىٰ المشهد السياسي الداخلي.

وحاول ساتلوف تقديم قراءته لمحددات العلاقة بين الجماعة ونظام مبارك بشكل مخالف، إذ فسر ازدواجية النظام في التعامل

معها، بالجمع بين سياسة التضييق الأمني والسياسي عليها، وفي الوقت ذاته، سياسة السماح لها بالعمل الدعوي والاجتماعي والسماح لها بنحو محدود في المشاركة السياسية، معتبرًا أن هذه السياسة كانت تندرج في جزء منها ضمن استراتيجية اعتمدها النظام السياسي لتوفير منفذ من أجل السماح للتيار الإسلامي المؤثر في المجتمع بالتنفيس عن نفسه؛ أما الجزء الآخر منها، فكان حتمية أمنية داخلية لإيجاد طريقة ما لإيصال الخدمات الاجتماعية إلىٰ المواطنين، حيث لا تستطيع الحكومة تقديم خدماتها؛ فيما كان يرجع جزء آخر منها إلىٰ سياسة التأمين التي اعتمدها النظام لحماية نفسه من الهجوم الشعبي جراء حفاظه علىٰ السلام مع إسرائيل وشراكة مكافحة الإرهاب مع الولايات المتحدة؛ وجزء منها يتمثل في إرسال رسالة للداخل والخارج، بأن الإسلاميين يشكلون تهديدًا محتملًا لدرجة أن قبول شمولية نظام مبارك كان ثمنًا صغيرًا لضمان الاستقرار في دولة حيوية مثل مصر.

واعتبر ساتلوف أن أحد جوانب الاتفاق الضمني بين الإسلاميين والنظام هو تقويض البديل الأكثر جاذبية للنظام، أي غير الإسلاميين (الليبراليين والديمقراطيين واليساريين وغيرهم) بحيث كانت الحظوظ السياسية للإسلاميين تقررها دائمًا أهواء النظام. وقدم في هذا الصدد تفسيرًا مختلفًا لنتائج انتخابات ٢٠٠٥ التي حصل فيها الإخوان علىٰ ٢٠ في المائة من مقاعد البرلمان، إذ اعتبر أن النظام المصري كان يوجه رسالة إلىٰ الولايات المتحدة

الأمريكية بخصوص المخاطر التي تترتب عن أجندة الحرية التي أطلقتها في العالم العربي.

وحاول ساتلوف في شهادته التأكيد علىٰ الطابع الدولي لجماعة الإخوان، مستندًا إلىٰ أهدافها في إقامة الخلافة الإسلامية. وفي الوقت الذي سجل فيه عدم وجود أممية إسلامية تربط المنظمات الإسلامية عضويًا، أكد علىٰ وجود روابط عقائدية وأيديولوجية وسياسية واستراتيجية وشخصية هامة تربط جماعة «الإخوان» في مصر بالحركات والمنظمات الشقيقة حول العالم.

وفي تحليله لسلوك الإخوان السياسي بعد رحيل نظام مبارك، لاحظ ساتلوف أن الظرفية السياسية الجديدة شجعت الإخوان علىٰ العودة إلىٰ الساحة السياسية كفاعل شرعي بصورة كاملة، وأن ذلك تطلب من الجماعة إحداث توازن في تصورها بين تبني مبادئ التغيير والديمقراطية والثورة من جانب، وبين إعادة تعريف وتحديث الترتيبات الضمنية مع الجيش من جانب آخر.

وأورد ساتلوف جملة من المؤشرات التي تدعم تحليله منها:

- مشاركة أعضاء «الجماعة» والمتعاطفين معها بشكل متعمق في كافة الحوارات السياسية مع الحكومة العسكرية بعد مبارك.

- دعم «الجماعة» بقوة للتعديلات الدستورية التي أدخلها الجيش وتصويتهم بـ «نعم» في الاستفتاء الأخير.

- تأييد قادة «الجماعة» بقوة لوضع جدول زمني انتخابي

سريع، من شأنه أن يتيح لهم استغلال ميزتهم التنظيمية التي يتفوقون بها علىٰ منافسيهم السياسيين من الليبراليين واليساريين.

- قيام عناصر داخل جماعة «الإخوان» بتشكيل تحالفات سياسية هامة مع نشطاء ليبراليين ويساريين رئيسيين؛ ومواجهتها بشجاعة لقوات الأمن المصرية، عندما استخدم النظام القوة والعنف ضد المحتجين في «ميدان التحرير» أثناء أحداث يناير وفبراير وما بعدها.

ولتأكيد الطابع المعقد للوضع في مصر، استعان ساتلوف بالتعدد الذي يطبع الطيف السياسي الإسلامي، إذ ذكر بهذا الصدد بوجود ستة مكونات مختلفة داخل التيار الإسلامي، من الأكثر تطرفًا إلىٰ الأكثر ليبرالية، وهي «الجماعة الإسلامية»/ «جماعة الجهاد الإسلامية»، و«الجماعة السلفية»، وجماعة «الإخوان» وحزبها السياسي الجديد، «حزب الحرية والعدالة»؛ الجناح الليبرالي لـ «الجماعة» (يمثله المرشح الرئاسي المحتمل عبد المنعم أبو الفتوح وحزبه الخاضع للتأسيس، «حزب النهضة»)؛ وشباب «الإخوان»، الذين يتحالفون أحيانًا مع الشباب الليبراليين واليساريين؛ و«حزب الوسط»، بقيادة الأعضاء المنشقين عن «الجماعة».

وأشار أيضًا إلىٰ بروز السلفيين كفاعلين أساسيين في الساحة السياسية، وأثر ذلك في رسم صورة يبدو فيها الإخوان كأنهم يمثلون الاتجاه الأكثر اعتدالًا مقارنة بهم.

واعتبر ساتلوف أن هناك ما يبرر القلق العميق بشأن الظهور المحتمل لجماعة الإخوان كلاعب رئيسي أو حتىٰ وسيط مؤثر، مذكرا بهذا الخصوص، بشهادته السابقة أمام الكونغرس الأمريكي، وبكون جماعة الإخوان ليست فقط مجرد نسخة مصرية لـ «منظمة مارش أوف دايمز» الخيرية، أي منظمة رفاهية اجتماعية أهدافها إنسانية بصفة أساسية. بل علىٰ النقيض من ذلك، اعتبر ساتلوف أن جماعة «الإخوان» منظمة سياسية إلىٰ حد كبير، تسعىٰ إلىٰ إعادة تنظيم المجتمع المصري (والمجتمع الإسلامي الأوسع نطاقًا) بطريقة إسلامية.

ويرىٰ ساتلوف أن هذه الجماعة، سوف تستغل من الناحية التكتيكية، أي فرصة سانحة تُقدم إليها؛ ويرىٰ أنها إنما تخلت عن أهدافها الأكثر طموحًا والأساليب العنيفة لتحقيقها، فقط لأن النظام ألزمها بذلك، وليس بمحض اختيارها، وأن هذه الجماعة لو تحقق لها القوة السياسية، فمن المؤكد -يضيف ساتلوف- أنها ستستخدمها لتحويل مصر إلىٰ مكان مختلف تمامًا، مستدلًا علىٰ ذلك بمثال تركيا في حكم أردوغان، حيث يرىٰ ساتلوف أن الدولة التركية العلمانية تتحول تدريجيًا إلىٰ دولة إسلامية.

ويتوقع ساتلوف أن يشهد الوضع في مصر تحولًا إسلاميًا عميقًا للمجتمع، واحتمال النمو المخيف للطائفية بين المسلمين والأقباط، وحتىٰ الصراع الأكثر عمقًا داخل المسلمين بين السلفيين والصوفيين.

وينصح ساتلوف الولايات المتحدة الأمريكية ألا تعمل وفقًا للافتراض الذي يرىٰ أن صعود الإخوان إلىٰ السلطة يعتبر أمرًا حتميًا، وذلك في ظل وجود مجموعة البدائل السياسية الواسعة النطاق القائمة في البلاد.

ويعتبر أن ذلك الافتراض ينطوي علىٰ مخاطر كبيرة قد تؤدي إلىٰ نبوءة ذاتية التحقيق، وحاول ساتلوف أن يستقرئ نتائج انتخابات ٢٠٠٥ ونتائج استفتاء مارس، ليخلص إلىٰ وجود أسباب هائلة للاعتقاد بأن جماعة «الإخوان» لا تحظىٰ بدعم الأغلبية بين جمهور المصريين. ومنها الإجراءات الأخيرة التي قام بها «المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة» وذلك حين أبقىٰ علىٰ العناصر الأكثر أهمية في دستور عهد مبارك، والتي تشير إلىٰ أن الجيش المصري لا ينوي أن يغير نظامًا انتخابيًا يمنع جماعة «الإخوان» فعليًا من تحقيق قوة سياسية من خلال صناديق الاقتراع.

ومع ذلك، ينصح ساتلوف واشنطن أن تتوخىٰ الحيطة والحذر من دمج جماعة «الإخوان» في الطيف السائد في الحياة السياسية المصرية، وما سيمنحه ذلك من قوة دفع للتوجه الإسلامي للسياسات الداخلية والسياسة الخارجية، ويحذر من أثر ذلك علىٰ السلام الذي وقعته مصر مع إسرائيل، وعلىٰ العلاقات الأمريكية المصرية.

ويلاحظ ساتلوف تخفيف قادة الجماعة من حدة تصريحاتهم علىٰ مدار الأسابيع الأخيرة، بخصوص إجراء استفتاء وطني، لتقرير

ما إذا كان ينبغي علىٰ مصر مواصلة التمسك بمعاهدة السلام، وعلل ذلك بموقف الجيش الثابت تجاه الإبقاء علىٰ التزامات مصر الدولية.

ويوصي ساتلوف، في تقديره الاستراتيجي، الإدارة الأمريكية بضرورة إحداث توازن فيما يخص سياستها لتعزيز الديمقراطية في العالم العربي، بين تيقظها للمخاطر التي تشكلها «الجماعة» وحلفاؤها علىٰ المصالح الأمريكية الحيوية من جانب، ومنح «الجماعة» من جانب آخر هدية سياسية في شكل بيانات أو إجراءات وقائية قد تحفز المصوتين غير المبالين برسالة «الجماعة» علىٰ الخروج ودعم الحركة.

كما أوصىٰ أن يتم التعاطي في الجانب السري مع «المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة» المصرية حول المخاوف الأمريكية، بحيث لا يتم اتخاذ قرارات فنية حول صياغة عملية انتخابية من شأنها أن تقوي دون قصد الاحتمالات السياسية لـ«الجماعة»، كما أوصىٰ بضرورة مشاطرة «المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة» المعلومات حول التمويل الأجنبي للجماعات والأحزاب والحركات الإسلامية، مع الانتباه إلىٰ عزل التجربة الديمقراطية في مصر عن مصالح القوىٰ الخارجية.

أما من الناحية العلنية، فيوصي ساتلوف الإدارة الأمريكية بضرورة بعث رسالة واضحة إلىٰ النخبة السياسية وجمهور الناخبين في مصر بشأن شكل مصر التي يمكن أن تكون شريكًا لأمريكا.

وفي آخر شهادته، أعاد ساتلوف توصياته السابقة التي تضمنها إعلان مقترح للسياسة الأمريكية[١].

المادة السادسة عشر: محور الرئيس أوباما الدقيق: من أبوت أباد إلى 'رياح التغيير' العربية[٢].

يعتبر ساتلوف أن النجاح الذي أنجزته إدارة أوباما في التمكن من تصفية أسامة بن لادن، وإن كان إنجازًا تاريخيًا، إلا أنه أقل تعقيدًا وإلحاحًا بكثير من مهمة تحقيق نهاية ناجحة للسعي نحو ديمقراطية عربية.

ويشير إلىٰ وجود تضارب كبير في السياسة الأمريكية اتجاه الربيع العربي، إذ في الوقت الذي تدعو فيه لرحيل مبارك بعد أيام فقط من اندلاع الاحتجاجات بالقاهرة، ترفض فيه الإدارة انتقاد بشار الأسد رغم مرور أسابيع علىٰ الاحتجاجات وقمع النظام لها.

---

(١) تراجع المادة السابقة «أفكار للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في أعقاب أزمة مصر».

(٢) هذه المقالة كتبها ساتلوف بتاريخ ٢٨ ماي ٢٠١١ بعد الإعلان عن عملية أمنية أمريكية في باكستان، انتهت بمقتل أسامة بن لادن، معلقا علىٰ خطاب الرئيس بالمناسبة. وقد نشرت المقالة في موقع المعهد، تحت عنوان:

President Obama, the 'Winds of Change,' and Middle East Peace.

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/president-obama-the-winds-of-change-and-middle-east-peace.

ويلاحظ أن «الربيع العربي» قد قدم فرصة لنهضة أشكال أخرىٰ متنوعة من الإسلاموية التي ربما تكون أخف من «أسلوب أسامة بن لادن» لكنها ما تزال غير ليبرالية في جوهرها، ومعادية للغرب ومهادية لأمريكا.

ويعتبر ساتلوف أن مهمة الرئيس الأمريكي في التاسع عشر من ماي هي أكثر تعقيدًا بكثير مما أدَّاه في القاهرة منذ عامين. فقد كان المخاطَب بكلامه حينئذ مجموعة واحدة غير متبلورة ولا مميزة من المسلمين، وكان الهدف ببساطة هو فتح صفحة جديدة.

ويعتبر ساتلوف أن نجاح خطاب أوباما يتطلب أن تضع الولايات المتحدة نفسها في صف أكثر الجوانب إيجابية في الثورات العربية ضد الاستبداد، وأن يعكس التوازن بين الأمل والخوف المُثار في أجزاء متساوية من التغير السياسي الزلزالي، وأن يشير إلىٰ الدعم الأمريكي لعملية الاختيار الديمقراطي بدون تأكيد اللامبالاة نحو محصلة انتخابات حرة ونزيهة.

كما أكد ساتلوف علىٰ ضرورة أن تعرض إدارة أوباما مساعدة كبيرة وذات قيمة للعرب المتطلعين إلىٰ مكافحة الجهود الخلفية التي يقوم بها ائتلاف الإسلاميين، وأتباع الأنظمة القديمة الذين يسعون لوراثة فوائد الثورة.

المادة السابعة عشر: مصر، استراتيجية الولايات المتحدة، والتعاطي مع جماعة «الإخوان المسلمين»[1].

يرىٰ ساتلوف أن هذا التصريح لم يأت بجديد، وأن الولايات المتحدة سبق لها أن أجرت اتصالات في الماضي مع أعضاء من جماعة «الإخوان المسلمين»، عندما كان ممثلو «الجماعة» أعضاء في البرلمان، واعتبر أن الأمر الأكثر إثارة للانتباه في تصريح كلينتون، هو أنه يأتي في ظل غياب استراتيجية واضحة للمضي قدمًا لتعزيز احتمال التوصل إلىٰ نتيجة ناجحة للتغييرات الصاخبة في مصر.

ورغم الرهان علىٰ أهمية حدوث انتقال نحو الديمقراطية في مصر، إلا أن ساتلوف يرىٰ أن لدىٰ أمريكا الكثير الذي يمكن أن تخسره، حيث سيكون لمصير تلك البلاد تأثير مباشر وفوري علىٰ المصالح الأمريكية الأساسية في الشرق الأوسط، بدءًا من الاحتياجات الأمنية الأساسية مثل الوصول إلىٰ قناة السويس ومكافحة تهريب

---

(١) هذه المقالة هي عبارة عن تعليق لروبرت ساتلوف علىٰ تصريح أكدت فيه وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أن إدارة اوباما قد خوّلت إجراء «اتصالات محدودة» مع جماعة «الإخوان المسلمين» المصرية. وقد نشرت بموقع المعهد بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١١ تحت عنوان:

Egypt, U.S. Strategy, and Engaging the Muslim Brotherhood.

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/egypt-u.s.-strategy-and-engaging-the-muslim-brotherhood.

الأسلحة، وحتىٰ الأولويات الإقليمية مثل السلام العربي الإسرائيلي، والحاجة إلىٰ مواجهة طموحات إيران الإقليمية.

ومن أجل حصول تغيير إيجابي، وتلافي احتمال وقوع سيناريو معاكس، يوصي ساتلوف الإدارة الأمريكية بتقديم صياغة بصورة أكثر وضوحًا إلىٰ الشعب المصري والحكومة المصرية، و«المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة» حول شكل الدولة المصرية التي تأمل الولايات المتحدة إقامة شراكة دائمة معها بحيث تكون مفيدة للجانبين، والاعتراف بأن ليس هناك تناقضًا بين الاستثمار في عملية الاختيار الديمقراطي (أي الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، والإصلاح الدستوري) وانعدام اللامبالاة لنتائج هذه العملية، وضرورة التعاطي مع جهات فاعلة رئيسية أخرىٰ -المانحين الدوليين المحتملين وزعماء الكونغرس الأمريكي- لزيادة مساهماتها المفيدة المحتملة، والحد من تلك السلبية منها، والتي قد يكون لها تأثيرات غير مقصودة تتمثل بتعزيز الاحتمالات الانتخابية للإسلامويين.

وفي سياق استراتيجية واضحة المعالم لتعزيز المصالح الأمريكية في مصر، اعتبر ساتلوف أن قرار التعاطي مع جماعة «الإخوان المسلمين» هو موضوع إخباري أقل أهمية، وأنه في غياب استراتيجية واضحة، سيقوم أصدقاء أمريكا وخصومها بتفسير موضوع التواصل مع جماعة «الإخوان المسلمين» بأنه تحسس في الظلام.

المادة الثامنة عشر: أمريكا وإسرائيل والتداعيات الاستراتيجية للانتفاضات العربية[1].

يعتبر ساتلوف في هذا المقال أن الاضطرابات التي شهدتها الدول العربية طوال الثمانية عشر شهرًا الماضية حولت المشهد الإقليمي المعقد، وتوقع في خلاصة مقالته أن تخلق البيئة الإستراتيجية الأكثر معاداة في التاريخ الحديث.

وقد حاول أولًا، أن يقدم تفسيرًا للتغيرات المتنوعة التي تعمل علىٰ تحويل المشهد السياسي في الشرق الأوسط.

فبعد أن يدخل في جدل اصطلاحي حول تسميات الربيع العربي، يرىٰ أنه من الضروري أن يتم ربط المشاهد التي أنتجها الحراك العربي كي يتم الحكم علىٰ التهديدات والفرص، ويقدم بهذا الصدد نظرة كل من واشنطن وإسرائيل للاضطرابات التي عرفتها المنطقة العربية طوال ثمانية عشر شهرًا.

ففي نظرة واشنطن، يعتبر ساتلوف أن المكانة المركزية التي كانت تحتلها واشنطن في الشرق الأوسط كانت مرتبطة بالعلاقة

---

(١) نشر هذا المقال في Times of Israel، وتم إعادة نشره علىٰ الموقع بتاريخ ٢ يونيو ٢٠١١، تحت عنوان:

America, Israel, and the Strategic Implications of the Arab Uprisings.

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/america-israel-and-the-strategic-implications-of-the-arab-uprisings.

التي كانت تربطها مع ثلاثة بلدان أساسية في المنطقة، هي تركيا وإيران ومصر، وأنه وقعت تطورات جعلت المعسكر المؤيد لواشنطن يفقد هذه الدول جميعًا بعد الثورة الإيرانية، وذلك بسبب صعود حزب العدالة والتنمية في تركيا، وهيمنة الإسلاميين في مصر علىٰ البرلمان وتوقع عودة الجيش المصري لثكناته.

وفي نظرة إسرائيل، فيرىٰ ساتلوف أنها مختلفة عن نظرة واشنطن، إذ ترتكز الأطروحة الإسرائيلية علىٰ فكرة مؤسسها ديفيد بن غوريون القائلة بأن الدولة اليهودية الوليدة تستطيع بفعالية كبيرة مواجهة العداء من الدول العربية المجاورة من خلال بناء علاقات وطيدة مع دول غير عربية بعيدة عن الإطار أو «المحيط» الخارجي للمنطقة، إذ طورت إسرائيل بناء علىٰ هذه الأطروحة علاقات هادئة مع إيران في ظل حكم الشاه، ومع تركيا العلمانية.

ويرىٰ ساتلوف أنه وقع حدثان في سبعينات القرن الماضي (معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، والثورة الإيرانية) جعلا إسرائيل تحدث تغييرًا جوهريا في حساباتها، إذ فقدت شريكًا استراتيجيًا بعيدًا، وحصلت علىٰ حليف آخر قريب عبر صحراء سيناء، مما جعلها تتبنىٰ عقيدة جديدة أعلنها إسحاق رابين، لخصها في حاجة إسرائيل إلىٰ الاستفادة من الفرصة لإقامة علاقات سلمية مع الدول العربية السنية من «المحيط الداخلي» كوسيلة لبناء أرضية مشتركة في مواجهة تهديد «المحيط الخارجي» الذي تشكله إيران غير العربية.

ويرىٰ ساتلوف أنه علىٰ مدىٰ السنوات الثلاثين الماضية، كانت دبلوماسية السلام الإسرائيلية مع الأردن وسوريا والفلسطينيين، التي تم تأييدها بصورة متقطعة وغير منتظمة من قبل دول الخليج وشمال أفريقيا، هي نتاج حساب هذه الاستراتيجية الجديدة.

ويعتبر ساتلوف أنه نتيجة للتحولات العميقة التي مست العالم العربي، أصبحت إسرائيل تواجه وضعًا جديدًا وغير مسبوق في المنطقة. فللمرة الأولىٰ في تاريخها، تقع كل دولة من دول «المحيط الخارجي» و«المحيط الداخلي» إما تحت قيادة إسلاميين متطرفين، أو أنها تتقدم نحو هذا الاتجاه، إذ يضم هذا المحيط الخارجي جمهورية إيران الإسلامية، وتركيا تحت سيطرة «حزب العدالة والتنمية» وهما الحليفان في الشراكة الاستراتيجية مع إسرائيل، وتواجه أيضًا علىٰ حدودها اثنين من الأنظمة التي يهيمن عليها الإسلاميون (غزة ولبنان)، فإن مصر هي الآن في طريقها إلىٰ الانضمام إلىٰ هذه الأنظمة، كما أن مستقبل سوريا لن يكون مختلفًا في مرحلة ما بعد الأسد، وهو ما يبرر شعور الإسرائيليين بالقلق، لاسيما وأنه ليس لديها من ورقة تحميها من هيمنة الإسلاميين سوىٰ رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وشجاعة العاهل الأردني الملك عبد الله.

وبناءً علىٰ هذا التقدير الاستراتيجي المستخلص من النظرتين: نظرة واشنطن وإسرائيل، يرىٰ ساتلوف أن الوقت لم يفت بالنسبة إلىٰ الطرفين، وأن هناك الكثير الذي يمكن عمله سويًا أم بشكل

منفرد أو بالتنسيق مع جهات إقليمية للحد من الانجراف والتحول السلبي في المنطقة ومن أجل تحسين الفرص، وذلك بأن تؤدي السياسات الانتخابية في النهاية إلىٰ نتائج أكثر إيجابية للتيار الليبرالي، والعمل علىٰ تقوية القوىٰ الباقية الموالية للغرب في المنطقة، وأيضًا من أجل محاولة الكسب من جديد لإحدىٰ القوىٰ الإقليمية الثلاث الرئيسية علىٰ الأقل، خاصة تركيا.

وبالنسبة لمصر، فيرىٰ ساتلوف أن الجهات الخارجية لا تملك إلا نفوذًا محدودًا للتأثير علىٰ اتجاه السياسات المضطربة لتلك البلاد. ولذلك، يقترح أن تركز أمريكا وواشنطن علىٰ تأمين مصالحها الأمنية الأكثر أهمية، وألا تحاول التدخل في إدارة عملية الإصلاح السياسي أو التلاعب بالعلاقة المتطورة بين السلطة المدنية والعسكرية.

المادة التاسعة عشر: مطلوب: اهتمام أمريكي رفيع المستوى بالوضع المزري في مصر[1].

يستقرئ روبرت ساتلوف في هذا التنبيه السياسي الوضعية

---

(١) هذه المقالة هي عبارة عن تنبيه سياسي جاء في سياق التعليق علىٰ تعيين السفير وليام بي منسقًا خاصًا لوزارة الخارجية الأمريكية لشؤون التحولات الديمقراطية في الشرق الأوسط، وقد نشر في موقعه المعهد بتاريخ ١٣ شتنبر ٢٠١١ تحت عنوان:

Needed: High-Level U.S. Attention to the Dire Situation in Egypt.

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/needed-high-level-u.s.-attention-to-the-dire-situation-in-egypt.

السياسية في مصر بعد مرور ثمانية أشهر علىٰ الإطاحة بحكم الرئيس حسني مبارك، متوقعًا أن تتحول الاحتجاجات الجماهيرية التي أطاحت بمبارك ضد المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة، ويرجح ألا يرحب الجيش بالتغيير السياسي في حال وقوع هذا السيناريو.

ولا يستبعد في هذا التنبيه السياسي أن تتخذ الثورة المصرية منعطفًا مناهضًا للديمقراطية، سواءً نحو سياسات أكثر تطرفًا أو مناهضة أو معادية للغرب، أو نحو استبدادية جديدة. ويعتبر أن الضحية الأولىٰ من التوجه في هذا المسار هو السلام بين مصر وإسرائيل، إذ يرىٰ أن مسار العلاقات الحالي بين إسرائيل ومصر يتجه نحو وضع «اللاحرب واللاسلم». ويعتبر أن مصير مصر ومستقبلها هو أهم بالنسبة لواشنطن من أي شيء آخر في دول الربيع العربي، لأن فقدان مصر، يعني -حسب ساتلوف- أن واشنطن ستهدر ثلاثين سنة من الاستثمار التي قامت به في مصر، والذي أثمر اتفاقية كامب ديفيد وستفقد بذلك دورها الحيوي في المنطقة.

ويرىٰ ساتلوف أن واشنطن لا تملك أي نفوذ اقتصادي علىٰ الحكومة المصرية بعد تعليق برنامج المساعدات الأمريكية، ويعتبر أن المساعدات العسكرية ليس لها سوىٰ تأثير سطحي، نظرًا لأن وزارة الدفاع الأمريكية تريد تعزيز علاقات الولايات المتحدة مع القوات المسلحة المصرية.

لكن ذلك، لا يعني -في نظر ساتلوف- أن علىٰ واشنطن أن

تتقاعس عن التأثير في الدينامية السياسية في القاهرة، وفي هذا السياق يطرح فكرتين يمكن أن تستعين بهما الإدارة الأمريكية لتحقيق هذا الهدف:

١- التجارة الحرة مع مصر.

٢- إعادة تجربة جوزيف بايدن في زيارته لبيروت، وذلك حين صارح الناخبين اللبنانيين عن تبعات تصويتهم لحزب الله، في تلميح لساتلوف بوجوب أن تسلك الإدارة نفس المسلك مع المصريين، وذلك بتحذيرهم من التصويت لفائدة الإخوان وبيان المصالح الكبيرة التي ستجنيها مصر لو سارت في هذا الطريق.

المادة العشرين: الثورات العربية وردود الفعل الأمريكية: تقييم مرحلي[١].

في تقييمه للسياسة الأمريكية المواكبة لتحولات الربيع العربي، يرىٰ ساتلوف أن واشنطن لعبت دورًا هامًا في دعم المرحلة الأولىٰ من التحول في مصر التي كانت سلمية نسبيًا، وفي

---

(١) هذه المادة هي ملخص المداخلة التي ألقاها روبرت ساتلوف في المنتدىٰ السياسي في معهد واشنطن بتاريخ ١٩ شتنبر ٢٠١١ إلىٰ جانب أندرو جيه. تابلر، والسفيرة مارغريت سكوبي.

وقد نشرت في موقع المعهد بتاريخ ٢١ شتنبر ٢٠١١ تحت عنوان:

Arab Rebellions, American Responses: An Interim Assessment.

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/arab-rebellions-american-responses-an-interim-assessment.

هندسة التغيير في ليبيا بتكلفة زهيدة، وفي تغيير السياق الدولي للانتفاضة السورية من خلال إصدار دعوة عامة لاستقالة الأسد، لكنه في المقابل، يعتبر أنه لم يفت الوقت لتجاوز الأخطاء التي وقعت فيها هذه السياسة، وأنه لا يزال هناك خيار لتصحيح الوضع وتقويمه وذلك باعتماد الأساليب الآتية:

- وضع استراتيجية واضحة لمواءمة الدعم الأمريكي للتغيير السياسي في البلدان العربية مع مجموعة واسعة من المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط (مقاومة النفوذ الإيراني، والانتشار النووي، وتعزيز التغيير الديمقراطي، ومكافحة التطرف، وحماية حرية تدفق النفط، ودعم أمن إسرائيل، وبناء سلام دائم بينها وبين العرب).

- المشاركة الناضجة والمباشرة مع القيادة والشعب المصري فيما يتعلق بخطورة القرارات الكبرىٰ المطروحة حاليًا علىٰ أجندتهم الوطنية.

- تعزيز الشراكة مع إسرائيل ودول الخليج[1].

- الاستمرار في التركيز علىٰ بناء عراق مستقر وديمقراطي، إذ يرىٰ ساتلوف في هذا الصدد، أن فشل الديمقراطية في بغداد،

---

(١) فصل مضامين هذه الشراكة في مقالات سابقة.

انظر علىٰ سبيل المثال مقاله السابق: مصالح الولايات المتحدة في مصر: إعلان مقترح للسياسة الأمريكية.

سيكون له تداعيات سلبية علىٰ كافة التجارب الديمقراطية الأخرىٰ في جميع أنحاء المنطقة.

المادة الواحدة والعشرين: واشنطن ومصر: سياسة متقلصة بشكل لا يصدق[1].

يرىٰ ساتلوف في هذا المقال أنه وقع انكماش وخفوت كبير في رسالة أوباما إلىٰ مصر حول التوجه الاستراتيجي والمؤسسات الديمقراطية والنمو الاقتصادي، واعتبر أن الوقت لم يفت بعد للتعاطي مع المصريين، وإن كانت مراكز الاقتراع قد فتحت أبوابها في الثامن والعشرين من نونبر.

ومع ذلك، سجل ساتلوف في سياق تقييمه للوضع في مصر مؤشرين إيجابيين، يتعلق الأول بتأكيد المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة علىٰ التزام مصر بالاتفاقات الدولية ومعاهدتها مع إسرائيل، ويتعلق الثاني بشعور المعارضة بجدية المجلس في المضي نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وانتقد ساتلوف علىٰ بيان البيت الأبيض عدم تأكيده علىٰ المصالح الأمريكية، كما ولو أن

---

(١) هذه المقالة جاءت في سياق التعليق علىٰ انطلاق الاقتراع علىٰ الانتخابات البرلمانية في مصر. وقد نشرت في موقع المعهد بتاريخ ٢٨ نونبر ٢٠١١ تحت عنوان:

Washington and Egypt: The Incredible Shrinking Policy.

علىٰ الرابط

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/washington-and-egypt-t-he-incredible-shrinking-policy.

واشنطن اقتنعت بفكرة أن الانتخابات -وخاصة الانتخابات البرلمانية- تعادل الديمقراطية.

ويتوقع روبرت ساتلوف أن يفوز الإسلاميون بهذه الانتخابات، وينتقد الذين يعتبرون أن هذه النتيجة مناسبة لواشنطن وتصب في مصلحتها، معتبرًا أن مقولة مساهمة الإسلاميين في تطوير التغيير السياسي، هي مقولة نظرية يعوزها التقييم العملي، مذكرًا بهذا الخصوص بوجود مساحة للتحرك، وأن الوضع الحالي ليس قدرًا محتومًا، وأنه لا يمكن لواشنطن أن تختبئ وراء فرضية أن «انتقال مصر هو أمر متروك لمصر لكي تحدده»، واعتبر أنه إذا كانت الانتخابات ستؤدي بالفعل إلىٰ قيام حكومة برلمانية بقيادة إسلامية، فإن الإدارة الأمريكية ستتحمل علىٰ الأقل جزءًا من اللوم، إذ يتطلب منها الأمر -حسب ستالوف- أن تجيب عن ثلاثة أسئلة أساسية:

هل استخدمت الإدارة الأمريكية جميع وسائل النفوذ للضغط علىٰ «المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة» لإجراء انتخابات رئاسية قبل الانتخابات التشريعية؟

لماذا صادقت الإدارة الأمريكية علنًا يوم الجمعة الماضي علىٰ فكرة إجراء الانتخابات وفق موعدها في الثامن والعشرين نوفمنبر رغم وجود بدائل أخرىٰ؟

هل تواصلت الإدارة الأمريكية عند أية نقطة في العملية الانتخابية مع الناخبين المصريين بطريقة مدروسة وغير مهددة حول

التداعيات المحتملة لاختياراتهم؟

وإذا كان السؤالان الأول والثاني أكاديميين في نظر ساتلوف، فإن السؤال الثالث ما يزال إجرائيًا، ولم يفت الأوان بعد. وفي هذا السياق يعيد ساتلوف نفس مقترحه الذي أدرجه في مقال سابق حينما أحال إلىٰ تجربة جوزيف بايدن في زيارته لبيروت ومصارحته للشعب اللبناني حول مخاطر التصويت لفائدة حزب الله[١].

المادة الثانية والعشرين: الانتفاضات العربية، بعد عام واحد[٢].

يرىٰ ساتلوف أن الانتفاضات العربية في تونس ومصر واليمن وليبيا، نجحت في الإطاحة برأس النظام، لكنها لم تنجح في الإطاحة بالنظام إلا في ليبيا، بينما لا تزال سوريا تتأرجح في حرب أهلية، ولم تقترب رياح الربيع العربي من السودان والجزائر والعراق ولبنان والسلطة الفلسطينية، وتم قمع الانتفاضة في

---

(١) يراجع مقاله السابق «مطلوب اهتمام أمريكي رفيع المستوىٰ بالوضع المزري في مصر» مرجع سابق.

(٢) هذه المقالة كتبها روبرت ساتلوف ونشرها بجيروزاليم بوست، يحاول فيها تحليل تداعيات الانتفاضات العربية والتغيير المحتمل في المنطقة، وقد أعيد نشرها في موقع المعهد بتاريخ ١٤ دجنبر ٢٠١١ تحت عنوان:

The Arab Uprisings, One Year On.

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-arab-uprisings-one-year-on.

البحرين، واستخدمت النظم الملكية الأخرىٰ استراتيجية التكتيك الدفاعي للإصلاح، وذلك لامتصاص تحدي الانتفاضة، وتجنبت حتىٰ الآن أي اضطرابات كبيرة. واستخلص في تتبعه لهذه التجارب المختلفة سمة التنوع التي تطبعها.

ولاحظ ساتلوف أن التغييرات التي حدثت في الشرق الأوسط ساهمت في هدم خمس افتراضات طالما تم الالتزام بها تجاه الشرق الأوسط القديم، وهي:

أولًا، فرضية أن التنافس بين النخب، وليس تأثير الإرادة الشعبية، هو ما يقرر صعود وسقوط الأنظمة العربية.

ثانيًا، فرضية أن الأنظمة الشمولية يمكنها استخدام بل وستستخدم كامل سلطة الدولة للاحتفاظ بسيطرتها.

ثالثًا، فرضية أن التهديد الرئيسي علىٰ الأنظمة المعتدلة الموالية للغرب في جميع أنحاء المشرق العربي يصدر من ظهور «هلال شيعي» تهيمن عليه إيران، إذ حل محل هذه الفرضية -حسب ساتلوف- الخوف الأكبر المحتمل من امتداد أنظمة «هلال سني» متطرف من المغرب حتىٰ الخليج، يقودها أو يؤثر عليها «الإخوان المسلمون».

رابعًا، فرضية عجز حكومة السعودية، وافتقارها للرؤية لعمل أي شيء باستثناء رشوة أعدائها أو الاعتماد علىٰ أمريكا لبقائها.

خامسًا، فرضية أن الولايات المتحدة سوف تفضل دائمًا

الحفاظ علىٰ «الشيطان الذي تعرفه» علىٰ الضبابية وعدم الاستقرار المتأصل في «الشيطان الذي لا تعرفه» إذ تبين -حسب ساتلوف- أن واشنطن اعتبرت رسميًا أن وساطة الجيش المصري لتسهيل عملية الانتقال إلىٰ مستقبل ما بعد مبارك كانت سبيلًا لحماية أسهمها المتناقصة، وليس سبيلًا لوضع أسهمها مع حشود المتظاهرين في الشوارع.

المادة الثالثة والعشرين: كيف يجب على الولايات المتحدة أن تتعامل مع الصعود الإسلامي في مصر[1].

يرىٰ ساتلوف في هذه المقالة أن الوضع السائد في مصر يمثل كابوسًا من وجهة النظر الأمريكية، بسبب استعداد الإسلاميين للاستفادة من سلطة الشعب المصرية بعد الإطاحة بالرئيس حسني مبارك. ويعتبر أن الإسلاميين، وليس الليبراليين أو العلمانيين، نجحوا في العملية الانتخابية بحصول حزب العدالة والحرية الإخواني وحزب النور السلفي علىٰ حوالي ثلثي مقاعد البرلمان، معتبرًا هذا الحدث مؤشرًا علىٰ المخاطر التي ستواجه التزامات

---

(١) هذه المقالة كتبها روبرت ساتلوف واريك تراجر، ونشرت في وول ستريت جورنال، وأعاد موقع المعهد نشرها بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٢ تحت عنوان:

How the U.S. Should Handle the Islamist Rise in Egypt.

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/how-the-u.s.-should-handle-the-islamist-rise-in-egypt.

مصر الدولية من جهة، والشراكة الأمنية بين واشنطن ومصر من جهة ثانية.

وفي هذا الصدد، يشن ساتلوف هجومًا عنيفًا علىٰ مراكز البحث الأمريكية التي حاولت -في نظره- تجميل صعود الإسلاميين، والاعتقاد بأن وصولهم للحكم سيدفعهم للاعتدال، موضحًا أن التجربة تؤكد عكس هذه المقولات، ويستدل في هذا السياق بتجربة الإسلاميين في إيران والسودان وغزة، كما انتقد الأطروحات التي تحاول أن تقيس تجربة الإخوان بنموذج الحكم المحافظ في السعودية وقطر، وكيف نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في نسج علاقات صداقة مع هذين النظامين المحافظين، مؤكدًا اختلاف حالة مصر عن هذين النموذجين، لأن التصور الإسلامي في مصر -حسب ساتلوف- «يجد لزامًا عليه أن يحارب من أجل أن ينجو من قبضة حديدية لمستبد فاسد مدعوم من قبل الولايات المتحدة. كما أن معاداة أمريكا -إلىٰ جانب معاداة الغرب وإسرائيل- مترسخة بعمق في وجدان الجماعات الإسلامية المصرية»، كما انتقد وجهة نظر بعض صناع القرار السياسي الأمريكي التي ترتكز علىٰ مقولة النفس الطويل التي تعلق الآمال علىٰ العملية الديمقراطية، وإمكانية أن تسقط تجربة الإسلاميين ديمقراطيًا في الانتخابات التالية بالاشتغال علىٰ بدائل أخرىٰ غير إسلامية، مؤكدًا بأن مقاربة النفس الطويل لها حجة فقط عندما يثبت سلوك الإسلاميين أنهم سيلتزمون بالديمقراطية، وأنهم لن يقوموا

بخطوات لمنع أي تنافس حقيقي في المستقبل، كأن يقوموا بإقناع الأقلية القبطية في البلاد بأنه لا يوجد لها مستقبل في مصر الإسلامية. ويحاول ساتلوف أن ينتقل من المناقشة النظرية إلىٰ الاستدلال بمواقف الإخوان وسلوكاتهم السياسية، ليثبت خطأ التقديرات التي تراهن علىٰ اعتدال الإسلاميين، أو التي تعلق الآمال علىٰ سياسة النفس الطويل، والتي تؤكد -حسب ساتلوف- أنها تهدد المصالح الأمريكية الرئيسية في المنطقة.

ويذكر في هذا السياق مواقف الإخوان التالية:

١- تعهد قادة الإخوان بعرض معاهدة السلام علىٰ استفتاء شعبي.

٢- تأجيج التطرف العنيف بدل مواجهته، ويحتج بدعوة الإخوان للجماعة الإسلامية بالانضمام إلىٰ ائتلافها.

٣- عدم ترحيبهم بالأقليات الدينية والعلمانيين المصريين، وسعيهم إلىٰ جعل الشريعة المصدر الحصري للتشريعات المصرية، وليس فقط الرئيسي لها.

٤- تعهد الإخوان بمقاضاة من ينتقدون الشريعة الإسلامية (قضية ضد الملياردير القبطي نجيب ساويرس لنشره صورة ساخرة علىٰ موقع «تويتر» لميكي وميني ماوس وهما يلبسان زيًّا سلفيًا).

بعد ذلك، انتقل ساتلوف إلىٰ الجانب العملي، أي ما يجب علىٰ الولايات المتحدة الأمريكية فعله، إذ أعاد نفس المقترحات

التي سبق أن أدرجها في مقالات سابقة، تتعلق باستثمار الأصول الأمريكية (المساعدات العسكرية والاقتصادية لمصر) والقوة التي تملكها في علاقاتها بالمؤسسات المالية الدولية لتعزيز للضغط في اتجاه المحافظة علىٰ مصالحها وتعزيزها، وتوجيه رسالة علنية مباشرة مقتضاها أن الدعم الأمريكي مشروط بالتعاون للحفاظ علىٰ السلام مع إسرائيل والتمسك بالتعددية السياسية والحقوق الدينية وحقوق الأقليات.

المادة الرابعة والعشرين: فوز مرسي في الانتخابات الرئاسية في مصر: التداعيات المبكرة لأمريكا والشرق الأوسط الأوسع[1].

يرىٰ روبرت ساتلوف في هذا المقال أنه رغم تقييد صلاحيات الرئيس الجديد في مصر، فإنه من الخطأ التقليل من شأن قدرته في التأثير في التغيير السياسي في الداخل والخارج، وأنه بدلًا من أن تبدي إدارة أوباما ترحيبًا برئاسة زعيم الإخوان لمصر، فإن عليها أن تقف بوضوح علىٰ الطريقة التي من المرجح أن تؤثر بها سياسات مرسي علىٰ مصالح الولايات المتحدة الجوهرية.

---

(١) هذه المقالة نشرت في موقع المعهد بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١٢، تحت عنوان:

Morsi's Victory in Egypt: Early Implications for America and the Broader Middle East.

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/morsis-victory-in-egypt-early-implications-for-america-and-the-broader-midd.

ويعتبر في هذا المقال أن فوز محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية في مصر يمثل لحظة فاصلة بالنسبة لشعوب الشرق الأوسط والأمريكيين علىٰ حد سواء.

فبالنسبة للولايات المتحدة، يرىٰ ساتلوف أن انتخاب مرسي إلىٰ جانب مقتل أسامة بن لادن منذ عام مضىٰ، يؤكدان التحول من تهديد التطرف الإسلامي القائم علىٰ العنف، إلىٰ تحدٍ جديد أكثر تعقيدًا يمثله تمكين شكل حالي من التطرف الإسلامي غير قائم علىٰ العنف، لكنه ليس أقل طموحًا.

وحذر ساتلوف من تضخيم القيود التي فرضت علىٰ صلاحيات الرئيس والتقليل من قدراته، معتبرًا أنه من الخطأ أن يتم التركيز علىٰ العقبات التي وضعها الجيش في طريق الإسلاميين بدون إبداء الإعجاب بالقدرة الملحوظة للطرف الأخير علىٰ ملء أي فراغ سياسي يُسمح لهم بملئه. وساق في هذا الشأن جملة من المؤشرات التي تزكي تحذيره، منها:

- أولًا، بنزولهم إلىٰ «ميدان التحرير» لوراثة ثورة أطلق شرارتها العلمانيون.

- وثانيًا، بالتغلب علىٰ كافة المنافسين بفوزهم بثلثي مقاعد الانتخابات البرلمانية.

- وثالثًا، بفوزهم بمنصب الرئيس.

واستخلص ساتلوف من هذه المؤشرات أنه خلال كافة

المراحل في السبعة عشر شهرًا الماضية، انتصر الإسلاميون عندما واجهوا تحديًا سياسيًا.

وقدم ساتلوف قراءة مختلفة للقيود التي وضعها المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة، معتبرا هذه العقبات ليست أدوات لإفساد طموحات «الإخوان المسلمين» وإخراجها عن مسارها، بقدر ما هي أساليب مناورة للتفاوض علىٰ أفضل اتفاق ممكن، والاحتفاظ بامتيازات الجيش في دولة خاضعة لحكم الإسلاميين.

وقدم ساتلوف توقعاته للتطورات التي يمكن أن تحصل علىٰ الساحة الإقليمية والدولية، مرجحا أن تظل السياسات الداخلية مصدر إزعاج وقلق لما تبقىٰ من عام ٢٠١٢ علىٰ الأقل، وأن يستمر غياب القاهرة عن لعب أي دور في محيط الدول العربية والأفريقية وبلدان البحر المتوسط وعملية صنع السلام مثلما كان عليه الوضع لبعض الوقت. كما يرجح أن تتجاوز الصورة القوية لفوز جماعة «الإخوان» تلك الحقيقة الواضحة، وأن يكون نموذج النجاح السياسي لـ«الإخوان» مُسكِرًا قويًا للبعض وسُمًا لآخرين.

وحذر ساتلوف في توقعاته من إمكانية أن يغذي صعود محمد مرسي للسلطة المواجهة مع إسرائيل ومع العلويين في دمشق، وأن تتعدىٰ دولا أخرىٰ في المنطقة، لا سيما الدول الملكية، حيث ستسعىٰ قياداتها إلىٰ مضاعفة استراتيجيات منع انتشار العدوىٰ الإسلامية إلىٰ بلدانهم.

أما بخصوص التداعيات علىٰ واشنطن، فاعتبر ساتلوف أن

فوز مرسي لم يكن مزعجا للإدارة الأمريكية، لأنها كانت تتخوف من مخاطر وتبعات الفورة الجماهيرية التي كانت ستنطلق لو فاز أحمد شفيق بالانتخابات الرئاسية.

وإذا كانت التداعيات علىٰ المدىٰ القريب غير مزعجة في نظر ساتلوف، فإن التي علىٰ المدىٰ البعيد ستكون وخيمة، إذ اعتبر أن صلاحيات مرسي ستحظىٰ بتأثير قوي علىٰ ثلاثة قرارات وطنية رئيسية:

- أولًا، تقرير ما إذا كانت الحكومة المصرية الجديدة ستواجه مشاكلها الاقتصادية الملحة عن طريق النزول عند المطالب الشعبية بتحقيق «العدالة الاجتماعية» أو اتباع المطالبات الدولية، وتلك المتعلقة بالأعمال التجارية لتدشين إصلاحات سوقية تركز علىٰ الاستثمار.

- ثانيًا، تقرير ما إذا كانت الحكومة ستعطي الأولوية لإضفاء الطابع الإسلامي علىٰ الحياة العامة كطريقة لمكافأة الأنصار ومواجهة التقشف الاقتصادي المرير.

- ثالثًا، تقرير ما إذا كانت جماعة «الإخوان المسلمين» سوف تصدّر نجاحها السياسي إلىٰ الضفة الغربية أو الأردن أو سوريا أو أماكن أخرىٰ، كجزء من جهودها الرامية لإنعاش الدور الإقليمي الخامل لمصر.

ويخلص ساتلوف في ملاحظاته إلىٰ أنه سيكون من الصعب علىٰ مصر في عهد مرسي أن تتبنىٰ سياسات تنسجم مع المصالح الأمريكية حول هذه الجوانب الثلاثة جميعًا.

المادة الخامسة العشرين: السياسة الأمريكية وجولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية المصرية: إظهار الوضوح، وليس عدم الاكتراث[1].

في هذا المقال، يحاول روبرت ساتلوف أن يقدم رؤيته لحدود الدور الذي ينبغي أن تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية للتأثير في جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية المصرية بما يخدم هدف تعزيز نزاهة العملية الانتخابية من جهة، والحفاظ علىٰ المصالح القومية الأمريكية في مصر من جهة ثانية.

إذ يعتبر أن انتخابات الإعادة تمثل خيارًا بالغ الصعوبة بالنسبة لإدارة أوباما: فإما أن تلتزم الصمت وتعرب عن عدم اكتراث الولايات المتحدة بمن سيقود حليفها العربي الأكثر أهمية، أو تعلن عن تفضيلاتها مع تحمل مخاطر اتهامها بالتدخل في التجربة الديمقراطية في مصر.

ويقترح ساتلوف لحل هذه المشكلة، أن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية بيانًا حول مصالحها بشكل واضح، أي عدم دعم أي مرشح بعينه، لكن مع العمل في الوقت نفسه علىٰ تذكير

(١) نشر هذا المقال بموقع المعهد بتاريخ فاتح يونيو ٢٠١٢، تحت عنوان:

U.S. Policy and Egypt's Presidential Runoff: Projecting Clarity, Not Disinterest.

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-egyptian-presidential-runoff-for-washington-disinterest-is-not-an-optio.

المصريين بنوع البرامج السياسية التي يمكن للولايات المتحدة أن تدعمها أو لا تدعمها من خلال مساعداتها المالية التي لا تزال ضخمة.

وبعد تحليليه لنتائج الجولة الأولىٰ، والتكتيكات التي اعتمدها مرشح الإخوان محمد مرسي، اعتبر أن هناك خيارين مطروحين علىٰ الطاولة كلاهما مكلف، الأول هو فوز مرسي والفرص الذي يتيحها لـ جماعة «الإخوان» وحلفائها احتكار المؤسسات السياسية في مصر، والثاني وهو انتصار شفيق الذي سيعيد المصريين إلىٰ أجواء الثورة، وعودة مئات الآلاف من الثوريين إلىٰ «ميدان التحرير» والمدن فىٰ جميع انحاء مصر، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من المس بالأمن والاستقرار بالمنطقة.

وبعد طرحه للأسئلة الثلاثة (مسار الإصلاح الاقتصادي بمصر، وسرعة ومحتوىٰ التحول الإسلامي علىٰ الساحة المصرية وأثره، ومحافظة مصر علىٰ توجهها الاستراتيجي المؤيد للغرب والسلام والمناهض للتطرف) التي يحدد جواب الرئيس المقبل عنها التداعيات المحتملة علىٰ المصالح الأمريكية في مصر، يخلص إلىٰ أن مصر تحت قيادة أحمد شفيق ستكون أكثر تلاؤمًا مع المصالح الأمريكية فيما يخص هذه الجوانب الثلاثة، بخلاف مصر بقيادة مرسي التي يرىٰ أنها ستتبنىٰ سياسات لا تتواءم مع المصالح الأمريكية فيما يتعلق هذه المسائل الثلاثة مجتمعة.

وبناءً علىٰ هذا التقدير، يرىٰ ساتلوف أنه يتعين علىٰ الإدارة

الأمريكية أن تدرس الإعلان عن تصريحات وإجراءات تدعم القيادة المصرية والتي من المرجح أن تصب في صالح استمرار المساعدات الأمريكية المباشرة وتضمن الدعم من المؤسسات المالية الدولية. ويشمل ذلك رسائل تذكير رفيعة المستوىٰ بشأن المصالح الأمريكية الرئيسية الخمسة في مصر: علىٰ الساحة الداخلية، التعددية السياسية (الالتزام بإجراء انتخابات تنافسية) والحرية الدينية (حماية الأقباط)، وعلىٰ الساحة الدولية، الالتزام بالتعاون الأمني مع الجيش الأمريكي والتنسيق النشط لمكافحة الإرهاب، واحترام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

المادة السادسة والعشرين: حتى يتخلى الرئيس المصري مرسي عن تشكيكه في هوية مرتكبي هجمات ١١ شتنبر[1].

يحاول في هذا المقال أن يعلق علىٰ مقابلة أجريت مع محمد مرسي في مقابلة مع حميد شادي الباحث في معهد بروكيغز في ماي ٢٠١٠ شكك فيها في مسؤولية القاعدة عن هجمات الحادي عشر من شتنبر، كما يحاول أن ينبش في تصريح آخر لمرسي في سنة

---

(١) هذه المقالة كتبها روبرت ساتلوف واريك تراجر، تعليقًا علىٰ بعض تصريحات الرئيس محمد مرسي حول أحداث الحادي عشر من شتنبر، وقد نشرت في واشنطن بوست، وأعيد نشرها في موقعه المعهد، بتاريخ ١١ شتنبر ٢٠١٢، تحت عنوان:

Getting Egypt's Morsi to Give Up His 9/11 "Truther" Talk.

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/getting-egypts-morsi-to-give-up-his-9-11-truther-talk.

٢٠٠٧ في نفس الموضوع، يقول فيه أنه لم تقدم إلىٰ الآن أي أدلة علىٰ هوية من ارتكبوا ذلك الحادث».

ويعتبر أنه من المفارقة أن يقدم الإخوان علىٰ التشكيك في هوية مرتكبي هذه الهجمات في تزامن مع طلب مصر للمساعدات من العواصم العالمية والمؤسسات المالية الدولية معتبرًا أن الإخوان يؤمنون أن باستطاعتهم كسب دعم بدون تغيير خطابهم أو أيدلوجيتهم العدائية.

ويحاول ساتلوف أن يستثمر إيراد هذه التصريحات لإعادة التأكيد علىٰ نفس التوصيات التي اقترحها علىٰ صناع القرار السياسي الأمريكي للتعامل مع التطورات الجديدة في مصر، وفي مقدمتها شكل التعاطي مع الإسلاميين، إذ بالإضافة إلىٰ هذه التوصيات أو المطالب، يدعو الإدارة الأمريكية إلىٰ عدم تقبل القادة الذين بحسب اعتقاده «يعتنقون آراء كريهة ومنفرة تقوض المصلحة الوطنية الأمريكية الحيوية» إذ يقترح علىٰ الرئيس الأمريكي أن يشترط لإجراء أي مقابلة مع مرسي أن يتخلىٰ هذا الأخير بشكل واضح وعلني عن تشكيكه في هوية مرتكبي هجمات الحادي عشر من شتنبر.

المادة السابعة والعشرين: تخطيط سياسة الشرق الأوسط لإدارة أوباما في فترة ولايتها الثانية[1].

وتتضمن هذه المذكرة الدروس المستفادة من فترة الرئاسة الأولىٰ لباراك أوباما، والأولويات الثلاثة التي يلزم الإدارة الأمريكية أن تشتغل عليها، والزعماء الإقليميين الذين يتطلب الأمر من الإدارة الأمريكية دعمهم، والكوارث التي يلزم تلافي حدوثها، والمبادرات السياسية الثلاثة للفترة الثانية لإدارة أوباما، والعوامل الستة المغيّرة للعبة والتي يمكنها أن تحدث تحولات كبيرة في المنطقة.

ففي الفقرة المتعلقة بالمبادرات، اعتبر ساتلوف أن أولوية السياسية الأمريكية في الفترة الثانية من إدارة أوباما، ينبغي أن تتوجه إلىٰ إعادة النظر في العلاقات مع حكام مصر الإسلاميين.

كما حذر في الفقرة المتعلقة بالعوامل الستة المغيرة للعبة، من

---

(١) هذه المقالة عبارة عن مذكرة كتبها روبرت ساتلوف، مفترضا نفسه عضوا وهميا في مجلس «الأمن القومي» الأمريكي, وقد خاطب بها المنتدىٰ السياسي بمعهد واشنطن وشاركه في اللقاء كل من دينيس روس وجيم جيفري، وقد نشرت في موقعه المعهد بتاريخ ٩ نونبر ٢٠١٢ تحت عنوان:

Middle East Policy Planning for a Second Obama Administration:Memo from a Fictional NSC Staffer.

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/middle-east-policy-planning-for-a-second-obama-administration-memo-from-a-f.

أن تتحول موجة الربيع العربي نحو الأنظمة الملكية في المنطقة، وتصل إلىٰ السعودية، ويتوسع الهلال السني الذي يقوده الإسلاميون.

المادة الثامنة والعشرين: مستقبل مصر الثيوقراطي: الأزمة الدستورية وسياسة الولايات المتحدة[1].

يعتبر ساتلوف في هذا المقال أن مسودة الدستور المصري المعروض للتصويت يمثل خطوة هائلة إلىٰ الوراء بالنسبة لآفاق الديمقراطية في البلاد، ويفتح مصر علىٰ مستقبل ثيوقراطي مظلم، ويؤكد في تحليله أن هذه المسودة هي ثمرة صفقة تمت بين الإخوان والقوات المسلحة، منحت بموجبها للعسكر حكمًا ذاتيًا نسبيًا، مقابل الاستجابة لطموحات «الإخوان» السياسية.

وفي نقاشه لمقتضيات هذه المسودة، اعترف ساتلوف بوجود مواد واعدة في الدستور، كتلك التي تنيط السيادة بالشعب، والتي تضمن الحرية الشخصية وعدم التمييز، وتكفل الحقوق الخاصة، بما في ذلك في مجال الاتصالات الالكترونية؛ وتحدد الفترة

---

(١) هذه المقالة كتبها روبرت ساتلوف واريك تراجر، تعليقًا علىٰ مسودة الدستور المصري، الذي عرض للتصويت عليه في ١٥ دجنبر ٢٠١٢، ونشرت في موقع المعهد بتاريخ ٣ دجنبر ٢٠١٢، تحت عنوان:

Egypt's Theocratic Future: The Constitutional Crisis and U.S. Policy.

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/egypts-theocratic-future-the-constitutional-crisis-and-u.s.-policy.

الرئاسية بولايتين فقط. لكنه في المقابل، يعلق علىٰ بعض المقتضيات التي يرىٰ أنها تمنح نظامًا سياسيًا يهيئ هيمنة التيار الإسلامي، وتوفر حماية دستورية للجيش لم يسبق لها مثيل، وذلك كجزء من صفقة بين الطرفين.

ويتوقف ساتلوف علىٰ أربعة جوانب في انتقاده لهذه المسودة:

- الجانب الشكلي المرتبط بمنهجية إعداد الوثيقة الدستورية، إذ انتقد عليها هيمنة الإخوان وعدم التزامهم بالتعددية في صياغتها، وأن نتيجة النهج غير التعددي لا يمكن أن تنتج إلا وثيقة دستورية مناهضة للتعددية. واستدل علىٰ ذلك ببعض الفقرات التي اعتبر أنها توفر للإسلاميين موطئ قدم كبير لإقامة سلطتهم وتعزيز أجندتهم، وأيضًا بالأسلوب الذي تعاملت به المسودة مع الشريعة لاسيما في المادة ٢١٩ التي تنص علىٰ أن مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية وقواعدها الأصولية والفقهية ومصادرها المعتبرة في مذاهب أهل السنة والجماعة» إذ اعتبر أن هذه العبارة تؤدي إلىٰ تضييق نطاق التفسيرات التي يمكن أن يعتمد عليها المشرعون من خلال استبعاد المذاهب الشيعية، التي كانت تستخدم في التشريع وفقًا لدستور عام ١٩٧١.

- **مضمون الدستور الثيوقراطي**: إذ يقرأ ساتلوف بعض المواد مثل المادة ١١ علىٰ أنها تخول للدولة بأن ترعىٰ الأخلاق والآداب والنظام العام والمستوىٰ الرفيع للتربية والقيم الدينية والوطنية، ومثل المادة ٤٤ التي تحظر «الإساءة أو التعريض بالرسل والأنبياء كافة»،

حيث اعتبر أن مثل هذه المواد تعمل علىٰ تمكين الحكومة من استخدام المبررات الدينية لتحجيم حرية التعبير.

- **معاداة الدستور للحريات الدينية والأقليات:** فيرىٰ أن المادة ٣ تقتصر علىٰ ضمان الحقوق والحريات الدينية للمسحيين واليهود، ولا تذكر شيئًا عن حقوق الأقليات الأخرىٰ مثل البهائيين والشيعة.

- **أنه ثمرة صفقة مع الجيش:** يرىٰ ساتلوف أن مسودة الدستور تلبي مطلبين رئيسين من مطالب الجيش، إذ يمنح استقلالًا ذاتيًا للجيش حول شؤونه الخاصة في المادة ١٩٥، كما يمنح القوات المسلحة تأثيرًا كبيرًا علىٰ مجرىٰ الحرب يمكن أن يصل إلىٰ حق النقض كما في المادة ١٤٦. ويقرأ ساتلوف هذا الاختيار بكونه ثمرة صفقة بين الإسلاميين والجيش، يتم بمقتضاها الاحتفاظ بالامتيازات التي كانت للجيش مقابل تحقيق الإخوان لطموحاتهم السياسية.

وبعد تقديمه لهذه القراءة، قدم ساتلوف توصية سياسية رأىٰ فيها أن علىٰ الإدارة الأمريكية أن تستثمر لحظة رفض مؤسسة القضاء الإشراف علىٰ الاستفتاء، وأن تراجع شهر العسل السياسي الذي يجمعها بمرسي، وأن تلتفت بدل ذلك لدعم المبادئ الدستورية العالمية.

المادة التاسعة والعشرين: بعد الاطاحة بمحمد مرسي، فرصة ثانية لأوباما[1].

يرىٰ ساتلوف في هذه المقالة أن قرار عزل الجيش المصري للرئيس محمد مرسي جاء ليمنح إدارة أوباما الفرصة الثانية النادرة في السياسة الخارجية، معتبرًا أن التصرف الصحيح ووضع الأمور في نصابها يتطلب فهم الجوانب التي أخطأت فيها الولايات المتحدة في المرة الأولىٰ.

وفي تقييمه للأخطاء التي ارتكبتها إدارة أوباما، يعتبر ساتلوف أن خطأ الولايات المتحدة الأكبر كان الثقة المفرطة التي وضعتها في الجنرالات. فعندما شغل البيت الأبيض بقضية ليبيا وغيرها، ترك من الناحية الفعلية سياسته تجاه مصر تسير بقوة الدفع التلقائي، حيث منح الجنرالات حرية تقدير سرعة ومحتوىٰ «عملية التحول الديمقراطي» مع أن الجميع كان يعلم -يضيف ساتلوف- أن المصلحة الحقيقية للجنرالات هي ابتكار نظام سياسي يحافظون فيه علىٰ سلطتهم وثروتهم.

---

(١) نشرت هذه المقالة تعليقًا علىٰ عزل المؤسسة العسكرية للرئيس المصري محمد مرسي، ونشرت بالواشنطن بوست، وأعيد نشرها في موقع المعهد بتاريخ ٣ يوليوز ٢٠١٣، تحت عنوان:

After Mohammad Morsi's Ouster, a Second Chance for Obama.

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/after-mohammad-morsis-ouster-a-second-chance-for-obama.

واعتبر ساتلوف أن الإخوان نجحوا في أن يتحولوا في ظرف ١٨ شهرًا من لاعب هامشي إلىٰ هندسة طريقة منهجية للسيطرة علىٰ النظام السياسي في مصر، وأشار إلىٰ أن المشير طنطاوي كان يعتقد أنه وجد لاعبًا سياسيًا داخليًا لتأمين المصالح المؤسسية للجنرالات، لكنه فوجئ بالإطاحة به في غشت ٢٠١٢، بعد أن نجح الإخوان في الاستيلاء علىٰ السلطة.

ويرىٰ ساتلوف أن خطأ الإدارة الأمريكية طوال هذه الفترة أنها كانت ترىٰ الجنرالات يرتكبون الأخطاء، بما في ذلك صياغة دستور ومباركة قانون الانتخاب الذي صمم -في نظر ساتلوف- لخدمة الإخوان، دون أن تقوم الإدارة الأمريكية بشيء سوىٰ الإذعان للجنرالات علىٰ الدوام.

وفي تقييمه لحقيقة ما جرىٰ في مصر، رفض ساتلوف أن يسمي عزل مرسي من قبل الجيش انقلابًا عسكريًا يستحق تعليق المساعدات الأمريكية وفقًا لما ينص عليه القانون الأمريكي، مؤكدًا أن تدخل الجيش كان الهدف منه تلافي وقوع حمامات دم كانت ستترك جروحًا، معتبرًا في المقابل، أن اللافعل وعدم التدخل كان سيرقىٰ إلىٰ مرتبة العمل الإجرامي. كما أكد علىٰ ضرورة الاستفادة من أخطاء الماضي وعدم التضحية بكل شيء من أجل الاستقرار.

وفي توصيته للإدارة الأمريكية، نصح ساتلوف الإدارة الأمريكية أن تضع سياسة الدعم المشروط لمصر، ليس فقط باستمرار اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، لكن أيضًا باستمرار

التحرك نحو بناء حكومة ديمقراطية تعددية تنتهج سياسات اقتصادية سليمة، واعتبر أن من مقتضيات ذلك من الناحية العملية التعاطي بشكل أوسع نطاقًا مع كافة الأطياف السياسية المصرية، وليس فقط مع الحزب الحاكم؛ وتقديم دفاع لفظي قوي عن الأقليات (المسيحيون والبهائيون والشيعة)؛ وإعادة الاستثمار في برامج المجتمع المدني التي تساعد المصريين.

المادة الثلاثين: في مصر تكون الولايات المتحدة أفضل حالًا عندما لا تفعل شيئًا[1].

في متابعته للتطورات التي عرفتها مصر بعد الانقلاب العسكري الذي قام به الفريق أول عبد الفتاح السيسي، يرى ساتلوف أن «عدم فعل أي شيء» يكون دائمًا بنفس أهمية «فعل شيء ما»، إذ يحاول في مقاله أن يتتبع الموقف الأمريكي من التطورات الجارية، ويحلل موقف الجيش منها أيضا، ويرصد نقاط الخلاف بين الطرفين: الجيش الذي يريد أن ينهج سياسة القبضة الحديدية مع الإخوان، وواشنطن التي بدت أكثر اهتمامًا بإنقاذ

(١) هذه المقالة كتبها روبرت ساتلوف ونشرت بيوسطن غلوب, وأعيد نشرها في موقع المعهد بتاريخ ٢٢ غشت ٢٠١٣ تحت عنوان:

In Egypt, US Is Better Off Doing Nothing.

على الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/in-egypt-us-is-better-off-doing-nothing.

الإخوان كفاعل سياسي، بدلًا من الانحياز الكامل لحراك ٣٠ يونيو الراغب في ابتعاد الإخوان كلية عن المشهد السياسي.

واعتبر ساتلوف في خلاصاته التحليلية أن الجيش المصري في الأخير أجبر الرئيس أوباما -علىٰ غرار سابقيه من الرؤساء الأمريكيين- علىٰ إعطاء الأولوية للمصالح الأمريكية، أولًا بدل القيم.

ومع تقليله من احتمال نجاح الجيش في تسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة، اعتبر ساتلوف أن تردد أوباما في عقاب الجنرالات بتعليق المساعدات كان رهانا مناسبا لإجبارهم علىٰ الالتزام بالمحافظة علىٰ الشراكة الأمنية مع أمريكا والسلام الإقليمي المصاحب لها أكثر من التزام أعضاء «الإخوان» ذوي الدوافع الأيديولوجية بهذه الشراكة.

المبحث الثاني

معهد كارنيجي للسلام الدولي والإسلاميين:

الإطار الوصفي:

مدخل: من المفيد أن نشير إلىٰ أن هذا المعهد كان الأكثر اهتماما بالإسلاميين بالمقارنة مع بقية المراكز، وأنه كان حريصا علىٰ المواكبة المنتظمة لمواقف الإسلاميين ومبادراته ولتطور سلوكهم ورصد دورهم السياسي، ودراسة علاقات هذه الحركات وتحالفاتها مع غيرها من المكونات السياسية، هذا فضلا عن كونه كان يحمل أطروحة واضحة تقوم علىٰ إقناع صناع القرار السياسي بضرورة التمييز بين الإسلاميين المعتدلين والإسلاميين الراديكاليين، وأن عملية الإصلاح السياسي في العالم العربي لا يمكن أن تكون متصورة من غير دور أساسي للإسلاميين المعتدلين، باعتبارهم يشكلون رقمًا أساسيًا في المعادلة السياسية لا سبيل لتجاهله، ولكون عملية إقصاء هذا الفاعل لن تكون في المحصلة سوىٰ خادمة لتوسيع صفوف التوجهات الراديكالية المعادية للمصالح الأمريكية.

ولذلك، وخلافًا لأطروحة معهد واشنطن التي تتبعنا مفرداتها الدقيقة في المبحث السابق من خلال المتن الذي وفرته كتابات المدير التنفيذي للمعهد روبرت ساتلوف، فإن معهد كارنيجي يرفع الحرج المنهجي المتعلق بخيارات انتقاء المتن الممثل له الذي سنعتمده في هذا البحث، إذ أنه كان يصدر أوراقا في الموضوع، يكتبها كبار الباحثين في المعهد، إما بشكل منفرد، وفي الغالب بشكل مشترك، إذ حضر في هذه الأوراق ثلاثة خبراء أساسيين لهم رصيد مقدر في الاشتباك مع الظاهرة الحركية الإسلامية، وهم مارينا أوتاوي، وناثان براون، وعمرو حمزاوي.

وبناءً على ذلك، فالتقدير أن الإشكال سيكون مرتفعًا إلى حد كبير خاصة في الفترة الطويلة التي تم تغطيتها بكثافة من خلال الأوراق الصادرة، أي مرحلة ما قبل الانتخابات الرئاسية في مصر، فيما سيطرح إشكال جزئي يتعلق بالموقف الذي اتخذه كبير الباحثين في كارنيجي عمرو حمزاوي الذي تحول إلى ناشط سياسي، واستمر معهد كارنيجي في نقل مقالاته في الموقع من غير أن يعتمد له أي مشاركة في أي ورقة.

هذا الإشكال فضلنا أن نتجاوزه بشكل إجرائي، وذلك باستبعاد هذه المقالات، والاكتفاء فقط بالأوراق الصادرة عن المعهد، وذلك تجنبًا للالتباس الذي يمكن أن يقع بين موقف الناشط السياسي وموقف الباحث الذي أسهم في محطات أساسية في تاريخ هذا المعهد في بلورة العديد من الأوراق التي سنعتمدها

كمتن أساسي في هذا البحث، كما أننا فتحنا الإمكانية للاستعانة بكتابات الخبيرين مارينا أوتاوي وناثان براون كلما وجدنا فراغًا تركته الأوراق لا نستطيع ملأه إلا بها.

علىٰ أن هناك استثناءً واحدًا من القاعدة التي اعتمدناها كخيار بحثي في هذا الموضوع، وهو أننا لن نستغني عن أحد أهم الأوراق المؤسسة لشكل تعاطي المعهد مع الإسلاميين، ويتعلق الأمر بورقة جراهام فولر سنة ٢٠٠٤، التي نعتبر من خلال دراسة وتحليل مضامينها أنها من بين الأوراق التأسيسية التي وضعت التوجهات الكبرىٰ المؤطرة لعمل المعهد طوال الفترة المشمولة بالدراسة.

وتعليل هذا الاستثناء يجد مبرراته أولًا في الاعتبار التاريخي، بحكم أن جراهام فولر كان يمثل أحد أكبر خبراء المعهد، وكان سباقًا إلىٰ طرح وجهة نظر في موضوع الإسلاميين، وثانيًا، في مضامين ورقته، والتي لن يكون تتبع ورصد وتحليل أطروحة كارنيجي مفيدًا دون الإحالة علىٰ مصادرها ومنطلقاتها التأسيسية.

المادة الأولى: ورقة «الإسلاميون في العالم العربي والرقص حول الديمقراطية» بتاريخ شتنبر ٢٠٠٤ لكبير خبراء كارنيجي جراهام فولر[1].

تناولت هذه الورقة علاقة الإسلام بالديمقراطية، ومدىٰ رغبة الإسلاميين في النظام الديمقراطي والعمل من خلاله. وسجلت الورقة وقوع نوع من التعاطف والتقارب بين الإسلاميين والقوميين العرب واليسار ضد الولايات المتحدة الأمريكية عقب أحداث ١١ شتنبر ٢٠٠١.

فبخصوص النقطة الأولىٰ، أي علاقة الإسلام بالديمقراطية، ترىٰ هذه الدراسة أن الإسلام والديمقراطية يتناغمان من حيث المبدأ، إلا أن المناخ الذي أعقب أحداث ١١ شتنبر ٢٠٠١ يزيد من تصاعد النزعة الراديكالية، ولا يوفر المناخ الملائم لصعود الإسلاميين المعتدلين، بما يؤكد بأن العلاقة بين الديمقراطية والإسلامي السياسي «لن تعمل بصورة تجريدية، بل ستعمل في العالم الواقعي والحقيقي».

---

(١) نشرت هذه الورقة في موقع معهد كارنيجي بتاريخ شتنبر ٢٠٠٤، تحت عنوان:
Islamists in the Arab World: The Dance Around Democracy; Graham E. Fuller.
علىٰ الرابط:
http://carnegieendowment.org/files/cp49_fuller_final.pdf.
يشار إلىٰ أن غراهام فولر شَغَلَ مهمة المسؤول الكبير في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أواخر الثمانينات، ونائب رئيس المخابرات القومي أوساط التسعينات ويحظي بمكانة خاصة في الأوساط الإعلامية الأمريكية كأحد الخبراء الأمريكيين في المنطقة العربية.

وتحاول الورقة مقاربة تمثل الإسلاميين لعلاقة الإسلام بالديمقراطية والجدل النظري حول الموضوع، وتقوم بتوصيف لاختلافات مواقفهم، لكنها تشير إلىٰ التأويل الذي يتبناه الإسلاميون المعتدلون حول مفهوم السيادة الإلهية، وأنه لا يتعارض مع الديمقراطية، لتستنتج نفس الخلاصة التي أكدتها في الأول، وهي أن القضية لن تكون نظرية، وإنما ستكون عملية مرتبطة بالواقع السياسي العملي.

وتشير في هذا السياق إلىٰ تجارب العرب مع الديمقراطية، مؤكدة بأنه، باستثناء لبنان، لا يمكن وصف أي دولة عربية بأنها ديمقراطية، هذا مع وجود دول عربية توجهت نحو المسار الديمقراطي مثل الكويت والمغرب والأردن واليمن.

وتبدأ في تفسير عوامل ضعف الديمقراطية في العالم العربي، وتعزوها إلىٰ ما يلي:

١- عامل النفط الذي تعيق عائداته الديمقراطية.

٢- الدخل المنخفض في بعض الدول العربية يجعل الوضع غير ملائم للديمقراطية.

٣- الاستبداد السائد في الدول العربية الحديثة يساعد في تقليص الشرعية والسيادة.

٤- الصراع العربي الإسرائيلي.

٥- العامل الجغرافي الذي وضع العالم العربي في محور

الشرق والغرب، إلىٰ جانب الاحتياطي النفطي الضخم في الشرق الأوسط، جعل المنطقة موضع اهتمام الاستعمار.

٦- التوترات الإقليمية لم تساعد علىٰ التطورات الديمقراطية.

٧- تأييد الأنظمة الغربية للأنظمة الاستبدادية بحجة الحفاظ علىٰ الاستقرار والأمن.

٨- بروز الحركات الإسلامية كمعارضة رئيسية للأنظمة الاستبدادية.

بعد ذلك، تتوقف الورقة عند بعض ملامح التطور في الفكر الإسلامي اتجاه الديمقراطية بعد ما كانت مرفوضة، لاسيما ما يتعلق بجزء من التراث السياسي الذي كان يبرر الصبر علىٰ ظلم الحكام واستبدادهم خوفًا من الفوضىٰ والاضطرابات، إذ لاحظت الورقة بروز توجهات داخل الفكر الإسلامي تقدر بأن الأولوية لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتمنع تسويغ الاستبداد بقضية الحفاظ علىٰ الأمن، وتؤصل لفكرة أن الحاكم المستبد إذا لم يحقق العدالة وجب عزله والإطاحة به.

ثم تناولت الورقة سؤال: «إلىٰ أي حد يؤمن الإسلاميون بالديمقراطية، لاسيما إن كانوا من غير المستفيدين منها؟».

وترىٰ الورقة، تفاعلًا مع هذا السؤال، أن ترحيب الإسلاميين بالديمقراطية قائم علىٰ أسباب عملية، تتعلق بمدىٰ الاستفادة التي ستتفق لهم بحكم أنهم في موقع المعارضة، ثم تذكر ثلاثة أمثلة

لعدم اهتمام الإسلاميين بالديمقراطية عند تسلمهم للسلطة بطريق غير ديمقراطية (السودان إيران أفغانستان)، وتعتبر أن هذه التجارب تثير مخاوف فيما لو وصل الإسلاميون بطريق ديمقراطية، هل يكون لهم الاستعداد للتخلي عن السلطة في حال هزيمتهم في الانتخابات، بحكم أنه لا يوجد في العالم العربي تجارب سابقة للديمقراطية، وبحكم أنه لا توجد ثقافة سياسية راسخة بخصوص الديمقراطية في العالم العربي، وهذا ما جعل الورقة تطرح السؤال علىٰ الإسلاميين وهل سينحاز خيارهم للمبادئ أم للسلطة؟

وضمن رؤية تستحضر المناخ العام الذي يوجد عليه العالم، تطرح الورقة علىٰ الإسلاميين سؤالا آخر، يتعلق بخياراتهم المستقبلية، وهل سيدخلون إلىٰ اللعبة السياسية، أم سينحازون إلىٰ العنف، بحكم أن المشكلة في العالم العربي هي قواعد اللعبة نفسها المفصلة علىٰ طريقة تجدد السيطرة للأنظمة الاستبدادية، ولا تسمح بصعود القوىٰ السياسية المعارضة، وهل سيتجه الإسلاميون إلىٰ الاستمرار في العمل في اللعبة رغم أن قواعدها موجهة ضدهم، أم أنهم سيختارون العنف؟.

تتجه الورقة إلىٰ اعتبار المناخ الدولي، بعناصره المفصلة في أول الورقة، يدفع نحو تنامي نزعات العداء ضد أمريكا والتقارب بين الاسلاميين والقوميين واليسار العرب في هذا الاتجاه، وسيقلل من أصوات المعتدلين لصالح هيمنة التيارات الراديكالية علىٰ الساحة.

وتلاحظ الورقة أن تنوع وتعدد الحركات الإسلامية يساعد علىٰ إنهاء الصفة الاحتكارية للكلام باسم الدين، وأن ذلك يساهم في بروز مؤشرات علىٰ نضج وتطور فكر الإسلاميين، إذ ستصبح أطروحاتهم قابلة للنقاش والنقد. وعددت الورقة مظاهر هذا النضج في العناصر الآتية:

١- فهم أهمية مدخل الديمقراطية.

٢- التحالف والعمل التشاركي مع الأحزاب الأخرىٰ.

٣- فهم تناقضات الواقع السياسي، وميلهم نحو التخفيف من الشعارات العامة، والتركيز علىٰ الحلول العملية للمشاكل المطروحة.

٤- توسيع نطاق الحوار الإيديولوجي بين الأحزاب.

٥- الاتجاه نحو توسيع الواقعية والبراغماتية.

٦- الطبيعة السلمية لهذه الأحزاب.

٧- صارت الأحزاب الإسلامية جزءًا لا يتجزأ من الواقع السياسي، بحيث صار من غير الواقعي إقصاؤها من المشهد السياسي.

ثم تعرض الورقة لمخاطر السياسة الأمريكية لمواجهة الإرهاب والاستمرار في دعم وإسناد الأنظمة الاستبدادية وتدهور الوضع في فلسطين، إذ أن هذا -حسب الورقة- سيجعل الإسلاميين في مقدمة المعارضة ويكسبهم شعبية، وسيصبحون رأس الرمح في

معاداة الامبريالية والأنظمة القائمة في المنطقة، وسيشعرون بأنهم في حالة حصار وخوف من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك، سيلجؤون إلىٰ الاحتماء بهويتهم ودينهم في عملية الدفاع، وهذا سيعزز من تقاربهم مع التيارات القومية واليسارية. وتضع الورقة التوقعات الآتية:

- احتمال تطور التيار المعتدل ضعيف.

- اتساع نفوذ التيارات الراديكالية سواء منها العلمانية أو الإسلامية.

- ترىٰ الورقة أن شرط تشجيع التيارات المعتدلة وتقليص مساح الراديكالية يتوقف علىٰ شيئين:

١- وضع حد للسياسة الراديكالية التي يتبناها الليكود في إسرائيل، وتسوية القضية الفلسطينية، وجلاء القوات الأمريكية من المنطقة.

٢- العمل علىٰ وضع حد للعداء الموجه ضد الولايات المتحدة الأمريكية، والذي ترتب عن سياسية مكافحة الإرهاب.

المادة الثانية: الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية في العالم العربي: استكشاف المناطق الرمادية[1].

تشير هذه الورقة في مقدمتها إلىٰ أن الوعي السياسي الأمريكي بالحركات الإسلامية بدأ متأخرًا، ولم يدرك أهميتها إلا عقب الثورة الإيرانية واغتيال السادات، وأيضا بعد هجمات ١١ شتنبر ٢٠٠١، وأن هذه الأحداث أثرت في نظرة الغرب للحركات الإسلامية، إذ صار «ينظر إليها علىٰ نطاق واسع باعتبارها خطيرة وعدائية»

وانطلقت الورقة من التمييز بين الحركات الراديكالية والحركات المعتدلة، ومحاولة تصحيح النظرة التعميمية التي تجعل جميع الحركات الإسلامية في سلة واحدة، وتعتبرها خطيرة وتحمل نظرة عدائية اتجاهها، إذ اعتبرت أن الخطورة لصيقة بالجماعات الراديكالية التي تستبيح العنف وتعتمده كأداة لتحقيق أهدافها، بينما ترىٰ بالنسبة للحركات الإسلامية المعتدلة التي نبذت العنف ونددت به أن وصفها بالخطورة: «هو وصف غير دقيق».

وتجتهد الورقة في تقديم تعريف للحركات الإسلامية المعتدلة بأنها «تلك الجماعات التي تخلت عن العنف أو نبذته رسميًا،

---

(١) نشرت الورقة علىٰ موقع معهد كارنيجي بتاريخ ٨ مارس ٢٠٠٦، تحت عنوان:
Islamist Movements and the Democratic Process in the Arab World: Exploring Gray Zones:Nathan J. Brown, Amr Hamzawy, Marina Ottaway.

علىٰ الرابط:

: http://carnegieendowment.org/files/greyzone.pdf.

وتسعىٰ لتحقيق أهدافها من خلال نشاطات سلمية» وتعلق علىٰ هذا التعريف، وترىٰ أنه لا يفترض فيه أن هذه الحركات ملتزمة تماما بالديمقراطية، أو أنها تخلت عن هدف جعل الشريعة أساسا لجميع القوانين، أو أنها تقبل بالفعل المساواة الكاملة في حقوق المرأة، بل ينطلق من أهمية البحث في إشكالات الحركات الإسلامية المعتدلة علىٰ هذه المستويات».

وقدمت الورقة خارطة الحركات الإسلامية المعتدلة في الوطن العربي محاولة حصرها في «حزب العدالة والتنمية المغربي، جماعة الإخوان وحزب الوسط بمصر، وحزب التجمع اليمني للإصلاح في اليمن، وجبهة العمل الإسلامي بالأردن، والحركة الدستورية الإسلامية بالكويت، وجمعية الوفاق بالبحرين»، وحرصت علىٰ إخراج حزب الله، وحركة حماس، والمجلس الأعلىٰ للثورة في العراق، والدعوة والأحزاب الإسلامية في العراق، من نطاق الدراسة، معللة ذلك بأنها «تفتقر إلىٰ واحد أو أكثر من جوانب نبذ العنف والمشاركة في نظام سياسي قائم».

ولاحظت الورقة في تصديرها بأن الاجتماعات التي عقدها المعهد بروما في نونبر ٢٠٠٥، والمناقشات مع ممثلي الحركات الإسلامية المعتدلة من عدد من الدول العربية بها، «أظهرت استمرار الغموض الذي يكتنف الإسلاميين في عدد من القضايا الحيوية، فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان» ووصفت هذه المناطق التي لا تعد واضحة في فكر الحركات الإسلامية بـ «المناطق

الرمادية». ولخصتها في ست مناطق، وهي: «الشريعة الإسلامية، العنف، التعددية، والحقوق المدنية والسياسية، وحقوق المرأة والأقليات».

وبعد عرض توصيفي لمسار الحركات الإسلامية المعنية بالدراسة، وتتبع تطورها، استخلصت الورقة أنه علىٰ الرغم من حصول تحولات دالة في مسار الإسلاميين، دفعت إلىٰ تبلور اتجاهات معتدلة داخل المجموعات الإسلامية، بسبب تأثرها بالخطاب الجديد حول الديمقراطية الذي تخلل العالم العربي، ويسبب شعور أغلب النظم السلطوية بالضغط لتقديم مجموعة من الإصلاحات، ومن ثم خلق فرص أكبر للمشاركة السياسية، «إلا أن معظم الحركات الإسلامية المعتدلة لم تدر ظهرها تماما لبداياتها الإيديولوجية» وأنه لا تزال هناك «مظاهر التوتر بين الأهداف القديمة بتأسيس دولة إسلامية وتطبيق الشريعة دون تقديم حلول وسط، وبين الأهداف الجديدة في أن تصبح من الفاعلين المؤثرين في نظام تعددي ديمقراطي».

وتفسر الورقة سبب هذا الغموض إلىٰ «جذور أعمق وأشد تعقيدًا، تتضمن الطبيعة المزدوجة لتلك التنظيمات كمنظمات سياسية ودينية، وظهور جيل جديد من النشطاء، والتناقضات الموجودة في السياق الاجتماعي والسياسي الأوسع في الدول التي تعمل بها هذه الحركات» ونتيجة لذلك، ترىٰ الورقة أنه لا توجد ضمانات بأن الوقت سيؤدي تلقائيًا إلىٰ القضاء علىٰ تلك المناطق

الرمادية، وأن الحركات الإسلامية التي لا تلجأ إلىٰ العنف ستواصل التطور في اتجاه ليبرالي.

وبعد عرضها لنماذج من أشكال تعاطي الحركات الإسلامية مع القضايا المندرجة ضمن المناطق الرمادية، تخلص الورقة إلىٰ أن المناطق الرمادية في فكر وممارسات الحركات الإسلامية المعتدلة تعد شاملة ومؤثرة علىٰ عدد من القضايا السياسية الهامة، ولم تقدم الورقة أي جواب حاسم عما إذا كان صعود الحركات الإسلامية سيؤدي بدول العالم العربي أخيرًا إلىٰ الديمقراطية أو علىٰ العكس، أي إلىٰ شكل جديد من أشكال السلطوية ذات طابع إسلامي، واعتبرت الورقة تبعًا لهذه الخلاصة أن المواقف الغامضة للعديد من الحركات بشأن هذه القضايا تعد مصدر قلق، لأن تلك الحركات آخذة في الظهور كأطراف فاعلة أساسية في تغيير المسرح السياسي في الشرق الأوسط، لاسيما وأن الانفتاح السياسي في المستقبل لن يؤدي -في نظر الورقة- سوىٰ إلىٰ تعزيز أهمية الإسلاميين.

وبالنسبة للمنظمات الدولية والحكومات الأجنبية التي ترىٰ أن التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط يعد أساسيًا لباقي العالم، فما يمثل معضلة -تضيف الورقة- هو حقيقة المأزق التي توجد عليه أهم حركات المعارضة في معظم الدول، وتأرجحها بين المعتقدات الدينية وخيارات السياسة البراغماتية، إذ رأت الورقة في هذا الصدد أن الأمر سيصبح أكثر بعثا للطمأنينة ومرغوبا فيه إذا كانت الأطراف السياسية الفاعلة في الشرق ألأوسط حركات علمانية ذات ميول

ليبرالية وذات سجل واضح من دعم سياسات التحول الديمقراطي. لكن الورقة تستدرك الأمر بالإشارة إلىٰ عدم وجود المؤسسات الليبرالية القادرة علىٰ تعبئة أعداد كبيرة. ونتيجة لذلك، تخلص إلىٰ أن الحركات الإسلامية ستظل أهم قوىٰ المعارضة في المستقبل القريب، شاءت أم أبت الحكومات العربية والغربية العلمانية، بحكم أنها شديدة التأثير، ولا تواجه سوىٰ منافسة قليلة، ولا تتمتع أي إيديولوجية في العالم العربي في الوقت الحالي بالقبول الذي تحظىٰ به رسالة الإسلام السياسي، إذ تثبت الاستحقاقات الانتخابية أن المواطنين العرب غير المناهضين للديمقراطية يمنحون أصواتهم للإسلاميين، وليس إلىٰ الليبراليين الذين يتبنون الخطاب الديمقراطي. وتفسر الورقة ذلك، بكون الحركات الإسلامية تمكنت من دمج العناصر الإيجابية في الخطاب الليبرالي والخطاب اليساري، واستطاعت من خلال هذا التركيب اكتساب قطاعات أكبر من المواطنين، بحيث لم تعد -حسب الورقة- أي منافسة إيديولوجية قادرة علىٰ مواجهة الإسلاميين في العالم العربي سوىٰ النزوع الطائفي العرقي والديني.

واعتبرت الورقة أن الدعم الغربي المقدم لأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني ذات الخلفية الليبرالية لن يغير واقع كون الإسلاميين سيشكلون القوة الرئيسية في المشهد السياسي في العالم العربي، وأنه لا توجد إمكانية لتعزيز عملية التحول الديمقراطي، علىٰ الأقل التحول إلىٰ الليبرالية، دون النظر في الوقت نفسه إلىٰ

التأثير المتزايد للحركات الإسلامية، وأن مشاركة الحركات الإسلامية في العملية السياسية، وخاصة تلك الحركات التي تمتلك أجنة إصلاحية، هي الخيار الوحيد البناء المتاح أمام من يرىٰ أن التطور الديمقراطي في العالم العربي يصب في مصلحة الجميع.

المادة الثالثة: ورقة المغرب من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي[1].

علىٰ الرغم من أن الدراسة تتوجه إلىٰ قضية إصلاح النظام السياسي في المغرب، إلا أنها تناولت ضمن خانة الأحزاب دور الحركات الإسلامية، وتعرضت في هذا السياق لدور كل من حزب العدالة والتنمية، وجماعة العدل والإحسان.

تلاحظ الورقة أن الأحزاب والمنظمات الإسلامية في المغرب مقارنة مع الأحزاب الأخرىٰ تعتبر مؤسسات شابة وحيوية، إلا أنها لم توضع بعد في المحك الحقيقي. وتسجل بهذا الخصوص أن هذه الحركات لا تعتريها إلا القليل من الانشقاقات الداخلية،

---

(١) كتب هذه الورقة كل من مارينا أوتاواي وميريديث رايلي، ونشرت علىٰ موقع المعهد، بتاريخ شتنبر سنة ٢٠٠٦ تحت عنوان:

Morocco: From Top-down Reform to Democratic Transition?

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/2006/10/03/morocco-from-top-down-reform-to-democratic-transition/¿.

وتتميز بحسن تنظيمها، وبوضوح خطها الإيديولوجي، بخلاف الأحزاب غير الإسلامية كحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي تراجع فكره الاشتراكي إلىٰ سياسة غير واضحة.

وبعد أن تستعرض بشكل مختصر المشهد الإسلامي بالمغرب، تعتبر الورقة أن الأحزاب والمنظمات الإسلامية تمثل أكبر تحد لسلطة الملك، كما أن من شأنها أن تعطي نفسًا جديدًا لمسلسل الإصلاح السياسي في المغرب، لكنها تعتبر أن ذلك لن يكون بالأمر السهل، حيث سيتوقف نجاحها علىٰ مدىٰ مقاومة حزب العدالة والتنمية لاستقطاب القصر له، ومدىٰ مساندة المنظمات الإسلامية ودعمها له في حالة التحاقه بالحكومة، كما أن نجاح هذا الحزب سيتوقف علىٰ رد فعل الأحزاب غير الإسلامية التي ستكون- بحسب الورقة - أمام خيارين: إما أن تسانده في فرض الإصلاح، أو أن تذهب مع القصر من أجل وقف المد الإسلامي، مما سيفضي إلىٰ إنهاء مسلسل الإصلاح.

وتعتبر الورقة أن دور الأطراف الخارجية في الضغط علىٰ المغرب لتسريع وتيرة الدمقرطة سيكون ضعيفًا، وتعلل ذلك بكون المغرب قطع أشواطا بعيدة في مجالات مهمة كحقوق الإنسان، رغم أنه في الوقت نفسه يواجه مشكلة جوهرية، ألا وهي مشكلة توزيع السلطة السياسية.

وتطرح الورقة بعض انشغالات الولايات المتحدة الأمريكية ومخاوفها من حزب العدالة والتنمية، لاسيما ما يتعلق بالتزامه

بقوانين اللعبة الديمقراطية، وعدم محاولته إقامة دولة إسلامية. فتجيب الورقة بأن هذا التساؤل وارد لدىٰ المسؤولين الأمريكيين، إلا أنهم مقتنعون بأن القصر قادر علىٰ إبقاء حزب العدالة والتنمية تحت سيطرته. وتعتبر أن قدرة العدالة والتنمية علىٰ الانخراط في العملية السياسية المشروعة مع الحفاظ عن استقلاله وجعل القصر يتنازل علىٰ جزء من سلطته هي مفتاح المسلسل الديمقراطي في المغرب علىٰ المدىٰ القصير.

المادة الرابعة: ورقة الأردن والحركة الإسلامية: حدود المشاركة[1].

تحاول هذه الورقة الإجابة عن سؤال مشاركة الحركات الإسلامية تحت سقف النظام الديمقراطي، ودور هذه المشاركة في اعتدالها، إذ تعتبر أن هذه الأسئلة لم تعد بعد الفوز الانتخابي لحزب الله والإخوان في مصر مجرد فرضيات، بل أصبحت أمرًا واقعيًا ليس بالإمكان تفاديه.

وتتناول هذه الورقة بالحصر الحركة الإسلامية بالأردن، وتحاول أن تقدم إضاءات عن تفاعل استارتيجيتين مختلفتين،

---

(١) كتب هذه الورقة كبير باحثي كارنيجي ناثان براون بتاريخ ٩ نونبر ٢٠٠٦ ونشرت علىٰ موقع المعهد تحت عنوان:

Jordan and Its Islamic Movement: The Limits of Inclusion? Nathan J. Brown.

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/files/cp_74_brown_final.pdf.

الأولىٰ للنظام السياسي الذي يحاول تطبيق نظرية دور المشاركة في العملية السياسية في توليد الاعتدال لدىٰ الحركات الإسلامية، والثانية لقادة الحركة الإسلامية الذين يتبنون -حسب ناثان براون- نظرية المشاركة في النظام أفضل من الإطاحة به، والتعايش مع الخطوط الحمر والتلاعب بها أحيانا هو أفضل من مواجهتها مباشرة.

وتحاول هذه الورقة الإجابة عن جملة من الأسئلة التي تتعلق باستراتيجية الحركة وتكتيكاتها في التعامل مع البيئة السياسية المحكومة بالقيود القانونية والسياسية الموضوعة في وجهها، وكيف تستطيع بلورة أولوياتها ضمن هذه البيئة، دون أن يؤدي ذلك إلىٰ تصعيد المواجهة مع النظام السياسي.

وترىٰ الورقة أن سياسة النظام التي تتأرجح بين وضع حدود صارمة في وجه المعارضة، وبين استخدام أساليب ووسائل تحد من السلطوية جعل العلاقة بين الحكومة والمعارضة في الأردن أقل عداء من الدول الأخرىٰ، كما جعل العلاقة بين الإخوان والنظام السياسي حذرة وليست عدائية علنًا.

واستعرضت الورقة العناوين والقضايا التي ركزت عليها الحركة الإسلامية في الأردن (العمل الاجتماعي الخيري، العمل الدعوي والتربوي، التواجد في النقابات المهنية، الشريعة، القضية الفلسطينية، مسار المشاركة الانتخابية) علىٰ طول مسارها الطويل، وتتبعت أثر ذلك علىٰ علاقتها بالنظام السياسي، والمواقف التي

أنتجها النظام الحاكم في التفاعل مع هذه الدينامية السياسية، والتي كان الهدف منها ليس قمع الحركة الإسلامية، ولكن وضع خطوط حمر، وعراقيل تعيق المجموعات الإسلامية دون أن تمنعها من العمل.

ونقلت الورقة جانبا من الخلاف داخل الحركة الإسلامية في الأردن حول تشكيل الحزب السياسي، وحول الموقف من المشاركة السياسية في محطات متعددة، وحول تطبيق الحزب للخطط والبرامج السياسية، وحصرت الورقة مسائل الخلاف الأساسية داخل الحزب/الحركة، في ثلاثة عناصر: الموقف تجاه النظام الأردني (بين المعارضة الوفية للعرش(الحمائم)، والمعارضة التي تصل حد كسر العظم (الصقور»، ودور الإسلام (بين رأي يريد أن يتجه الأردن بتدريج إيجابي نحو الإسلام، وبين رأي يشدد علىٰ تطبيق الشريعة في المستقبل القريب)، والقضية الفلسطينية (بين دعم القضية ومواجهة التطبيع، وبين الدعوة للوحدة مع حماس وتحرير فلسطين)، وتذهب إلىٰ أن الانشقاقات داخل جبهة العمل الإسلامي معقدة كثيرًا، ولا تتوقف عند معسكري الحمائم والصقور، ولا حتىٰ عند أربع معسكرات، وذلك بسبب الطبيعة المعقدة للمجموعات التي تتشكل منها الجبهة.

وبالنسبة لاهتمامات الجبهة وعناوينها الكبرىٰ، فترىٰ الورقة أن خططها وبرامجها تشبه الخطط التي وضعتها الحركات الإسلامية في البلدان الأخرىٰ من ناحية تشديدها علىٰ الإصلاحات السياسية.

وسجلت الورقة ان الحركة عرفت تطورًا غير اعتيادي فيما يخص المسائل الإصلاحية، إذ لاحظت وجود تراجع للجبهة في تعاطيها مع الإصلاحات السياسية بالمقارنة مع تاريخ تعاطيها مع هذا الموضوع، وذكرت الورقة في هذا السياق ببرنامج الجبهة الإصلاحي لسنة ٢٠٠٥، والذي احتلت فيه الإصلاحات السياسية مكانًا متميزًا من خلال التأكيد علىٰ جملة من الأفكار الليبرالية والديمقراطية، لكن هذه التفاصيل الواردة في هذا البرنامج، لم تكن في حجم الاهتمام الذي تعطيه الحركة لقضايا دولية متنوعة، مثل القضية الفلسطينية والقضية العراقية. ولاحظت الورقة الحيز الهام الذي يحتله كل من موضوع تطبيق الشريعة وكذا النزاعات الإقليمية في برنامج الجبهة.

وتتبعت الورقة مسار المشاركة الانتخابية للجبهة، وأداءها الانتخابي في ولايات مختلفة، والاستراتيجية الانتخابية التي تعتمدها في بيئتها السياسية، وحجم المشاركة الذي تختاره، والتحالفات التي تعقدها، وخلصت إلىٰ أن جبهة العمل الإسلامي، مثلها مثل سائر الأحزاب الإسلامية، تتعاطىٰ مع المسألة الانتخابية باستراتجية مضبوطة، تأخذ بعين الاعتبار حدود دورها في البيئة السياسية التي تشتغل فيها وفي المحيط الإقليمي الذي توجد فيه.

وسجلت الورقة محدودية تأثير الجبهة علىٰ تشكيل الحكومة أو علىٰ إقرار تشريع ما، وأن مشاركتها في البرلمان لا تتعدىٰ استخدام هذا المنبر لطرح رؤيتها في مجموعة من القضايا (القضية

الفلسطينية، المسائل الاقتصادية، الفساد، الإصلاح السياسي، المسائل الاجتماعية والثقافية والدينية)، وترىٰ الورقة أن محدودية تأثير الجبهة علىٰ السياسات العمومية في الأردن ليس مرجعه فقط تعدد القضايا والمسائل التي تشتبك معها، ولكن أيضًا بسبب عدد نوابها الضئيل، والحدود الدستورية المفروضة علىٰ البرلمان.

وتعرضت الورقة أيضا لحدود العلاقة بين النظام والإسلاميين في الأردن، ونقلت ثلاث عناصر ريبة تؤثر علىٰ مسار العلاقة بين الإخوان وبقية الفرقاء السياسيين، وأيضًا رؤية الغرب لها، ويتعلق الأمر بموضوع السيادة الأردنية، وذلك بسبب كثرة تركيز الجبهة علىٰ القضية الفلسطينية، والعنف والإرهاب بالرغم من مواقف الجبهة الرافضة لاستخدام العنف، وذلك بسبب تقديمها لدعم قوي لكل من حماس وحزب الله وحركة تمرد العراقية، والدين، إذ تتجه لمحاولة فرض رؤيتها الدينية علىٰ المجتمع. وترىٰ الورقة أن هناك حدودًا لما يمكن أن تفعله الجبهة في مواجهة هذه الانتقادات الداخلية والخارجية، وذلك بسبب أن الحركة لا تملك أي موقع في السلطة، وأن هذه الانتقادات لا تنبع من مواقفها المعلنة، بقدر ما تنبع من توقعات لما يمكن أن تقوم به لو كانت في موقع السلطة. ورصدت الورقة في هذا الاتجاه الخطوة التي قامت بها الجبهة والإخوان للرد علىٰ هذه الاتهامات من خلال إصدار بيان مشترك طويل في غشت ٢٠٠٦.

وتسجل الورقة نجاح الحركة في السنوات الأخيرة في إحراز

نجاحات ملحوظة في تشكيل تحالفات معارضة تجاوزت جو انعدام الثقة بين القوىٰ الإسلامية واليسارية والقومية المعارضة والذي استمر منذ الخمسينيات.

المادة الخامسة: ورقة الحركات الإسلامية في العالم العربي والحرب اللبنانية ٢٠٠٦: نموج الإخوان المسلمين في الأردن وجبهة العمل الإسلامي في الأردن(١).

انتهت الورقة في خلاصاتها أن حرب حزب الله مع إسرائيل سنة ٢٠٠٦، جعلت ردود فعل الإخوان المسلمين تتجاوز الخطوط الحمر التي كانت تحكم دورها السياسي وعلاقاتها مع النظام الحاكم في السنوات الماضية.

وترىٰ أن الانتقادات الحادة التي وجهتها جماعة الإخوان للموقف الرسمي أضعفت اتفاقاتها البراغماتية مع النظام بخصوص السياسية الخارجية، وأيضًا تركيز الجماعة علىٰ الإصلاحات الداخلية الملحة. وعلاوة علىٰ ذلك، تذهب الورقة إلىٰ أن الحرب بين حزب الله وإسرائيل سنة ٢٠٠٦، أثرت في خطاب الإخوان، فزاد تطرفًا في انتقاد السياسية الخارجية الأمريكية في الشرق

---

(١) كتب هذه الورقة كل من عمرو حمزاوي ودينا بشارة، ونشرت بموقع المعهد بتاريخ ١٤ نونبر ٢٠٠٦ تحت عنوان:

Islamist Movements in the Arab World and the 2006 Lebanon.

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/files/cp_75_hamzawy_final.pdf.

الأوسط بطريقة ابتعد فيها كثيرًا عن سياسة الانفتاح التي اعمدها في السنوات القليلة الماضية.

أما بالنسبة لجبهة العمل الأردنية، فإن هذه الحرب كان لها آثار لا تقل أهمية عن الآثار التي لحقت خطاب والسلوك السياسي لجماعة الإخوان في مصر، إذ ساهمت في الرفع من درجة الاحتجاج علىٰ المظلومية الداخلية، وفي نفس الوقت تسبب في زيادة التوتر في علاقتها مع النظام السياسي الأردني.

وتعتبر الورقة أن خطاب الجبهة الحاد الذي وجهته للموقف الرسمي من الحرب أثمر تصعيدًا جديدًا بين الطرفين زاد من درجة المواجهة السابقة بين الطرفين.

وترىٰ الورقة في قراءتها لموقف الحركتين أن وضع الحركات الإسلامية خارج السلطة يعطيها بعض المساحة لتقديم خطاب شعبوي ووصفات غامضة، لكنها في المقابل أكدت علىٰ أن كثرة رهان هذه الحركات علىٰ الحرب اللبنانية ستكون له كلفة.

وتخلص إلىٰ أن رد فعل الإسلاميين علىٰ الحرب اللبنانية في كل من مصر والأردن، سيتسبب في مزيد من الاستقطاب في الساحة الداخلية، وسيقلل فرص التوافق السياسي.

ولم تستطع الورقة أن تتوقع بالتحديد ما إذا كانت آثار الحرب علىٰ مواقف الإسلاميين ستؤدي إلىٰ كسر أنماط التفاعل القائمة بين الإسلاميين والأنظمة السياسية، أي تغيير المواجهة المتحكم فيها في مصر، والعلاقة المحروسة الطويلة الأمد في الأردن.

المادة السادسة: الاستشراف السياسي تحت عنوان: «التساؤلات التي ينبغي على الحركات الإسلامية الإجابة عنها: جماعة الإخوان المسلمون نموذجا[1].

هذه المادة هي عبارة عن تفاعل مع الحركات الإسلامية التي انتقدت ورقة المناطق الرمادية (البعض خالف الآراء الواردة في الورقة، واعتبر أن موقفه بشأنها جاء جليا بما يكفي، وأن المشكلة لا تكمن في تقصير الإسلاميين في إيضاح مواقفهم بقدر ما تعني عدم قدرة الغرب ومؤسساته البحثية علىٰ فهمهم، والبعض الآخر استخلص وجود مشكلة في التواصل بين الغرب ومؤسساته البحثية وبين الحركات الإسلامية، وطالب البعض الآخر بتحديد ما يتوجب علىٰ الحركات الإسلامية القيام به لكي تكسب المصداقية في نظر الغرب حكومات ومؤسسات بحثية وكي لا يبقىٰ التزام تلك الحركات بالعملية الديمقراطية ضمن خانة التشكيك المتواصل).

وأوضحت هذه المقالة مبرر نشر هذا التفاعل مع انتقادات

---

(١) هذه الورقة كتبها عمرو حمزاوي، ومارينا أوتاوي وناثان براون وصدرت بتاريخ فبراير ٢٠٠٧، ونشرت بموقع المعهد تحت عنوان:

What Islamists Need to Be Clear About: The Case of the Egyptian Muslim Brotherhood.

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/files/ottaway_brown_hamzawy_ islamists_final.pdf.

الإسلاميين بكون الارتياب المتبادل بين الحركات الإسلامية وبين الغرب لا يساعد في دفع قضية الإصلاح السياسي قدما في العالم العربي في ظل بروز المنظمات الإسلامية المختلفة كلاعب أساسي ومحوري في أية عملية تحول سياسي في المنطقة من جهة، وتمتع الفاعل الدولي (حكومات ومنظمات دولية) بنفوذ في العالم العربي، وأنه من المهم أن يحصل التفاهم بين الجانبين و«أن يتوصلا إلىٰ بعض الوضوح حول ما يمكن أن يتفقا عليه».

وفي هذا السياق، حاولت هذه المقالة أن تبرز الدور الذي قامت به مؤسسة كارنيجي خلال السنوات القليلة الماضية في وضع صناع القرار السياسي والمحللين الغربيين في الصورة بخصوص تطور موقف الحركات الإسلامية التي اختارت المشاركة في العملية السياسية في بلدانها وفي الوقت ذاته، تقريب قيادات الحركات الإسلامية من أسباب ارتياب الغرب المزمن إزاء الحركات الإسلامية، معتبرة في الدورين معا، أنها تقوم بدور الوسيط، إذ يتم التركيز بهذا الخصوص، علىٰ الهواجس المبررة، وليس الهواجس القائمة علىٰ الجهل وعلىٰ الأفكار المسبقة حول الإسلام والحركات الإسلامية.

وفي سياق تقريب الحركات الإسلامية من الموقف الغربي المتوجس، أوضحت مؤسسة كارنيجي أن هذه الريبة لم تكن موجهة فقط إلىٰ الحركات الإسلامية، بل إلىٰ الحركات الدينية كلها، ومن ذلك الارتياب الذي حصل في أواخر القرن التاسع عشر من

المنظمات الديمقراطية المسيحية التي كان معظمهما ينحو المنحىٰ الكاثولويكي، إذ كان ينظر إلىٰ هذه الحركات من قبل البعض علىٰ أنها منظمات خطرة تسعىٰ إلىٰ قلب الأنظمة السياسية المستتبة، وإلىٰ فتح الطريق أمام سيطرة الكنيسة الكاثوليكية. وكانت متهمة مثلها في ذلك مثل الإسلاميين باستغلال العملية السياسية الديمقراطية بهدف الوصول إلىٰ السلطة وتحقيق مخططاتها للارتداد عن الديمقراطية متىٰ أمسكت بزمام السلطة. وأوضحت الورقة أن هذه المخاوف من الأحزاب المسيحية الديمقراطية انحسرت نتيجة للتجارب معها، إذ تنافست مع غيرها بالطرق الديمقراطية في العديد من البلدان لعقود خلت، وفازت بانتخابات، وتربعت في السلطة، لكنها واصلت علىٰ الدوام احترام العملية الديمقراطية، فنظمت الانتخابات بوتيرة منتظمة وتنحت عن السلطة عند هزيمتها فيها. في حين ليس للحركات الإسلامية سجل يرفع هذه الريبة، علىٰ اعتبار أن معظمها لا يزال في المعارضة أو في يوجد أحسن الأحوال شريكا ثانويًا في الحكم، في حين وصلت بعض التجارب الإسلامية إلىٰ الحكم بطريقة غير ديمقراطية (إيران، السودان، أفغانستان).

ويرىٰ هذا الاستشراف السياسي، أن الإسلاميين في حدود التجربة التي مارسوها داخل العملية السياسية، أثبتوا انضباطهم من خلال استخدامهم كافة الأدوات المتاحة للتأثير بصورة سلمية علىٰ مخرجات العملية السياسية الرسمية، لكن هذه التجربة -في نظر

هذا الاستشراف- تبقىٰ غير كافية، ولا ترتفع إلىٰ درجة رفع الارتياب، لأن الأمثلة علىٰ ذلك قليلة وحديثة العهد، لا تسمح باستخلاص الكثير من العبر.

وقد ركزت هذه المقالة علىٰ موقف الإخوان، إذ مع إقرارها بوضوح موقفهم بخصوص احترام الإجراءات الديمقراطية، إلا أنها اشارت إلىٰ وجود غموض فيما يخص المس بالمبادئ العليا للشريعة، وفيما يتعلق بآلية تقرير ما إذا كان قانون ما ينتهك الشريعة (أي هوية المؤسسة التي تملك سلطة التقرير في هذا الشأن: هل هي البرلمان أم المحكمة الدستورية العليا أم ستشكل هيئة خاصة؟ وفي الحالة الأخيرة ما هي هوية أعضائها؟ وهل سيعينون أم ينتخبون؟)، وما المقصود بالشريعة، وهل يتعلق الأمر بمجموعة قوانين أو وثيقة مدونة يستطيع أي كان أن يرجع إليها، أو بمجرد مجموعة أنظمة وتفسيرات تم تطويرها طيلة ثلاث عشر قرنا وفي سياق مدارس فقهية متعددة.

ثم ركزت المقالة علىٰ نقطة ثانية ترتبط بالهوية المزدوجة للإخوان، أي السياسية والدينية، وغياب الفصل بين هاتين الهويتين. فالحركات الدينية، من حيث التعريف، تتعامل بالمبادئ المطلقة: قضايا الخير والشر والحق والباطل، أو باختصار القضايا الإيمانية. لهذه الحركات الحق في مطالبة أعضائها بالامتثال والانضباط طالما العضوية فيها اختيارية، أما الأحزاب السياسية فهي كيانات مدنية تتخذ، أو علىٰ الأقل، تشارك في اتخاذ قرارات

تتعلق بالمصلحة العامة، ولذلك عليها، والحالة هذه، احترام المبادئ العامة المتفق عليها في المجتمع المعني، وهذا هو سبب امتلاك الأنظمة الديمقراطية لدساتير، وتحتاج تبعا لذلك أن تحترم التنوع في الطرح وقبول الاختلاف في الرأي والقدرة علىٰ تقديم تنازلات وقبول تسويات مع الشركاء الآخرين بهدف صناعة التوافق العام. وتعتبر المقالة، بناءً علىٰ هذا الفصل بين الهويتين، أن المهم ليس هو أن تكون للحركة الدينية والحزب المنبثق عنها هويتين منفصلتين وحسب، بل وأيضًا أن يكون لكل منهما استقلالية ذاتية كاملة، وليس مجرد استقلال ذاتي شكلي. وتسترشد المقالة بتجربة الأحزاب المسيحية الديمقراطية التي أصبحت لاعبًا سياسيًا أساسيًا، وبكونها تتخذ قراراتها باستقلالية ومعزل عن تعليمات أو توجهات الكنائس التي يتبعها أعضاؤها.

ثم تعرضت الورقة لنقطة ثالثة داخل المساحة الرمادية، وتتعلق بالمواطنة، وترىٰ أن بيانات الإخوان وبياناتهم وتصريحات قياداتهم في هذا الموضوع جاءت إما ملتبسة، أو تمييزية بوضوح. ولاحظت المقالة وجود أصوات متناقضة داخل الإخوان حول قضية المواطنة، ومثلت لذلك بالاختلاف الذي ثار بين بعض قيادات الإخوان سنة ٢٠٠٥ بخصوص حق الأقباط في الترشح لرئاسة الجمهورية. كما ركزت المقالة أيضًا علىٰ الغموض الذي يعتري موقف الإخوان في موضوع المرأة، وبشكل خاص قضية المساواة.

ولم تكتف هذه المقالة بالنقاط السابقة التي أدرجتها في ورقة

المناطق الرمادية، وإنما أضافت إليها نقاط جديدة، تزيد من درجة ارتياب الغرب من الحركة الإسلامية، إذ أدرجت في هذا السياق مسألة موقف الحركات الإسلامية من التعامل الإيجابي مع المنظومات الحاكمة للعلاقات الدولية والإقليمية، ومدىٰ استعداد الجماعة أو الحزب حال وصوله إلىٰ السلطة بالاعتراف بما أبرمته مصر من معاهدات واتفاقيات دولية (كامب ديفيد والعلاقة مع إسرائيل) إذ لاحظت المقالة تقصير الإخوان في توضيح موقفهم بهذا الشأن. كما أدرجت ايضًا مسألة خيارات الحركات الإسلامية السياسة الاقتصادية، لاسيما وأن أي تغيير فيها يؤثر علىٰ اللاعبين الخارجيين، وعلىٰ وجه الخصوص علىٰ أولئك الذين وظفوا أموالهم في بلد، أو يرتبطون معه بعلاقات اقتصادية وتجارية. وتسدل المقالة بهذا الشأن، بتضارب برنامج الإخوان في المبادرة الإصلاحية لسنة ٢٠٠٤. وتذهب إلىٰ أن الإخوان فضلوا اقتصاد السوق، لكنهم حافظوا علىٰ مساحة واسعة من الغموض فيما يتعلق ببرامج الخصخصة التي ترعاها الحكومة في مصر، وصاغوا خطابا شعبويا واضحا ينتقد بعنف بيع القطاع العام والتخلي عن الملكية العامة للدولة.

ولاحظت الورقة في نفس النقطة، وجود قدر من الالتباس في برنامج الإخوان وذلك حينما يوفق بين الإيمان باقتصاد السوق، وبين مبدأ العدالة الأصيل في الفكر الإسلامي، لاسيما فكرة واجب الدولة في التدخل لنشر العدالة والتعويض عن عدم المساواة التي

يخلقها اقتصاد السوق عبر أدوات واستراتيجيات مختلفة من ضمنها الملكية العامة، وتعتبر الورقة أن من شأن ذلك أن يبعث رسائل متضاربة تولد البلبلة والهواجس لدىٰ العديد من الدوائر الحكومية والمالية في الغرب، وبل وبين المستثمرين المصريين أنفسهم.

المادة السابعة: الأحزاب العلمانية في العالم العربي: الصراع على جبهتين[1].

قدمت هذه الورقة تشخيصًا لواقع الأحزاب العلمانية في الوطن العربي مركزة علىٰ أربع نماذج (المغرب ومصر واليمن والكويت) وانطلقت من رصد هذا الوضع، إلىٰ تحليل الخيارات التي يسلكها العلمانيون علىٰ أرض الواقع، لتقدم بعض التوصيات للسياسة الأمريكية.

فعلىٰ مستوىٰ التشخيص، توقفت الورقة علىٰ مظاهر العجز والضعف والهامشية التي تتميز بها الأحزاب العلمانية في الوطن العربي، إذ كشفت مختلف العمليات الانتخابية التي عرفتها البلدان العربية عن مدىٰ الضعف الكبير الذي تعاني منه الأحزاب العلمانية، وأنها لا تحظىٰ إلا بجمهور ناخب ضامر أو حتىٰ ناضب، في

---

(١) كتب هذه الورقة كل من عمرو حمزاوي ومراينا أوتاوي، وصدرت ضمن أوراق المعهد، بتاريخ ٢٤ ماي ٢٠٠٧، تحت عنوان:

Fighting on Two Fronts: Secular Parties in the Arab World.

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/files/cp85_secular_final.pdf.

الوقت الذي يملك فيه الإسلاميون جمهورًا ناخبًا متناميًا وفائق التنظيم. وأشارت إلىٰ أن أغلب هذه الأحزاب يعترف بأن ليس لديه خطة، ولا يدعي معرفة كيفية استعادة المواقع التي خسرها في بلدان مثل مصر والمغرب، كما لا يجد سبيلا للاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة في بلدان مثل والكويت، كما لاحظت هذه الورقة في سياقها التشخيصي، أن الحجج التي تدفع بها الأحزاب العلمانية لتفسير عجزها غالبا ما يكسوها خطاب تبريري يلقي باللوم علىٰ الآخر (تشعر بالمظلومية وبكونها ضحية النظام السلطوية من جهة، ومن جهة مقابلة، تشعر بالغبن جراء استعمال الحركات الإسلامية للخطاب الديني والمساجد لحشد الأنصار، وتوظف شبكة الخدمات الاجتماعية الخيرية لتوسيع قاعدتها).

ورغم إقرار الورقة بجانب موضوعي في تفسير وضعية الأحزاب العلمانية في الوطن العربي يرجع إلىٰ الظروف السياسية التي تشتغل فيها، إلا أنها اعتبرت في خلاصتها أن جزءًا من أزمتها هو من صنع يدها، إذ لم تركز هذه الأحزاب عملها علىٰ بناءَ أطر تنظيمية ناجحة، ولم تشتغل علىٰ توضيح رؤيتها، ولم تجتهد لصياغة هويتها بشكل واضح.

وترىٰ الورقة في خلاصاتها أن أزمة الأحزاب العلمانية في الوطن العربي تمثل عقبة رئيسة في طريق التحول الديمقراطي في العالم العربي، ففي الوقت الذي يتسع فيه النقاش السياسي، ويزداد حيوية في معظم دول العالم، ويتعرض فيه المواطن العربي اليوم

لتدفق هائل للمعلومات والآراء عبر وسائل الإعلام، فإن عدد المنظمات السياسية الصالحة للمنافسة ضعيف، والقليل من الأحزاب العلمانية يستطيع المنافسة في هذه الانتخابات.

وتذهب الورقة إلىٰ أن الأحزاب العلمانية تعاني أزمة حقيقية لأنها توجد علىٰ جبهتين من الصراع، نتيجة لكونها تعيش وضعية الحصار من جهة الأنظمة السياسية التي لا تسمح لها بممارسة النشاط السياسي الحر والمشروع إلا في حيز ضيق جدًا، ومن جهة الإسلاميين الذين تتصاعد شعبيتهم في مختلف أنحاء العالم العربي، فباتت الأحزاب العلمانية تبعا لهذه الوضعية تكافح اليوم ليكون لها دور وتأثير، بل إنها تناضل في بعض الحالات من أجل الاستمرار والبقاء.

وبخصوص التوصيات الموجهة للسياسة الأمريكية، ترىٰ الورقة أن تعزيز الأحزاب العلمانية ضروري من أجل تحقيق التحول الديمقراطي في العالم العربي، لكنها تعتبر أن هذا الاستنتاج ليس نابعًا من التخوف من الإسلاميين، ولا إلىٰ اليأس من الأنظمة الحاكمة، ولا بسبب الإعجاب بتمسك السياسيين العلمانيين بالديمقراطية، وإنما يعود السبب الفعلي لهذا الاستنتاج لحقيقة أنه في ظل غياب أحزاب علمانية صالحة للمنافسة، فإن ميدان المنافسة سيكون مقتصرًا علىٰ الأحزاب الحاكمة من جهة، والحركات الإسلامية من جهة أخرىٰ. ولذلك اعتبرت الورقة أن وجود وسط سياسي يشكل أمرا حاسما لتحقيق نمو ديمقراطي. وبالنظر إلىٰ

حالة الضعف والأزمة التي توجد عليها الأحزاب العلمانية والتي لا تؤهلها للقيام بهذا الدور، ترىٰ الورقة أن الأحزاب العلمانية في العالم العربي قد تستطيع المساعدة علىٰ تغيير هذا الوضع إن قامت بتغيير نفسها وركزت علىٰ ثلاث مهام أساسية:

- الاشتغال علىٰ مراجعة رؤيتها نحو المجتمع.

- إعادة صياغة رسالتها السياسية الواضحة إلىٰ الناخب، علىٰ نحو ينافس رسالة الأنظمة السلطوية والإسلاميين.

- الإجابة عن الأسئلة التنظيمية التي تضمن لها استعادة مواقعها في المجتمع ونفوذها الانتخابي وكسب قواعد انتخابية جديدة.

المادة الثامنة: ورقة حزب العدالة والتنمية في المغرب: المشاركة ومعضلاتها[1].

انطلقت الورقة من الظروف المؤسساتية والسياسية التي اندرجت فيها مشاركة العدالة والتنمية في العملية السياسية، وناقشت بعد ذلك المسائل التي تصدرت أولويات الحزب، لاسيما

---

(١) كتب هذه الورقة كبير باحثي كارنيجي عمرو حمزاوي، ونشرت في موقع المعهد بتاريخ ٢٣ يوليوز ٢٠٠٨ تحت عنوان:

Party for Justice and Development in Morocco: Participation and Its Discontents; Amr Hamzawy.

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/files/cp93_hamzawy_pjd_final1.pdf.

علىٰ صعيد المؤسسات التشريعية، ثم وضعت هذه المشاركة علىٰ المحك من خلال تقييم تأثيرها علىٰ الوضعية الداخلية للحزب من جهة، وعلىٰ البيئة السياسية الأوسع من جهة أخرىٰ. وناقشت منهجية الحزب في التكيف مع التحديات التي فرضتها الشروط السياسية التي شارك فيها. وقد سجلت الورقة العديد من التحولات التي راكمها الحزب في تجربة مشاركته السياسية منها:

- **التحول من قضايا الهوية والمرجعية إلىٰ الاهتمام بالسياسات العمومية**، وسجلت الورقة أن الحزب أصبح منذ سنة ٢٠٠٢ أقل انشغالًا بالنقاشات حول المسائل الإيديولوجية والدينية، مقارنة بالحركات السياسية الإسلامية في دول مثل مصر والأردن، وأشارت إلىٰ أن الحزب استطاع أن يجدّد صورته بطريقة ملموسة، إذ تطوّر ليصبح منبرًا لنقاشات جدّية حول السياسات العامة، والإجراءات الضرورية لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بالمغرب

- **تأكيده لفعاليته في العمل البرلماني**: حيث ذكرت الورقة أنّ الحزب لم يألُ جهدًا لتشكيل كتلة تشكّل نموذجًا يُحتذىٰ في البرلمان، وأشرت علىٰ هذا السلوك بالتوزيع المنتظم لاستمارات الحضور، والتثبّت من مشاركة نوابه في الجلسات البرلمانية وجلسات اللجان، ومطالبته البرلمان دومًا بعدم التلكؤ في معالجة مسألة تغيُّب النواب، وكثافة الأسئلة الشفوية والكتابية التي يقدمها، والتدريب علىٰ صياغة واقتراح مبادرات تشريعية، واستعانة الحزب

بوحدات دعم مهني، تضم خبراء يستطيعون تقديم النصح والمشورة في القضايا التقنية المتعلقة بمختلف تشريعات السياسة العامة

- **مواقف في مواجهة الفساد:** أشارت الورقة إلىٰ العديد من المواقف التي تترجم رؤية الحزب لمواجهة للفساد، وعلىٰ رأسها موقفه من قانون الانتخابات، حيث اعترض الحزب علىٰ هذا القانون الذي صودق عليه في أواخر ٢٠٠٦، ونجح الحزب لاحقًا في حمل المجلس الدستوري علىٰ إبطال بعض أحكامه.

- **تعزيز الحزب ثقافة الشفافية:** حيث أوردت الورقة موقف الحزب الداعم من حيث الإجمال لقانون الأحزاب السياسية، لكونه شجّع الشفافية والإجراءات الديمقراطية، والمساءلة داخل الأحزاب السياسية.

- **تمييزه الوظيفي بين الدعوي والسياسي:** سجلت الورقة أن حزب العدالة والتنمية نجح في تحقيق فصل وظيفي بين أنشطة الدعوة الإسلامية وبين ممارسة العمل السياسي، إذ تحول الحزب إلىٰ منظمة سياسية، بحتة يديرها سياسيون محترفون، يستلهمون من الدين إطارهم المرجعي، وينشغلون بالسياسات العامة، تاركين مهام الدعوة وهمومها ولأنشطتها للحركة.

- **امتلاك الحزب لبرنامج يضع القضايا الاقتصادية والاجتماعية في صلب اهتمامه مع مستوىٰ عال من التفصيل والتدقيق:** إذ نوهت الورقة بوضع الحزب للقضايا الاقتصادية والاجتماعية في صلب برنامجه الانتخابي لعام ٢٠٠٧ الذي رفع شعار: «معًا نبني مغرب

العدالة». وتعتبر الورقة أن الحزب ينتهج مسلكًا ثوريًا فريدًا من نوعه، قياسًا ببقية المشهد العربي الإسلامي، نظرًا لمستوىٰ التفصيل الذي يتضمنه، لاسيما ما يتعلق بالإجراءات الخاصة بالسياسة العامة والاقتصاد.

- **التجدر في الحياة السياسية المغربية:** ذكرت الورقة أن الحزب، علىٰ الرغم من محدودية تأثيره علىٰ القوانين التشريعية في ظل هيمنة النخبة الحاكمة، إلا استطاع أن ينتقل من وضعية الدخيل الخارجي إلىٰ وضعية العنصر الداخلي الفاعل والمتجّذر في الحياة السياسية المغربية.

ومع تسجيل الورقة لكل هذه التحولات الإيجابية، حاولت في محور التحديات أن تقيس مشاركة الحزب في العملية السياسية، من خلال بحث تأثيرها علىٰ الأوضاع الداخلية للحزب، وعلىٰ البيئة السياسية، وانتهت إلىٰ أن تأثير الحزب علىٰ البيئة السياسية كان ضعيفًا بالنظر إلىٰ أن:

- مشاركته في العملية السياسية لم تؤد إلىٰ إقامة نظام ديمقراطي سليم في البلاد، كما أنها لم تدفع المغرب للاقتراب نحو هذا النظام.

- لم ينجح الحزب برغم الجهود التي بذلها في التأثير علىٰ سياسة الحكومة، ولم يستطع أن يسهم في إصدار أي تشريع رئيس يحمل بصمته.

- عانىٰ الحزب بشكل مستمر لإيجاد أرضية مشتركة مع

مجموعات معارضة أخرىٰ في البرلمان، ينسج معها تحالفًا يقوي وضعه السياسي والرقابي داخل المؤسسة التشريعية.

وفسرت الورقة هذا الأثر المحدود لحزب العدالة والتنمية بمعطىٰ موضوعي وصفته بكونه جوهري، وهو الذي يتجلىٰ في تحكم المؤسسة الملكية في الحياة السياسية، وهيمنتها علىٰ المشهد الحزبي، من خلال استئثارها بغالبية موالية لها في البرلمان، تحول دون تفعيل أدوات الرقابة التشريعية، وتعرقل الفصل الحقيقي بين السلطات، والتوازن بين مختلف هيئات الحكومة.

وعلىٰ الرغم من أن الورقة أشارت إلىٰ الجانب الذاتي المتعلق بعلاقة الحزب المضطربة مع الأطراف السياسية الأخرىٰ، إلا أنها أكدت في المقابل أن الحزب، حتىٰ ولو نجح في نسج علاقات وتحالفات جيدة مع بقية المكونات السياسية، فإن هذا لن يكون له أي تأثير، ما دامت النخبة الحاكمة تستأثر بالمؤسسة التشريعية. وهكذا تعود الورقة لتؤكد أن ضعف تأثير حزب العدالة والتنمية علىٰ المؤسسة التشريعية لا علاقة لها بشكل جوهري بعوامل تخص بنيته الداخلية، وإنما هي انعكاس لمواطن الضعف الكامنة في الأدوات الديمقراطية في المنظومة السياسية المغربية، مثل الأنظمة الانتخابية والمؤسسات التشريعية.

أما علىٰ مستوىٰ تأثير مشاركة الحزب علىٰ أوضاعه الداخلية، فتشير الورقة إلىٰ أن الحزب برغم كونه حديث العهد وأبيض الصفحة، إلا أنه يعاني مثل ما تعانيه باقي الأحزاب من فقدان الثقة

الشعبية، فبالرغم من نجاحه في السنوات الأخيرة في كسب قواعد انتخابية مستقرة وحسنة التنظيم في المدن، لاسيما في صفوف الشباب، إلا أن جاذبيته الشعبية - حسب الورقة- ظلت محدودة بالمقارنة مع جماعة العدل والإحسان، التي ركزت جهودها علىٰ الدعوة وتوفير الخدمات الاجتماعية.

واستدركت الورقة في هذه النقطة حين ذهبت إلىٰ نفس ما قرره العديد من المراقبين والمحللين من كون اختيار الحزب لموقع المعارضة سيقوي من شعبيته خاصة بعد ازدياد حجم الاستياء الشعبي من الحكومات السابقة والحالية.

واعتبرت الورقة أن الحركات الإسلامية لا يمكنها أن تتجاوز هذا الوضع (الأزمة) الذي تفرضه مشاركتها السياسية في ظل سلطة مهيمنة تستأثر بكل المؤسسة التشريعية، وتعرقل دور الإسلاميين في تحقيق الأهداف التي تتطلع إليها قواعدها من المشاركة السياسية إلا بالإجابة عن ثلاث تحديات أساسية:

- **التحدي الأول**: ويتمثل في قدرة الإسلاميين المشاركين في الحياة السياسية، علىٰ صياغة آراء جديدة لإقناع قواعدهم بأن المشاركة السياسية تمثل استراتيجية لا غنىٰ عنها علىٰ المدىٰ الطويل، علىٰ الرغم من المردود الضعيف علىٰ المدىٰ القصير.

- **التحدي الثاني**: ويتمثل في إيجاد توازن مستدام وعملي بين متطلبات المشاركة السياسية، وبين الالتزام الإيديولوجي.

- **التحدي الثالث**: ويتمثل في إعادة التفكير في العلاقة بين

مكونات الحركة الإسلامية الدينية والسياسية، وترسيم أفضل البنىٰ الممكنة لتنظيمها في شكل مؤسساتي.

المادة التاسعة: ورقة الإسلاميون في السياسة دينامكيات المشاركة[1].

انطلقت الورقة من سؤالين اثنين يطرحان علىٰ المشاركة السياسية للإسلاميين، يتعلق الأول بمدىٰ التزامهم بالديمقراطية، ويتعلق الثاني بأثر هذه المشاركة علىٰ تحولها نحو الاعتدال والتركيز علىٰ السياسات العامة بدلا من النقاشات الإيديولوجية.

فبالنسبة إلىٰ النقطة الأولىٰ، أشارت الورقة إلىٰ الأسئلة الكثيرة التي طرحت بشأن أوراق اعتماد الديمقراطية عند الإسلاميين المشاركين، والتي تناسلت بسبب افتراض أن الأحزاب والحركات الإسلامية ستكتسح الانتخابات إذا سمح لها بالمشاركة بكل حرية، إذ أن مؤدىٰ هذا الافتراض وثمرته، أن احتمال انتصارات انتخابية يجعل هذه الأحزاب خطيرة، لأنها ستقدم علىٰ إلغاء النظام الديمقراطي وستفرض حكما دينيا إذا أصبحت في السلطة. وتنتقد

(١) كتب هذه الورقة كل من مارينا أوتاوي وعمرو حمزاوي، وصدرت ضمن أورق كارنيجي، بتاريخ ١١ دجنبر ٢٠٠٨ تحت عنوان:

Islamists in Politics: The Dynamics of Participation: Marina Ottaway, Amr Hamzawy.

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/files/islamist_participation.pdf.

الورقة هذا الافتراض الرائج في العالم العربي والغربي علىٰ السواء، وتعتبره غير قائم علىٰ أساس، وترد عليه بكون الانتخابات التي خاضها الإسلاميون أكدت عجزهم عن تحقيق انتصارات كاسحة، وأنهم يكافحون في المرحلة الحالية فقط من أجل الحفاظ علىٰ المكاسب التي حققوها سابقا، وتقدم الورقة نماذج تسند هذه الحجة من المغرب والأردن والكويت، مستخلصة أن الاتجاه التراجعي الذي كشفت عنه الانتخابات الأخيرة (يقصد التي سبقت زمن كتابة الورقة) لا تدعم الافتراض القائل بسهولة تحقيق الإسلاميين لانتصارات انتخابية كاسحة.

وفي معرض جواب الورقة عن سؤال مدىٰ التزام الأحزاب الإسلامية بالديمقراطية، فضلت أن تناقش الأمرين، من زاوتين، إيديولوجية وتكتيكية.

فمن الزاوية الإيديولوجية، أوضحت الورقة وجود توتر بين الرؤيتين الإسلامية والديمقراطية، وأن الإسلاميين لم يستطيعوا أن يجدوا حلا لهذا التوتر، وهذا ما يفسر وجود العديد من المناطق الرمادية الغامضة في خطابهم. وقد سبق أن فصلت ورقة أخرىٰ صادرة عن كارنيجي في القضايا المندرجة ضمن هذه المناطق[1].

واعتبرت الورقة من جانب آخر، أن الشواهد لا تؤيد فكرة

(١) تراجع بالتفصيل ورقة الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية في العالم العربي: استكشاف المناطق الرمادية.

«تقية» الإسلاميين، وأنهم قبلوا الانخراط في العملية السياسية كخطة وحيلة لاستغلال العملية الديمقراطية للوصول إلىٰ مناصب السلطة، ومن ثم الانقلاب عليها، وإلغائها وفرض دولة دينية.

وترىٰ الورقة أن الإسلاميين المشاركين في العملية السياسية لا يجدون غضاضة في قبول آليات الديمقراطية، وانتخاب القادة والقيود المفروضة علىٰ السلطة التنفيذية من قبل البرلمان والسلطة القضائية، بل لا يعترضون علىٰ فكرة التداول السلمي علىٰ السلطة، إذ قامت هذه الحركات بمراجعات كبيرة أفضت بها إلىٰ القبول بشرعية الدولة الحديثة، آخذة مسافة بعيدة بينها وبين التيارات الراديكالية التي لا تزال تتبنىٰ فكرة لا شرعية الدولة، وتسعىٰ إلىٰ إقامة الدولة الإسلامية، وإعادة إحياء الخلافة الإسلامية.

وتذهب الورقة إلىٰ أنه لا تزال هناك بعض المشكلات التي تواجه الإسلاميين، وتحول بينهم وبين القبول التام بالقيم المرتبطة بالديمقراطية في الغرب. فحسب معدي الورقة، فإن الأحزاب والحركات الإسلامية لا تزال تعيش توترات بين قناعاتها الدينية والمقتضيات الديمقراطية فيما يخص تدبيرهم للعلاقة بين الدين والسياسية، وموقفهم من مكانة الشريعة في النظام القانوني، وقضية التعددية السياسية، هذا بالإضافة إلىٰ الغموض الذي يعتري موقفهم من العنف، إذ في الوقت الذي يرفضون استخدامه في العملية السياسية، لا يكون لديهم نفس الموقف حين يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية.

وتتوقف الورقة عند الطبيعة المزدوجة للأحزاب والحركات الإسلامية (دينية وسياسية) وأثرها علىٰ تأرجح موقف الإسلاميين بين الاستناد إلىٰ المرجعية الإسلامية والدفاع عن سمو الشريعة علىٰ القوانين التي تسنها البرلمانات، واستنادهم إلىٰ الآراء الدينية في برامجهم واختياراتهم، وبين ما تقتضيه مشاركتهم السياسية من مرونة وبراغماتية، وتوجه نحو السياسات العامة والتساوق مع كثير من القيم الديمقراطية.

وتعتبر الورقة أن الفصل بين العنصرين، الديني والسياسي، يساعد الأحزاب والحركات الإسلامية إلىٰ حد ما، لكنه ليس كافيًا، لأن هذه الأحزاب يمكن أن تخسر تأييد المتدينين إن هي انحرفت بعيدًا عن الشريعة، إذ يمكن لهؤلاء -حسب الورقة- أن يتوجهوا إلىٰ حركات دينية أخرىٰ خارج العملية السياسية.

وتخلص الورقة في هذه النقطة، إلىٰ أن الإسلاميين المشاركين في العملية السياسية لا زالوا يجدون صعوبة في التوفيق بين العقائد الإسلامية الراسخة وبين الالتزام بالديمقراطية.

أما من الزاوية التكتيكية، فترىٰ الورقة أن قرار الحركات الإسلامية المشاركة في ظل ظروف لا توفر سوىٰ الحصول علىٰ نتائج ضعيفة يكتنفه كثير من المخاطرة، إذ أن نتيجة هذه الانتخابات ستظهر الحركات الإسلامية بصورة ضعيفة غير قادرة علىٰ إحداث تحول حقيقي، مما ينفر قواعدها عنها، ويجعلهم يشككون في أصل

المشاركة وجدواها، كما يحفزهم ذلك علىٰ تحريك وتغذية الحجج الإيديولوجية ضد الديمقراطية.

وتلاحظ الورقة أن الإسلاميين، رغم كل هذه العقبات التي تحيط بطبيعة البيئة السياسية التي يشاركون فيها، إلا أن هذه البيئة نفسها تتيح لهم في المقابل إمكانية التأكيد علىٰ التزامهم بالديمقراطية، وأنهم لا يقبلون بها فقط في فترة الرخاء، أي حينما يتأكدون من الفوز فيها.

وتشير الورقة إلىٰ معضلة تكتيكية أخرىٰ تواجهها الحركات والأحزاب الإسلامية، وهي التي ترتبط بتحديدهم لحجم مشاركتهم، إذ يلجأون في البعض الأحيان إلىٰ الحد من رغبتهم في الفوز، ويضطرون إلىٰ تحجيم ذاتي حتىٰ لا يتحملوا الكلفة السياسية لفوزهم في الانتخابات، استفادة منهم من الدرس الجزائري سنة ١٩٩١ والدرس الفلسطيني سنة ٢٠٠٦، وتورد الورقة في هذا السياق تجربة حزب العدالة والتنمية في المغرب، وتجربة جبهة العمل الإسلامي في الأردن، بل حتىٰ تجربة الإخوان المسلمين في مصر في محطات انتخابية مختلفة، وذلك رغبة من هذه الأحزاب في تهدئة المخاوف من استيلاء إسلامي محتمل علىٰ السلطة.

وانتقلت الورقة بعد ذلك، لمعالجة السؤال الثاني المرتبط بتأثيرات المشاركة السياسية للإسلاميين، وما إذا كانت عاملًا من عوامل الدفع بالحركة الإسلامية إلىٰ الاعتدال، والانعطاف نحو

السياسات العامة، وتخفيف المفردات الدينية، والتوجه نحو الحلول البراغماتية، أم أنهم علىٰ العكس من ذلك، سيحتفظون بتحكيم منطلقاتهم العقائدية للحفاظ علىٰ قواعدهم الانتخابية؟

وانطلاقًا من استقرائها لمسار الأحزاب الإسلامية المشاركة في سبعة بلدان، خلصت الورقة إلىٰ أن الدليل يثبت النتيجتين المتقابلتين معًا، إذ تؤدي المشاركة في بعض البلدان إلىٰ الاعتدال، فيما لا تؤدي إلىٰ ذلك في بلدان أخرىٰ، وتعزو الورقة ذلك إلىٰ طبيعة البيئة السياسية التي يشارك فيها الإسلاميون. وتذهب إلىٰ أن المشاركة السياسية للإسلاميين حينما تكون في ظروف طبيعية(تفسر الورقة معنىٰ طبيعية، بكون الحركة أو الحزب لا يعاقب من قبل النظام السياسي فور الحصول علىٰ نتائج سياسية، وأنه يسمح له بالمشاركة في الانتخابات مستقبلا) تدفع الحركات الإسلامية إلىٰ الاعتدال، والتوجه نحو السياسات العامة، والتخفيف من حضور المنطلقات العقائدية في الخطاب والممارسة السياسية، وتورد علىٰ ذلك نموذج حزب العدالة والتنمية في المغرب، ونموذج حركة «حمس» في الجزائر، في حين يؤدي التضييق والحصار علىٰ مشاركة الإسلاميين (أي المشاركة السياسية في ظروف الحصار) إلىٰ العكس، إذ تضعف الإصلاحيين وتقوي المتشددين، وتجعل موازين القوىٰ داخل التنظيمات الإسلامية تختل لصالح المشككين في العملية الانتخابية وفي جدواها. وفي هذا السياق تستشهد الورقة بتجربة الإخوان مع مسودة البرنامج الانتخابي سنة ٢٠٠٧،

وكيف أسهمت ظروف الحصار المفروضة علىٰ الإخوان في إفراز قيادات متشددة سنة ٢٠٠٨، كما تقدم نموذج حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن في نفس السياق.

ثم تعرض الورقة إلىٰ نموذج مشاركة الحركات المسلحة، هذا مع أنها ألزمت نفسها في ورقة سابقة باستثناء دراسة هذه الحركات[١]، وتخلص من دراسة حالة كل من لبنان وفلسطين، أن وجود جناح مسلح في حزب أوحركة إسلامية في ظروف غير مستقرة، يصبح بشكل حتمي أداة سياسية داخلية، حتىٰ ولو كان التبرير استعمال السلاح ضد عدو خارجي، إذ ترىٰ الورقة أنه مهما يكن سبب وجود الميليشيات، فإن هذا الوجود يؤثر في توازن القوىٰ في البلاد، ويضمن هذا بدوره أنه لن تكون هناك عملية سياسية طبيعية، ويعيق أي عملية اعتدال.

وتخلص الورقة جوابًا عن سؤال إمكان أن تؤدي مشاركة حماس وحزب الله في العملية السياسية إلىٰ التخلي عن الجناح المسلح، إلىٰ أن تجربة الحركتين معا ليست واعدة في هذا الاتجاه، وأن استبعاد هاتين الحركتين لجناحهما العسكري في العملية السياسية لا يمثل خيارًا واقعيًا نظرًا إلىٰ التأييد الهائل الذي تتمتع به هذه الأجنحة المسلحة علىٰ المستوىٰ الشعبي.

---

(١) راجع ورقة الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية في العالم العربي: استكشاف المناطق الرمادية.

وفي تقييمها لنقاشات ما بعد مشاركة الإسلاميين، لاحظت الورقة أن مشاركتهم كانت محدودة الأثر، إذ لم يكن لهم إلا رأي متواضع في صياغة السياسات الجديدة. في حين سجلت الورقة حصول تحولات وتغييرات إيديولوجية على مواقف الإسلاميين واتجاههم إلى إبرام تسويات، لكن مع استمرار نفس المناطق الرمادية. واعتبرت الورقة أن فشل الإسلاميين في جلب الإصلاح الحقيقي، وإعادة توزيع السلطة بين المؤسسات الحكامة والحركات المعارضة، وعجزهم عن فرض إصلاحات دستورية وتشريعية، تهدف إلى زيادة سلطات البرلمان في مواجهة تغول السلطة التنفيذية، جعلهم في مواجهة ثلاث تحديات أساسية:

١- تحدي صياغة آراء جديدة تقنع القواعد الانتخابية بأن المشاركة في الحياة السياسية تمثل استراتيجية لا غنى عنها على المدى الطويل، رغم مردودها المحدود.

٢- تحدي إيجاد توازن مستدام وعملي بين متطلبات المشاركة وبين مستلزمات الالتزام الإيديولوجي.

٣- تحدي إعادة التفكير في العلاقة بين مكوناتهم الدينية والسياسية.

وتخلص الورقة في الأخير إلى خلاصة جوهرية، ترى فيها أنه إذا لم تكن المشاركة السياسية للإسلاميين تقود بشكل حتمي وحاسم إلى اعتدالهم والتزامهم بالديمقراطية، فإن مخاطر عدم المشاركة السياسية أكبر، إذ تمنعهم من الاعتدال والتوجه نحو

الالتزام بالقيم الديمقراطية، وتقوي مواقع المتشددين داخل التنظيمات الإسلامية. وترىٰ الورقة في الختام أن الخيار ليس هو السماح للإسلاميين بالمشاركة في الحياة السياسية بشكل محفوف بالمخاطر، إلىٰ حد ما، وبين اختفائهم من الحياة السياسية، ولكن الخيار هو بين السماح لهم بالمشاركة علىٰ الرغم من وجود مناطق رمادية، ومع احتمال ظهور عملية اعتدال، وبين استبعادهم من العملية السياسية القانونية، وأثر ذلك في تنامي تأثير المتشددين داخل تلك الحركات واستمرار وجود مناطق رمادية.

المادة العاشرة: ورقة «ماذا يحدث داخل جماعة الإخوان المسلمين المصرية: النقاش حول برنامج الحزب وتداعياته»[(١)].

تناولت هذه الورقة بالشرح والتحليل المضامين الخلافية التي نتجت عن مسودة البرنامج، وجبهات الصراع التي فجرتها داخل الجماعة، وحسابات الربح والخسارة التي دفعت الإخوان إلىٰ الإعلان عن البرنامج في بيئة سياسية غير مواتية، وجدلية الصراع

(١) هذه الورقة كتبها كل من حمزاوي وناثان ج. براون، وصدرت ضمن أوراق كارنيجي بتاريخ ١٤ يناير ٢٠٠٨ تحت عنوان:

The Draft Party Platform of the Egyptian Muslim Brotherhood: Foray Into Political Integration or Retreat Into Old Positions? Nathan J. Brown, Amr Hamzawy.

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/files/cp89_muslim_brothers_final.pdf.

والتوافق داخل الجماعة وتداعياتها علىٰ مستقبل دور الإخوان في الحياة السياسية.

سجلت الورقة حصول تقدم وتطور في فكر الإخوان، انعكس في محاولة مسودة البرنامج إعطاء مساحة واسعة للتفصيل في الطرح والاهتمام بالسياسات العامة، كما سجلت في المقابل نزوع واضعي المسودة إلىٰ عدم التطرق إلىٰ علاقة الحزب بالحركة، ومستقبل العلاقة بين الديني والسياسي، ووظيفة كل من الحركة والحزب، كما سجلت استجابة الإخوان للتساؤلات التي كانت مطروحة عليهم علىٰ امتداد السنوات الأخيرة ومحاولتهم تقديم إجابات عنها.

واعتبرت الورقة أن الإخوان بقدر ما حاولوا رفع الغموض والالتباس عن بعض القضايا التي أثيرت حولها تساؤلات وانتقادات عديدة، بقدر ما أثاروا عاصفة جديدة من النقاش العمومي، لاسيما في قضيتين خلافيتين اثنتين، تتعلق الأولىٰ بالدعوة إلىٰ استحداث هيئة منتخبة من كبار العلماء، وترتبط الثانية باستثناء النساء والأقباط من الترشح لمنصبي الرئاسة ورئاسة الوزراء، حيث أثارت الصياغة التي اعتمدتها مسودة البرنامج جدلا داخل الجماعة وخارجها. ففضلًا عن الانتقادات الخارجية الصادرة عن الأحزاب الأخرىٰ التي رأت في هذه الصياغة دليلًا علىٰ رغبة الإخوان في بناء دولة ثيوقراطية، ونزوعهم نحو رفض المساواة الشمولية بتبنيهم لمنطق الاستثناء والتمييز، فقد أثارت هذه الصياغة موجة من الجدل الداخلي، تمثلت في رفض عدد من الرموز الإخوانية لهذه المواقف

وتعبيرهم عن رفضهم لطريقة تضمينها للمسودة، إذ كان الطرف الإصلاحي داخل الإخوان، يأمل أن يتم التأكيد علىٰ آلية المحكمة الدستورية العليا، باعتبارها المؤهلة دستوريا للحكم علىٰ انسجام أو مخالفة القوانين لإسلامية الدولة ولدستورها، الذي ينص علىٰ مرجعية الإسلام في الأحكام. كما كانوا يأملون أن يتم تبني الاجتهادات التجديدية الأكثر مساوقة للمساواة، لكن جاءت المسودة بهذه الصياغة التي عكست -في نظر الورقة- هيمنة التيار المحافظ داخل الإخوان علىٰ الصياغة.

وحاولت الورقة أن تستعرض حجم الخلاف داخل الإخوان حول هاتين القضيتين الخلافيتين، مستدلة بالتصريحات التي أدلىٰ بها رموز الإخوان من التيارين المحافظ والإصلاحي، هذا فضلًا عن الفتاوىٰ التي سعىٰ كل توجه إلىٰ توظيفها لإسناد وجهة نظره.

وحاولت الورقة من خلال استعراض هذا الخلاف البحث عن الأسباب التي دعت الإخوان في هذه اللحظة السياسية للإعلان عن برنامجهم هذا، مع أن الفترة السياسية غير مواتية، وتوقفت الورقة علىٰ عاملين رئيسين وعاملين فرعيين:

١- **العامل الرئيسي الأول**: يمكن أن يكون الإخوان أرادوا بالإعلان عن البرنامج العودة إلىٰ دائرة الفعل، وإثارة نقاشات جد إيجابية، تتجاوز الصورة السلبية التي فرضتها المواجهة مع النظام، وذلك في محاولة منهم لاستعادة واستكمال الدينامية السياسية التي انطلقت منذ ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، إذ أخرجت المواجهة مع النظام بعد

انتخابات ٢٠٠٥ الجماعة من وضعية المبادرة إلىٰ الفعل التي ميزتها خلال الفترة التي سبقت الانتخابات، وكان من أهم ملامحها إصدار مبادرة للإصلاح في ٢٠٠٤، والمشاركة مع بقية فصائل المعارضة المصرية والمجتمع المدني والقضاة المستقلين في رفع سقف الضغوط علىٰ النظام الحاكم، لإنجاز إصلاحات ديمقراطية حقيقية.

٢- **العامل الرئيسي الثاني**: يمكن أن يكون السبب هو رغبة الجماعة في الوفاء بوعودها السابقة، إذ دأبت خلال عامي الحراك ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ علىٰ تقديم وعود بأن الجماعة المحظورة عازمة للتحول إلىٰ حزب سياسي مدني ذي وضعية قانونية، ودأب بعض رموزها علىٰ طرح إمكانية الفصل الوظيفي بين الحركة والحزب، في حال حصول الحزب علىٰ الرخصة القانونية.

٣- **العامل الفرعي الأول**: الحاجة الملموسة إلىٰ استجلاء غموض رؤية الأخوان في بعض جوانب رؤيتهم السياسية والمجتمع.

٤- **العامل الفرعي الثاني**: المسار التطوري العام لعدد من الحركات الإسلامية المشاركة في اللعبة السياسية في العالم العربي (نموذج حركة التوحيد والإصلاح المغربية التي مضت نحو التمييز بين الدعوي والسياسي)، والذي دفع بعدد من رموز الإخوان إلىٰ الإحالة علىٰ هذه التجارب وإمكانية الاستفادة منها.

وفي تقييم الورقة لهذه المبادرة وفق معادلة الربح والخسارة،

اعتبرت أن الجماعة كانت تستثمر وضعيتها المعارضة والمحاصرة من قبل النظام للتملص من تبديد الغموض عن مواقفها، والاكتفاء بدلًا عن ذلك بتوجيه سهام النقد إلىٰ النظام، بحيث كان غموضها يساعدها علىٰ كسب شريحتين واسعتين من خلال استعمال آلية توزيع الأدوار، بين رموز تستعمل بكثافة خطاب تطبيق الشريعة من غير تعرض للتفاصيل الآلية والمسطرية، ورموز منفتحة علىٰ قضايا التحول الديمقراطي، تصور حركة الإخوان في الحقل السياسي شبيهة بدور الأحزاب المسيحية الديمقراطية. ولذلك، رأت الورقة أن الجماعة بهذه المبادرة، فقدت قدرتها علىٰ إدارة النقاش حولها والتحكم في سياقاته، إذ في الوقت الذي أعادتهم فيه هذه المسودة إلىٰ الفعل، أعطت في المقابل زادًا جديدا للنظام وأحزاب المعارضة في مهاجمة الجماعة، ثم عمقت الخلاف الداخلي في الجماعة علىٰ كافة المستويات القيادية والتنظيمية، وهو الأمر الذي حاولت الجماعة تداركه عبر تفعيل آلية التوافق، إذ قررت تغيير الإشارات الواردة في المسودة حول هيئة منتخبة لعلماء الدين باتجاه ينفي عن آرائها الطابع الإلزامي، وذلك بالتشديد علىٰ أن مهمتها فقط استشارية وحلقة تربط بينها وبين مؤسسة الأزهر، ولا تخولها أية صلاحيات فيما يتعلق بتقرير ملاءمة التشريعات للدستور، باعتبار أن هذه الوظيفة منوطة بالمحكمة الدستورية العليا، وبإدخال تعديل علىٰ الفقرة المتعلقة باستثناء المرأة والأقباط من بعض الحقوق السياسية، وذلك بالإبقاء علىٰ النصوص المستبعدة للأقباط والمرأة

من رئاسة الدولة فقط، واعتبار ذلك خيارا فقهيًا للجماعة وحزبها، لا تلزم به الشعب المصري، ورهنت الحسم في ذلك بصناديق الاقتراع.

المادة الحادية عشر: ورقة دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط استعادة المصداقية[1].

تبتدئ الورقة بعرض الأسس التي قامت عليها مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية لدعم الديمقراطية في العالم العربي منذ ١١ شتنبر ٢٠٠١، والتي لا تخرج عن ثلاثة عناصر:

- خطاب الحرية القائم علىٰ افتراض أن التدخل الأمريكي في العراق سيسهم في تحويلها إلىٰ دولة نموذج في التحول الديمقراطي في العالم العربي. وترىٰ الورقة أن الذي حصل هو العكس تماما بسبب فشل الولايات المتحدة الأمريكية في الوفاء بوعدها بالقيام بدور فعال في عملية الإصلاح. إذ «دفع الكثيرين من العالم العربي إلىٰ اعتبار عملية الدمقرطة المتبناة من جانب الولايات المتحدة

(١) هذه الورقة ذات طبيعة تقييمة ونقدية واستشرافية، إذ تقيم سياسة إدارة بوش الداعمة للتحول الديمقراطي في الشرق الأوسط، وتبرز أهم أعطابها وتقدم مقترحات لتصحيحها. كتبتها مديرة برنامج الشرق الأوسط بمعهد كارنيجي بتاريخ ٢ يونيو ٢٠٠٨، ونشرت في الموقع تحت عنوان:

Democracy Promotion in the Middle East: Restoring Credibility

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/2008/06/02/democracy-promotion-in-middle-east-restoring-credibility/lyk

الأمريكية لا تتعدىٰ كونها تعبيرا لغويا بديلا لمصطلح تغيير الأنظمة بالقوة».

- ممارسة الضغط علىٰ دول بعينها بغية تعديل سياساتها الداخلية. وقد انتقدت الورقة هذا العنصر، واعتبرت أن هذه السياسات جاءت عامة للغاية وسيئة التقدير، وفي بعض الأحيان فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في جني ثمارها.

- سياسة بوش لدعم الديمقراطية، والتي تمثلت بمبادرة شراكة الشرق الأوسط سنة ٢٠٠٢ بقيمة ٤٣٠ مليون دولار، إذ قامت هذه المبادرة علىٰ افتراض أن التحول الديمقراطي يستدعي إجراء تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، وليس مجرد تغيير في بنية المؤسسات السياسية. وقد انتقدت الورقة هذه السياسة أيضًا، بسبب التفاوت بين الأهداف الطموحة لمبادرة شراكة الشرق الأوسط وتمويلها المتواضع، مما فرض تهميش برنامجها منذ البداية.

وسجلت الورقة ثلاث ردود فعل عكسية متناقضة لدىٰ العوام من الخطاب العلني للولايات المتحدة حول الديمقراطية:

١- الغضب علىٰ الغطرسة الأمريكية، والتدخل في الشؤون الداخلية العربية

٢- الغضب بسبب قيام الولايات المتحدة الأمريكية في السابق بدعم الأنظمة السلطوية بدلا من دعم الديمقراطية

٣- العجز السياسي في البلدان العربية، وشدة الطلب علىٰ التغيير، بغض النظر عن المشاكل السياسية التي تعتري سياسات الولايات المتحدة الأمريكية.

ثم انتقلت الورقة إلىٰ استخلاص الدروس الضرورية من إخفاق سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في دعم الديمقراطية في العالم العربي، حيث ذكرت في هذا السياق ثلاثة دروس:

١- ويتمثل الأول في الأهداف التي تسطرها الولايات المتحدة من وراء دعم الديمقراطية في العالم العربي، وقدرتها علىٰ تحمل المخاطر الناجمة عنها، إذ ثبت ضعف الولايات المتحدة علىٰ تحمل هذه المخاطر(نموذج صعود الإسلاميين، واضطرار الولايات المتحدة الأمريكية إلىٰ التراجع كما حصل في الانتخابات البرلمانية في مصر سنة ٢٠٠٥ والتي فاز فيها الإخوان بـ٨٨ مقعدًا، والانتخابات التشريعية في فلسطين والتي فازت فيها حماس) فكان رد فعل أمريكا في فلسطين بوضع حماس في المنظمات الإرهابية، وعدم الاعتراف بشرعية حكومتها، بل عملت علىٰ إسقاطها، ودعم محمود عباس، وتقويض حكومة الوحدة الوطنية التي ضمت حركتي حماس سوريا برعاية المملكة العربية السعودية. وكان رد فعلها اتجاه مصر هو إنهاء الضغوط السياسية علىٰ حكومة مصر، واستغلال مبارك لذلك في انتخابات ٢٠٠٨ البلدية وفوز حزبه بـ٩٨ في المائة من المقاعد، بعد اعتقال المئات من أعضاء جماعة

الإخوان، ومنع عدد كبير منهم من التسجيل كمرشحين، وأعطت وزارة الخارجية الأمريكية التغطية لهذه العملية من خلال تصريحها بأنه «يتوجب علىٰ مصر أن تنفذ عملية الإصلاح بالوتيرة التي تناسبها».

٢- الدرس الثاني، ويتعلق بالظروف السائدة في الشرق الأوسط، والتي تؤثر في نتائج الإصلاح السياسي. إذ أن هناك ثلاث مجموعات من اللاعبين السياسيين الذين يحددون إمكانية التغيير الديمقراطي في الشرق الأوسط: الأنظمة القائمة والأحزاب الليبرالية أو اليسارية (الأحزاب العلمانية باختصار) والأحزاب والحركات الإسلامية. وترىٰ الورقة أن منظمات المجتمع المدني التي يعول عليها لتكون مفتاح التحول الديمقراطي لا تلعب عمليًا إلا دورًا محدودًا، مما يعني أن الأنظمة القائمة ستبقىٰ هي الأقوىٰ بين هؤلاء اللاعبين، وتملك قدرة علىٰ استيعاب أو قمع خصومها. أما الأحزاب العلمانية التي ينظر إليها الغرب علىٰ أنها شريكة محتملة في التحول، فإنها تعاني من الضعف، وتجد صعوبة في صياغة توجهاتها، في حين استطاعت الأحزاب الاسلامية أن تصبح قوة لا يستهان بها.

٣- الدرس الثالث، ويتعلق بحالة الديمقراطية في العالم العربي ومرورها بطور من التراجع، بسبب العديد من التحديات التي تواجهها، ومنها -حسب الورقة- استفراد الأنظمة السلطوية بالسلطة، وإعادة تثبيت أقدامها في كثير من البلدان، في مقابل

ضعف وثوق المعارضة بشتىٰ تشكيلاتها الإسلامية والعلمانية باحتمال إحداث تغيرات ديمقراطية.

وبناءً علىٰ هذا التقدير، تقترح الورقة علىٰ الولايات المتحدة الأمريكية أن تعيد صياغتها لرؤيتها في دعم الديمقراطية، وأن تحدث تحولات في مقاربتها، وذلك بالعدول عن محاولة التشديد علىٰ صياغة عالم عربي مشابه للصورة الغربية الديمقراطية الليبرالية، إلىٰ مساعدة الدول العربية في المهمة الصعبة المتمثلة في إعادة ترتيب أنظمتها السياسية الراكدة، لكي تواكب الحقائق الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة. وتقترح في هذا الصدد ثلاث إجراءات تقويمية:

- رسم الحدود الفاصلة بين تغيير الأنظمة وتعزيز الديمقراطية.

- وضع أهداف متواضعة لعدد محدد من البلدان والسعي إلىٰ تحقيقها بهدوء، وليس بطريقة متكتمة مع ضرورة التركيز علىٰ المشاريع التي تتداخل فيها -إلىٰ حد ما- مصالح الولايات المتحدة الأمريكية مع مصالح النظام ومناصري الإصلاح.

- أن تكون واضحة جدا في التأكيد علىٰ حقها في إقامة اتصالات مع أكبر عدد ممكن من اللاعبين في الحقل السياسي والمجتمع المدني في جميع البلدان، وذلك لأنها لن تستطيع العمل بفعالية لتحقيق أي نوع من الإصلاح السياسي دون فهم آراء مختلف اللاعبين.

المادة الثانية عشر: الإسلاميون في العالم العربي: النضج في ظروف الأزمة[1].

تحاول هذه المساهمة أن تقف علىٰ جوانب النضج التدريجي للحركات الإسلامية المعتدلة وأحزابها، وتطور مساراتها الاستراتيجية والتنظيمية، بصورة تضمن التزامها العمل السلمي وتحمي الاستقرار المجتمعي الهش في العالم العربي.

وقد تناولت محورين اثنين، يتعلق الأول بتقييم خبرات وتجربة المشاركة السياسية للإسلاميين علىٰ مستوياتها المتعددة، فيما يركز المحور الثاني علىٰ دراسة العلاقة التي تطبع واجهتي العمل الإسلامي الدعوية الاجتماعية والسياسية، ومحاولة دراسة تطور صيغ العلاقة بين هذين البعدين في مسار وتجربة الإسلاميين.

ففي المحور الأول، أكدت هذه المساهمة خلاصات الورشة التي انتهت إلىٰ أن الحركات الإسلامية، رغم إقرار قياداتها بفشلها من خلال الآليات الانتخابية والبرلمانية في دفع الحياة السياسية في بلدانها نحو إصلاحات ديموقراطية ناجعة، ما زالت ترىٰ في

(١) كتب هذه المقالة عمرو حمزاوي علىٰ خلفية النقاش الذي نظمه مركز كارنيجي للشرق الأوسط في ورشة عمل مع مجموعة من قيادات وبرلمانيي الحركات الإسلامية الفاعلة في العالم العربي في شهر أبريل ٢٠٠٩. ونشرت في جريدة الأهرام المصرية، وأعاد نشرها بموقع كارنيجي، بتاريخ ١١ ماي ٢٠٠٩ تحت عنوان:

Growing in Crisis.

علىٰ الرابط:

http://carnegie-mec.org/2009/05/11/growing-in-crisis/b3do.

المشاركة الخيار الوحيد للعمل السياسي، وتلتزم بها استراتيجيًا، وترفض البدائل الأخرىٰ المتداولة علىٰ هوامش بعض هذه الأحزاب والحركات، والتي كثر عنها الحديث في الآونة الأخيرة (كالانسحاب من الحياة السياسية أو التخلي عن الطابع السلمي للمشاركة) وسجلت دوافع الإسلاميين في التشبث بخيار المشاركة كالآتي:

- مركزية الدور الرقابي الذي تضطلع به الكتل البرلمانية للإسلاميين في مواجهة السلطات التنفيذية، وأهمية إسهامها المحدود في مناقشة قضايا السياسات العامة، في ظل الضعف البيّن لكل المعارضات الأخرىٰ.

- ضرورة تواجد الإسلاميين الانتخابي علىٰ المستويين الوطني والمحلي، بغية التواصل مع قواعدهم الشعبية، وخلق مساحة حركية للتعبير عن مطالبهم الدينية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- حتمية الاستمرار في تنشئة كوادر الأحزاب والحركات الإسلامية علىٰ الاشتغال بالشأن العام، وصقل خبراتها عبر الآليات الانتخابية والبرلمانية.

ولاحظ معد هذه المساهمة عمرو حمزاوي اختلاف أوزان هذه الدوافع من حركة إلىٰ أخرىٰ. ففي الوقت الذي يحتل فيه الدور الرقابي مساحة كبيرة في مخيّلة قيادات «جمعية الوفاق» البحرينية و«التجمع اليمني للإصلاح» بحكم موقعها في المعارضة، تتميز التجربتان المغربية والجزائرية بطغيان الاهتمام بالتأثير علىٰ

السياسات العامة، إن من موقع المعارضة علىٰ المستوىٰ الوطني، والتسيير المباشر لعدد من المحليات، كما في حالة «العدالة والتنمية» المغربي، أو من موقع شراكة حركة «مجتمع السلم» في ائتلاف حزب جبهة التحرير الحاكم. أما جماعة «الإخوان» في مصر وحزب «جبهة العمل الإسلامي» الأردني، ومع تفاوت وجودهما البرلماني من ٨٨ مقعدًا من إجمالي ٤٥٤ في مصر إلىٰ ٦ مقاعد من أصل ١١٠ في الأردن، فيفرض عليهما ظرف المواجهة الصراعية مع نخب الحكم، السعي المستمر لاستثمار الحد الأدنىٰ من الفاعلية الذي تتيحه لهما المشاركة الانتخابية والبرلمانية، والمتمثل في التواصل مع القواعد الشعبية والتعبير المنظم عن مطالبهما.

وتوقفت المقالة عند ملحظ تشبث الحركات الإسلامية بخيار المشاركة في العملية السياسية علىٰ الرغم من محدوديتها في الدفع نحو إصلاح ديمقراطي حقيقي، ومحاولة بحثها عن أجوبة من داخل هذه الصيغة، لإضفاء مزيد من الفاعلية علىٰ خيار المشاركة السياسية. وتورد في هذا السياق بعض الأجوبة التي اجتهدت بعض الحركات الإسلامية في بلورتها في سياق الأزمة، والتي تؤشر علىٰ نضجها.

ويورد عمرو حمزاوي نماذج علىٰ ذلك، فحزب العدالة والتنمية المغربي حاول الانفتاح علىٰ قطاعات شعبية جديدة، أبرزها الطبقة الوسطىٰ المدنية الهوىٰ، وعلىٰ سكان المناطق الريفية، والتي

ظلت تقليديا خارج نطاق جذب الإسلاميين، وعلىٰ التقارب مع أحزاب اليسار، وفي مقدمها الاتحاد الاشتراكي الشريك في الائتلاف الحاكم، ومحاولة إعطاء أولوية مطلقة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية في صياغة برامج الحزب علىٰ حساب قضايا الدين والهوية المرتبطة بالمرجعية الإسلامية، وتكثيف اهتمام الفريق البرلماني للحزب بمسألة الإصلاح الدستوري للحد التدريجي من الصلاحيات الواسعة للمؤسسة الملكية، وتحقيق التوازن بين السلطات، وبناء الثقة والتحالفات الجزئية مع اليسار استنادا إلىٰ هذين التحوّلين وعبر الشراكة معه علىٰ مستوىٰ تسيير بعض المحليات.

أما «الحركة الدستورية» الكويتية وتيار الوسط في «جبهة العمل الإسلامي» في الأردن و«التجمع اليمني للإصلاح»، فقد تشابهوا في المسلك مع إسلاميي المغرب، وذلك فيما يخص الرغبة في التركيز علىٰ قضايا الإصلاح الدستوري والتوازن بين السلطات.

أما جماعة «الإخوان» المصرية، و«جمعية الوفاق» البحرينية، فقد استند فعلهما، علىٰ الأقل في جزء منه، إلىٰ التأسيس لتوافق مع نخبة الحكم حول شروط وحدود المشاركة السياسية للإسلاميين، قد يرتب الخروج من ظرف المواجهة الراهن في مصر، أو يضمن المزيد من فاعلية المشاركة البرلمانية لـ«الوفاق» المعتدلة، ويعمق من حال الاستقرار في البحرين بالخصم من رصيد المعارضات الشيعية الرافضة للالتزام بالترتيبات السياسية الحالية.

وعلىٰ النقيض من هذه الاستجابات ذات القراءة الاستراتيجية (شبه الواضحة)، وإن تنوّعت الوجهة، يرىٰ عمرو حمزاوي أن حركة «مجتمع السلم» الجزائرية تعاني من صراعات متصاعدة بين قياداتها دفعت خلال الأيام القليلة الماضية إلىٰ انشقاقات داخلية، وترتب حالة مستمرة من الجمود الاستراتيجي، تكلف الحركة الكثير من وزنها السياسي وتواجدها الشعبي.

وفي المحور الثاني الذي تناول العلاقة بين عملهم الدعوي والاجتماعي - الخيري ومشاركتهم السياسية، فقد ركز عمرو حمزاوي في مقالته علىٰ عمق تباين الخبرات الراهنة للأحزاب والحركات الممثلة، ومن ثم مساراتها التطورية في المستقبل. ففي حين تعتمد جماعة «الإخوان المسلمين» في مصر خيار الدمج بين الدعوي والخيري والسياسي لإدارة مشاركتها الانتخابية والبرلمانية، ويتماهىٰ معها «التجمع اليمني للإصلاح»، تنزع الأحزاب والحركات الأخرىٰ إلىٰ الفصل الوظيفي بينها. ولاحظت المقالة، بهذا الخصوص، أن هذا التباين لا يعود فقط إلىٰ اختلاف اختيارات الإسلاميين، بل يرتبط بخصائص السياق القانوني والسياسي والمجتمعي الذي ينظم مشاركتهم في الدول المعنية. فغياب شرعية الوجود القانوني عن جماعة «الإخوان» ما زال يباعد بينها وبين البحث بجدية في إمكانات فصل الدعوي والخيري عن السياسي، في حين ساهم الحق القانوني في تأسيس أحزاب وجمعيات تشارك في الحياة السياسية الإسلاميين في

المغرب والجزائر والأردن والبحرين والكويت بدرجات متفاوتة، في إنجاز فصل وظيفي بين الدعوي والخيري والسياسي، وحرر بالتبعية الدعاة من دنيوية السياسي، وساعد السياسيين علىٰ إعطاء الأولوية لقضايا السياسات العامة، وتوظيفها لتغيير مناط ارتكاز مشاركتهم الانتخابية والبرلمانية.

وخلصت المقالة في استنتاجاتها إلىٰ أن كلًا من خيار الدمج أو الفصل يدفع الحركات الإسلامية إلىٰ مواجهة تحدي تحقيق التوازن بين ضرورات الإبقاء علىٰ مصداقية اليافطة الدينية كمصدر رئيس لحضورهم الجماهيري، وشعبيتهم وتميّز برامجهم من جهة، وحتمية الانفتاح علىٰ القطاعات الشعبية غير المهمومة بالشأن الديني والهوياتي، إن أرادوا تجاوز حاجز العشرين في المائة الذي وقفت مكاسبهم الانتخابية عنده.

المادة الثالثة عشر: ورقة ترقية الديمقراطية في الشرق الأوسط ليست طريقا باتجاه واحد[١].

تعالج هذه الورقة توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة (إدارة أوباما) فيما يخص جهود دعم الديمقراطية في العالم العربي،

---

(١) هذا التحليل السياسي كتبته مديرة برنامج الشرق الأوسط في معهد كارنيجي مارينا أوتاوي، وصدر في نونبر ٢٠٠٩، ونشر بالموقع تحت عنوان:

Middle East Democracy Promotion Is Not a One-way Street.

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/files/mideast_democracy_promotio n1.pdf.

وتذكر بأنها ركزت أولوياتها الاستراتيجية علىٰ إيران وأفغانستان وحالة عملية السلام العربي الإسرائيلي، وأرجأت في المقابل عمليتي الإصلاح السياسي والديمقراطية. ولاحظت الورقة وقوع ثلاث تطورات أساسية أدت إلىٰ تغيير المشهد السياسي: منها أولًا، التغييرات التي حصلت داخل الحركات الإسلامية التي أضحت تشكل المعارضة الرئيسية في العالم العربي، وثانيا، تزايد عجز المؤسسات والمنظمات السياسية القائمة عن التقاط الاستياء والمطالبات الشعبية بالتغيير والتعبير عنها، ثم ثالثا، تفاقم هشاشة عدد قليل من الدول العربية، وتزايد عدم كفاية الأنظمة السياسية الحالية لممارسة حكم فعال في للبلدان التي تشهد تغييرا.

فبالنسبة للتطور الأول، أي الذي يخص الحركات الإسلامية، فقد سجلت الورقة أن هذه الأحزاب عرفت تحولًا عميقًا، باختيارها المشاركة في العملية السياسية، إذ اقتضىٰ هذا الخيار تأقلمها الإيديولوجي وتكيفها مع البيئة السياسية، علىٰ الرغم من بقاء مناطق رمادية، ولاحظت أن مسار المشاركة، وإن أعطىٰ بعض ثماره في التسعينيات، إلا أنه تحول مع نهاية العقد المنصرم في الاتجاه المعاكس بعدما منيت الحركة الإسلامية بجملة هزائم انتخابية دفعت بأنصارها إلىٰ طرح سؤال جدوىٰ المشاركة، لاسيما بعدما تبين من رصيد تجربتها، أن تأثيرها في السياسات العمومية جد محدود. ثم إن هذه الحركات -تضيف الورقة- لم تحظ باعتراف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، حيث

أظهرت محطة انتخابات ٢٠٠٥ بمصر، وانتخابات ٢٠٠٦ بفلسطين، النكوص الأمريكي، لاسيما بعدما اعتبرت الإدارة الأمريكية هذين المحطتين الانتخابيتين نكسة، وليستا مكسبا للديمقراطية.

واعتبرت الدراسة أن «ضعف» الحركات والأحزاب الإسلامية التي سعت إلىٰ المشاركة في النظام السياسي، ليس تطورا إيجابيا بالنسبة إلىٰ مستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي، إذ أن ذلك، في ظل عدم فعالية المعارضة العلمانية، يعني إضعاف المعارضة برمتها، وبالتالي عدم وجود أي ضغط أو مطالب داخلية تجبر الحكومات علىٰ القيام بالإصلاح.

أما بالنسبة للتطور الثاني، فقد لاحظت الورقة أن انخفاض نسب المشاركة في الانتخابات أدىٰ إلىٰ ضعف الثقة في المؤسسات السياسية، مما جعل المواطنين يبحثون عن أساليب بديلة للتعبير عن رغبتهم في التغيير، وذلك عبر المنظمات غير الحكومية والمدونات والشبكات غير الرسمية المنتشرة. وبهذا الخصوص، وضعت الورقة توقعين متقابلين لهذه الخيارات البديلة:

١- توقع صعوبة ديمومة خيار أشكال التعبير البديلة.

٢- يمكن لهذا الحراك أن يعيد علىٰ المدىٰ البعيد تشكيل معالم المشهد السياسي.

أما بالنسبة للتطور الثالث، فترىٰ الورقة أن العديد من البلدان العربية تعاني، ليس فقط من عجز ديمقراطي حاد، بل أيضا من عجز عن الحكم بفعالية. ففي كثير من الأحيان، تعجز الحكومات

العربية عن إحداث التوازن بين قدرتها علىٰ السيطرة بالمعني السلبي -أي الحؤول دون حدوث الأشياء التي ترفضها- وبين قدرتها علىٰ تحسين الأداء الاقتصادي أو توفير الخدمات المطلوبة، هذا بالإضافة إلىٰ بروز مؤشرات علىٰ ضعف شرعية الدولة، وعدم القدرة علىٰ الحكامة، وتزعزع كل الرهانات حول مستقبل العراق، وفعالية حكومته بعد تقلص الوجود الأمريكي هناك.

وبناء علىٰ هذا التشخيص، ترىٰ الدراسة أن الحل الانكفائي في ترقية الديمقراطية، والذي يكتفي فقط بدعم منظمات المجتمع المدني والأحزاب، لن يكون له أثر كبير في البلدان العربية، كما أن المقاربة الأكثر راديكالية للديمقراطية، والتي استخدمت في بعض الأوقات -مثل تشجيع ثورة مخملية- لا تشكل خيارًا سوىٰ في بلد يتمتع أصلا بمستوىٰ عال من الحراك الداخلي، وهو ما لا يتوافر في أي بلد عربي. بمعنىٰ، أنه لا سبيل للولايات المتحدة الأمريكية لترقية الإصلاح السياسي في العالم العربي من غير الضغط علىٰ الحكومات العربية.

وتقترح الدراسة في هذا الصدد ضرورة الاستفادة من دروس عملية هلسنكي، والتي لخصتها في درسين أساسيين:

١- أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع حمل الحكومات التي لا تشعر بتهديد داخلي علىٰ الانخراط في مناقشات جادة حول مسألة الإصلاح السياسي، ما لم تكن مستعدة لتقديم شيء.

٢- لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تقرر ماهية التغييرات التي يجب أن تحدث، بل تحتاج إلىٰ التفاوض حول تفاهم ما.

وتقترح الدراسة أن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية في مقابل ذلك للدول العربية «اتفاق حول المبادئ والقوانين الدولية والمواثيق التي تلتزم جميع الأطراف باحترامها» وذلك لتزيل الحجة من الشكاوىٰ التي تتقدم بها الدول العربية بخصوص الازدواجية الأمريكية في التعامل مع هذه المواثيق إذا تعلق الأمر بإسرائيل (نموذج تقرير غودلستون - موقف أمريكيا من فوز حماس، عدم تطبيق أمريكا لاتفاقية جنيف علىٰ العراق أو غوانتنامو)، إذ تقترح ضرورة التزام وخضوع الولايات لهذه المبادئ العالمية حتىٰ تبني أو تستعيد مصداقيتها في العالم العربي. كما تقترح الورقة علىٰ السياسة الأمريكية خيارا آخر لا يدعو الإدارة الأمريكية إلىٰ تغيير سياساتها العامة، وذلك بالانعطافة نحو دعم حقوق المرأة والتعليم، وفتح جسور الحوار مع الحركات الإسلامية. لكنها ترىٰ أن هذه الخيارات لن تكون كافية لإعادة ترميم صدقية الولايات المتحدة الأمريكية المتآكلة للغاية في مسألة الديمقراطية والإصلاح السياسي.

المادة الرابعة عشر: مصر: من شبه السلطوية إلى البُعد الواحد[1].

ترىٰ مارينا أوتاوي في هذا المقال التخليلي أن مصر ستدخل دورة انتخابية مكتظة، تشمل مجلسي الشورىٰ والشعب علىٰ التوالي، في ماي ونونبر، ومنصب الرئاسة في سبتمبر ٢٠١١، وتعتبر أن هذه الاستحقاقات الثلاثة بمجموعها، لن يكون لها تأثير علىٰ التوزيع الداخلي السلطة في البلاد. وتفسر ذلك بكون نظام التعددية الحزبية الظاهري في مصر هو في الواقع نظام الحزب الواحد، إذ أن دستور البلاد، وعلاقات الحزب الوطني الديمقراطي الوثيقة مع أجهزة الأمن، تضمن استمرار سيطرة هذا النظام علىٰ البرلمان وموقع الرئاسة. وما يبرر ذلك -حسب صاحبة الورقة- هو غياب معارضة حقيقية يعتد بها في مصر، في ظل ضعف وعدم فعالية الأحزاب اليسارية والليبرالية، وفشل الحركة الاحتجاجية في ترجمة نفسها في شكل منظمات متماسكة، وحالة الانقسام التي تعيش عليها حركة الإخوان، والتي كشفتها انتخاباتها الداخلية التي

---

(١) هذا التعليق هو عبارة عن مقال تحليلي كتبته مارينا أوتاوي مديرة برنامج الشرق الأوسط بمعهد كارنيجي، ونشر في موقع المعهد بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠١٠ تحت عنوان:

Egypt: From Semi-Authoritarianism to One-Dimensionality.

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/2010/02/25/egypt-from-semi-authoritarianism-to-one-dimensionality/46b4.

أجريت في يناير ٢٠١٠، وأفرزت تنحية الإصلاحيين جانبًا لصالح القادة المحافظين.

بناء علىٰ هذا التشخيص للمشهد السياسي في مصر، ترىٰ مارينا أوتاوي أن الدور الأمريكي لن يقوىٰ علىٰ تغيير طبيعة الانتخابات، وأنه فات الوقت لإعادة بناء معارضة سياسية، لكنها في المقابل، تقترح علىٰ الولايات المتحدة التركيز علىٰ استراتيجية بعيدة المدىٰ تقوم علىٰ ثلاث خطوات:

١- أن تحدد بصراحة مبادئ للإصلاح السياسي، وأن توضح بأن انتخابات مصر لا علاقة لها البتة بالديمقراطية.

٢- أن تتعرف علىٰ كل المنظمات السياسية وحركات الاحتجاج، وأن تفتح معها نقاشًا مفتوحًا حول الكيفية التي يُمكن بها للولايات المتحدة ان تُساعد بفعالية علىٰ ترقية الديمقراطية.

٣- أن تنخرط مع الحكومة المصرية في نقاش مفتوح حول النظام السياسي، مع استعداد للتحدث بصراحة حول السياسات الأميركية في المنطقة.

المادة الخامسة عشر: «جماعة الإخوان المسلمين المصرية: مشاركة الإسلاميين في بيئة سياسية مغلقة»[1].

تناولت هذه الورقة تجربة جماعة الإخوان كقوة سياسية في مصر، وعلاقتها بالنظام، ومحاولتها مراوغة الخطوط الحمراء المتغيرة للنظام السياسي المغلق في البلاد، والعلاقة المتبادلة بين الإخوان وبين القوىٰ الأخرىٰ في المعارضة، ومواقف الجماعة السياسية، الآخذة في التطور، وأنشطة أعضاء الجماعة وأداؤهم التشريعي.

ففيما يخص علاقة جماعة الإخوان بالسياسة، نقلت الورقة جانبا من الجدل الذي يدور داخل الجماعة حول المشاركة السياسية، ومداها وجدواها والأشكال التي ينبغي أن تتخذها، وكيفية ربط النشاط السياسي بالأهداف الإصلاحية طويلة الأمد. ولاحظت الورقة أنه، علىٰ الرغم من وضع النظام الحاكم لقيود صارمة علىٰ العلميات الديمقراطية، ومكافحته للنفوذ المتنامي لجماعة الإخوان، وذلك عبر المزج بين الإجراءات الأمنية والقيود

---

(١) كتب هذه الورقة كل من عمرو حمزاوي وناثان بروان، وصدرت ضمن أوراق كارنيجي، بتاريخ ٩ مارس ٢٠١٠ تحت عنوان:

The Egyptian Muslim Brotherhood: Islamist Participation in a Closing Political Environmen.

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/files/muslim_bros_participation. pdf.

القانونية والتشريعية والحملات الإيديولوجية والمضايقات، فإن الجماعة تعاملت بنحو حذر مع هذه الاستراتيجية، لا يصل حد مقاومتها بشكل نشط، إذ كانت تفرض عليها استراتيجيتها بعيدة المدىٰ ضبط النفس والصبر والتحمل...

كما لاحظت الورقة في سياق رصدها للسلوك السياسي لجماعة الإخوان، أنهم استجابوا لكل تحول في القواعد التي يستعملها النظام بتحولات في التكتيكات الخاصة، إذ تأرجح سلوك الجماعة السياسي بين مقاطعة الانتخابات حينا، وطرح قوائم مرشحين طموحة حينًا آخر، وتشكيل تحالفات والتنصل منها، وتعديل برنامجها لأغراض انتخابية، هذا مع تأكيد الورقة علىٰ أن المبادئ الأخرىٰ ظلت غير قابلة للتغيير.

ورصدت الورقة مسار تطور الموقف السياسي لجماعة الإخوان، وكيف شددوا علىٰ قضية الإصلاح السياسي، وكيف تطور النقاش داخلهم إلىٰ فكرة تأسيس حزب سياسي، وبداية النقاش حول العلاقة بين الحركة والحزب، بل وصل بهم الأمر إلىٰ وضع تصور لدولة مدنية بإطار مرجعي إسلامي، وسعوا إلىٰ بلورة مقترحات سياسية محددة، تميل إلىٰ التفصيل في السياسات العامة، مع الاحتفاظ بمساحات كبيرة للغموض والجدل.

وفي هذا السياق تابعت الورقة مسار إعلان جماعة الإخوان عن برنامجها السياسي، والجدل الكبير الذي أثارته مواقفهم بإزاء الشريعة الإسلامية وقضية المرأة والأقباط، سواء داخل الجماعة أو

خارجها، واضطرارها إلىٰ البحث عن تعديل صيغة مسودة البرنامج محاولة منها لتحقيق التوافق، وامتصاص حدة الاختلافات التي نشأت علىٰ خلفية تضمين المسودة إجابات لم تكن محل تشاور واتفاق بين الحساسيات الفكرية والتنظيمية داخل الجماعة. كما توقفت الورقة عند المسألة الاقتصادية في رؤية الإخوان وبرنامجهم، وكيف اخترقتها رؤيتان متناقضتان: الأولىٰ تنزع نحو اقتصاد السوق، والثانية تؤسس لدولة تدخلية مهيمنة علىٰ مناشط الاقتصاد. كما توقفت الورقة علىٰ المفارقة التي تشكلها الرؤية الإخوانية الليبرالية لقضية الإصلاح السياسي والديمقراطي، والرؤية الشمولية التدخلية التي تؤطر موقفهم لدور الدولة في الاقتصاد.

وتناولت الورقة في محور آخر علاقة الإخوان بأطراف المعارضة، وسجلت بهذا الخصوص تأرجح هذه العلاقة بين الاستفادة من جو الانفتاح المحدود للنظام المصري بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٥، في نسج تحالفات مع قوىٰ المعارضة، بهدف وضع برنامج للإصلاح الديمقراطي، وممارسة الضغط علىٰ الحكومة لقبول قدر أكبر من المنافسة السياسية التعددية، وبين التردد في الالتزام بتحالفات رسمية وانتخابية مع الأطراف المعارضة الأخرىٰ.

وأشارت الورقة إلىٰ بعض أوجه التوجس التي تكنها بعض القوىٰ السياسية من جماعة الإخوان، إما بسبب الخلفية الإيديولوجية، أو بسبب الخشية من شعبية الإخوان. ولاحظت

الورقة، أنه علىٰ الرغم من الفترة المحدودة للتحالفات التي أبرمتها جماعة الإخوان، إلا أنها تركت أثرا إيجابيا تمثل في تعزيز برنامجها للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بالشكل الذي جعلته منافسا لبرامج الأحزاب الليبرالية واليسارية. وخلصت الورقة بهذا الخصوص، إلىٰ أن تجربة التعاون العابر للإيديولوجيا في السنوات الأخيرة بين الإخوان وبقية الأطراف السياسية، أكدت التأثير المقيد لانعدام الثقة المتبادلة، والأهداف السياسية المتباينة علىٰ الأطراف المعارضة.

كما رصدت الورقة تطور حصيلة الأداء البرلماني لجماعة الإخوان الذي شمل خمس ركائز أساسية هي: التعديلات الدستورية والقانونية، والإصلاح السياسي، والتشريعات الاجتماعية والاقتصادية، والقوانين الدينية والأخلاقية، وحقوق المرأة، ولاحظت الورقة مواصلة جماعة الإخوان السعي إلىٰ تحقيق برنامجها الديني والأخلاقي التقليدي المبني علىٰ دعوات تطبيق الشريعة الإسلامية، لكنها لاحظت في المقابل، وجود تراجع في العشر السنوات الماضية علىٰ مستوىٰ حضور هذه القضايا، وعزت ذلك إلىٰ اشتغال جماعة الإخوان بالمناقشات البرلمانية حول التعديلات الدستورية والحريات السياسية والتشريعات الاجتماعية والاقتصادية. كما سجلت فشل لنواب الإخوان في البرلمان في تطوير برنامج واضح، سياسي المنحىٰ، فيما يتعلق بحقوق المرأة والمشاركة السياسية، واعتبرت أن نظرة الإخوان لهذه القضايا

كانت تتم من خلال عدساتهم الدينية والأخلاقية المعتادة.

وفي تقييمها لاستراتجية الإخوان السياسية، اعتبرت الورقة أن انشغال الجماعة بمواجهة التحديات التي فرضتها البيئة السياسية المغلقة، فرضت عليها تقنين طموحاتها السياسية، وخفضها إلىٰ مجرد الحفاظ علىٰ الذات، وإعطاء الأولوية لإدارة الشؤون الداخلية، والانكفاء علىٰ أدوراها الدينية والاجتماعية. ولخصت الورقة آثار البيئة السياسية المغلقة التي تسبب فيها السلوك السياسي للنظام في ثلاثة آثار:

١- الإغلاق التدريجي للمجال السياسي الرسمي في وجهها.

٢- الاعتراف المتزايد لدىٰ قادة الجماعة بأنها محاصرة، وستبقىٰ كذلك في المستقبل المنظور.

٣- تزايد قوة رهانها علىٰ الحفاظ علىٰ التضامن التنظيمي في مواجهة قمع النظام، وإعطاء الأولوية للنشاط الاجتماعي والديني.

المادة السادسة عشر: ورقة نبذ العنف وتبني الاعتدال: نهج المراجعة في الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد في مصر[1].

تنطلق هذه الورقة من اعتبار المراجعات التي دشنتها كل من الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد في مصر، تمثل دليلا علىٰ فشل الرهان علىٰ العنف لإحداث أي تغيير سياسي أو مجتمعي، كما اعتبرت أن فكرة التخلي عن العنف عند هاتين الجماعتين حول الطيف الإسلامي في مصر إلىٰ الاعتدال.

وقد حاولت الورقة أن ترصد تطور الفكر السياسي للجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد منذ نشأتهما، وطبيعة الفروق بينهما وبين جماعة الإخوان، وأهم المقولات التي تؤطر تفكيرهم الجهادي، ومواقفهم اتجاه الدولة والمجتمع والمكونات السياسية، والكلفة التي قدموها جراء تبنيهم لهذه الأفكار، لاسيما الضربة الأمنية التي تعرضوا لها، والتي ترتب عنها حصول ركود وتراجع وتضرر للإيديولوجية الجهادية المتطرفة، مما دفع قياداتها إلىٰ تبني نهج المراجعة.

وتعرضت الورقة لسياق الإعلان عن المراجعات وأهم

---

(١) هذه الورقة كتبها كبير باحثي كارنيجي عمرو حمزاوي وسارة غريبوسكي، وصدرت ضمن أوراق المعهد بتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠١٠ تحت عنوان:

From Violence to Moderation: Al-Jama'a al-Islamiya and al-Jihad.

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/files/violence_moderation.pdf.

أدبياتها، وعرضت بعض مضامينها، لاسيما ما يتعلق بالموقف الشرعي من التطرف واستخدام العنف، وتقدير أصحاب المراجعات لأسباب التطرف، والمنهجية التي اعتمدوها في صياغتهم لهذه المراجعات، والقائمة علىٰ الموازنة بين الربح والخسارة في العمليات الجهادية، وذلك بالقياس إلىٰ مقاصد التبليغ، وتعرضت لبعض الفروق التي ميزت مراجعات الجماعة الإسلامية عن مراجعات الجهاد، وكيف وقع التحول في القضايا المركزية التي أطرت الفكر الجهادي (التكفير، الجهاد، الحسبة، الموقف من الآخر..)، كما تعرضت للمواقف الجديدة لأصحاب المراجعات من المجتمع والدولة والأطياف السياسية، وتوقفت عند مواقف قيادات الجماعة الإسلامية من الديمقراطية والتعددية السياسية والتداول السلمي علىٰ السلطة، مستخلصة في هذا الصدد، بأن قبول الجماعة الإسلامية وشرائح من تنظيم الجهاد للحكام والأنظمة التي لا تحكم وفقا لشريعة الإسلام، وتأييدهم للحلول السلمية لهذه الأوضاع، يشير إلىٰ تبلور موقف سلمي ملحوظ تجاه الدولة.

وفيما يخص الموقف من المشاركة السياسية، سجلت الورقة تحرك الجماعة الإسلامية في اتجاه تقبل المشاركة السياسية، وقبول حق القوىٰ السياسية الأخرىٰ في الوجود، بحيث عبر قادتها عن مواقف إيجابية من هذه القضايا، مما يدلل علىٰ أنها مقدمات لبدء الاندماج في الساحة السياسية في مصر، كجماعة سلمية مرخص لها قانونيا.

غير أن الورقة ترىٰ أن فرص مشاركة هذه الجماعة في الحياة السياسية ضئيلة إن لم تكن معدومة، وتعلل ذلك بموقف النظام السياسي اتجاهها، والمؤطر بخلفية أمنية.

وتوقفت الورقة علىٰ جوانب التمايز والاختلاف بين مراجعات الجماعة الإسلامية ومراجعات الجهاد، ولاحظت أن الجماعتين، وإن نبذتا العنف، وتخليتا عنه علىٰ مستوىٰ المواقف، إلا أن مراجعات الجهاد، فشلت في تقديم رؤىٰ لا عنفية بناءة للدولة والمجتمع والسياسية، خلافا للجماعة الإسلامية التي عبرت مراجعاتها عن حصول تحول جوهري في رؤيتها تجاه هذه القضايا.

وأرجعت الورقة ذلك إلىٰ عاملين اثنين: الأول، راجع إلىٰ حدوث مراجعات الجهاد وتأخرها الزمني، أي أنه لم يكن لها متسع زمني كاف لتطوير أفكارها كما كان للجماعة الإسلامية، أما الثاني، فتعزوه الورقة إلىٰ طابع التشتت التنظيمي الذي يوجد عليه تنظيم الجهاد، والذي منعه من تحقيق قدر من التضامن الداخلي، الذي يسمح ببلورة نهج المراجعة بشكل تراكمي.

وتعرضت الورقة في الأخير إلىٰ تأثيرات المراجعة، معتبرة أنها كانت محدودة علىٰ الأرض نوعا ما، بحكم منع الجماعة الإسلامية بشكل حاسم من إعادة الاندماج في المجالين السياسي والاجتماعي في مصر، أما بالنسبة لتنظيم الجهاد، فاعتبرت الورقة أنه من الصعب التكهن بالتغيير الذي ستخضع له هذا التنظيم، إذ التأثير الحالي لوثيقة «ترشيد الجهاد» في مثل هذه الجماعة المعولمة والمنقسمة هو موضع تنازع.

المادة السابعة عشر: الديمقراطية في مصر: بين الجيش والإسلاميين والديمقراطيين الليبراليين[1].

ترىٰ هذه المقالة أن مصر تواجه ثلاثة تحديات سياسية كبيرة ومترابطة للوصول إلىٰ عملية انتقال ديمقراطي ناجحة:

١- الدور الذي يلعبه الجيش وسيواصل لعبه.

٢- القوىٰ الإسلامية القوية.

٣- تزايد إحجام بعض من يعتبرون أنفسهم ديمقراطيين، عن وضع مستقبل البلاد في أيدي العملية الديمقراطية.

وتعتبر أن الطريقة التي سيتم بها التعامل مع هذه التحديات في الأشهر الثلاثة المقبلة (بالنظر إلىٰ زمن كتابة المقالة) هي التي ستحدد ما إذا كانت مصر ستنتقل نحو الديمقراطية أو تغرق في أتون حكم سلطوي جديد.

وتنتهي في خلاصاتها إلىٰ أن حالة اللاتعايش بين الإسلاميين والليبراليين قد تسقط مصر في قبضة نظام سلطوي جديد، حيث بالإمكان للجيش أن يتحالف مع الليبراليين، لتقويض العملية

---

(١) هذا المقال التحليلي كتبته مديرة برنامج الشرق الأوسط بمعهد كارنيجي مارينا أوتاوي، بتاريخ ٣ نونبر ٢٠١١، ونشر علىٰ موقع المعهد تحت عنوان:

Egypt s Democracy: Between the Military, Islamists, and Illiberal Democrats.

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/2011/11/03/egypt-s-democracy-between-military-islamists-and-illiberal-democrats/6mw.

الديمقراطية، ومنع الإسلاميين من المشاركة.

كما تعتبر أن استعداد الديموقراطيين اللاليبراليين لاختيار فترة طويلة من سيطرة الجيش بهدف تأجيل الانتخابات خوفا من شعبية الإسلاميين، ربما يؤدي إلىٰ عودة ظهور نظام مشابه لنظام مبارك المخلوع. وهذا بدوره يمكن أن يجعل الأحزاب الإسلامية راديكالية، وأكثر تهديدًا للعلمانيين المصريين.

وتتوقع المقالة احتمالًا آخر مختلفًا عن سابقه، إذ ترىٰ أنه إذا ما تم السماح لعملية الانتقال المتوخاة في هذا الوقت بالاستمرار، فقد تكتشف جميع الأطراف أن مصر في الواقع مجتمع تعدّدي، وأنه لا يمكن لاتجاه أن يسيطر، وأن جميع الأطراف تحتاج إلىٰ تقديم تنازلات في عملية وضع الدستور.

المادة الثامنة عشر: ورقة عندما يصبح الانتصار خيارًا: جماعة الإخوان المسلمين في مصر تواجه النجاح[1].

تنطلق الورقة من تحليل التحول المفاجئ الذي طرأ علىٰ استراتيجية الإخوان من الالتزام بمعادلة مشاركة لا مغالبة، إلىٰ مواجهة تحديات الانتصار الانتخابي. إذ ترىٰ الورقة أن نجاح

---

(١) كتب هذه الورقة كبير باحثي كارنيجي ناثان براون، وصدرت ضمن أوراق المعهد في ١٠ يناير ٢٠١٢، تحت عنوان:

When Victory Becomes an Option: Egypt s Muslim Brotherhood Confronts Success.

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/files/brotherhood_success.pdf.

الجماعة في الانتخابات البرلمانية، جعلها تمر إلىٰ السرعة القصوىٰ، والتحكم في وضع الدستور، والتحول بذلك من اللعب وفق القواعد التي يكتبها الخصوم، إلىٰ كتابة القواعد الجديدة المنظمة للعملية السياسة.

وتحاول الورقة تتبع المسار الذي أخذه هذا التحول المفاجئ في الاستراتيجية التي انتقلت من الخطوات المدروسة إلي الجريئة، وكلفته وآثاره السياسية علىٰ الإخوان، وبقية الفاعلين في المشهد السياسي، ومدىٰ جاهزية الإخوان للإجابة عن التحديات التي سيطرحها الوضع الجديد، وما الذي يمكن أن تفعله جماعة الإخوان بنجاحها الانتخابي؟

وقد توقعت الورقة فوز حزب الحرية والعدالة بالأكثرية في الانتخابات البرلمانية، وفسرت ذلك بخبرته العميقة، وحضوره علىٰ المستوىٰ الوطني، وضعف منافسيه، ورأت أن هذا الفوز ستنتج عنه بروز فجوة كبيرة في الساحة السياسية نتيجة ضعف المنافسين، وذهبت إلىٰ أن الحركة السلفية هي التي ستمثل الفاعل السياسي الوحيد القادر علىٰ المنافسة.

واعتبرت الورقة أن عدد الأصوات التي ستجتذبها جماعة الإخوان سوف يضمن لها رأيًا قويًا في الساحة السياسية، لكنه لن يكون مهيمنًا، مما يعني -في نظر الورقة- أن استصحاب استراتيجية المشاركة وليس المغالبة، ستبقىٰ مستمرة لبعض الوقت، بسبب

القواعد الضابية غير المستقرة التي تحكم المرحلة الانتقالية التي تمر منها مصر.

وأثارت الورقة للنقاش الخيارات المطروحة علىٰ الإخوان بالنظر إلىٰ طبيعة النظام الدستوري الذي يتم اعتماده، برلمانيًا كان أم رئاسيًا أم مختلطًا. وترىٰ الورقة أن اعتماد النظام البرلماني سيلزم حزب الحرية والعدالة باتخاذ موقف محدد، إما من خلال السعي إلىٰ الحكم بمفرده، أو تشكيل تحالف، واعتبرت أن الخيار الثاني سيكون صعبًا بالنظر إلىٰ مواقف خصومه منه. وبناء علىٰ هذا التقدير، ترىٰ الورقة أن البرلمان الجديد سيكون منبرًا هامًا لجماعة الإخوان المسلمين لطرح رؤيتها، وربما السعي إلىٰ مباشرة العمل في مشاريع تشريعية محددة، لكنه لن يكون المكان الذي ستكون قادرة من خلاله علىٰ أن تحكم، أو تقيم تحالفات واضحة.

وتذهب الورقة إلىٰ أن اتجاه الإخوان إلىٰ تبني الدعوة إلىٰ نظام مختلط، ينطلق من الوعي بهذه الوضعية التي تجبر الإخوان -حسب الورقة- علىٰ الاستمرار في مثل هذا الموقف من المسؤولية المشتركة علىٰ المدىٰ المتوسط والقريب، لأن سيطرتها علىٰ البرلمان يدفع بها إلىٰ المسؤولية الكاملة إذا تم اعتماد النظام البرلماني في مصر.

وتستعرض الورقة بعضا من رؤية الإخوان للمسألة الدستورية، وتتوقف علىٰ سؤال الفعل الذي ستقوم به الجماعة لو تم لها ما تريد دستوريًا، وكيف ستتعامل مع أجهزة الدولة لتنفيذ هذا الفعل؟

تنطلق الورقة في الجواب عن هذا السؤال من تسجيل التطور الذي عرفه السلوك السياسي للإخوان في اتجاه الانعطافة نحو السياسات العمومية، وإصدار سياسات وبرامج تفصيلية، مع الاحتفاظ بالمناطق الرمادية. وتعتبر هذا التطور جوابا عن الاتهامات الموجهة للإخوان بكونهم يفتقدون إلىٰ برنامج للحكم، موضحة بهذا السياق، أن المشكلة لا تطرح علىٰ مستوىٰ غموض الإخوان في التعبير عن بعض القضايا، ولكنها تطرح علىٰ مستوىٰ التزامهم بكثير من التفصيل في بعض القضايا، إذ سيفرض الواقع الجديد علىٰ حزب الحرية والعدالة أن يقدم بعض الخيارات، ويحدد بعض الأولويات إذا وجد نفسه في وضع يمكنه من تنفيذ بعض أفكاره.

وقد اختارت الورقة في هذا الإطار أن تفرد أربع نقاط بالبحث، تتعلق الأولىٰ بالسياسة الخارجية، إذ ترىٰ بهذا الخصوص أن الإخوان سيميلون إلىٰ تجنب وزارة الخارجية، ليس لأنهم لا يملكون أفكارًا في هذه السياسية، ولكن، بسبب الإكراهات والتحديات التي تطرحها السياسة الخارجية المصرية، لاسيما ما يتعلق بالموقف من المعاهدات الدولية، ووجوب احترام الاتفاقات، والعلاقة مع إسرائيل.

أما النقطة الثانية، فتتعلق بالمزج بين اقتصاد السوق والعدالة الاجتماعية، فيما تتعلق النقطة الثالثة بالثقافة والأخلاق، إذ تطرح بهذا الخصوص سؤال الأولويات، وما إذا كانت جماعة الإخوان

ستحتفظ بنفس أولوياتها السابقة التي كانت تركز على القضايا الثقافية والتربوية والدينية، أم أنها ستتجه إلى السياسات العمومية.

وتحاول الورقة أن تبرز هذا التوتر في أولويات الجماعة، وعلاقته بضغط القواعد الانتخابية من جهة، والمنافسة السلفية من جهة ثانية، وتطرح في هذا السياق النقطة الرابعة المرتبطة بسابقتها أو المنبثقة عنها، أي ما تتعلق بتدبير العلاقة بين الحزب والحركة على النحو الذي بسطته الأوراق السابقة.

المادة التاسعة عشر: عملية الانتقال في مصر: العثور على مخرج من الحلقة المفرغة[1].

ترى هذه المقالة أن السنة التي أعقبت الإطاحة بالرئيس حسني مبارك باتت مصر فيها تعيش حلقة مفرغة وغامضة، بسبب نجاحها في إتمام المرحلة الأولى من عملية الانتقال، مما قد تؤدي إلى انحراف مسارها نحو الديمقراطية، مما سيزيد الوضع غموضًا ويتسبّب بمزيد من العنف. وتعتبر الورقة أن عدم التوصل إلى اتفاق بين الفاعلين السياسيين، والتغيرات المتواصلة التي أدخلها

(١) هذا المقال التحليلي كتبته مديرة برنامج الشرق الأوسط بمعهد كارنيجي مارينا أوتاوي، ونشر بالموقع بتاريخ ٦ فبراير ٢٠١٢، تحت عنوان:

Egypt s Transition: Finding a Way Out of the Vicious Circle

على الرابط:

http://carnegieendowment.org/2012/02/06/egypt-s-transition-finding-way-out-of-vicious-circle/9g4f

الجيش، أو التي طالب بها المحتجون والأحزاب السياسية، تشكل عقبات كأداء أمام تشكيل حكومة جديدة ومؤسسات شرعية.

وترىٰ معدة المقالة -مارينا أوتاوي- أن تهديد الكونغرس الأمريكي بتعليق المساعدات عن الجيش المصري، ليس هو الذي من شأنه أن يدفع بالتقدم الذي تريده الولايات المتحدة الأمريكية، إنما يحصل التقدم بالاتفاق بين المصريين حول ثلاث خطوات: إتمام الانتخابات البرلمانية؛ انتخاب رئيس؛ ونقل السلطة التنفيذية من العسكر إلىٰ حكم مدني مجددا؛ علىٰ افتراض أن المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة سيعاود دوره الأصلي كهيئة تناقش القضايا العسكرية تحت قيادة الرئيس، وأنه سيتم وضع دستور جديد.

وترىٰ مارينا أن جوهر الخلاف بين الفاعلين السياسيين يكمن في التسلسل الزمني لهذه المهام الثلاث. وتستعرض مارينا أوتاوي جزءًا هاما من ديناميات الفاعلين السياسيين بخصوص هذه المهام، وتحدد مواقع الصراع بين الجيش والإسلاميين من جهة، والإسلاميين والعلمانيين من جهة ثانية، والدور الذي تقوم به الديناميات في تحديد الأسبقيات بين هذه المهام لترتيب الوضع الانتقالي في مصر، فتناولت الخيارات الثلاث التي طرحتها القوىٰ السياسية لشكل النظام الدستوري: الرئاسي والبرلماني والمختلط، والخلافات في التقدير السياسي حول لجنة صياغة الدستور، وأسبقية صياغة الدستور علىٰ الانتخابات الرئاسية أم العكس، وتحولات المواقف بين الفاعلين السياسيين بخصوص هذه القضايا

لاسيما موقف المؤسسة العسكرية والإسلاميين، والتي تعكس في جوهرها الحلقة المفرغة التي يعيش عليها المصريون في انتظار الخروج منها وإنقاذ العملية الانتقالية.

وترىٰ مارينا أن الحل نظريا سهل، إذ ينطلق من مبدأ استكمال العملية الانتخابية البرلمانية، وانتخاب رئيس في أسرع وقت ممكن لولاية مدّتها عام واحد، ثم الانكباب فورًا علىٰ صياغة دستور جديد، ثم انتخابات رئاسية جديدة بعد إقرار الدستور.

وتذهب مارينا إلىٰ أن الاعتبار النظري لا يكون دائما هو الحاكم، إذ ما يحكم هو ما يكون علىٰ أرض الواقع في الحياة السياسية، لكن مع ما بين الاعتبار النظري والواقعي من مسافة، إلا أنها ترىٰ أنه لا خيار أمام مصر إلا القبول بضرورة انتخاب رئيس مؤقّت.

وبالنسبة للسياسة الأمريكية، فتقترح مارينا علىٰ الولايات المتحدة الأمريكية ألا تساوي بين التقدّم نحو الديمقراطية، وبين القبول بوجود منظمات أميركية غير حكومية، وأن تقوم بدلًا عن ذلك، بحث الأطراف السياسية كافة علىٰ حلّ الحلقة المفرغة التي رهن بها الفاعلون السياسيون عملية الانتقال الديمقراطي بمصر.

المادة العشرون: مَن سيصوغ الدستور المصري؟[1].

ترىٰ مارينا أوتاوي في مقالها أن الجمعية التأسيسية ستثير مثار جدل واسع بين المصريين بسبب غياب قواعد واضحة يستند إليها البرلمان في تشكيلها، إذ باستثناء الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة في مارس ٢٠١١، الذي ينصّ علىٰ أن غرفتَي البرلمان الجديد تنتخبان معًا اللجنة المكلّفة بصياغة الدستور والمؤلّفة من ١٠٠ عضو، لا يوجد أي إطار قانوني أو دستوري يحدد كيفية إنشاء هذه اللجنة، خاصة بعد إفشال محاولة المجلس الأعلىٰ في نونبر ٢٠١١، لتحديد تشكيلة اللجنة الدستورية، المُضمَّنة في وثيقة السلمي حول المبادئ فوق الدستورية.

ويطرح المقال الجدل السياسي الناشئ بين الفاعلين السياسيين حول طريقة تشكيل هذه اللجنة، وارتهان مقترحات الفاعلين السياسيين إلىٰ أحجامهم السياسية، إذ تطالب الأحزاب العلمانية بأن تتألف الجمعية التأسيسية بشكل أساسي من ممثلين عن منظمات من خارج البرلمان، بحكم وزنهم التمثيلي الضعيف في البرلمان،

(١) هذا المقال التحليلي كتبته مديرة برنامج الشرق الأوسط بمعهد كارنيجي مارينا أوتاوي، ونشر بالموقع بتاريخ ١٣ مارس ٢٠١٢ تحت عنوان:

Who Will Write the Egyptian Constitution?

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/2012/03/13/who-will-write-egyptian-constitution/asc.

علىٰ أقل من ٢٥ في المائة، إذ يرون أن من شأن السماح للبرلمان بانتخاب الجمعية التأسيسية أن يتيح للإسلاميين السيطرة علىٰ عملية صياغة الدستور، بينما يصر الإسلاميون، بحكم قوتهم التمثلية في البرلمان ومجلس الشورىٰ، علىٰ تكون النسبة الأكبر من أعضاء اللجنة التأسيسية ينتمون إلىٰ المجلسين، وينتمون إلىٰ الأحزاب المشكلة للبرلمان حسب تمثيليتها (مقترح الإخوان: ٤٠ عضوًا من الجمعية يجب أن يكونوا أعضاء في البرلمان، وأنه يجب اختيار هذه المناصب من الأحزاب نسبةً إلىٰ حصّتها في مقاعد البرلمان. و٣٠ ممثلًا إضافيًا ينتحبهم البرلمان، علىٰ ألا يصبحوا أعضاء في الجمعية) بينما حاولت قوة ثالثة، يمثلها الديمقراطيون الليبراليون أن تعرض مقترحا وسطا بين المقترحين.

وتعتبر مارينا أوتاوي هذا الخلاف مثيرا للانتباه لسببين: الأول هو غياب تفصيل كيفية صياغة الدستور والهيئة التي يجب أن تصوغه، والثاني، وهو عدم تطرق الفاعلين السياسيين لمحتوىٰ ومضمون الدستور، إذ في الوقت الذي تعتبر فيه الأحزاب العلمانية أن الإسلاميين سيفرضون علىٰ البلاد دستورًا قائمًا علىٰ الشريعة الإسلامية، ينكر حزب العدالة والحرية ذلك، ويعبر عن رغبته في دستور يجسّد فكرة الدولة المدنية ذات المرجع الإسلامي، أي أن هذا الحزب -بحسب وجهة نظر مارينا- لا يفعل أكثر من تقرير واقع دستور ١٩٧١، الذي ينصّ علىٰ أن الإسلام هو دين الدولة، وأن الشريعة هي مصدر التشريع.

وتلاحظ مارينا أن الفارق الأوضح بين حزب الحرية والعدالة وبين الأحزاب الأخرىٰ في ما يختصّ بالدستور، لا يتعلّق بالدين، بل بعلاقة السلطتين التنفيذية والتشريعية. فحزب الحرية والعدالة يرغب في أن يكون رئيس الوزراء مسؤولًا عن البرلمان، وأن يشرف الرئيس المُنتخَب قبل كل شيء علىٰ السياسة الأمنية والخارجية. أما الأحزاب العلمانية، مثل الوفد وحزب المصريين الأحرار والغد، فيبدو أنها تفضّل رئيسًا قويًا، مفترِضةً أنه لن يكون إسلاميًا.

وتخلص مارينا إلىٰ أن الجدل الدائر حول تشكيلة الجمعية التأسيسية، إنما يعكس إلىٰ حدّ كبير الجدالات القائمة منذ إطاحة مبارك، مذكرة في هذا السياق بالصراع الذي نشأ علىٰ خلفية النقاش في المسألة الدستورية، وإعلان المبادئ غير الدستورية، ووثيقة السلمي، وطبيعة مواقف الفاعلين السياسيين منها، وترىٰ أنه ما دام لحد الآن لم يتم بدء النقاش حول مضمون ومحتوىٰ الدستور، فإنه من غير المحتمل البتة أن يُحرَز أي تقدّم سريع نحو سنّ دستور جديد، ورجحت أن تتم الانتخابات الرئاسية قبل صياغة الدستور، كما توقعت أن تعدل صلاحيات الرئيس بعد انتخابه بموجب الدستور الجديد، فيتم الحدّ منها علىٰ الأرجح، مما سيولدّ أزمة جديدة.

المادة الواحدة والعشرون:أزمة المرحلة الانتقالية في مصر: الوقوع في النموذج التركي الخطأ؟[1].

تقوم فكرة هذا المقال علىٰ تأكيد التحليلات السابقة التي أوردتها بشأن الصراع لتدبير معركة الانتخابات والوثيقة الدستورية، وما إذا كان سيتم ضمن عملية سياسية طبيعية، أم أنه سيتم الاستعانة في حسمه بالجيش ومؤسسات الدولة، وبشكل خاص الأحكام المسيسة التي تصدرها المحاكم التابعة لمؤسسات الدولة.

ورجحت في هذا المقال، تبعا للتطورات الأخيرة، أن تعرف مصر النموذج التركي الذي اضطرت فيه الحركة الإسلامية إلىٰ مواجهة ما يسمىٰ بالدولة العميقة (أي الجيش والأجهزة الأمنية، مدعومَين بمؤسسات أخرىٰ رئيسة، بما في ذلك أجزاء من السلطة القضائية)، وتحاول أن تعزز هذا الاستنتاج بالإحالة إلىٰ موقف الأحزاب العلمانية التي خسرت المعركة انتخابيا، وتحاول أن تستدرك من خلال الاستعانة بعناصر الدولة العميقة لمنع الإسلاميين من السيطرة علىٰ الحياة السياسية، وأيضا من خلال مواقف المؤسسة العسكرية، والطابع المسيس الذي ظهرت عليه مؤسسات

(١) هذا المقال التحليلي كتبه كل من مارينا أوتاوي، ناثان ج. براون، وصدر بموقع المعهد بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٢، تحت عنوان:

Egypt s Transition in Crisis: Falling into the Wrong Turkish Model?

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/2012/03/30/egypt-s-transition-in-crisis-falling-into-wrong-turkish-model/a5qf

الدولة الأمنية والقضائية. وتوقعت في هذا المقال حدوث انقلاب دستوري، وأن تدخل مصر منعطفًا خطيرًا لو اتجه رد فعل الإخوان إلىٰ الخروج إلىٰ الشوارع، إذ سيكون نتيجة ذلك -حسب الورقة- انهيار كامل للعملية الانتقالية.

وتدلل علىٰ ذلك، بتعذر إيجاد تسوية بين الأطراف السياسية. فمن جهة، يهيمن الإسلاميون علىٰ الجمعية التأسيسية، ومن جهة ثانية، تبدو الأحزاب العلمانية مصمّمة علىٰ بذل كل ما في وسعها لمنعهم من التأثير علىٰ الدستور، إذ حاولت مرارًا وتكرارًا، وبدعم من المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة، فرض مجموعة من المبادئ فوق الدستورية، التي لا يمكن لواضعي الدستور انتهاكها، لكنها فشلت. وحاولت مرّة أخرىٰ، بدعم من المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة، أن تملي شروطها علىٰ تكوين الجمعية التأسيسية، علىٰ الرغم من أن الإعلان الدستوري ترك الأمر للبرلمان، وفشلت مرّة أخرىٰ، فاتجهت إلىٰ المحاكم كملاذ أخير، حيث يأمل بعضها في الحصول علىٰ دعم المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة، وسحبت معظم ممثّليها من الجمعية التأسيسية، وانضمّت إلىٰ المقاطعة بعض الجهات المؤسّسية الفاعلة الرئيسة الأخرىٰ، بما في ذلك المحكمة الدستورية العليا، وجامعة الأزهر، وكذلك جميع الأقباط. وعبّرت جهات فاعلة عن استيائها مما تعتبره إقصاءً لها.

وفي ملاحظتها لسلوك الإخوان في التفاعل مع هذه الديناميات، اعتبرت الورقة أن موقف الإخوان طوال العملية

الانتقالية، اتسم بقدر كبير من الصبر والانضباط، وتجنّب أي مواجهة حول المسائل قصيرة الأجل، والتركيز بدلًا من ذلك علىٰ الهدف البعيد المدىٰ المتمثل في مواصلة المسيرة نحو الانتخابات والانتقال إلىٰ الحكم المدني، وذلك إدراكًا منها لحقيقة أن مراكز الاقتراع ستكون لصالحها.

وتعتبر الورقة في خلاصتها أن مصر يمكن أن تتحرك نحو حياة سياسية طبيعية، إذا تراجع الطرفان عن المواجهة، وقبلا بإعادة قولبة تشكيلة الجمعية التأسيسية، والتركيز علىٰ الجوانب الواسعة من التوافق في الآراء في سياق عملية إعادة البناء الدستورية. وترىٰ الورقة أنه بإمكان مصر في هذه الحالة أن تعيش الصيغة المعتدلة من النموذج التركي، وذلك بأن يبقىٰ الجيش أصبعه علىٰ زناد الماكينة السياسية بوسائل تمزيقية وغير ديمقراطية، ويستغل شعبيتهم لتحريك المجتمع ببطء في اتجاههم، فلا تعيقهم المعارضة العاجزة، وتدعمهم وضعيّة الأغلبيّة التي يتمتّعون بها، ومعها قدرتهم علىٰ أن يخترقوا ببطء جيوب الدولة والمجتمع.

المادة الثانية والعشرون: الأحزاب الإسلامية في السلطة: عمل لم يكتمل بعد[1].

تتناول هذه المقالة مسار تطور الأحزاب الإسلامية، واكتسابها من رصيد المشاركة في العملية السياسية الخبرة في خوض المعارك السياسية في ظل العلميات الديمقراطية الملتبسة.

وتحاول أن تعيد نفس أسئلة الاعتدال الإسلامي التي اشتغل عليًا المركز مبكرًا، وهل تسعىٰ الأحزاب الإسلامية إلىٰ إقامة دولة إسلامية كاملة، وما موقفها من الديمقراطية؟ وهل تقبلها كقيمة، أم فقط كوسيلة للفوز في العملية الانتخابية؟ وهل تؤمن بالتداول السلمي علىٰ السلطة في حال هزيمتها الانتخابية؟ وهل تقبل بالتخلي عن السلطة في هذه الحالة؟ كما تطرح أيضا السؤال الحقوقي، وهل ستدافع هذه الأحزاب عن الحقوق الشخصية، أم ستحاول تشكيل المجتمع وقولبته تبعا لقيمها؟

---

(١) هذه المقال التحليلي جاء علىٰ خلفية اللقاء الذي عقد في واشنطن، وجمع باحثين من مؤسّسة كارنيغي، وممثّلين عن أحزاب إسلامية في مواقع السلطة: (مصر وتونس والمغرب) ومن خارجها (ليبيا والأردن من دون مناقشة موقف حركاتهم) وقد كتبه كل من مارينا أوتاوي، مروان المعشّر، ونشر بموقع المعهد بتاريخ ٢٣ ماي ٢٠١٢ تحت عنوان:

Islamist Parties in Power: A Work in Progress.

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/2012/05/23/islamist-parties-in-power-work-in-progress/awfix.

وخلصت الورقة إلىٰ أن الأحزاب الإسلامية المعتدلة تتطوّر بسرعة، وتتعلّم كيف تخوض عباب بحر السياسة والعمليات الديمقراطية الملتبسة في بلدانها، لكن مسار تطورها لم يكتمل بعد، إذ ذهبت إلىٰ أن هذا التطور سيتأثر بردات فعل الأحزاب العلمانية، وإلىٰ حدّ أقلّ المجتمع الدولي.

ولاحظت أن الحركات الإسلامية، مع تشابهها في الانطلاق من نفس الأرضية الإيديولوجية، إلا أنه لا وجود لأي مؤشر يدل علىٰ أنها تتشاور أو تنسق فيما بينها، وأن كل حزب مُثْقَل بالمشاكل الداخلية والديناميكيات السياسية الخاصة ببلده.

وتورد الورقة علىٰ ذلك مثال شكل التعاطي مع مسألة الشريعة بين هذه الأحزاب الإسلامية، ففي المغرب مثلًا، لم يضغط حزب العدالة والتنمية لإدراج الشريعة في النصّ الدستوري، إذ اكتفىٰ بالتأكيد علىٰ ضرورة تضمين النص للعبارة السابقة فيه، والتي تعتبر الإسلام دين الدولة الرسمي، فيما قرّر حزب النهضة التخلّي عن أي إشارة إلىٰ أحكام الشريعة، واكتفىٰ بدلًا من ذلك باللغة المحايدة لدستور العام ١٩٥٦، التي تنصّ ببساطة علىٰ أن «الإسلام هو دين تونس»، في حين سيصر الإخوان -بحكم أن الدستور لم يكتب بعد- علىٰ أن يتم التنصيص الدستوري علىٰ أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.

وتستعرض الورقة فصولًا من العزلة والتضييق الذي عانت منه الحركات الإسلامية في تجاربها المختلفة، وتخلص إلىٰ أن هذه

العزلة القسرية التي فُرضت عليها في الماضي تجعل من العسير تفسير ما إذا كانت بعض المواقف التي تزعج أكثر من سواها العلمانيين في هذه البلدان والأطراف الخارجية، هي حقًا تصريحات متطرّفة ينبغي أن تؤخذ علىٰ عواهنها، أم أنها نتيجة السذاجة حول الكيفية التي تجد فيها تصريحات معيّنة صدىٰ لها خارج حدود المجتمع الإسلامي.

وترىٰ أن الإسلاميين باتوا في حاجة إلىٰ الاندماج قدر الإمكان في جميع المحافل المحلّية والدولية، لفهم ما هو مقبول أو غير مقبول في الأماكن الأخرىٰ، وتعتبر أن هذه القضية لا تعني تعليم الإسلاميين إخفاء آرائهم الحقيقيّة، بقدر ما تعني مساعدتهم علىٰ مواجهة حقيقة الخيارات المطروحة عليهم، وأيضًا مواجهة واقع العمل كأحزاب سياسية في العالم الحقيقي.

وتسجل الورقة وجود تباين واختلاف بين الأحزاب الإسلامية، وترىٰ أن الخلافات العقيدية ليست هي أهمّ العوامل التي تميّزها عن بعضها، وأن الذي يميزها عن بعضها هي الظروف التي تعمل في سياقها: الدّعم الذي يحظون به، وردّ فعل الأحزاب السياسية العلمانية تجاههم، وما إذا كانت لديهم مسؤوليات حكومية.

وتقر الورقة بتشابه الأحزاب الإسلامية الثلاثة الذين يوجدون في مواقع السلطة علىٰ المستوىٰ العقائدي، فهذه الأحزاب الثلاثة رفضت صراحة فكرة استخدام القوّة للوصول إلىٰ السلطة، وأكدت

التزامها بالمشاركة السياسية، وأعلنت قبولها بالتعدّدية والعملية الديمقراطية، مشيرة في المقابل إلىٰ وجود بعض الانتقادات الموجهة إلىٰ الإسلاميين، والتي تعتبر هذا القبول مجرد انتهازيّة بحتة، وأن الإسلاميين سيتراجعون عن التعدّدية والديمقراطية حالما يصلون إلىٰ السلطة.

وتلاحظ الورقة أن هناك تباينًا من الناحية السياسية بين الحركات الإسلامية في البلدان الثلاث، لاسيما ما يخص العلاقة بين الحزب والحركة، وما ينتج عنها من التركيز علىٰ قضايا السياسات العامة.

وتنقل الورقة وجهة نظر خصوم الإسلاميين الذين يرون بأن الإسلاميين سيستخدمون العملية الديمقراطية للاستيلاء علىٰ السلطة، وأنهم لن يسمحوا بأن تُجرىٰ الانتخابات إلا مرة واحدة، وتستشهد الورقة بواقع وسلوك الإسلاميين الذي يكذب هذا الاتهام، إذ تبدو الأحزاب الإسلامية في تونس والمغرب ومصر أكثر حرصًا علىٰ الحفاظ علىٰ دعم الناخبين، لأنها تفترض أنها ستواجههم في استحقاقات انتخابية قادمة، وأنها تحتاج إلىٰ تحسين أدائها لتقدم للناخبين حصيلة مقنعة تدعمها في الإقناع للحفاظ علىٰ قواعدها الانتخابية أو كسب قواعد جديدة.

وفي الجواب عن سؤال اعتدال الأحزاب الإسلامية، فتحكم الورقة، استقراء لأقوال قادة هذه الأحزاب وسلوكهم السياسي إلىٰ

اللحظة، على أن هذه الأحزاب الثلاثة معتدلة وذلك لجملة اعتبارات:

١- لأنها لا تروّج للعنف.

٢- ولأنها تعترف بشرعية التنظيمات التي تدافع عن وجهات نظر مختلفة.

٣- ولكونها قبلت حقوق المرأة، ولم تفعل أكثر مما فعلت الأحزاب العلمانية لتعزيز وضع المرأة في المناصب السياسية.

٤- لم يصر حزب العدالة والتنمية ولا حزب النهضة على إعلان أن الشريعة الإسلامية أساس التشريع، في حين تطالب جماعة الإخوان المسلمين المصرية بإعلان الشريعة مصدر التشريع، كما تفعل كل الأحزاب العلمانية.

٥- ليس من بين هذه الأحزاب من ينادي بتطبيق الحدود.

٦- لم يَدْعُ أي منها لفرض الزي الإسلامي على النساء.

ومع كل هذه الاعتبارات، ترى الورقة أن أسباب القلق من هذه التنظيمات لا تزال قائمة، وتعلل ذلك، بكون الإسلام هو إطارها المرجعي، وهي جزء من مجتمعات ذات تقاليد استبدادية لا تمتلك وسائل ديمقراطية راسخة، ولا تزال الحلول الاستبدادية للمشاكل هي الوضع الافتراضي بالنسبة للأحزاب الإسلامية والعلمانية على حدّ سواء.

وتخلص الورقة إلى وجود توتر متأصل داخل هذه الأحزاب

بين القناعات الإيديولوجية وبين متطلبات السياسية البراغماتية، مشيرة إلىٰ أن هذا التوتر مألوف في كل المجتمعات لاسيما التي لا يزال الدين يشكل مرجعا أساسيا في الحياة السياسية، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، وتشير الورقة إلىٰ اختلاف نسبة هذا التوتر من حزب لآخر، إذ تتسع مساحته في مصر، وتتضاءل قليلا في المغرب وتونس.

وترىٰ الورقة في آخر خلاصاتها، أن الطريق إلىٰ الديمقراطية في هذه البلدان الثلاثة لا يزال طويلًا جدًا ووعرًا، وتؤكد أن هذه العقبات ليست من صنيعة الأحزاب الإسلامية، وأنه ما لم يتم الالتزام بالتعدّدية من قبل الجميع، فإنه لا يمكن للمجتمعات في الشرق الأوسط أن تأمل بالتّجديد المتواصل، والتنمية المستدامة، وحقوق الفرد والجماعة.

المادة الثالثة والعشرون: الانتخابات المصرية: انتكاسة للعملية الانتقالية[1].

تتناول هذه المقالة بالتحليل نتائج الجولة الأولىٰ من الانتخابات الرئاسية في مصر وآثارها السياسية، وبشكل خاص،

---

(١) هذا المقال التحليلي كتبته مديرة برنامج الشرق الأوسط بمعهد كارنيجي، ونشر في الموقع بتاريخ ٢٧ ماي ٢٠١٢ تحت عنوان:

Egypt Elections: Setback for the Transition.

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/2012/05/27/egypt-elections-setback-for-transition/azja.

مؤشرات المواجهة المباشرة بين النظام القديم وبين الإخوان المسلمين.

تنطلق مارينا أوتاوي من النتائج التفصيلية التي حصل عليها كل من مرسي وشفيق في الجولة الأولىٰ من الانتخابات المصرية، وتعتبر أن ما حصل كان أسوأ نتيجة ممكنة للانتخابات، وتعلل ذلك بكونها تفتح المواجهة المباشرة بين النظام السابق وبين جماعة الإخوان المسلمين.

وترىٰ أن المعركة بين الطرفين لن تنتهي بالإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات، وإنما ستمتد لتشمل المعركة علىٰ الدستور، وإلىٰ قرار المحكمة الدستورية العليا حول ما إذا كان قانون الانتخابات الذي انتُخِب بموجبه البرلمان دستوريًا أم لا، وإلىٰ المزيد من التظاهرات الجماهيرية، ومعارك الشوارع التي من المرجّح جدًا أن تؤدّي إلىٰ العنف.

وتعتبر مارينا أن المعركة ستكون في أحد جانبيها ممثلة بالجيش ومؤسّسات الدولة بما فيها المحاكم، التي لا تزال خاضعة للنظام القديم، هذا بالإضافة إلىٰ مجتمع الأعمال، وأشخاص آخرين نجحوا في ظلّ النظام السابق، والمصريين العاديين الذين يريدون استعادة النظام، وستكون ممثلة في الجانب الآخر بالإخوان المسلمين ومعظم الإسلاميين والمصريين الذين انتفضوا ٢٥ يناير ٢٠١١، ولا يريدون عودة النظام الذي أسقطوه. أما الوسط الذي

رفض التصويت لصالح مرسي وشفيق، فترىٰ مارينا أنه من المستحيل التنبؤ بالخيار الذي سيلجأون إليه في الجولة التالية.

وتعتبر مارينا أنه في جميع الأحوال، فإن التصويت في حدّ ذاته لا يقرّر أي فئة ستنتصر، لأن العديد من المعارك ستُخاض خارج الساحة الانتخابية، ومنها المعركة حول الدستور، والمعركة حول صلاحيات رئيس الجمهورية، والمعركة حول الانتخابات البرلمانية بعد إقرار الدستور، تلك المعارك يشكل فيها المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة ومؤسّسات الدولة، وبشكل خاص السلطة القضائية، اللاعبين الأساسيين.

وترىٰ مارينا، أنه في كل هذه المعارك، لاسيما المعركة البرلمانية، لا توجد لدىٰ الإسلاميين الذين نجحوا في العملية الانتخابية أسلحة مؤسّسية أو قانونية، حيث أن جميع المؤسسات، باستثناء البرلمان لا تزال تخضع إلىٰ سيطرة النظام السابق، وترىٰ أنه في حال فوز أحمد شفيق في الانتخابات الرئاسية، وتبيّن للمحكمة أن البرلمان انتخب بشكل غير دستوري، فسيخسر الإسلاميون المعركة مع النظام السابق، وتطرح مارينا في هذه الحالة، سؤال ما إذا كان الإسلاميون سيتقبّلون الهزيمة، ويعيدون تنظيم صفوفهم للقتال مرة أخرىٰ في حدود العملية الانتخابية، كما فعل الإسلاميون في تركيا، أم سيشجّعون أنصارهم علىٰ النزول إلىٰ الشوارع؟

المادة الرابعة والعشرون: خبر سار في مصر قبل خوض مزيد من المعارك[1].

ترىٰ مارينا في هذا المقال أن انتصار مرسي لا يعني أن الديمقراطية انتصرت في مصر، بل هو مجرّد مرحلة في صراع من أجل التغيير، وأن الجيش بعد إقدامه علىٰ حل البرلمان وتولي المهمة التشريعية، واستباق الانتخابات الرئاسية بالإعلان الدستور المكمل، اضطر في الأخير للإقرار بنتائج الانتخابات التي فاز بها محمد مرسي.

وتسجل مارينا في هذه المقالة اختلاف مواقف الأطياف السياسية من هذا الفوز، إذ في الوقت الذي ابتهج فيه الإسلاميون والشباب الثوري بهذه النتيجة، يشعر العديد من المصريين الآخرين بالقلق علىٰ مستقبلهم، ومنهم الأقباط والعديد من النساء، فيما ترىٰ الأحزاب العلمانية أنها راحت ضحية صفقة «مشبوهة» أبرمت بين الإخوان والجيش.

وتعتبر مارينا في تحليلها أنه كانت هناك محاولة إعادة إنتاج

---

(١) هذا المقال التحليلي كتبته مديرة برنامج الشرق الأوسط بمعهد كارنيجي، ونشر في موقع المعهد بتاريخ ٢٥ يونيو ٢٠١٢ تحت عنوان:

Good News Before More Battles in Egypt.

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/2012/06/25/good-news-before-more-battles-in-egypt/caj7.

نظام مبارك، وأن الرهان في هذه المحاولة كان علىٰ نجاح أحمد شفيق في الانتخابات الرئاسية، لكن فوز مرسي في نظرها لا يعني أن النظام السابق انتهىٰ، بل لا يزال فعليًا علىٰ قيد الحياة، وسيخوض معارك جديدة مع الإخوان المسلمين والمجموعات الأخرىٰ التي ترغب في مواصلة التغيير السياسي.

وترىٰ أنه في الشهور القليلة المقبلة، سيتم الصراع علىٰ ثلاث معارك:

١- المعركة الأولىٰ، وستتمحور حول الدستور الجديد، لاسيما بعد إصدار المؤسسة العسكرية للإعلان الدستوري الذي يسعىٰ إلىٰ السيطرة علىٰ عملية صياغة الدستور بمنح نفسَه والمحاكمَ سلطة نقض أي مادة لا يوافق هو والقضاة عليها، وهو ما رفضه الإخوان.

٢- أما المعركة الثانية، فهي انتخاب برلمان جديد، بعد أن يتم إقرار الدستور الجديد.

٣- المعركة الثالثة المحتملة، وهي معركة انتخاب رئيس جديد، بعد إقرار الدستور لتقصير ولاية مرسي.

وترىٰ مارينا أن نتيجة هذه المعارك الثلاث ستتحكم فيها، إلىٰ حدّ كبير، القرارات التي سيتّخذها المجلس الأعلىٰ، وبشكل أشمل، المؤسسات والشخصيات التابعة للنظام القديم، وعلىٰ ردود فعل الإخوان المسلمين.

المادة الخامسة والعشرون: عودة تدريجية إلى السياسة الطبيعية في مصر[1].

ترىٰ مارينا أوتاوي في ملخص هذا المقال أن مصر تقترب أكثر من السياسة الطبيعية، وأن العلمانيين سيضطرون إلىٰ التنافس مباشرةً مع الإسلاميين للحصول علىٰ الدعم الشعبي كي يصلوا إلىٰ السلطة، أو يصبحوا معارضة قادرة علىٰ البقاء. وترىٰ أن مؤشرات العودة الطبيعية إلىٰ السياسة تظهر من خلال ضعف الرهان علىٰ الشارع، والمحاكم المسيسة والجيش في إعادة التموقع السياسي للفاعلين السياسيين، لاسيما منهم العلمانيين.

ولاحظت مارينا أن العلمانيين حاولوا في المرحلة السابقة، وبشكل ناجح إلىٰ حدّ ما أن يستفيدوا من دور الجيش والمحاكم، ولاسيّما المحكمة الدستورية العليا، وذلك لاحتواء الأفضلية السياسية التي يتمتّع بها الإسلاميون الأكثر تنظيمًا وربما شعبيةً، إلا أن اضطرار الجيش إلىٰ الانسحاب، وقوة المنافسة علىٰ الشارع من قبل الإسلاميين، وتخفيف المحاكم من طابعها المسيس، جعل العلمانيين يضطرون إلىٰ القبول بالعودة إلىٰ الحياة السياسية الطبيعية

---

(١) هذا المقال التحليلي كتبته مديرة برنامج الشرق الأوسط بمعهد كارنيجي مارينا أوتاوي، ونشر بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١٢ في موقع المعهد، تحت عنوان:

Slow Return to Normal Politics in Egypt.

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/2012/10/26/slow-return-to-normal-politics-in-egyp-t/e75o.

حيث لا يكون الرهان إلا علىٰ المنافسة السياسية.

وتسجل صاحبة المقال باستغراب كون جماعة الإخوان هي الأقرب إلىٰ قبول السياسة الطبيعية من الأحزاب العلمانية، وتعتبر أن ذلك ليس مرجعه إلىٰ حكمة الإخوان والتزامهم بالديمقراطية، ولكن لأن العملية السياسية رجّحت كفّتهم حتىٰ الآن، بحكم تمكنهم من الفوز في انتخابات الرئاسة، وبمجلس الشورىٰ المنحل.

وترىٰ أن المعركة في مصر كانت دائما مستمرة بين الإسلاميين والعلمانيين، لكن الجديد فيها هي أن الإسلاميين اليوم، بعد أن كانوا دائما في موقع الخاسر، بسبب اعتماد العلمانيين علىٰ رهانات من خارج العملية السياسية الطبيعية (الجيش، الأمن، المحاكم، الشارع)، صاروا اليوم في موقع الرابح، بسبب كفتهم الراجحة في العملية السياسية الطبيعية، وبسبب انسحاب الجيش، وتردد المحاكم في اتخاذ القرارات المسيسة ضد الإخوان، وقدرة الإخوان علىٰ استثمار ورقة الشارع أيضا.

وترىٰ مارينا أن انسحاب السلطة القضائية من دائرة الخلافات السياسية، وإن لم يكن نهائيا بصفة مطلقة، إلا أنها والجيش معا لم يعودا راغبين أو قادرين علىٰ وقف العودة إلىٰ السياسة الطبيعية.

وبناء علىٰ هذا التقدير، تذهب مارينا إلىٰ أن المنظمات العلمانية ليست علىٰ استعداد لمواجهة التحدّي المتمثّل في السياسة الطبيعية، وذلك لسببين رئيسَين:

- الظروف الهيكلية، حيث تسيطر علىٰ الأحزاب العلمانية

نخبة ذات علاقات ضعيفة مع عامة الناس.

- والخيارات السياسية، حيث لم تبذل هذه الأحزاب جهودًا كبيرة منذ سقوط مبارك، لتأسيس تنظيمات سياسية تحتاجها كي تنافس في الانتخابات، بل ركّزت بدلًا من ذلك علىٰ التأثير علىٰ المحاكم والمجلس العسكري للحدّ من صعود الإسلاميين.

وتخلص إلىٰ أن الأحزاب العلمانية لا تكاد تحرز تقدّمًا يذكر في مجال توحيد صفوفها وتنظيم نفسها، بحيث لم تستطع أن تنجز ثلاثة أهداف رئيسة: الاتفاق علىٰ برنامج ورسالة مشتركة، وتشكيل تحالف انتخابي، وأخيرًا الاندماج في حزب واحد.

المادة السادسة والعشرون: ورقة جماعة الإخوان المسلمين تستعد للعودة إلى سوريا[1].

علىٰ نفس النسق السابق في متابعة الحركات الإسلامية، حاولت هذه الورقة أن تدير العدسة إلىٰ جماعة الإخوان المسلمين في سوريا[2]، معتبرة أنها تمثل المجموعة الأقوىٰ في شبكة

(١) هذه الورقة كتبها رافاييل لوفيفر، نشرت في موقع المعهد بتاريخ ١٥ ماي ٢٠١٣، تحت عنوان:

The Muslim Brotherhood Prepares for a Comeback in Syria.

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/2013/05/15/muslim-brotherhood-prepares-for-comeback-in-syria/g3hz.

(٢) صدرت عن كارنيجي في أقل من سنة أربع أوراق كلها تركز علىٰ جمعة الإخوان في =

المعارضة السياسية السورية، سواء في المنفىٰ، أو في الأراضي التي يسيطر عليها المتمرّدون في شمال سوريا، وتحاول الورقة أن تسلط الضوء علىٰ الطريقة التي اختارتها هذه الجماعة لإعادة بناء قاعدتها الشعبية، بعد ثلاثين عامًا أمضتها في المنفىٰ، حيث أكدت بهذا الصدد، أنها تمثل المجموعة الأكثر تنظيما بين صفوف المعارضة، وأنها باتت تركز في استراتيجيتها السياسية علىٰ بناء شبكة من التحالفات مع مختلف القوىٰ الأيديولوجية والدينية، حتىٰ ولو كانت تتناقض معها إيديولوجيا، أو يحصل تناقض بين مكوناتها. كما حاولت الورقة رصد طريقة الجماعة في جمع وتنمية مواردها المالية، وكيف تعتمد علىٰ شبكة من الناشطين الملتزمين داخل البلاد وخارجها، وعلىٰ قدرات قوية لجمع التبرعات.

وعلىٰ المستوىٰ التنظيمي، حاولت الورقة الاقتراب من المكونات التي تتعايش داخل الجماعة، والجهة التي تتحكم في القرار داخلها، إذ رغم تأكيدها علىٰ هيمنة الحرس القديم علىٰ

= سوريا، بما يؤشر علىٰ تغير الاهتمامات البحثية، لجهة التركيز علىٰ سوريا. نشير هنا، بالإضافة إلىٰ الورقة السابقة، إلىٰ الأوراق الثلاثة الآتية:

- Struggling to Adapt: The Muslim Brotherhood in a New Syria; Aron Lund; PAPER MAY 7, 2013/
- Building a Syrian State in a Time of Civil War ; Adam Baczko, Gilles Dorronsoro, Arthur Quesnay; PAPER APRIL 16, 2013.
- The Syrian Opposition s Leadership Problem; Yezid Sayigh, PAPER APRIL 3, 2013.

الجماعة، إلا أنها سلطت الضوء علىٰ الأدوار الجديدة التي يضطلع بها الجيل الجديد، وكيف نجح في بث ديناميكية جديدة داخل الجماعة، مركزة بهذا الخصوص علىٰ الطابع الليبرالي التحرري لهذا الجيل، ومحاولته الحثيثة للارتقاء التنظيمي، ورغبته في لعب أدوار قيادية داخل الجماعة، بل وبذل الجهود من أجل إعادة تشكيل الجماعة واستعادة دورها وإشعاعها.

وتناولت الورقة في محور العلاقات البينية والتفاعلات بين الجماعة وبقية المكونات، نظرة المجتمع لها، وكون أغلب شرائحه لا تثق بها، بسبب السنوات التي أمضتها في المنفىٰ، إضافة إلىٰ الثقافة السرية الراسخة فيها وجمودها الهرمي، كما أشارت إلىٰ تنامي مشاعر قلق الأقليات والطوائف غير السنية في سوريا من عودة الإخوان المسلمين إلىٰ مسرح الحياة السياسية، هذا رغم الرسالة الوسطية التي تحملها.

وبخصوص التحديات التي تواجه الجماعة، أشارت الورقة، أن اكبر تحدي يتطلب جواب الجماعة عنه إذا كانت تقصد استعادة موقعها وتعزيز مكانها، هو كسب عقول وقلوب الشعب السوري، وبذل مزيد من الجهد في الوضوح والاعتراف بالأخطاء التي ارتكبتها الجماعة، والعمل علىٰ استقطاب جيل جديد من الشباب، وتمكينهم من فرص قيادية حتىٰ تتمكن من تجديد شرايينها وتقوية استقطابها وتجديد صورتها. كما يتطلب منها الأمر إصلاح علاقتها بالعلماء، وبناء روابط محلية معهم، وضمان تأييدهم حتىٰ تتمكن

الجماعة من توسيع قاعدتها الاجتماعية.

كما تطرح الورقة تحدي إحداث توازن في المشهد السوري ضد الجهاديين في سوريا، وأن تتمكن من تكوين قاعدة ائتلاف إسلامي واسع ضدهم تحوله إلىٰ المركز، وتصير منصّة أيديولوجية وسياسية وعسكرية تواجه الجماعات الجهاديّة المتطرّفة.

وتخلص الورقة في الختام إلىٰ أن نجاح جماعة الإخوان في المرحلة المقبلة من الثورة السورية يعتمد علىٰ قدرتها علىٰ التعامل مع هذه التحدّيات الكبيرة.

المادة السادسة والعشرون: ورقة العنف ضد الأقباط والمرحلة الانتقالية في مصر[1].

حاولت الورقة أن تقدم إطارًا تاريخيًا لشكل التعاطي مع الأقباط في مصر تبرز من خلاله الطابع الصراعي ضد الكنيسة، حيث أشارت إلىٰ تدهور العلاقات بين النظام والكنيسة في سبعينيات القرن الماضي في عهد الرئيس أنور السادات، الذي احتضن الإسلام والإسلاميين كثقلٍ موازن لليسار، وأكدت علىٰ أن استهداف المجتمع المسيحي الأرثودوكسي المصري (الأقباط) بلغ

---

(١) هذه الورقة كتبها جايسون براونلي، ونشرت في موقع المعهد بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠١٣، تحت عنوان:

Violence Against Copts in Egypt.

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/2013/11/14/violence-against-copts-in-egypt/gtsf.

ذروته بعد الثورة التي أطاحت حسني مبارك، وأنه ظل يتعرض لموجة من للعنف والتمييز، دون أن تقدم الدولة علىٰ أي فعل لمعالجة هذا الوضع. وتذهب الورقة، أن الدولة، في بعض الأحيان، أفسحت المجال، للصراع بين المسلمين والمسيحيين، إذ لم يكن الشرطة والجيش في بعض الحالات، يتدخلان عندما يتم الاعتداء جسديًا علىٰ الأقباط بحجة ضمان السلامة العامة. وقدت الورقة شواهد لتأكيد هذه الخلاصة، كما هو الشأن في حادث الاعتداء علىٰ اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري «ماسبيرو» في أكتوبر ٢٠١١، حيث لجأ أفراد الأمن إلىٰ استخدام العنف ضد الأقباط العُزَّل.

وبعد استعراضها لأوجه العنف والتمييز ضد الأقباط، والدور الغامض للدولة والمؤسسات في التعاطي معه، انتهت الورقة في خلاصاتها إلىٰ أن تحقيق الحرية الدينية والمساواة يعتمد علىٰ بناء مؤسّسات الدولة التي يمكنها ضمان الحقوق الدستورية لجميع المواطنين، وقدمت بهذا الخصوص جملة توصيات للحكومة المصرية، تقوم علىٰ توسيع عملية الانتقال السياسي، وتمكين النخب القبطية من مناصب وزارية أو في المجموعة الفرعية من المقاعد البرلمانية غير المُنتخَبة، وإعطاء صوت أكبر للمسيحيين داخل الحكومة، لأن من شأن ذلك -حسب الورقة- تحسين أوجه القصور المؤسّسية ومعالجة عدم المساواة. كما أوصت الورقة بإجراء إصلاحات أمنية تضع الشرطة في خدمة المجتمعات المحلية.

المادة السابعة والعشرون: ورقة القطاع الخاص في مصر بعد الثورة[1].

خلاصة هذه الورقة، أن الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعرضت لها مصر بسبب تداعيات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، بمظاهرها المختلفة (انخفاض معدّلات الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر)، تفرض انتهاج سياسة تقطع مع مفهوم الدولة التدخلية، ومع الغموض في السياسة العامة، وتتجه أكثر إلىٰ ليبرالية اقتصاد السوق، وذلك بإنشاء إطار موثوق من السياسات والأنظمة لممارسة الأعمال التجارية في مصر بما يتوافق مع المعايير الدولية، والتقليل إلىٰ أدنىٰ حدّ ممكن من تدخّل الدولة في سوق الائتمان، واعتماد مقاربة أكثر شفافية تجاه المالية العامة، ودور الجيش في الاقتصاد، وتعزيز اللامركزية، بهدف تمكين المجتمعات المحلية، وإصلاح مؤسّسات القطاع العام، التي تتعامل مع المستثمرين والحدّ من هامش التصرفات التقديرية للمسؤولين، وإطلاق عملية عدالة انتقالية، تتمتّع بالمصداقيّة، لمساعدة السكان علىٰ التمييز بين كبار رجال الأعمال الجشعين الذين استفادوا من الفساد الذي انتشر علىٰ

---

(١) كتب هذه الورقة إبراهيم سيف، أحمد فاروق غنيم، ونشرت في موقعه المعهد بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٣ تحت عنوان:

The Private Sector in Postrevolution Egypt.

علىٰ الرابط:

http://carnegie-mec.org/2013/06/17/private-sector-in-postrevolution-egypt/gam4.

نطاق واسع في عهد مبارك، وبقيّة القطاع الخاص.

الورقة الثامنة والعشرون: ورقة التعليم الديني والتعدّدية في مصر وتونس[1].

تحاول هذه الورقة أن تطرح سؤال التعليم الديني في ظل حكم الإسلاميين في مصر وتونس، وما إذا كان صعودهم إلىٰ السلطة سيدفعهم إلىٰ تعديل مناهج التعليم بما يعكس المعتقدات الإسلامية المحافظة.

فبعد التأكيد علىٰ أن محورية التعليم في استراتيجية الإسلاميين في كل من مصر وتونس، وترجيح احتمال تقويتهم للمحتويات الدينية للبرامج التعليمية، تستبعد الورقة، أن يتجه حزب الحرية والعدالة، وحزب النهضة في تونس في المدىٰ القصير، إلىٰ تغيير جذري في المناهج الدراسية والبيئة الثقافية في المدارس الحكومية، أو إلىٰ فرض قواعد سلوك إسلامية، وتعتبر أن الأولوية ستعطىٰ للمسائل السياسية والاقتصادية. ولا تتردد الورقة في التحذير من مخاطر هيمنة التوجهات المحافظة علىٰ منظومة التربية والتكوين،

---

(١) كتب هذه الورقة الباحث في كارنيجي مروان الفاعور، ونشرت في موقع المعهد بتاريخ ١٣ غشت ٢٠١٢، تحت عنوان:

Religious Education and Pluralism in Egypt and Tunisia.

علىٰ الرابط

http://carnegie-mec.org/2012/08/13/religious-education-and-pluralism-in-egypt-a-nd-tunisia/dd60.

وتذكر بضرورة أن تمضي مصر وتونس، قُدُمًا للحفاظ علىٰ التعليم الديني، كجزء من مناهجهما الدراسية، لكن مع التركيز علىٰ المحتوىٰ الإسلامي الليبرالي..

وتطرح الورقة جملة من التحديات علىٰ المنظومة التعليمية، والتي بررها وصول الإسلاميين، ومن ذلك تحدي المزاوجة بين تدريس الدين وبين تعزيز قيم التعددية في المجتمع، إذ تشير الورقة إلىٰ أن الديمقراطيات الناشئة في العالم العربي تواجه تحدي التوفيق بين مناهج التعليم الهادفة إلىٰ تعزيز التعدّدية والتسامح تجاه الأفكار والآراء المختلفة، وبين تعليم الدين في المدارس الحكومية، وأن هذا التحدي تعاظم مع صعود أحزاب سياسية إسلامية تدفع باتجاه أن يلعب الدين دورًا أكثر بروزًا في السياسة والمجتمع، وتوصي الورقة بضرورة أن يرتكز إصلاح التعليم في دول مثل تونس ومصر علىٰ تنمية وتعزيز قيم المواطنة والمدنية وترسيخ التعددية.

كما تستعرض محتويات البرامج التربوية ومضامين الكتب المدرسية في البلدين، وموقع قيم المواطنة والتعددية فيها، تسجل تباينًا كبيرًا بين المنظومتين التعليميتين في البلدين، وترىٰ أن المنظومة التعليمة في تونس هي الأكثر تعايشًا وتسامحًا وترسيخًا لهذه القيم، في حين تهيمن المضامين الدينية التقليدية المحافظة علىٰ التعليم المصري، وضمور التربية المدنية المواطنية، وضعف التركيز علىٰ تنمية الحس النقدي في برامج التعليم ومقرراته.

الفصل الثاني

مراكز البحث الأمريكية والإسلاميون:
التوجهات، المقولات والحجج، المسارات والتحولات

مدخل

يسعىٰ هذا الفصل إلىٰ التعامل مع الحصيلة الوصفية التي سجلها الفصل الأول بطريقتين، تهتم الأولىٰ برصد التوجهات والمقولات، بينما تهتم الثانية بدراسة المسار والتحولات. فمهما كانت المسافة الزمنية الطويلة التي أخذتها هذه الأوراق والأدبيات، ومهما تكن المتغيرات السياسية التي تعاملت معها، فإن هناك إمكانية للتوقف عند توجه كل مدرسة علىٰ حدة، واستخراج مقولاتها المركزية التي لم تغادرها طوال هذه المدة، كما أنه من الممكن أيضا، في سياق مقارن، أن ندرس التباينات الجوهرية علىٰ مستوىٰ المدرستين في هذا الاتجاه.

ومن زاوية ثانية، فإن الحديث عن توجهات مدرسة معينة، وعن مقولاتها أيضا، لا يعني دائما أن هناك استقرارًا يمنع الحديث عن تحولات في مسار تنزيل هذه التوجهات والمقولات، بل بالعكس تماما، فإن تجربة هذه المدارس، ومسارها في مواكبة التحولات، ودراستها وتأطيرها بحثيا، يسمح بمعرفة وتتبع حدود

التحولات التي سمحت بها التوجهات الناظمة، وهل وصلت حد تجاوزها، أو تكييفها مع مقتضيات البيئة السياسية الجديدة؟ أم أنها جددت دينامية هذه التوجهات، وزكت المقولات السابقة، وأضافت إليها مقولات أخرىٰ تدعم مواقعها؟

علىٰ أن مقاربة توجه هاتين المدرستين لا يعني بالضرورة التوقف عند أسوار الأوراق التي تم استعرضها وصفيا في الفصل الأول، فوظيفة الحصر -أي حصر الموضوع في دراسة المدرستين دون غيرهما- تكون مجدية حين يكون القصد هو استكشاف التوجهات والمقولات، ودراسة المسار والتحولات، واستنتاج المحددات التفسيرية، لكن التوسع في التحليل، بالإحالة علىٰ أدبيات أخرىٰ من خارج المدرستين، تحمل نفس التوجهات، أو تتقاسم بعض المقولات، يمكن أن تكون فائدته أكبر، لأنه يسمح للقارئ والباحث بتوسيع أفقه في الرؤية، والتأكد بأن هذه التوجهات ليست صنيعة مستودعات التفكير الأمريكية فقط، ولا ضرورات استوجبتها الاستراتيجيات الأمريكية في التعاطي مع المنطقة، وإنما هي أفكار مطروحة في أروقة مستودعات التفكير الأوربية وغيرها، أنتجها التقدير الاستراتيجي المتفاعل مع مكونات البيئة السياسية في المنطقة العربية ومع المعادلات التي تحكمها.

ولذلك، قد يجد القارئ في خضم هذا العمل بعض الإحالات إلىٰ مراكز أبحاث أمريكية وأوربية عند دراسة التوجهات والمقولات. والقصد من ذلك أولًا، أن يعرف بأن هناك كثيرًا من

المراكز الأمريكية تتقاسم في توجهاتها، وأيضًا مقولاتها، أطروحة كارنيجي أو معهد واشنطن في التعامل مع الإسلاميين من حيث الجملة، مع تسجيل بعض الاختلاف. وثانيا، أن يتعرف من حيث الجملة أيضا خارطة التوجهات الاستراتيجية الغربية التي تؤطر مسألة التعاطي مع الإسلاميين، وأن يدرك أن التباين الحاد أو المرن الذي يطبع تناول المراكز البحثية الأمريكية في تعاملها مع الإسلاميين يوجد كله أو بعضه أو أطياف منه في مختلف المراكز البحثية الغربية، وخاصة الأوربية منها.

وتجدر الإشارة إلىٰ ملاحظة أخرىٰ تتعلق بدراسة المسار والتحولات، لأنه بقدر ما يفيد في تتبع منهجية تكييف التوجهات الناظمة مع المتغيرات السياسية والتحولات التي تشهدها مواقع الفاعلين السياسيين في البيئة السياسية المدروسة، بقدر ما يسمح باستكشاف خارطة الاهتمامات البحثية لهذه المراكز في تعاطيها مع الديمقراطية أو مع الإسلاميين، إذ سنلاحظ عبر دراسة مسارها البحثي لهذه القضايا، أن زاوية نظرها، وأولويات اهتمامها، تختلف بحسب التفاعلات السياسية الحاصلة، بين التركيز تارة علىٰ العملية السياسية ودور الفاعلين السياسيين المركزيين فيها، وموقع الدور الأمريكي من ذلك، والموقف من الإسلاميين، وذلك في مرحلة التجاذبات القوية، وبين الانعطاف تارة أخرىٰ إلىٰ قضايا أخرىٰ ربما تبعد عن موضوع التعاطي مع الإسلاميين، وترتبط أكثر بالدور الأمريكي بتوفير شروط أخرىٰ في المنطقة، تسمح بتنزيل

توجهات هذه المدارس دون أن تجد المعيقات التي خرجت من رحم البيئة السياسية، أو من استراتيجيات المكونات السياسية المهيمنة عليها، إذ سيلمس القارئ وجود فروق كبيرة بين اهتمامات بعض هذه المدارس التي وضعت كل بيضها في سلة متابعة العملية السياسية ومواكبة أشكال التعاطي مع الإسلاميين من خلال دراسة سلوكهم السياسي، لتجد نفسها، بعد الإطاحة بحكم الرئيس محمد مرسي، مجبرة علىٰ إعطاء أهمية لموضوعات أخرىٰ - سيأتي أوان تفصيلها- لم تكن تطرح في مراحل الانغماس البحثي في العملية السياسية إلا في التفاصيل الجزئية.

والواقع، أن التقديم للفصل الثاني، ليس هو مجال تفسير هذه التحولات، لأن ذلك محله الفصل الموالي الذي سنخصص مبحثه الأول لدراسة المحددات التفسيرية، وإنما أردنا أن نشير إلىٰ ذلك حتىٰ نرفع حساسية القارئ للاهتمام بالمبحث المتعلق بالمسار والتحولات، لأن التوقف عند التوجهات والمقولات دون هذا المبحث، لا يغني في التعرف علىٰ هذه المدارس البحثية، لأن المعرفة التامة بها، في تقديرنا، يتم من خلال معرفة أشكال تكييفها لتوجهاتها، وكيفية إعادة ترتيبها لأولوياتها البحثية بحسب المتغيرات السياسية، وذلك بالقطع لن يتحقق إلا بدراسة مساراتها وتحولاتها واختلاف عناوين بحثها في هذه المرحلة وتلك.

المبحث الأول

مراكز البحث الأمريكية

(معهد واشنطن: التوجهات والمقولات والحجج)

كما في سبق في مدخل هذا الفصل، فسيحاول هذا المبحث أن يتناول محورين أساسيين، يركز الأول علىٰ التوجه الاستراتيجي الناظم لرؤية معهد واشنطن للتعاطي مع الإسلاميين، بينما يركز الثاني علىٰ أهم المقولات التي يعتمدها والحجج التي يتم الاستناد إليها في التأسيس لهذه المقولات.

أ- **توجهات معهد واشنطن**: أول ما يلفت النظر في رؤية معهد واشنطن في التعاطي مع الإسلاميين أنها تضع في قلب العملية البحثية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الاعتبار الأول، بحيث يأتي تناول الإسلاميين كفرع عن العنوان الكبير، مثله في ذلك مثل قضية الديمقراطية في العالم العربي التي واكبها معهد

واشنطن بالتنظير منذ إطلاق إدارة بوش مبادرة دعم الديمقراطية بالعالم العربي سنة ٢٠٠٢.

وهكذا، تنطلق رؤية معهد واشنطن للإسلاميين من تصور خاص للمصلحة الأمريكية في المنطقة العربية، لا يرىٰ حرجا في انتقاد السياسات الأمريكية التقليدية التي كانت تراهن علىٰ أولوية الاستقرار علىٰ ما سواها من الأولويات، حتىٰ ولو اقتضىٰ الأمر الاستمرار في دعم الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي، إذ ينخرط معهد واشنطن في بلورة المفاهيم الجديدة للسياسة الأمريكية، التي تقوم علىٰ قاعدة أن المدخل لتحصين المصالح الأمريكية في المنطقة لم يعد هو دعم الأنظمة الاستبدادية، لأن هذه الأنظمة لم تعد قادرة علىٰ تحقيق الاستقرار، أي الأساس الذي كانت تعتمد عليه السياسات الأمريكية التقليدية في المنطقة، وإنما يقوم علىٰ قاعدة دعم التغيير والدمقرطة في العالم العربي، واعتبار ذلك المفتاح الأساسي لتحقيق الاستقرار والحفاظ علىٰ المصالح الأمريكية في المنطقة.

وحيث إن هذه المفاهيم الجديدة التي تقوم علىٰ فكرة دعم التحول السياسي في المنطقة، يعترضه تحدي كبير يتمثل في عدم التحكم في نتائج الديمقراطية، وإمكان بروز الإسلاميين كفاعل أساسي في العملية السياسية، وربما صعودهم إلىٰ السلطة، فإن معهد واشنطن يقدم جوابه إزاء هذا التحدي ببيان نظرته للإسلاميين وشكل تعاطيه البحثي معهم.

يتلخص هذا الجواب في عنوان بارز هو التنظير لما يمكن أن نسميه **بديمقراطية الاستثناء أو ديمقراطية التمييز**، التي تعني عند معهد واشنطن المضي في مسارين متوازيين: الدمقرطة ومحاربة الإسلاميين[١].

تتأسس ديمقراطية الاستثناء أو ديقراطية التمييز عند معهد واشنطن علىٰ فكرة جوهرية هي أن الإسلاميين يمثلون خطرًا علىٰ الديمقراطية[٢]، ويشكلون أكبر تحد يواجه الولايات المتحدة الأمريكية[٣]، وأن فكرة التمييز بين المعتدلين والراديكاليين مجرد خرافة[٤]، وأن فتح المجال للمعتدلين للاندماج في العملية السياسية بحجة إمكان لعبهم دور في اعتدال الراديكاليين، هي فكرة لا يدعمها أي دليل[٥]، وأن مسألة مراجعات الإسلاميين ونبذهم للعنف ليست تعبيرا عن قناعات مبدئية، وإنما هي مجرد

---

(١) أو ما يسميه روبرت ساتلوف: دعم الديمقراطية والحرب علىٰ الإرهاب باعتبارهما أبناء عمومة. يراجع مقاله السابق: «دروس من خط الجبهة في المعركة من أجل القلوب والعقول: عامان لي في المغرب».

(٢) يراجع مقاله السابق: «معضلة الديمقراطية في الشرق الأوسط: هل الإسلاميون هم الحل».

(٣) يراجع «دروس من خط الجبهة في المعركة من أجل القلوب والعقول: عامان لي في المغرب» مقال سابق.

(٤) يراجع مقاله السابق: «معضلة الديمقراطية في الشرق الأوسط: هل الإسلاميون هم الحل».

(٥) نفسه.

تكتيكات[١]، وأن الاندماج السياسي للإسلاميين يشكل خطرًا علىٰ الديمقراطية[٢]، وأن ذلك لا يساعدهم علىٰ الاعتدال بقدر ما يمهد لهم الطريق للسيطرة علىٰ السلطة وفرض تصوراتهم وأسلمة المجتمع[٣]، وأن الخيار الأفضل للتعامل مع الإسلاميين هو عرقلة اندماجهم في العملية السياسية، أو منعهم من الوصول إلىٰ السلطة، أو العمل بشكل سلمي علىٰ ضمان انهيارهم في حالة وصولهم إلىٰ السلطة[٤].

تبقىٰ هذه هي التوجهات المركزية لـ «معهد واشنطن» في تعاطيه مع الإسلاميين، لكنه يحرص أن يجد الصيغة لترجمة هذه العناوين، بما يجعلها منسجمة مع معادلته التي تسير في مسارين متوازيين «**الدمقرطة وحرب الأفكار والعقول**» كما يسميها روبرت ساتلوف، إذ يقترح في هذا الصدد أن تتأسس مبادرة دعم الديمقراطية علىٰ أن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية علىٰ تبني استراتيجية تعزيز وتقوية الخلفاء الطبيعيين لأمريكا (خصوم الإسلاميين وأعداؤهم) وعلىٰ تنشئة حلفاء جدد[٥]، يمكن أن توظفهم في محاربة الإرهاب، وفي

---

(١) يراجع مقاله السابق «سياسة الولايات المتحدة اتجاه الإسلاميين: الاحتواء مقابل الإقصاء».

(٢) نفسه.

(٣) انظر خلاصة شهادته أمام الكونغرس في مقاله السابق: جماعة «الإخوان المسلمين» والتيار الإسلامي واحتمالات مصر ما بعد مبارك: تقييم مُبكر.

(٤) يراجع مقاله السابق: «واشنطن ومصر: سياسة متقلصة بشكل لا يصدق».

(٥) انظر مقاله السابق: «دروس من خط الجبهة في المعركة من أجل القلوب والعقول: عامان لي في المغرب».

الوقت ذاته تجد القاعدة الانتخابية التي تحول دون وصول السلطة إلىٰ الإسلاميين.

ولئن الوقائع والتطورات التي عرفها العالم العربي منذ سنة ٢٠٠٥[١]، ثم ٢٠٠٦[٢]، وما تلاها من تفجير النقاش حول هامشية الحلفاء وضعف قاعدتهم الانتخابية[٣]، ثم موجة الربيع العربي التي فتحت المجال واسعًا أمام تقدم الإسلاميين في المشهد السياسي وتبوئهم مركز الصدارة في العملية السياسية، أربك كثيرًا أطروحات معهد واشنطن، وكشف في بعض الأحيان ضعف توقعاته[٤] وجعله ينحاز إلىٰ رؤية أكثر براغماتية، تشتغل علىٰ فكرتين أساسيتين، تتعلق الأولىٰ، بالتنظير الكثيف والمواكبة البحثية التي تقدم المقولات والحجج التي تضغط في اتجاه منع الإسلاميين من الوصول إلىٰ السلطة، وترتبط الثانية بنفس الوظيفة، لكن هذه المرة في مواجهة حالة وصول الإسلاميين إلىٰ السلطة، وذلك بتبني نفس المقولات لدفع الإدارة الأمريكية للتدخل بشكل من الأشكال للتأثير في الاستحقاقات الانتخابية لغير فائدة الإسلاميين[٥]، أو العمل

---

(١) يقصد فوز الإخوان المسلمون في الانتخابات البرلمانية بمصر سنة ٢٠٠٥.

(٢) يقصد فوز حماس في الانتخابات بفلسطين سنة ٢٠٠٦.

(٣) يقصد القوىٰ العلمانية والليبرالية واليسارية.

(٤) انظر بشكل خاص توقعه حول تونس وتقليله من دور حركة النهضة في تونس مع أنها فازت في الانتخابات وعززت مقولة فوز الإسلاميين فيجميع دول الربيع العربي، يراجع مقاله السابق: «كيف تستطيع واشنطن مساعدة تونس وثورات عربية أخرىٰ.

(٥) يقترح ساتلوف في مصر أن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية بيانا حول مصالحها =

علىٰ ضمان انهيارهم في السلطة وتسهيل إخراجهم منها.

وعلىٰ طوال أكثر من عقد من الزمن، يستمر معهد واشنطن في تبني نفس المقولات التي تخص الطعن في صدق التوجه الديمقراطي لدىٰ الإسلاميين، وفي موقفهم من العنف، مع تأكيد خطورة وصول الإسلاميين علىٰ القيم الديمقراطية.

بيد أن الصيغة التي أسس لها معهد واشنطن، والتي تجمع بين الدمقرطة ومحاربة الإسلاميين في نفس الآن، ستجد نفسها في مأزق حقيقي، مع التطورات السياسية المتلاحقة التي عرفتها الحالة المصرية بعد الانقلاب علىٰ الرئيس المنتخب محمد مرسي، إذ سيجد المعهد نفسه مضطرًا إلىٰ التخلص من أطروحته، والانحياز لطرح براغماتي ينتصر إلىٰ أحد طرفي المعادلة دون الأخرىٰ، أي إسقاط الإسلاميين ومحاربتهم، وتأمين المصالح الأمريكية، والتخفيف من المواكبة البحثية التي تهم قضية الدمقرطة، حتىٰ بالفهم الذي يجعل منها ديمقراطية الاستثناء والتمييز التي تقصي الإسلاميين، وتستهدف بالأساس دعم حلفاء واشنطن من القوىٰ السياسية التي تحمل عداء أو خصومة للإسلاميين، والعمل علىٰ جعل صناديق الاقتراع تفرز النتيجة لصالحهم، حتىٰ ولو اقتضىٰ الأمر

= بشكل واضح، أي عدم دعم أي مرشح بعينه، لكن مع العمل في الوقت نفسه علىٰ تذكير المصريين بنوع البرامج السياسية التي يمكن للولايات المتحدة أن تدعمها أو لا تدعمها من خلال مساعداتها المالية التي لا تزال ضخمة. انظر مقاله: «مصالح الولايات المتحدة في مصر: إعلان مقترح للسياسة الأمريكية.

التدخل الأمريكي -بشكل من الأشكال- في توجيه العملية الانتخابية[1].

ب- المقولات والحجج: باستقراء الاستعراض التوصيفي لمتن معهد واشنطن، يمكن التوقف عند ثمانية عشر مقولة مسنودة بأدلتها وحججها، وذلك كالآتي:

١- الإسلاميون ضد الديمقراطية وهم خطر عليها: وتنطلق هذه المقولة من التحذير من دمج الإسلاميين في العملية السياسية، لأن ذلك -حسب معهد واشنطن- سيمنحهم قوة دفع للتوجه الإسلامي في السياسات الداخلية والخارجية، وسيجعلهم تدريجيا ينحازون للأجندة الإيديولوجية الإسلامية علىٰ حساب مسار الدمقرطة، وذلك كلما كان هناك فراغ سياسي يتيح لهم ذلك. كما تنطلق من قاعدة أن المرجعية الإسلامية تتناقض مع الديمقراطية، وأن مطلب تطبيق الشريعة الذي يرفعه الإسلاميون يتناقض تناقضًا مطلقًا مع الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن الإسلاميين لا يمكن أن يحصل لهم اعتدال في هذا الاتجاه، ولن يتراجعوا عن منطلقاتهم الإيديولوجية بهذا الخصوص لفائدة دعم

---

(١) يقترح إعادة تجربة جوزيف بايدن في زيارته لبيروت، وذلك حين صارح الناخبين اللبنانيين عن تبعات تصويتهم لحزب الله، في تلميح لساتلوف بوجوب أن تسلك الإدارة نفس المسلك مع المصريين، وذلك بتحذيرهم من التصويت لفائدة الإخوان وبيان المصالح الكبيرة التي ستجنيها مصر لو سارت في هذا الطريق. انظر مقاله السابق: «مطلوب: اهتمام أمريكي رفيع المستوىٰ بالوضع المزري في مصر».

القيم الديمقراطية، ويحتج معهد واشنطن في هذا الاتجاه بمواقف الإخوان في مصر في عهد الرئيس المنتخب محمد مرسي، وكذلك بالتجارب الأربعة للإسلاميين في إيران والسودان وأفغانستان وغزة، كما يستند علىٰ سياسة أردوغان الأخيرة، والتي يرىٰ معهد واشنطن أنها تحولت تدريجيًا من الديمقراطية إلىٰ الأجندة الإيديولوجية الإسلامية(١).

٢- الإسلاميون يمثلون أكبر تحد يواجه الولايات المتحدة الأمريكية: وتنطلق هذه المقولة من مقدميتن اثنتين:

- أن المرجعية الإسلامية التي يتبناها الإسلاميون تتناقض مع القيم الديمقراطية، مما يجعل مشاركتهم في العملية السياسية، وتحولهم إلىٰ قوة سياسية، ووصولهم إلىٰ السلطة، تحديا حقيقيا في وجه الإدارة الأمريكية، لأن ذلك سيدفعهم - حسب معهد واشنطن- إلىٰ مناقضة حقوق الأقليات وحقوق المرأة والحريات الدينية، أي سيجعلهم في تناقض مع القيم الأمريكية التي تشكل مدخلا أساسيا للمصالح الأمريكية في المنطقة.

- أن وصول الإسلاميين إلىٰ السلطة في المنطقة سيهدد الكسب الدبلوماسي الذي حققته الإدارة الأمريكية في المنطقة لأكثر

---

(١) يعتبر ساتلوف أن تركيا في حكم أردوغان تتحول تدريجيا من الدولة التركية العلمانية إلىٰ دولة إسلامية. انظر مقاله السابق: «كيف يجب علىٰ الولايات المتحدة أن تتعامل مع الصعود الإسلامي في مصر».

من ثلاث عقود[1]، إذ يمكن أن يهدد العلاقات الأمريكية المصرية، ويؤثر علىٰ الاتفاقيات الدولية المبرمة، ويعيد النظر في كامب ديفيد، ويبعثر أوراق السلام العربي الإسرائيلي، ويعرض أمن إسرائيل للخطر.

٣- **نبذ الإسلاميين للعنف تكتيكي**: وتنطلق هذه المقولة من الاعتقاد بكون الإسلاميين ينظرون إلىٰ العنف كتكتيك وليس كاستراتيجية، وأنهم تبعا لهذا التوصيف، يغيرون تكتيكاتهم بهذا الخصوص بحسب الظروف، فيتخلون عن العنف حينما يتبين لهم أن هذا الخيار لا يخدم أهدافهم، أو حينما يتبين لهم أن الخيارات البديلة تخدمها أكثر[2]، ويحتج معهد واشنطن علىٰ ذلك بكون الإسلاميين في مصر لم يعلقوا أعمال العنف إلا بعدما تعرضوا لضغط من قبل النظام السياسي، أو بعدما أيقنوا أن الخيارات الأخرىٰ ضمن النسق السياسي القائم توفر لهم إمكانية لخدمة أهدافهم بشكل أفضل، كما يحتج بعدم وجود مسافة زمنية كافية للتقييم والحكم علىٰ موقف الإسلاميين من العنف ومن الديمقراطية، كما يحتج المعهد بحجة أخرىٰ يستقيها من رصيد التجربة الغربية، وهي أن نبذ العنف في هذه التجربة، لم يكن هو

---

(١) يرىٰ ساتلوف أن صعود الإسلاميين سيقوض العلاقات الأمريكية المصرية، وسيقوض الاتفاقيات المبرمة بين إسرائيل ومصر (كامب ديفيد) وستهدد الإسرائيلي. انظر مقاله: «مطلوب اهتمام أمريكي . . . مقال سابق.

(٢) يراجع «معضلة الديمقراطية في الشرق الأوسط»..مقال سابق.

الشرط الوحيد لقبول اشتراك الأحزاب في العملية الديمقراطية، فقد تم منع بعض الأحزاب من الدخول إلىٰ العملية السياسية بسبب نشر الكراهية والعنصرية[1].

٤- لا فرق في الإسلاميين بين المعتدلين والراديكاليين: تنطلق هذه المقولة من الاعتقاد بأن الإسلاميين جميعًا يمثلون نفس التحدي، وأن الفرق بين توجهاتهم ليس استراتيجيا، وإنما هو تكتيكي فقط، يرتبط بالبيئة السياسية والخيارات المطروحة، فما يسمىٰ بالمعتدلين- حسب معهد واشنطن- لم يتخلوا علىٰ العنف لأن هذه القناعة مبدئية عندهم وأن اختيارهم للخيار السلمي استراتيجي، ولكن لأنه إما تم الضغط عليهم من قبل النظام السياسي، أو وجدوا أن خيارات أخرىٰ تخدم أهدافهم بشكل أفضل. وكذلك اختيار بعض الحركات للمشاركة في العملية السياسية. ويقرر معهد واشنطن تبعا لذلك، أن التيارين معا يشكلان تحديا حقيقيا للديمقراطية وللمصالح الأمريكية في المنطقة، وأن مكمن الخطورة في التيارين الإسلاميين المعتدل والراديكالي، لا ترجع إلىٰ أن هذا معتدل والآخر راديكالي، وإنما ترجع إلىٰ الإيديولوجية المشتركة التي ينطلقان منها[2]، والتي تتعارض مع القيم الديمقراطية الأمريكية وتفضي إلىٰ مناقضة المصالح الأمريكية

---

(١) انظر مقاله السابق «الرئيس أوباما يتحدث إلىٰ مسلمي العالم: تقييم مبكر».

(٢) انظر مقاله السابق: «دروس من خط الجبهة في المعركة من أجل القلوب والعقول: عامان لي في المغرب».

مناقضة تامة، وعلىٰ كافة المحاور. وهكذا، فلا تمييز عند معهد واشنطن بين حماس الموصوفة، كتيار راديكالي وبين الإخوان المسلمين الموصوفة كحركة سياسية معتدلة مشاركة في العملية السياسية، لأن كلا الحركتين - في نظر معهد واشنطن- تمثل خطرًا علىٰ الديمقراطية، وتحديًا حقيقيًا للولايات المتحدة الأمريكية، وتناقضان معًا المصالح الأمريكية في المنطقة.

٥- عدم القدرة علىٰ هزم زحف الإسلاميين لا يوفر أي فرصة لتعزيز الديمقراطية: وهي ملخص المعادلة التي جعلها معهد واشنطن عنوانه في التعاطي مع الإسلاميين، تلك المعادلة التي ينتظمهما مساران يمضيان في خط متواز: مسار دعم الديمقراطية ومسار محاربة الإسلاميين، إذ تؤكد هذه المقولة أن الفشل في خوض معركة الأفكار والقلوب ضد الإرهاب وضد إيديولوجية الحركات الإسلامية، يؤثر بشكل سلبي علىٰ مسار الدمقرطة، ولا يوفر أي إمكانية للتغيير السياسي[1]، ويستند معهد واشنطن في الرد علىٰ الأطروحة المقابلة بعدم وجود أي أدلة وشواهد سابقة تؤكد دور الإسلاميين في تعزيز الديمقراطية وإحداث تقدم في مساراتها[2].

٦- فكرة مشاركة الإسلاميين في العملية السياسية تدفعهم إلىٰ

---

(١) نفسه.

(٢) يستشهد بهذا الخصوص بثلاث تجارب تعطي صورة سلبية عن التزام الإسلاميين بالديمقراطية، ويقصد بذلك إيران، والسودان، وغزة.

الاعتدال لا حجة عليها: وهي بمثابة الرد علىٰ أطروحة بعض المراكز البحثية[1] التي ترصد التحولات والمراجعات التي تعرفها الحركات الإسلامية المعتدلة بسبب مشاركتها في العملية السياسية، إذ يعتبر معهد واشنطن أن النماذج التي تساق كأدلة لتأكيد هذه المقولة لا تصلح للاحتجاج، بسبب أن التجارب التي تساق، إنما تهم حالات الإسلاميين الذين يشاركون في بيئات سياسية توجد بها مؤسسات متينة وتتمتع بأجهزة أمنية قوية، ولها ضمانات تؤمن ارتداد هذه الأحزاب علىٰ الديمقراطية مثل وجود الجيش في تركيا، والمؤسسة الملكية في المغرب، أو في الأردن والتي تستطيع أن تتدخل وتفرض قواعد الحياة السياسية[2]، كما يحتج معهد واشنطن بتجارب الإسلاميين في ثلاثة بلدان (وإيران والسودان وغزة) لإثبات عكس مقولة الإدماج في العملية السياسية يساعد علىٰ الاعتدال[3].

٧- فكرة أن الإسلاميين المعتدلين هم مفتاح اعتدال الراديكاليين خرافة: والواقع أن هذه المقولة هي نتيجة المقولة السابقة، وهي الرد المباشر علىٰ مقولات بعض المراكز البحثية التي تعتبر أن الإسلاميين المعتدلين يمثلون مفتاح التحول في الوطن

---

(١) يقصد أطروحة مركز كارنيجي ومركز بروكينغز.

(٢) انظر مقاله معضلة الديمقراطية في الشرق الأوسط .. مرجع سابق.

(٣) انظر مقاله: «سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الإسلاميين: الاحتواء مقابل الإقصاء» مرجع سابق.

العربي[1] وأنه لا مجال لنجاح أي ديمقراطية في العالم العربي دون أن تكون الحركات الإسلامية في قلب العملية السياسية، وأن تشجيع الحركات المعتدلة يقلص من مساحة حضور التيارات الراديكالية، وأن جاذبية المشاركة في العملية السياسية، تسحب البساط من التيارات المتطرفة، وتدفعها إلىٰ الانخراط في نفس المراجعات التي قادت الحركات الإسلامية المشاركة إلىٰ الاعتدال. ويعتبر معهد واشنطن أن هذه القضية هي مجرد مسألة نظرية لا يقدم التقييم العملي أي دليل عليها، بل يذهب معهد واشنطن إلىٰ التشكيك في اعتدال الحركات الإسلامية المشاركة نفسها، معتبرا أن لجوءها للخيار السلمي ودخولها للعملية السياسية ليس برهانا علىٰ تخليها عن العنف، بقدر ما يعني أنها اختارت أفضل الطرق لخدمة أهدافها، أو أنها أجبرت تحت الضغط السياسي علىٰ الترك التكتيكي للعنف وترجيح خيارات أخرىٰ أكثر نجاعة، وأنه حالما يتبين لها أن الرجوع إلىٰ الخيارات العنفية يوفر لها تحقيق أهدافها بشكل أفضل، فإنها لن تتردد في ذلك.

٨- معايير القبول بالمشاركة السياسية ينبغي ألا تقتصر فقط علىٰ نبذ العنف: وتنطلق هذه المقولة من عدم حصر شروط قبول الإدماج في العملية السياسية في نبذ العنف واحترام القانون فقط، كما هي الشروط التي عرضها أوباما في خطابه للعالم الإسلامي في

(١) يقصد مركز كارنيجي للسلام الدولي.

القاهرة، بل ضرورة إخضاع الحركات الإسلامية إلىٰ امتحانين: الأول هو الزمن، والثاني هو تقويم للمنظور الكامل لسياساتهم، إذ يتطلب الأمر حسب معهد واشنطن، ألا تكتفي الحركات الإسلامية فقط بسحب كافة الإشارات علىٰ استخدام العنف، وإنما يتطلب الأمر أن تسحب جميع عناصر كره الأجانب والعناصر التآمرية والعنصرية ومعاداة السامية وأن تبين من خلال ممارستها أن أهدافها تغيرت[١].

٩- رفض العنف والدخول في العملية السياسية ليس مؤشرا علىٰ قبول الإسلاميين للديمقراطية: تنطلق هذه المقولة من كون الإعلان عن التخلي عن العنف والدخول في العملية السياسية لا يمثل دليلًا علىٰ توجه الحركات الإسلامية إلىٰ الديمقراطية. ويستحضر معهد واشنطن نفس الحجج التي ساقها في تأكيد مقولة تكتيكية نبذ الإسلاميين للعنف، ويزيد عليها بحجة أخرىٰ، وهي أن الإسلاميين حينما يتمكنون من التحول إلىٰ قوة سياسية، فإنهم يحولون بلدانهم إلىٰ شيء مختلف، ويفرضون أجندتهم لأسلمة المجتمع والهيمنة علىٰ جميع مؤسسات الدولة، ويورد معهد واشنطن في هذا الاتجاه نموذج تركيا في عهد أردوغان التي تتحول - في نظره - تدريجيا إلىٰ دولة إسلامية[٢].

---

(١) انظر مقاله السابق: معضلة الديمقراطية . . .

(٢) انظر مقاله السابق: «ثلاثة أسابيع حاسمة في الشرق الأوسط: رؤىٰ في سياسة الولايات المتحدة الخارجية»، مرجع سابق.

١٠- لا منظمة إسلامية يمكن أن تكون حارسة البوابة للبيت الأبيض أو الخارجية الأمريكية: ويراد بهذه المقولة الرد علىٰ أطروحات بعض مراكز البحث الأمريكية والأوربية التي تعتقد أن الادماج السياسي للإسلاميين المعتدلين يساهم في تقليص المد الراديكالي ويخفف من الخطر الإرهابي[١]، وأن من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أن تشجع إدماج الإسلاميين في العملية السياسية، لأن من شأن ذلك أن يقلل مساحة الاستقطاب الراديكالي، وبالتالي يقلل من التهديدات الأمنية التي تشكلها التنظيمات الإرهابية. خلاصة النقد الذي يوجهه معهد واشنطن لهذه المقولات، أن الأمن القومي الأمريكي لا يتوقف أبدًا علىٰ وجود الإسلاميين أو أي دور يقومون به في العملية السياسية، بل علىٰ العكس من ذلك تماما، فالإسلاميين -حسب معهد واشنطن- يمثلون أكبر تحد أمام الولايات المتحدة الأمريكية، لأن الخطر لا يأتي من كون هؤلاء الإسلاميين معتدلين أو متطرفين، ولكنه يأتي من الإيديولوجية التي يتقاسمانها معا[٢]، والتي -في نظر معهد واشنطن- تتناقض جوهريًا مع القيم الديمقراطية[٣].

١١- تقوية المعتدلين بدل الرهان علىٰ اعتدال المتطرفين:

---

(١) يحيل إلىٰ مقولة معهد كارنيجي ومعهد بروكينغز.

(٢) يراجع مقاله السابق «دروس من خط الجبهة في المعركة من أجل القلوب والعقول: عامان لي في المغرب».

(٣) يرىٰ ساتلوف أن الإسلام والديمقراطية يتعارضان. انظر المقال السابق.

وتنطلق هذه المقولة من رؤية يطرحها معهد واشنطن علىٰ الإدارة الأمريكية تستند إلىٰ ضرورة تحديد الحلفاء وتعزيز العلاقة معهم، ودعمهم وتقوية جبهة الإصلاحيين من خصوم الإسلاميين وأعدائهم، والعمل علىٰ تنشئة حلفاء جدد لمواجهة الإسلاميين، ومنع أي إمكانية لوصولهم إلىٰ السلطة. وترتكز المقولة علىٰ أن الأولوية ينبغي أن تعطىٰ لتقوية المعتدلين من حلفاء واشنطن، بدل العمل علىٰ فتح الإمكانية لإدماج الإسلاميين في العملية السياسية بقصد تشجيعهم علىٰ الاعتدال، وتحتج هذه المقولة بجملة من الحجج التي تدعمها، منها أولًا، أن دعم الإصلاحيين المعتدلين وتقوية مواقعهم لا يتعارض مع المصالح الأمريكية[1]، ومنها ثانيًا، أن الجهد الذي يبذل من أجل تشجيع الإسلاميين علىٰ الاعتدال ينتهي بتقويتهم علىٰ تقويض الديمقراطية، وفرض أجنداتهم في الهيمنة علىٰ بنيات الدولة وفي أسلمة المجتمع وتهديد المصالح الأمريكية وتقويض السلام مع إسرائيل، ومنها ثالثًا، أن الديمقراطية لن تكون بخير مع هيمنة الإسلاميين، وأنها ستنتهي إلىٰ فرض تطبيق الشريعة، وتقويض الحريات الدينية، وحقوق الأقليات وحقوق المرأة[2].

١٢- الديمقراطية التمييزية: وهي ثمرة المقولة السابقة ونتيجتها، إذ ينطلق معهد واشنطن من مفهوم تمييزي للديمقراطية تشترط

---

(١) نفسه.

(٢) انظر مقاله معضلة الديمقراطية في الشرق الأوسط .. مرجع سابق

تفضيل بعض المكونات، وإقصاء مكونات سياسية أخرىٰ، وذلك باعتماد معيار التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو معيار التوافق مع مصالحها في المنطقة، إذ بناء علىٰ هذه المقولة، يتم النصح بإقصاء الإسلاميين من المشاركة في العلمية السياسية، ويتم في المقابل، توصية الإدارة الأمريكية بضرورة التدخل بتقديم الدعم لحلفائها من خصوم الإسلاميين وأعدائهم، من أجل تحسين تموقعهم في المشهد السياسي وتقويتهم بنيل مواقع متقدمة في السلطة[1]. ويستند معهد واشنطن في تأصيله لمفهوم الديمقراطية التمييزية من افتراض أن خصوم الديمقراطيين وأعداءهم -أي حلفاء أمريكا الطبيعيين حسب ساتلوف- هم الأضمن للمصالح الأمريكية في المنطقة، وللمكتسبات التي حققتها الإدارة الأمريكية لأزيد من ثلاث عقود.

١٣- الاشتراط الإيجابي ودعم فكرة التدخل لتوجيه العملية الانتخابية لغير صالح الإسلاميين: تقوم هذه المقولة علىٰ افتراض أنه هناك دائمًا إمكانية للولايات المتحدة الأمريكية للتدخل لتوجيه العملية الانتخابية، حتىٰ ولو تأكد بأن الدور الأمريكي في الحسم في العملية السياسية محدود، والأوراق التي يمكن أن تحركها غير مؤثرة، وذلك بجعل الدعم الأمريكي سواء منه الموجه إلىٰ

(١) يراجع مقاله السابق «دروس من خط الجبهة في المعركة من أجل القلوب والعقول: عامان لي في المغرب».

المؤسسة العسكرية أو إلىٰ الحكومة مشروطا بالتزام الحكومة بجملة من العناصر التي تدرك الإدارة الأمريكية أن الذي يستطيع تحملها هي حكومة لا يوجد علىٰ رأسها إسلاميون، بحيث تقدم الولايات المتحدة الأمريكية إعلان مبادئ يتضمن هذه الشروط[1]، ويكون معلنًا للرأي العام بشكل واضح، حتىٰ تدرك القاعدة الانتخابية المخاطر الناتجة عن التصويت لفائدة الإسلاميين، والكسب الذي يمكن أن يتحقق للبلد من جراء تصويتهم ضد الإسلاميين. ويتخذ معهد واشنطن حالة بايدن في لبنان كنموذج لتوضيح مفهوم الاشتراط الإيجابي، وأثره في ترجمة معادلة ديمقراطية من غير إسلاميين، أو بالأحرىٰ ديمقراطية تحارب الإسلاميين.

١٤- دعم الديمقراطية الليبرالية، ورفض الديمقراطية المعارضة للديمقراطية: يحرص معهد واشنطن علىٰ تحديد مفهوم الديمقراطية والتخويف من الديمقراطية التي تفضي إلىٰ القضاء علىٰ الديمقراطية. فمع تأكيده علىٰ أن الليبرالية لا تقود دائمًا إلىٰ الديمقراطية، إلا أنه يؤكد في المقابل علىٰ أن الديمقراطية لا يمكن أن تكون إلا ليبرالية بنفس الحمولة الأمريكية لهذا المفهوم، بما يعنيه نبذ مقولات الإسلاميين التي تستند إلىٰ تطبيق الشريعة والاحتجاج بالهوية والخصوصية والمرجعية الإسلامية في قضايا حقوق المرأة وحقوق الأقليات والحريات الدينية وغيرها من

---

(١) انظر شهادته حول الإخوان والتيار الإسلامي في مصر في الكونغرس الأمريكي. مرجع سابق.

القضايا المندرجة ضمن حقوق الإنسان. وبناء علىٰ هذا التمييز، يعتبر معهد واشنطن أن الديمقراطية لا يمكن أن تكون أبدا مع التيارات والحركات التي تتبنىٰ مفهوما خاصا للديمقراطية يتعارض مع الديمقراطية الليبرالية أو بالأحرىٰ مع القيم الديمقراطية الأمريكية، وأنه تبعًا لذلك، يرىٰ أن فكرة إدماج الإسلاميين فيها خطورة كبيرة علىٰ الديمقراطية، وتمثل تحديًا كبيرًا للقيم الديمقراطية الأمريكية، بحجة أنهم إذا وصلوا إلىٰ السلطة، فإنهم لن يقبلوا بالتداول السلمي علىٰ السلطة، ويستغلون مواقعهم للسيطرة علىٰ مراكز القوىٰ في الدولة وسيتجهون إلىٰ أسلمة المجتمع، وتمرير تشريعات تتناقض مع الديمقراطية.

١٥- مساهمة الإسلاميين في تطوير التغيير السياسي مقولة نظرية يعوزها التقييم العملي: وتنطلق هذه المقولة السجالية من نقد أطروحة بعض المراكز البحثية التي تحاول إقناع صناع القرار السياسي أنه يستحيل دعم الديمقراطية من غير إشراك الإسلاميين المعتدلين، وأن إحداث التحول في البنىٰ الاستبدادية يتطلب أن يكون الإسلاميون المعتدلون في قلب الدينامية السياسية الضاغطة من أجل الديمقراطية، ويعتبر معهد واشنطن أنه لا توجد تجارب سابقة يمكن الاستناد إليها في تبرير هذه الأطروحات، وأنها تبقىٰ في أحسن أحوالها نظرية لا يشهد لها أي تقييم عملي، ويعتبر النموذج التركي، الذي في العادة ما يتم الاستناد إليه لتبرير أطروحات هذه المراكز البحثية، وترسيخ وجود نموذج معتدل

للإسلاميين يقوي الديمقراطية، بأنه علىٰ العكس من ذلك، يتجه نحو الابتعاد عن الديمقراطية، وتطوير التغيير السياسي في البلد، ويتجه نحو فرض الأجندة الإسلامية تدريجيا.

١٦- خرافة مقولة الزمن الطويل التي تراهن علىٰ إسقاط تجربة الإسلاميين ديمقراطيا: وهي مقولة سجالية يرد بها معهد واشنطن علىٰ بعض المراكز البحثية، التي تعتقد أن أفضل طريقة لمواجهة الإسلاميين هي المراهنة علىٰ الزمن، وتركهم في السلطة إلىٰ أن يثبت فشلهم في التدبير، ويتم إسقاطهم ديمقراطيا. ويعتبر معهد واشنطن أن هذه المقولة يمكن أن تكون صحيحة فقط عندما يثبت سلوك الإسلاميين أنهم يلتزمون بالديمقراطية، وأنهم لن يقوموا بخطوات لمنع أي تنافس حقيقي في المستقبل، وحيث أن هذا الأمر غير مسلم عند معهد واشنطن من الناحية النظرية، فقد حاول أن يحشد جملة من الأدلة من سلوكات ومواقف الإسلاميين التي تبطل هذه المقولة من الناحية السياسية، وتؤكد خطأ التقديرات التي تراهن علىٰ اعتدال الحركات الإسلامية، إذ أورد في هذا السياق موقف الإخوان من عرض معاهدة السلام علىٰ استفتاء شعبي، وعدم ترحيبهم بالأقليات، وتعهدهم بمقاضاة من ينتقد تطبيق الشريعة[١].

---

(١) انظر مقاله السابق «كيف يجب علىٰ الولايات المتحدة أن تتعامل مع الصعود الإسلامي في مصر».

١٧- المصالح الأمريكية أولا حين تكون نتائج الديمقراطية غير مأمونة: تتخرج هذه المقولة من مفهوم الديمقراطية التمييزية الذي يتبناه معهد واشنطن، والذي يعتبر أن مصالح أمريكا مرتبطة بدعم هذا النوع من الديمقراطية التي تحارب الإسلاميين، وأنه من الضروري دائما الموازنة بين دعم الديمقراطية وبين الحذر من مخاطرها، خوفا علىٰ مصالح أمريكا من التهديد بسبب صعود الإسلاميين إلىٰ السلطة، أو تشكيلهم لقوة سياسية حقيقية في المشهد السياسي.

وتتلخص هذه المقولة في ضرورة أن يتم النظر إلىٰ أجندة الدمقرطة بارتباط وثيق مع المصالح الأمريكية، وأن الدمقرطة ليست هدفا بحد ذاتها، وإنما هي وسيلة إلىٰ تحصين المصالح الأمريكية، وأنه في حالة ما إذا كانت نتائج الديمقراطية ستضر بالمصالح الأمريكية، فإن الأولوية ينبغي أن تعطىٰ لهذه المصالح، وليس إلىٰ الدمقرطة، أي في حالة إذا تأكد بأن نتائج الديمقراطية تفضي إلىٰ صعود الإسلاميين، فإن الأولوية لا تعطىٰ لدعم الدمقرطة، وإنما توجه إلىٰ المصالح الأمريكية، بما يعني بذل كل الجهود الممكنة لمنع الإسلاميين من الوصول إلىٰ السلطة، أو العمل علىٰ انهيارهم فيها في حالة ما إذا وصلوا إليها.

والواقع أن نتيجة هذه المقولة هي أن معهد واشنطن، بالإضافة إلىٰ تبنيه لمفهوم الديمقراطية التمييزية، فهو يتبنىٰ مفهوما

تكتيكيًا للديمقراطية[1]، يجعل منها أداة لخدمة المصالح الأمريكية، بحيث يمكن التخلص منها، أو تعطيل مسارها، أو إجهاضها في حالة إذا كانت نتائجها غير مأمونة بالنظر إلىٰ المصالح الأمريكية.

١٨- السكوت عن إجهاض العملية الديمقراطية وعدم فعل أي شيء للديمقراطية يكون أفضل إذا كان الثمن هو إسقاط الإسلاميين وحفظ المصالح الأمريكية: وتكمل هذه المقولة سابقتها، إذ تستند علىٰ ثلاث مقدمات:

- دعم الديمقراطية وإسناد مسارها يكون حيث تفضي نتائجها إلىٰ تحصين المصالح الأمريكية.

- التدخل لتوجيه نتائج الديمقراطية في حالة إذا كان بالإمكان منع حدوث المحذور في نتائج الديمقراطية، أي وصول الإسلاميين.

- إذا تم إجهاض المسار الديمقراطي من طرف فاعل سياسي آخر غير القوىٰ الأجنبية، بالشكل الذي يمنع صعود الإسلاميين أو يسقطهم من السلطة، فإن السكوت وعدم فعل أي شيء، يكون الخيار الأفضل بالنسبة إلىٰ الولايات المتحدة، وأن الاستمرار في دعم الديمقراطية أو الاحتجاج علىٰ إجهاضها لا يخدم في شيء المصالح الأمريكية.

---

(١) أي يؤمن بالديمقراطية إذا كانت نتائجها مأمونة ليس فيها فوز للإسلاميين، ولا يؤمن بها إن أدت إلىٰ فوز الإسلاميين.

وتتضح معالم هذه المقولة عمليًا بطبيعة المواكبة البحثية التي أطر بها معهد واشنطن انقلاب المؤسسة العسكرية في مصر على العملية السياسية وإسقاطها للرئيس المنتخب محمد مرسي، إذ اعتبر معهد واشنطن بهذا الخصوص أن أفضل شيء يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية ألا تفعل أي شيء في اتجاه دعم الديمقراطية[1]، وأن تكتفي بإعلان مبادئها واستثمار الفرصة لطرح ما يسميه معهد واشنطن بـ «الاشتراط الإيجابي»[2].

---

(١) انظر مقاله السابق «في مصر تكون الولايات المتحدة أفضل حالًا عندما لا تفعل شيئًا».

(٢) يراجع مقاله السابق: «مصالح الولايات المتحدة في مصر: إعلان مقترح للسياسة الأمريكية».

المبحث الثاني

معهد كارنيجي: التوجهات والمقولات والحجج

من الواضح أن هناك خلافًا جوهريًا بين معهد واشنطن ومعهد كارنيجي في التعاطي مع الإسلاميين، يظهر في التوجهات، ويبرز بشكل أكبر في المقولات المتناقضة، وفي الحجج التي تستعمل لدعم كل مقولة علىٰ حدة. لكن، مع تسجيل درجة كبيرة من الحدة في الاختلاف بين الأطروحتين، فإن المنطلقات التي ترتكز عليها كل أطروحة، لا تبتعد كثيرًا عن أختها، إذ المشكلة في جوهرها ليست في تأكيد اعتدال الإسلاميين، أو ميلهم إلىٰ تبني العنف، ولا في التزامهم بالديمقراطية، أو استغلالهم للفرص التي تتيحها للهيمنة علىٰ الدولة وأسلمة الدولة، ولا حتىٰ في تعليل خطورتهم علىٰ المسار الديمقراطي، أو تأكيد مساهمتهم في تقوية العملية الديمقراطية، وتوسيع دائرة الاعتدال، وإنما المشكلة في جوهرها هي تقدير المصلحة القومية الأمريكية في مبادرة الديمقراطية، وأفضل المعادلات لتأمينها، وهل يتأتىٰ ذلك عبر مدخل الاستقرار

والاستمرار في دعم الأنظمة، أو عبر مدخل الديمقرطية من غير تخوف من مخاطرها، أو عبر نوع من الديمقراطية لا تتسع لمشاركة الإسلاميين.

في أطروحة كارنيجي، هناك محاولة لخط طريق آخر، غير الخط الذي اختاره معهد واشنطن، خط يعتمد بالأساس مواكبة مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية لدعم الديمقراطية في العالم العربي منذ الحادي عشر من شتنبر ٢٠٠١، ومحاولة تقييمها وترشيدها، والتأسيس لتصور مكتمل لفكرة التغيير السياسي الذي من شأنه أن يضمن بشكل أفضل تأمين المصالح الأمريكية في المنطقة. أي أن معهد كارنيجي، مثله في ذلك مثل معهد واشنطن، لا يتناول قضية الديمقراطية في العالم العربي كمسار منفصل عن المصالح الأمريكية في المنطقة، وإنما ينشغل بقضية الديمقراطية من زاوية استراتيجية، تتربع علىٰ رأسها الرؤية الأمريكية، التي تبحث بدرجة أولىٰ عن نوع من الانتقال الديمقراطي الذي يخدم المصالح الأمريكية، ولا يعرض مكتسباتها في المنطقة إلىٰ الإجهاز. أي أن الخلاف بين معهد واشنطن ومعهد كارنيجي، وإن اتسم بقدر من الحدية والتناقض في الرؤية للإسلاميين، فهو في جوهره خلاف في الوسائل والمسلكيات، أكثر منه خلافا في الأهداف والمقاصد، وإنما الذي أبرز هذه الحدية في التباين والاختلاف هو قضية الإسلاميين، وحساسية النظرة إليهم، ودرجة التوجس من مواقفهم وسلوكاتهم السياسية.

ولئن تتبعنا في المبحث السابق أدبيات معهد واشنطن، وحرصنا علىٰ تتبع مواكبته البحثية للإسلاميين، فإننا، وقبل أن نشرع في الكشف عن توجه معهد كارنيجي المؤطر لرؤيته في التعامل مع الإسلاميين، نود التأكيد علىٰ المقدمات الآتية:

- أن الاختلاف الحدي لمعهد كارنيجي مع معهد واشنطن، وتبنيه لفكرة إدماج الإسلاميين ودورهم في تطوير العملية الديمقراطية وفي توسيع دائرة الاعتدال، سمح له بفتح نافذة أوسع في دراسة أطياف الإسلاميين، وتتبع سلوكهم السياسي، والاقتراب من تفاصيل كثيرة تهم أطروحتهم الإيديولوجية والسياسية، بخلاف معهد واشنطن، الذي لم تساعده رؤيته للديمقراطية التمييزية، وعدم تمييزه بين أطياف الإسلاميين وتحذيره من خطرهم، في معرفة التمايزات الحاصلة بين مكوناتهم، بحيث كان أبعد عن الاشتباك مع الظاهرة الحركية الإسلامية، وأقرب ما يكون حاملا للتهم الجاهزة غير المسنودة بالمؤشرات العلمية.

- أن التنوع الذي طبع كبار باحثي كارنيجي، وتخصص عدد منهم في الحركات الإسلامية -لاسيما عمرو حمزاوي وناثان براون ومارينا أوتاوي، بالإضافة إلىٰ جراهان فولر- جعل المخرجات البحثية لمعهد كارنيجي في مواكبة الإسلاميين، وربط ملاحظاتهم لسلوكهم السياسي بالرؤية البحثية المؤطرة لمشروع المعهد، تفوق بكثير مخرجات معهد واشنطن في هذا الاتجاه.

- أن انفتاح المعهد علىٰ الانتقادات التي كانت في الغالب

تخرج من معهد واشنطن ومن يسايره نفس الأنموذج البحثي، جعله في مراجعة دائمة لأطروحته، وفي بحث مستمر عن تجديد مفرداتها، مما أثراها وأغناها، وجعلها أكثر دينامية من أطروحة معهد واشنطن المغلقة.

- أن المواكبة البحثية لمعهد كارنيجي انفتحت علىٰ أكثر من أسلوب علمي في التعامل مع المسألة الإسلامية، بما في ذلك اللقاء المباشرمع قيادات الحركات الإسلامية المعتدلة، وأحيانا التحول للعب دور الوسيط بين الغرب والإسلاميين(١)، في حين بقيت المواكبة البحثية لمعهد واشنطن منحصرة في نظرات باحثيها، وأحيانا تخميناتهم ورؤاهم الجاهزة عن الإسلاميين.

أ- **توجهات معهد كارنيجي**: ينطلق توجه معهد كارنيجي من تسجيل ملاحظات نقدية وجيهة لمبادرة الإدارة الأمريكية لدعم الديمقراطية في العالم العربي، إذ اعتبر أن الرؤية التي أطرت خطاب الحرية الأمريكي أثبتت فشلها بسبب عدم إدراكها للمعادلة السياسية العربية، إذ سقط الافتراض القائم علىٰ أن التدخل الأمريكي في العراق سيسهم في تحويلها إلىٰ دولة نموذج في التحول الديمقراطي في العالم العربي، وأدىٰ إلىٰ نتيجة معكوسة تعرضت إثرها صورة الولايات المتحدة الأمريكية إلىٰ نكسة

---

(١) انظر الاستشراف السياسي الذي أصدره معهد كارنيجي تحت عنوان:
«التساؤلات التي ينبغي علىٰ الحركات الإسلامية الإجابة عنها: جماعة الإخوان المسلمون نموذجا».

حقيقية، إذ لم تعتبر عملية الدمقرطة المتبناة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية سوىٰ تعبير لغوي بديل لمصطلح تغيير الأنظمة بالقوة، كما سقط الافتراض القائم علىٰ أن ممارسة الضغوط علىٰ دول بعينها سيؤدي إلىٰ تعديل سياساتها الداخلية، إذ جاءت هذه السياسات عامة للغاية وسيئة التقدير، وفي بعض الأحيان اعتمدت هذه السياسات دون أن تقوىٰ الإدارة الأمريكية علىٰ جني ثمارها، كما سقط أيضا افتراض أن مبادرة شراكة الشرق الأوسط لسنة ٢٠٠٢، ستؤدي إلىٰ إجراء تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، وستساعد في تهيئة شروط التحول السياسي، إذ سجلت هذه المبادرة تفاوتًا بين الأهداف الطموحة والتمويل المتواضع الذي لم يتجاوز قيمة ٤٣٠ مليون دولار، مما حكم علىٰ البرنامج بالفشل منذ بدايته(١).

واعتبر المعهد في تقييمه لخطاب الحرية، أن الأثر الذي ترتب عنه في العالم العربي كان عكسيًا، إذ ولد موجة سخط علىٰ الغطرسة الأمريكية والتدخل في الشؤون الداخلية العربية، وغضب من الدعم الذي قدمته سابقًا الولايات المتحدة الأمريكية للأنظمة السلطوية، بدلًا من دعم الديمقراطية، في حين بقي الوضع السياسي العربي متسمًا بالعجز، وشدة الطلب علىٰ التغيير، بغض النظر عن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية(٢).

---

(١) انظر مقالة دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط استعادة المصداقية، مرجع سابق.

(٢) نفسه.

هذا التقييم الشامل لإخفاق سياسات الولايات المتحدة في دعم الديمقراطية، هو الذي جعل مركز كارنيجي يجتهد في بلورة تصور جديد معروض علىٰ صناع القرار السياسي، لمحاولة الاستدراك، وتصحيح السياسيات في اتجاه دعم الديمقراطية.

وينطلق معهد كارنيجي في رؤيته من الاعتقاد الجازم بأن الاستقرار -اللازمة التي ترتبط بها المصالح القومية الأمريكية في المنطقة- لم يعد ممكنًا في العالم العربي من غير القيام بإصلاحات سياسية، تعيد توزيع خارطة السلطة في العالم العربي، وأن هذا الهدف بدوره، لا يمكن حله من غير حسم الموقف في قضية التعامل مع الإسلاميين، علىٰ اعتبار أن الإسلاميين يشكلون القوة السياسية الحيوية في المشهد السياسي في معظم الدول العربية، وأن المنافسة التي يمكن أن يجدوها من الأحزاب العلمانية تظل جد ضعيفة بسبب الأزمة العميقة التي تمر منها الأحزاب العلمانية والليبرالية، وأنه إذا لم يتجه الموقف لقبول اندماج الإسلاميين المعتدلين في العملية السياسية، فإن منسوب الضغط علىٰ الأنظمة الاستبدادية سيكون عديم التأثير، مما يعني في المحصلة استحالة إحداث أي تغيير سياسي، وهو ما سيؤدي مع الوقت إلىٰ تنامي التطرف، وتوسع القوىٰ الراديكالية، وتهديد الاستقرار في المنطقة، والمس تبعا لذلك بالمصالح الأمريكية[1].

---

(١) تراجع ورقة «الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية في العالم العربي: استكشاف المناطق الرمادية».

بناء علىٰ هذا التركيب، يرىٰ معهد كارنيجي أنه ليس هناك بديل عن التمييز بين الحركات الإسلامية الراديكالية والحركات الإسلامية المعتدلة، وأنه من الضروري تسجيل أثر الاندماج السياسي للإسلاميين في إحداث تحولات مهمة في سلوكهم السياسي، وفي انعطافهم إلىٰ السياسات العمومية بدل التركيز علىٰ القناعات القعائدية، وفي انطلاق النقاشات الداخلية حول علاقة الحركة بالحزب والدعوة بالسياسة، وأن مشاركة الإسلاميين المعتدلين في العملية السياسية يقوي ليس فقط حظوظ اعتدالهم، بل يدفع في اتجاه اعتدال الحركات الراديكالية، وتقليص المساحات التي تشغلها. وهكذا حتىٰ يستنتج معهد كارنيجي بأن الحركات الإسلامية المعتدلة تمثل مفتاحًا للتحول السياسي في العالم العربي، وأنه إذا لم يكن مؤكدًا بالنسبة لصناع القرار السياسي بأن مشاركة الإسلاميين في العملية السياسية، وتحولهم إلىٰ قوة سياسية رئيسية في المشهد السياسي ستؤدي إلىٰ اعتدالهم، فإن عدم مشاركتهم يؤدي إلىٰ تنامي نزعات التطرف والراديكالية[١].

ولتدقيق التوجه وتفصيله، يرىٰ معهد كارنيجي أن المعادلة السياسية العربية تتقاسمها ثلاث مجموعات من اللاعبين السياسيين الذين يحددون إمكانية التغيير الديمقراطي في الشرق الأوسط: وهي الأنظمة القائمة والأحزاب الليبرالية أو اليسارية (الأحزاب العلمانية

---

(١) تراجع ورقة الإسلاميون في السياسة ديناميكيات المشاركة. مرجع سابق.

باختصار) والأحزاب والحركات الإسلامية. ويعتبر كارنيجي أن التعويل علىٰ منظمات المجتمع المدني لتكون مفتاح التحول الديمقراطي لن يكون ذا جدوىٰ، بحكم أنها لا تعلب عمليا إلا دورا محدودا، مما يعني أن الأنظمة القائمة ستبقىٰ هي الأقوىٰ بين هؤلاء اللاعبين، وستستمر في عملية المزاوجة بين الاستيعاب والقمع لخصومها، وأنه لهذا السبب بات من الضروري علىٰ الغرب أن يعيد النظر في سياساته التي تراهن فقط علىٰ الأحزاب العلمانية التي ينظر إليها علىٰ أنها شريكة محتملة في التحول، لأن ضعف هذه الأحزاب وهامشيتها لا يسمح لها بلعب دور كبير في المشهد السياسي، وأن البديل ينبغي أن يتجه في مسارين اثنين، الأول هو دعم الإسلاميين المعتدلين، باعتبارهم قوة أساسية، وتشجيع التعايش بينهم وبين الأحزاب العلمانية، حتىٰ تتقوىٰ الضغوط علىٰ الأنظمة الاستبدادية من الطرفين معا، ولا تستفرد بهما الأنظمة الاستبدادية. ويعتبر معهد كارنيجي أن أي إضعاف للإسلاميين المعتدلين ستكون نتيجته استفراد الأنظمة بالسلطة، وإعادة تثبيتها لأقدامها في كثير من البلدان، وذلك علىٰ حساب انهيار كامل للمعارضة بجميع قواها الإسلامية والعلمانية.

ويحذر معهد كارنيجي من مخاطر السياسة الأمريكية في مواجهة الإرهاب، والاستمرار في دعم الأنظمة الاستبدادية، ويعتبر أن أول نتيجة ستجنيها الإدارة الأمريكية من ذلك، هي أن يصبح الإسلاميون في مقدمة المعارضة السياسية، وأن تعزز شعبيتهم، وأن

يصيروا رأس الرمح في في معاداة الامبريالية والأنظمة القائمة في المنطقة، وسيشعرون بأنهم في حالة حصار وخوف من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وسيلجؤون تبعا لذلك، إلىٰ الاحتماء بهويتهم ودينهم في عملية الدفاع. وسيعزز من تقاربهم مع التيارات القومية واليسارية، وستكون من نتائج هذه السياسة أيضا وضع حد لاحتمال تطور التيار الإسلامي في الاتجاه الاعتدال، واتساع نفوذ التيارات الراديكالية سواء منها العلمانية أو الإسلامية.

ومع إصرار معهد كارنيجي علىٰ دعم فكرة اعتدال الحركة الإسلامية المشاركة في العملية السياسية، وعلىٰ تثمين أثر اندماجهم السياسي في إحداث تحولات في عقلهم السياسي، إلا أنه في المقابل، يحرص علىٰ تسجيل مناطق رمادية في فكر وسلوك الحركات الإسلامية، ورصدها وتتبعها في مواقف الإسلاميين وبرامجهم ومبادراتهم التشريعية والرقابية، ويؤكد في كثير من الأحيان عدم وجود ضمانات بأن الوقت سيؤدي تلقائيا إلىٰ القضاء علىٰ تلك المناطق الرمادية، وأن الحركات الإسلامية التي لا تلجأ إلىٰ العنف ستواصل التطور في اتجاه ليبرالي، بل ويتحدث مرارًا عن أنها تشكل مصدر قلق بسبب الأهمية والمكانة التي صار يتبوأها الإسلاميون في المشهد السياسي، إلا أن المعهد يؤكد بأن المأزق لا يتمثل في هذه الزاوية، وإنما يتمثل في ضعف الأحزاب العلمانية التي من شأنها أن تساهم في إحداث التوازن وبعث كثير من الطمأنة.

وللخروج من هذه المعضلة، أي معضلة استمرار المناطق الرمادية في فكر وسلوك الحركات الإسلامية، وضعف الأحزاب العلمانية، التي يمكن المراهنة عليها لإحداث التوازن السياسي، يرىٰ المعهد أن الارتياب بين الحركات الإسلامية وبين الغرب، لا يساعد في دفع قضية الإصلاح السياسي قدما في العالم العربي في ظل بروز المنظمات الإسلامية المختلفة كلاعب أساسي ومحوري في أية عملية تحول سياسي في المنطقة من جهة، وتمتع الفاعل الدولي (حكومات ومنظمات دولية) بنفوذ في العالم العربي، وأنه من المهم أن يحصل التفاهم بين الجانبين و«أن يتوصلا إلىٰ بعض الوضوح حول ما يمكن أن يتفقا عليه»[1].

ولم يخف معهد كارنيجي الدور المهم الذي قام به في هذا الاتجاه خلال السنوات القليلة الماضية، والذي تمثل في وضع صناع القرار السياسي والمحللين الغربيين في الصورة بخصوص تطور موقف الحركات الإسلامية التي اختارت المشاركة في العملية السياسية في بلدانها، وفي الوقت ذاته، تقريب قيادات الحركات الإسلامية من أسباب ارتياب الغرب المزمن إزاء الحركات الإسلامية، معتبرة في الدورين معا، أنها تقوم بدور الوسيط، إذ يركز معهد كارنيجي بهذا الخصوص علىٰ الهواجس المبررة، وليس

(١) تراجع الاستشراف السياسي الذي أصدره معهد كارنيجي تحت عنوان: «التساؤلات التي ينبغي علىٰ الحركات الإسلامية الإجابة عنها: جماعة الإخوان المسلمون نموذجا» مرجع سابق.

الهواجس القائمة علىٰ الجهل وعلىٰ الأفكار المسبقة حول الإسلام والحركات الإسلامية.

وقد عمل معهد كارنيجي في المساهمة في تبديد هذا الارتياب من خلال استعراض تجربة الأحزاب المسيحية الديمقراطية، والتي قدر أنها تشبه إلىٰ حد كبير تجربة الإسلاميين، فيما يخص احتفاظهم بالمناطق الرمادية، وكيف قادت تجربة الاندماج السياسي للأحزاب المسيحية الديمقراطية إلىٰ الخروج من هذه المعضلة.

ويقدم معهد كارنيجي أطروحته في الجواب عن استمرار المناطق الرمادية، ويرىٰ أن مزيدا من اندماج الإسلاميين في جميع المحافل المحلّية والدولية لفهم ما هو مقبول أو غير مقبول في الأماكن الأخرىٰ، سيساعدهم علىٰ مواجهة حقيقة الخيارات المطروحة عليهم، وأيضًا مواجهة واقع العمل كأحزاب سياسية في العالم الحقيقي.

وحتىٰ تكتمل عناصر توجه معهد كارنيجي، يبسط وجهة نظره حول الدور المفترض للأحزاب العلمانية في العالم العربي، إذ لاحظ المعهد أن هذه الأحزاب تعيش أزمة حقيقية، لأنها تناضل علىٰ جبهتين من الصراع، نتيجة لكونها تعيش وضعية الحصار من جهة الأنظمة السياسية التي لا تسمح لها بممارسة النشاط السياسي الحر والمشروع إلا في حيز ضيق جدًّا، ومن جهة الإسلاميين، الذين تتصاعد شعبيتهم في مختلف أنحاء العالم العربي. ويستنتج معهد كارنيجي أن تعزيز الأحزاب العلمانية ضروري من أجل

تحقيق التحول الديمقراطي في العالم العربي، لكنه يعتبر أن هذا الاستنتاج ليس نابعا من التخوف من الإسلاميين، ولا إلىٰ اليأس من الأنظمة الحاكمة، ولا بسبب الإعجاب بتمسك السياسيين العلمانيين بالديمقراطية، وإنما يعود السبب الفعلي لهذا الاستنتاج لحقيقة أنه في ظل غياب أحزاب علمانية صالحة للمنافسة، فإن ميدان المنافسة سيكون مقتصرًا علىٰ الأحزاب الحاكمة من جهة، والحركات الإسلامية من جهة أخرىٰ، ولذلك اعتبر المعهد أن وجود وسط سياسي يشكل أمرًا حاسمًا لتحقيق نمو ديمقراطي.

ولأن وضع الأحزاب العلمانية - بسبب حالة الضعف والأزمة التي توجد عليها - لا يؤهلها للقيام بهذا الدور، يحدد معهد كارنيجي ثلاثة مهام عاجلة للأحزاب العلمانية لتغيير هذا الوضع، تتمثل الأولىٰ في الاشتغال علىٰ مراجعة رؤيتها نحو المجتمع، وترتبط الثانية بإعادة صياغة رسالتها السياسية الواضحة إلىٰ الناخب علىٰ نحو ينافس رسالة الأنظمة السلطوية والإسلاميين، ثم تأتي في المهمة الثالثة العاجلة، الإجابة عن الأسئلة التنظيمية التي تضمن لها استعادة مواقعها في المجتمع، ونفوذها الانتخابي، وكسب قواعد انتخابية جديدة.

ويسجل معهد كارنيجي في خلاصاته الكبرىٰ، أن هناك سيناريوهان يؤطران الأفق الاستراتيجي لفكرة ترقية الديمقراطية في الوطن العربي:

- **السيناريو التركي الخطأ**: وذلك حين يتم العمل علىٰ

إضعاف الحركات الإسلامية المعتدلة، وذلك بتأجيج أسباب اللاتعايش بين الإسلاميين والعلمانيين، واستغلال النكسة الانتخابية للعلمانيين لدفعهم للاستعانة بوسائل السياسة غير الطبيعية في الصراع (الدولة العميقة: الجيش، الأمن، القضاء، الإعلام..) لمنع الإسلاميين من السيطرة علىٰ الحياة السياسية، إذ لا يترجح في هذه الحالة إلا خيار الشارع، والانهيار الكامل للعملية السياسية، وبروز خيار الانقلاب الدستوري، تماما كما هي تجربة الدولة العميقة في تركيا مع الإسلاميين قبل أردوغان.

- **السيناريو التركي المرن**: وهو الذي يقبل فيه العلمانيون بنتائج العملية الانتخابية، ويطرحون أسئلة النقد علىٰ ذاتهم السياسية بقصد مراجعة أوراقهم وأدوارهم ورسالاتهم وعلاقتهم بقاعدتهم الانتخابية، والعدول عن الاستعانة بالدولة العميقة والتحالف مع مكوناتها من أجل إسقاط العملية السياسية من خلال إسقاط تجربة الإسلاميين الفائزين فيها، وترسيخ الحياة السياسية الطبيعية التي تستمر فيها العمليات الانتخابية، وتصنع تدريجيا مؤسسات الدولة وبنياتها السياسية علىٰ قاعدة ديمقراطية.

وقريبا من أطورحة كارنيجي، تأتي أطروحة بروكينغز. فطالما توجه هذا المعهد إلىٰ تقييم سياسة أمريكا اتجاه الدمقرطة والإصلاح السياسي في العالم العربي، ونبه علىٰ ضرورة التمييز بين المدي القصير والمدىٰ الطويل في تحقيق مطلب الاستقرار، وأن تأمين الاستقرار علىٰ المدىٰ الطويل، يفترض حدوث تغيير. بل أكد

معهد بروكيغز علىٰ أن جدل أولوية الديمقراطية أو الأمن لم يعد يبرر استبدال الإصلاح الديمقراطي علىٰ المدىٰ الطويل، بتعاون أمني علىٰ المدىٰ القصير، وأن الحفاظ علىٰ المصالح الأمريكية في المنطقة بات يتطلب الرهان علىٰ مدخل التغيير لتحقيق الاستقرار والأمن معًا، وأن ذلك لا يتأتىٰ إلىٰ بدعم العملية الديمقراطية في العالم العربي[1].

ومع استحضاره للمخاطر التي يمكن أن تنتج عن الديمقراطية، لاسيما صعود قوىٰ إسلامية معادية لأمريكا ولمصالحها في المنطقة، دعت تمارا كوفمان ويتس، مديرة مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط في معهد بروكينغز، الولايات المتحدة الأمريكية إلىٰ الاستمرار في محاولات دعم الديمقراطية العربية، والعمل علىٰ احتواء هذه المخاطر، ورفضت مقولة الحفاظ علىٰ الوضع القائم، ودعت صانعي القرار السياسي في الإدارة الأمريكية إلىٰ ضرورة التخلص من إرث الثورة الإيرانية، وإرث الانتخابات الجزائرية، والاقتناع بأن هناك ثمنا يجب أن تدفعه الولايات المتحدة من أجل الحصول علىٰ مكاسب من عملية

---

(١) انظر مقالة: دعم المراحل الانتقالية العربية: أربعة تحديات أمام الرئيس الأمريكي الجدي، التي كتبتها تمارا كوفمان ويتس، بتاريخ ٦ نونبر ٢٠١٢، تحت عنوان:
Supporting Arab Transitions: Four Challenges for the Next U.S. President.
علىٰ الرابط:
http://www.brookings.edu/research/opinions/2012/11/06-arab-transitions-us-president-wittes.

الدمقرطة العربية[1]. وأنه لا مناص من اعتبار دعم الديمقراطية العربية كخيار وحيد، وأنه آن الأوان بالنسبة للسياسة الأمريكية أن تنهي التردد والتذبذب في التعامل مع هذه القضية[2].

وبخصوص الموقف من الإسلاميين، تبنىٰ معهد بروكينغز موقفًا مختلفا، ورأت تمارا كوفمان ويتس، مديرة مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط في معهد بروكينغز، في ورقة مؤطرة، أن تصنيف الإسلاميين إلىٰ معتدلين ومتطرفين تصنيف بسيط وغير صائب، واقترح تقسيمه إلىٰ ثلاث فئات: قوىٰ تكفيرية، وجهادية بأجندة عالمية (مثل تنظيم القاعدة، حزب التحرير الإسلامي)، تستخدم العنف من أجل قيام الخلافة الإسلامية علىٰ كل الأراضي الدول الإسلامية، وقوىٰ إسلامية ذات أهداف قومية سياسية (مثل حماس وحزب الله)، وحركات منظمة سلمية، قانونية، أو غير قانونية، وهي لا تستخدم العنف كوسيلة سياسية، مثل الإخوان المسلمين المصرية، حيث حذر بروكينغز السياسات الأمريكية من التعامل بنفس المنهج مع هذه الجماعات الإسلامية المختلفة[3].

---

(١) انظر كتابها «خطىٰ الحرية المضطربة: الدور الأمريكي في بناء الديمقراطية العربية» الذي صدر عن مركز سابان، بتاريخ أبريل ٢٠٠٨، تحت عنوان:

freedom s Unsteady March: America's Role in Building Arab Democracy.

(٢) نفسه.

(٣) الأحزاب الإسلامية، ثلاثة أصناف من الحركات الإسلامية، تمارا كوفمان وايتس، نشرت في مجلة الديمقراطية، الصادرة عن المنحة القومية للديمقراطية في جامعة =

تتضح هذه الأطروحة أكثر في المساهمة المتقدمة التي قدمها الدكتور خليل العناني تحت عنوان: «وهم استبعاد الإسلاميين المعتدلين»[1]، الذي انطلق فيها الباحث من رصد الارتباك الذي ظهر في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الإسلاميين في الشرق الأوسط، والخلط الذي ترتكبه بين الإسلاميين المعتدلين والإسلاميين الراديكاليين، واعتقادها أنهما يمثلان خطرًا علىٰ مصالحها في المنطقة، منتقدًا اعتماد خيار دعم الأنظمة الاستبدادية التي تعدت سقف الحد من المشاركة السياسية لهذه القوىٰ إلىٰ استخدام العنف والاستئصال والحصار كأداة للتعامل مع هذه الأحزاب. وأوضح العناني في هذه الورقة، أن سياسة استبعاد الإسلاميين أفضت إلىٰ تداعيات جد سلبية، لاسيما علىٰ المصالح الاستراتيجية الأمريكية، إذ لم يؤد القمع السياسي في نهاية المطاف إلا للحد من هامش المشاركة السياسية الذي كان متاحا، وشعور المواطنين بالإقصاء، وتوسع موجة التطرف. ويستدل العاني علىٰ ذلك ببروز التيارات السلفية المتطرفة في دول الشرق الأوسط

= هوبكينز الأمريكية، المجلد ١٩ العدد ٣ بتاريخ يوليوز ٢٠٠٨، تحت عنوان:

Islamists partiesM three kinds of movements.

(١) ورقة قدمها خليل العناني ضمن أوراق معهد سابان التابع لمعهد بروكينغز، وصدرت في مارس ٢٠١٠ تحت عنوان:

The Myth of Excluding Moderate Islamists in the Arab World.

علىٰ الرابط:

http://www.brookings.edu/research/papers/2010/03/moderate-islamists-alanani.

وشمال إفريقيا، من السعودية إلىٰ المغرب، مما صار يستلزم إعادة تقييم سياسات الولايات المتحدة التي رجحت دعم الأنظمة الشمولية، ومراجعة سياسة وضع الإسلاميين المعتدلين والمتطرفين في سلة واحدة. وفي هذا السياق، حاول خليل العناني، أن يبطل الاعتقاد الذي كان سائدا حول كون السماح للإسلاميين المعتدلين بدخول الساحة السياسية يؤدي إلىٰ تقويض الاستقرار في المنطقة، ويؤكد في المقابل أن المشكلة التي تزعزع الاستقرار في الشرق الأوسط، تتمثل في السياسات الاقتصادية والسياسية الفاشلة للحكومات الشمولية، إذ جاء السخط والغضب الجماعي في عدد من البلدان ـ مثل مصر واليمن والأردن والمغرب والجزائر ـ كنتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها تلك الأنظمة الاستبدادية «المستقرة». ويتوجه العناني إلىٰ إبطال وهم آخر، يتعلق باعتقاد سائد في وأرقة صناع القرار السياسي، يرىٰ أن الإسلاميين المعتدلين سوف يستخدمون المشاركة السياسية كثغرة للاستيلاء علىٰ السلطة، مفندا الأدلة التي تم الاستناد في هذا المجال، وبالخصوص الاستدلال بالنموذج الإيراني والأفغاني والسوداني، مبينًا أن التجربة التاريخية تؤكد عكس هذا الاعتقاد، وأن هذه القلاقل جاءت كنتيجة لحصول الإسلاميين علىٰ السلطة من خلال صناديق الاقتراع، كما أبرزت العديد من الحالات -وبخاصة في المغرب والجزائر واليمن والأردن- وأشار في هذا الصدد إلىٰ أن الإسلاميين حينما يشاركون في النظام السياسي، فإنهم يصبحون

أكبر براجماتية واعتدالًا في مسارهم وسياساتهم.

وقد حاول خليل العناني حصر بعض المزايا التي يمكن أن تجنيها الولايات المتحدة الأمريكية من إدماج الإسلاميين المعتدلين[1]، مذكرا بهذا الخصوص الدور الذي يمكن أن يقوموا به في مواجهة التطرف، والجاذبية التي يتمتعون بها، والت يمن شأنها أن تضفي المصداقية علىٰ العملية السياسية، مما يساعد علىٰ تحسين صورة أمريكا الداعمة للديمقراطية في العالم العربي.

وبناء علىٰ هذه المزايا يدعو خليل العناني الولايات المتحدة الأمريكية إلىٰ مراجعة سياستها اتجاه الإسلاميين، وذلك بإجراء حوارات وجها لوجه مع قياداتها المعتدلة، ومراجعة التوجهات الأمريكية في التعاطي مع الإسلاميين لجهة التمييز بين المعتدلين والمتطرفين، وأن تكف عن النظر إلىٰ المعتدلين كخطر علىٰ الديمقراطية وعلىٰ المصالح الأمريكية، وأن تجتهد في فهم الديناميكيات الداخلية للحركات الإسلامية، وإدراك طبيعة

---

(١) يتوسع حميد شادي، مدير معهد بروكينغز الدوحة، في ذكر المكاسب التي يمكن أن تجنيها الولايات المتحدة الأمريكية من وراء إدماج الإسلاميين في مقاله: «استراتيجيات لإدماج الإسلاميين» المنشور بموقع المعهد، بتاريخ يناير ٢٠١٠، بعنوان:

Strategies for Engaging Political Islam.

علىٰ الرابط:

http://www.brookings.edu/research/papers/2010/02/01-political-islam-hamid

الصراعات والانقسامات الداخلية بين المنظمات الإسلامية المعتدلة، وبخاصة تلك الصراعات المحافظين والإصلاحيين، بالإضافة إلىٰ النفوذ النسبي لكل جناح، والامتناع عن الربط بين دعم الديمقراطية ومحاربة الإرهاب، أو رهن الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بالمخاوف الأمنية، لأن الحرية والسياسية والديمقراطية حق للعرب مثل بقية العالم الحر بغض النظر عن درجة المخاوف الأمنية.

علىٰ أن هذا التوجه لم يكن حكرًا فقط علىٰ معهد كارنيجي أو معهد بروكنغز الأمريكيين، فقد سبق لمعهد السلام الأمريكي أن تبنىٰ هذه الأطروحة، في ورقة مهمة مؤطرة، للباحثة منىٰ يعقوبيان، حملت عنوان: «إدماج الإسلاميين: تعزيز الديمقراطية: تقييم أولي»[1].

فقد أكدت في هذه الدراسة علي ضرورة دعم الإسلاميين المعتدلين، باعتبارهم حائط الدفاع الأول في مواجهة المتطرفين والمتشددين في أحزابهم، وفي أحزاب إسلامية أخري.

وانطلقت من حقيقة أن الانتخابات البرلمانية التي أجريت في

---

(١) كتبت منىٰ يعوبيان هذه الورقة، وأصدرها معهد السلام الأمريكي في شتنبر ٢٠٠٧، تحت عنوان:

Engaging islamists and Promoting Democracy:a Preliminary assessment.

علىٰ الرابط:

http://www.usip.org/sites/default/files/sr190.pdf.

الشرق الأوسط أدت إلىٰ بروز موجة انتصارات للإسلاميين، ومن كونهم يتميزون بديناميكية كبيرة، وبقاعدة شابة، وعلاقات قوية مع المجتمع، وتتمتع تنظيماتهم بحيوية ووجود أفكار، وبكونهم يجذبون الذين يتطلعون إلىٰ التغيير، واعتبرت أن الاستراتيجية الناجحة لإدماج الإسلاميين تقوي الأفراد والمؤسسات في اتجاه مزيد من الشفافية والمحاسبة والتوجه نحو اعتدال أكبر. وانطلقت من الحالات الثلاثة التي تم دراستها -المغرب والأردن واليمن- لترؤكد أن الإسلاميين المعتدلين في المغرب يمثلون نموذجا واعدا، بينما يوفر الإسلاميون المعتدلون في اليمن والأردن نموذجا مهما ولو كان محدودًا في هذا الاتجاه.

وخلصت في دراستها إلىٰ أن إدماج الإسلاميين بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية، ينبغي أن يكون مفهومًا ضمن السياق السياسي، المحكوم بمحاربة التطرف والإرهاب، إذ يمثل الإسلاميون المعتدلون الذين يرفضون العنف ويلتزمون بالآليات الديمقراطية -حسب الدراسة- أداة مهمة لمحاربة الإسلاميين المتطرفين، ولذلك أوصت الدراسة بضرورة دعمهم وتشجيع عملهم.

وقريبًا من هذه المعاني، التي تركز علىٰ ضرورة التمييز بين الإسلاميين المعتدلين والمتطرفين، وضرورة مراجعة سياسات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي لقضية التعاطي مع الإسلاميين، جاءت ورقة أخرىٰ بحثية أوربية، عن معهد العلاقات

الدولية والحوار الخارجي المعروف بـ «Fride» بمدريد، للباحثة الألمانية كريستينا كوش[1] والتي سبق أن قدمتها في مؤتمر مركز دراسة السياسة الأوروبية باللجنة الأوروبية ببروكسل في أواخر نونبر ٢٠٠٨، إذ عدت إلىٰ مراجعة الاعتقادات السالفة التي كانت تؤطر نظرة صناع القرار السياسي الأمريكي والأوربي للتعامل مع الإسلاميين، وبناء سياسة لإدماجهم تعتمد معادلة الربح والخسارة، مسايرة في ذلك نفس الاتجاه الذي ذهب إليه الدكتور خليل العناني، بخصوص محدودية السياسة الأوربية التي تستند إلىٰ ترجيح خيار دعم الأنظمة الشمولية لتحقيق الاستقرار وحماية مصالح الاتحاد الأوربي بها، مؤكدة في هذه الورقة أن الأولوية الآن للإدماج والاستيعاب[2].

وتعزيزا لنفس الأطروحة، ومن داخل أوربا، لكن هذه المرة من بريطانيا، جاءت ورقة بحثية أخرىٰ من مركز دراسات السياسة العامة ببريطانيا -مستودع تفكير بريطاني- للباحثة أليكس جليني،

---

(١) تم نشر الورقة في موقع مؤسسة فرايد الإسبانية، بتاريخ يناير ٢٠٠٩، تحت عنوان:
Plus ça change: Europe's: Engagement with Moderate Islamists
علىٰ الرابط:
http://www.fride.org/descarga/WP75_Moderate_islamista_ENG_ fe09_.pdf

(٢) انظر مقال الأستاذ مصطفىٰ الخلفي «المخاض الأوربي اتجاه الإسلاميين» نشر في جريدة التجديد المغربية، وأعيد نشره في جريدة العرب القطرية، علىٰ الرابط:
http://www.alarab.com.qa/details.php?docId = 72622&issueNo = 417&secId = 15.

بعنوان: «بناء الجسور لا الأسوار: إدماج الإسلاميين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[1]»، والتي تتخلص في أن الذي سيصنع المستقبل السياسي للمنطقة ليس هو الحركات الراديكالية الإسلامية، ولكن هي الحركات الإسلامية المعتدلة. ولذلك، لا يمكن للسياسات الأوربية أو البريطانية أو الأمريكية، أن تغيب هذه الحقيقة، ولا يمكن لها علىٰ المدىٰ البعيد أن تبقىٰ محتفظة بسياسة الأسوار في تعاملها مع هذه القوىٰ الصاعدة التي تتنامىٰ شعبيتها، وتزيد وضعية الركود السياسي في المنطقة تأكيدا علىٰ احتمالات لعبها الدور الأساسي في التغيير.

وقد انتهت الدراسة إلىٰ هذه الخلاصة الكبرىٰ، بعد تتبعها وتحليلها لتفاصيل السياسة الأوربية والبريطانية والأمريكية اتجاه الحركات الإسلامية المعتدلة، بحيث تؤكد بأنه رغم ازدياد الوعي لدىٰ صناع القرار السياسي بالدور المحتمل الذي يمكن أن تلعبه هذه الحركات، ورغم ظهور إرهاصات من شأنها أن تدفع في اتجاه بلورة سياسات جديدة تعكس هذا التوجه، إلا أن صناع القرار

(١) صدرت هذه الورقة في شتنبر ٢٠٠٩، ونشرت بموقع مركز دراسات السياسة العامة (مستوده تفكير بريطاني) تحت عنوان:

Building Bridges, Not Walls. Engaging with political Islamists in the Middle East and North Africa.

علىٰ الرابط:

http://ippr.org/images/media/files/publication/2011/05/building_bridges_not_walls_1725.pdf.

السياسي في الغرب، لم يتجهوا إلىٰ انتهاج سياسة فتح الجسور، وفضلوا في المقابل الاحتفاظ بالسياسات السابقة (بناء الأسوار في وجه الحركة الإسلامية المعتدلة) الداعمة للنظم العربية المستبدة والمعطلة للإصلاح الديمقراطي في المنطقة.

وقد اقتصرت الدراسة علىٰ عرض نماذج لثلاث حركات إسلامية معتدلة، ويتعلق الأمر بحزب العدالة والتنمية بالمغرب، وجبهة العمل الإسلامي بالأردن، والإخوان المسلمون في مصر، وحرصت ضمن ثلاث فصول (٢ و٣ و٤) أن تعرض في سياق رصدي وصفي، أهم المواقف التي عبرت عنها هذه الحركات المعتدلة، في حين ناقشت في الفصل الخامس الاستراتيجيات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وخصصت الفصل السادس لمناقشة الجهات التي تدعو إلىٰ الإدماج السياسي للإسلاميين، سواء بشكل رسمي أو بشكل غير رسمي.

وترىٰ هذه الدراسة أن عناية صناع القرار السياسي بالحفاظ علىٰ المصالح الاقتصادية والأمنية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هو الذي قاد الحكومات الغربية إلىٰ إيلاء أهمية قصوىٰ للاستقرار الإقليمي، من خلال تقديم الدعم غير المحدود إلىٰ الأنظمة الاستبدادية، وفي المقابل الفشل في بناء استراتيجية لنسج العلاقات مع الجهات الفاعلة الأخرىٰ في عملية الإصلاح السياسي، بما في ذلك المنظمات الإسلامية غير العنيفة.

وبعد رصد وتتبع مواقف السياسة الأوربية والبريطانية والأمريكية من التعامل مع الإسلاميين، انتهت الدراسة إلىٰ أربع خلاصات أساسية:

١- صناع القرار السياسي في الغرب في حاجة ماسة إلىٰ إعادة التفكير في مسألة إشراك الإسلاميين في العملية السياسية، وفتح قنوات الحوار مع الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

٢- صناع القرار السياسي في الغرب والمنظمات غير الحكومية ينبغي أن تسير في اتجاه فتح قنوات لحوار جدي ودائم مع الحركات الإسلامية.

٣- الحكومات الغربية ينبغي أن تتعامل بشكل عادل ومتكافئ في مسألة إدانة الانتهاكات الحقوقية المرتكبة من طرف الأنظمة العربية الديكتاتورية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما في ذلك تلك التي يكون ضحيتها الإسلاميون.

٤- علىٰ الحكومات الغربية أن تضغط بشكل واضح علىٰ الأنظمة الدكتاتورية في اتجاه الانفتاح السياسي.

ب- **كارنيجي المقولات والحجج**: حاول معهد كارنيجي أن يؤسس هذا التوجه علىٰ تسع مقولات استقرأناها من الأدبيات التي عرضناها في الإطار الوصفي، وهي كالآتي:

١- لا تناقض بين الإسلام والديمقراطية وهما من حيث

المبدأ متناغمان: ويبدو أن هذه المقولة هي من المنطلقات التأسيسية التي اعتمدها معهد كارنيجي في أطروحته، وتحتكم في تسويغ هذه المقولة إلىٰ الاجتهادات المعاصرة التي راجعت المفهوم القطبي للحاكمية الإلهية، وتبنت مفهوم السيادة للأمة، بالشكل الذي لا يتعارض مع مقتضيات المرجعية الإسلامية، كما تستند إلىٰ التجديد الذي عرفه الفكر الإسلامي الحديث، والتطور الذي شهده في تعاطيه مع المسألة الديمقراطية، وكيف تحول من موقف الرافض للديمقراطية، إلىٰ نقد جزء من التراث السياسي الذي كان يبرر الصبر علىٰ ظلم الحكام واستبدادهم خوفًا من الفوضىٰ والاضطرابات، إذ استند معهد كارنيجي في هذا الصدد علىٰ بروز توجهات داخل الفكر الإسلامي، تقدر بأن الأولوية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتمنع تسويغ الاستبداد بقضية الحفاظ علىٰ الأمن، وتؤصل لفكرة أن الحاكم المستبد إذا لم يحقق العدالة وجب عزله والإطاحة به[(١)]. ومع تأكيد المعهد علىٰ الانسجام التام بين الإسلام والديمقراطية، ونفي أي تناقض بين أسسهما، إلا أنه يعتبر أن علاقة الإسلاميين المعتدلين مع الديمقراطية لا يمكن أن تقيم نظريًا وبصفة تجريدية، أي من زاوية علاقة المرجعية الإسلامية التي ينطلقون منها بالديمقراطية، وإنما تقيم من زاوية عملية سياسية، أي انطلاقا من تحليل السلوك السياسي للإسلاميين في علاقته بالديمقراطية[(٢)].

---

(١) تراجع الورقة السابقة «الإسلاميون في العالم العربي والرقص حول الديمقراطية».

(٢) نفسه.

وضمن هذا الإطار يستحضر المعهد ثلاث اعتبارات أساسية لتقييم علاقة السلوك السياسي للإسلاميين بقضية الديمقراطية:

- وهو عدم وجود تجارب مطمئنة يمكن أن يستند إليها في إعطاء حكم إيجابي في هذا السياق[1]، إذ لا تتصدر الواجهة إلا ثلاث تجارب للإسلام السياسي، لا تحمل -في نظر المعهد- أي ود للديمقراطية، وهي تجربة إيران وأفغانستان والسودان[2]. فما عدا هذه التجارب الثلاث، يبقىٰ وضع الإسلاميين في المعارضة السياسية، أو في المشاركة الجزئية في الحكم، وهو وضع لا يوفر أي أرضية لاختبار موقف الإسلاميين وسلوكهم اتجاه الديمقراطية.

- هو حجم التحولات الفكرية والسياسية التي عرفتها الحركات الإسلامية المشاركة في العملية السياسية، والتي مست موقفها من العنف، ومن المشاركة في العملية السياسية، علىٰ الرغم من البيئة السياسية المغلقة التي تتم فيها، بل علىٰ الرغم من محدودية جدواها بالنظر إلىٰ دورها في التغيير السياسي وتأثيرها في المشهد السياسي، كما مست أيضا السلوك السياسي للإسلاميين، والذي بدأ يقطع مع منطق الدعوة في العمل السياسي، وينعطف نحو تبني منطق السياسات العمومية سواء في المبادرات التشريعية أو المقترحات البرنامجية أو الأدوار الرقابية.

---

(١) انظر ورقة الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية.. مرجع سابق.

(٢) نفسه.

- وجود توتر لدىٰ الإسلاميين المشاركين في العملية السياسية بين منطلقاتهم العقدية، وبين ضرورات العمل السياسي، التي تفرض عليهم تبني الواقعية السياسية في سياستهم العمومية.

هذه الاعتبارات الثلاث التي تتداخل فيها الحيثيات التفصيلية، بين تناغم المرجعية الإسلامية مع الديمقراطية من حيث المبدأ، وعدم وجود سوابق عملية في تجارب الإسلاميين تعكس هذا التناغم، وبين وجود تحولات نوعية تشهدها الحركات الإسلامية المعتدلة في اتجاه الديمقراطية، وبين بقاء مناطق رمادية تشوش علىٰ صورة هذا التحول، تجعل الزاوية السياسية العملية التي اعتمدت كأساس لتقييم موقف الإسلاميين من الديمقراطية ضبابية وغامضة، تتأرجح بين تأكيد الطابع الديمقراطي للإسلاميين، وبين الإبقاء علىٰ مساحة الشك والارتياب من سلوكهم السياسي اتجاه الديمقراطية.

ويزيد الموقف تعقيدا حين يرد تأويل آخر لسلوك الإسلاميين اتجاه الديمقراطية، يعتبر أن كل التحول الذي تعرفه تنظيماتهم اتجاه الديمقراطية، هو مجرد مواقف تكتيكية، تنطلق من تقدير سياسي للإسلاميين، يرون بموجبه أنهم سيكونون المستفيد الأكبر من الديمقراطية، بحكم أنهم يمثلون القوة السياسية الأكثر حضورا وتنظيما في المشهد السياسي، أي أن هذا التأويل ينطلق من افتراض أن الإسلاميين يرحبون بالديمقراطية، ليس من منطلق مبدئي يخص نظرتهم الفكرية إليها، وإنما ينطلق من أسباب عملية تتعلق بمدىٰ استفادتهم منها.

وبناء علىٰ هذا الافتراض يعتبر أصحاب هذا التأويل أن الإسلاميين يشكلون خطرا علىٰ الديمقراطية إذا حققوا انتصارات انتخابية، لأنهم سيقدمون علىٰ إلغاء النظام الديمقراطي، وسيفرضون حكما دينيا إذا أصبحوا في السلطة.

والحال، أن هذا التأويل الذي يرتكز علىٰ قراءة النوايا بمنطق الاحتمال الأسوأ، يوسع مساحة الشك والارتياب، ويثير تساؤلا جديا حول مصداقية موقف الإسلاميين من الديمقراطية، ومدىٰ استعدادهم للتخلي عن السلطة في حال هزيمتهم في الانتخابات.

وفي معرض جواب كارنيجي عن هذا التأويل، يعتبر أن الإسلاميين المشاركين في العملية السياسية لا يجدون غضاضة في قبول آليات الديمقراطية، وانتخاب القادة، والقيود المفروضة علىٰ السلطة التنفيذية من قبل البرلمان والسلطة القضائية، بل لا يعترضون علىٰ فكرة التداول السلمي علىٰ السلطة، إذ قامت حركتهم وأحزابهم بمراجعات كبيرة، أفضت بها إلىٰ القبول بشرعية الدولة الحديثة، آخذة بذلك مسافة بعيدة بينها وبين التيارات الراديكالية، التي لا تزال تتبنىٰ فكرة لا شرعية الدولة، وتسعىٰ إلىٰ إقامة الدولة الإسلامية، وإعادة إحياء الخلافة الإسلامية.

٢- ضرورة التمييز بين الحركات الإسلامية المعتدلة وبين الحركات الإسلامية الراديكالية: وتعتبر هذه المقولة أيضا من المقولات التأسيسية التي يرتكز عليها معهد كارنيجي في بناء توجهه وأطروحته، وتنطلق من تأكيد التمايز الواضح بين الحركات

الإسلامية المشاركة في العملية السياسية، وبين الحركات الراديكالية التي تلتجئ إلىٰ العنف في العمل السياسي، ومحاولة تصحيح النظرة التعميمية التي تجعل جميع الحركات الإسلامية في سلة واحدة، وتعتبرها خطيرة، وتحمل نظرة عدائية اتجاهها، إذ اعتبر معهد كارنيجي أن الخطورة لصيقة بالجماعات الراديكالية التي تستبيح العنف، وتعتمده كأداة لتحقيق أهدافها، بينما يعتبر أن وصف الحركات الإسلامية المعتدلة التي نبذت العنف ونددت به بالخطورة بأنه «وصف غير دقيق»، ويجتهد معهد كارنيجي في تحديد الضابط المميز للحركتين، وذلك بتقديم تعريف للحركات الإسلامية المعتدلة يميزها عن الحركات الراديكالية بالتخلي عن العنف أو نبذه رسميًا، والسعي لتحقيق الأهداف السياسية من خلال نشاطات سلمية[(١)].

ومع أن هذا التعريف لا يفترض في الحركات الإسلامية المعتدلة أنها ملتزمة تماما بالديمقراطية، أو أنها تخلت عن هدف جعل الشريعة أساسا لجميع القوانين، أو أنها تقبل بالفعل المساواة الكاملة في حقوق المرأة، إلا أن معهد كارنيجي جعل من نبذ العنف والتخلي عنه، وتبني الخيار السلمي، أساسًا للتمييز بين الحركات الراديكالية والحركات الإسلامية المعتدلة، وجعل مناطق التماس والتوتر التي تتداخل فيها الاعتبارات العقائدية ومقتضيات

(١) تراجع ورقة الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية. مرجع سابق.

الممارسة السياسية الواقعية (أي المناطق الرمادية حسب اصطلاح كارنيجي) لدىٰ الإسلاميين حقلا للدراسة وتتبع تطور سلوكهم اتجاه الديمقراطية.

٣- الإسلاميون ليسوا كيانًا واحدًا، بل إنهم متعددون، وتعددهم مفيد لاقترابهم من الديمقراطية: وتنطلق هذه المقولة ليس فقط من خلاصة المقولة السابقة التي تميز بين المعتدلين والمتطرفين في التيار الإسلامي، ولكن أيضا من دراسة مواقف الإسلاميين وسلوكهم، ومن الوعي بوجود تضاريس مختلفة داخل كل تيار علىٰ حدة، ومحاولة فهم أثر هذا التعدد علىٰ نضج الإسلاميين وتطور فكرهم ومواقفهم وسلوكهم السياسي، إذ يعتبر معهد كارنيجي أن الجسم الإسلامي المعتدل تنتظمه مدارس فكرية متعددة، منها من يرتبط بمدرسة الإخوان، ومنها من يتقاسم مع هذه التجربة المشتركات الإيديولوجية، ويحتفظ بمسافة كبيرة عنها، ومنها من يشق تجربته بشكل مستقل عن مدرسة الإخوان. ويذهب معهد كارنيجي إلىٰ أن لهذا التعدد إيجابيات كثيرة، لأنه يساعد - حسب كارنيجي- في إنهاء الصفة الاحتكارية للكلام باسم الدين، ويساهم في بروز مؤشرات علىٰ نضج وتطور فكر الإسلاميين، إذ ستصبح أطروحاتهم قابلة للنقاش والنقد وغير مطابقة للمراد الإلهي المتضمن في النصوص الشرعية، كما أنه يفتح الإمكانية لرصد سلوكات ومواقف سياسية متعددة بإزاء العديد من القضايا، كما هو الشأن في اختلاف السلفيين وجماعة الإخوان في مصر، واختلاف

مدارس الإسلاميين في الوطن العربي حول العلاقة بين الدعوي والسياسي، وأشكال تدبيرهم لعلاقة الحركة بالحزب، وحجم حضور المفردات العقائدية في الخطاب السياسي، وغيرها من القضايا التي تتمايز فيها أدبيات الإسلاميين ومواقفهم الفكرية والسياسية.

٤- الإسلاميون المعتدلون مفتاح التحول الديمقراطي في العالم العربي: تنطلق هذه المقولة من ثلاث مقدمات مترابطة تمثل حقائق المعادلة السياسية في الوطن العربي:

- أن الحركات الإسلامية المعتدلة تشكل القوة السياسية الأولىٰ في المعارضة، شاءت الحكومات العربية والغربية العلمانية أم أبت، بحكم أنها شديدة التأثير، ولا تواجه سوىٰ منافسة قليلة، ولا تتمتع أي إيديولوجية في العالم العربي في الوقت الحالي بالقبول الذي تحظىٰ به رسالة الإسلام السياسي[١]، وأن الدعم الغربي المقدم لأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني ذات الخلفية الليبرالية لن يغير هذا الواقع. ويحتج معهد كارنيجي علىٰ ذلك بنتائج الاستحقاقات الانتخابية التي تؤكد أن المواطنين العرب غير المناهضين للديمقراطية يمنحون أصواتهم للإسلاميين، وليس إلىٰ الليبراليين الذين يتبنون الخطاب الديمقراطي. وذلك بسبب تمكن الحركات الإسلامية من دمج العناصر الإيجابية في الخطاب

---

(١) انظر الورقة السابقة.

الليبرالي والخطاب اليساري، إذ استطاعت من خلال هذا التركيب أن تكتسب قطاعات واسعة من المواطنين، بحيث لم تعد أي منافسة إيديولوجية -حسب كارنيجي دائمًا- قادرة علىٰ مواجهة الإسلاميين في العالم العربي سوىٰ النزوع الطائفي العرقي والديني.

- ضعف الأحزاب الليبرالية وعجزها وهامشيتها، إذ كشفت مختلف العمليات الانتخابية التي عرفتها البلدان العربية عن أنها لا تحظىٰ إلا بجمهور ناخب راكد أو حتىٰ ناضب في الوقت الذي يملك فيه الإسلاميون جمهورا ناخبا متناميا وفائق التنظيم، كما أن تأثيرها في السياسات العربية المعاصرة، وفي مجرىٰ صنع القرارات السياسية يبقىٰ ضعيفا، وذلك لكونها -حسب معهد كارنيجي- توجد علىٰ علىٰ جبهتين من الصراع[1]، تحاصرها من جهة الأنظمة السياسية التي لا تسمح لها بممارسة النشاط السياسي الحر والمشروع إلا في حيز ضيق جدا، ويحاصرها من الجهة الأخرىٰ الإسلاميون الذين تتصاعد شعبيتهم في مختلف أنحاء العالم العربي.

- استفراد الأنظمة السياسية الاستبدادية بالسلطة واستثمارها للصراع، وجو اللاتعايش بين الإسلاميين والعلمانيين، من أجل منع تحقيق أي تحول سياسي، يعيد توزيع السلطة في المنطقة العربية، لاسيما وأن الفاعل الخارجي، وفي مقدمته الولايات المتحدة

(١) نفسها.

الأمريكية، لا يستطيع حمل الحكومات التي لا تشعر بتهديد داخلي علىٰ الانخراط في مناقشات جادة حول مسألة الإصلاح السياسي ما لم تكن مستعدة لتقديم شيء[1].

وبناء علىٰ ارتباط هذه المقدمات الثلاث المميزة للمشهد السياسي، يرىٰ معهد كارنيجي أن إضعاف الإسلاميين يعني القضاء علىٰ القوة السياسية الأولىٰ في المعارضة، وتخفف الأنظمة السياسية من أي ضغط سياسي، يمكن أن يفرض عليها من أجل إجبارها علىٰ القيام بإصلاحات سياسية ديمقراطية ما دام أن القوىٰ العلمانية تعيش أزمة وجود وأزمة دور سياسي، كما يرىٰ أنه لا توجد أي إمكانية لتعزيز عملية التحول الديمقراطي أو علىٰ الأقل التحول إلىٰ الليبرالية دون مساهمة قوية للحركات الإسلامية المعتدلة، إذ أصبحت في ظل المعطيات الثلاث المميزة للمشهد السياسي في العالم العربي تمثل الخيار الوحيد البناء المتاح أمام من يرىٰ أن التطور الديمقراطي في العالم العربي يصب في مصلحة الجميع»[2].

٥- تعزيز الأحزاب العلمانية ضروري من أجل تحقيق التحول الديمقراطي: وتتخرج هذه المقولة من المقدمات الثلاثة سالفة الذكر، ولكنها لا تتبرر بالتخوف من الإسلاميين، ولا باليأس من

---

(١) راجع مقالة: «دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط: استعادة المصداقية» مرجع سابق.

(٢) راجع ورقة الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية: استكشاف المناطق الرمادية»، مرجع سابق.

الأنظمة الحاكمة، ولا بسبب الإعجاب بتمسك السياسيين العلمانيين بالديمقراطية، وإنما تستمد قوتها من المآل الذي ستصير إليه المعادلة السياسية في حالة غياب أحزاب علمانية صالحة للمنافسة، إذ سيبقىٰ ميدان المنافسة مقتصرا علىٰ الأحزاب الحاكمة من جهة، والحركات الإسلامية من جهة أخرىٰ، مما يبرر -حسب كارنيجي- وجود وسط سياسي يكون دوره ضروريًا في تحقيق نمو ديمقراطي[1]. ولئن وضع الأحزاب العلمانية لا يسمح لها بالقيام بهذا الدور، فإن معهد كارنيجي يقترح عليها أن تباشر ثلاث مهام أساسية تؤهلها لهذا الدور، وذلك بالاشتغال علىٰ مراجعة رؤيتها نحو المجتمع، وإعادة صياغة رسالتها السياسية الواضحة إلىٰ الناخب علىٰ نحو ينافس رسالة الأنظمة السلطوية والإسلاميين، والإجابة عن الأسئلة التنظيمية التي تضمن لها استعادة مواقعها في المجتمع ونفوذها الانتخابي وكسب قواعد انتخابية جديدة[2].

٦- مشاركة الإسلاميين في العملية السياسية تدفعهم إلىٰ الاعتدال وإحداث تحولات نوعية تقربهم من الديمقراطية: وتنطلق هذه المقولة من رصد ودراسة سلوك الإسلاميين المشاركين في العملية السياسية في مختلف بلدان العالم العربي، واستخلاص جملة من الملاحظات التي تهم أثر اندماجهم السياسي في اعتدالهم، وتطور مواقفهم الفكرية والسياسية ونضجهم السياسي،

---

(١) راجع ورقة الأحزاب العلمانية في الوطن العربي: الصراع علىٰ جبهتين»، مرجع سابق.

(٢) نفسه.

إذ سجل كارنيجي بهذا الخصوص بعض معالم هذا التطور في إدراكهم لأهمية الديمقراطية، وضرورة التحالف والعمل التشاركي مع الأحزاب الأخرىٰ، وفهمهم لتناقضات الواقع السياسي، وميلهم نحو التخفيف من الشعارات العامة، والتركيز بدلًا عن ذلك علىٰ الحلول العملية للمشاكل المطروحة، وتوسيع نطاق الحوار الإيديولوجي بين الأحزاب، والاتجاه نحو الواقعية والبراغماتية(١)، هذا فضلًا عن تأكيد الطابع السلمي لهذه الأحزاب، وتطبيعها مع الواقع السياسي، وكونها لا تروج للعنف، واعترافها بشرعية التنظيمات التي تدافع عن وجهات نظر مختلفة، وقبولها حقوق المرأة، وسعيها نحو تعزيز وضعها في المناصب السياسية، وعدم إصرار مكونات منها مثل حزب العدالة والتنمية وحزب النهضة علىٰ إعلان أن الشريعة الإسلامية أساس التشريع، وعدم دعوة أي منها إلىٰ تطبيق الحدود ولا فرض الزي الإسلامي علىٰ النساء(٢).

ومع أن كل هذه الملاحظات الرصدية لسلوكات الإسلاميين المتضمنة تصب في خانة اعتدال الحركات الإسلامية، إلا أن معهد كارنيجي رفض الجزم بأن المشاركة السياسية للإسلاميين تقود بالضرورة إلىٰ الاعتدال، إذ أكد بهذا الخصوص أن الدليل يثبت أن الاندماج السياسي للإسلاميين قد يقود إلىٰ النتيجتين المتقابلتين:

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال ورقة «حزب العدالة والتنمية في المغرب: المشاركة ومعضلاتها»، مرجع سابق.

(٢) انظر ورقة «الأحزاب الإسلامية في السلطة: عمل لم يكتمل بعد»، مرجع سابق.

الاعتدال والتطرف. ويعتبر أن المحدد في معرفة أي مسار ستتجه إليه الحركات الإسلامية هو طبيعة البيئة السياسية التي يشتغل فيها الإسلاميون، وأنها إن كانت في ظروف طبيعية (أي حين لا تعاقب من قبل النظام السياسي فور الحصول علىٰ نتائج سياسية وأنه يسمح لها بالمشاركة في الانتخابات مستقبلا) تدفع الحركات الإسلامية إلىٰ الاعتدال، والتوجه نحو السياسات العامة، والتخفيف من حضور المنطلقات العقائدية في الخطاب والممارسة السياسية، وفي هذا السياق يستشهد معهد كارنيجي بنموذج حزب العدالة والتنمية في المغرب، ونموذج حركة «حمس» في الجزائر، في حين تؤدي التضييق والحصار علىٰ مشاركة الإسلاميين (أي المشاركة السياسية في ظروف الحصار) إلىٰ العكس، إذ تضعف الإصلاحيين، وتقوي المتشددين، وتجعل موازين القوىٰ داخل التنظيمات الإسلاميين تختل لصالح المشككين في العملية الانتخابية وجدواها. ويستشهد معهد كارنيجي في هذا الصدد بتجربة الإخوان مع مسودة البرنامج الانتخابي سنة ٢٠٠٧، وكيف أسهمت ظروف الحصار المفروضة علىٰ الإخوان في إفراز قيادات متشددة سنة ٢٠٠٨، كما يقدم نموذج حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن في نفس السياق[١].

ولتأكيد طابع الاعتدال وترجيحه، يورد كارنيجي حجة إضافية أفرزتها نقاشات ما بعد مشاركة الإسلاميين، إذ لاحظ كارنيجي محدودية أثر هذه المشاركة في صياغة السياسات الجديدة لم يدفع

(١) تراجع ورقة «ورقة الإسلاميون في السياسة دينامكيات المشاركة»، مرجع سابق.

الإسلاميين إلىٰ تغيير اختيارهم للمشاركة السياسية[1]، هذا علىٰ الرغم من أن حصيلة مشاركتهم المحدودة الأثر -حسب تقييم كارنيجي- تجعلهم في مواجهة تحديات حقيقية تتعلق بصياغة آراء جديدة تقنع القواعد الانتخابية بأن المشاركة في الحياة السياسية تمثل استراتيجية لا غنىٰ عنها علىٰ المدىٰ الطويل رغم مردودها المحدود، وإيجاد توازن مستدام وعملي بين متطلبات المشاركة وبين مستلزمات الالتزام الإيديولوجي هذا فضلا عن تحدي إعادة التفكير في العلاقة بين مكوناتهم الدينية والسياسية[2].

٧- مخاطر عدم الإدماج السياسي للإسلاميين أكبر من مخاطر إدماجهم: وهي المقولة المكملة لسابقتها، إذ تحاول أن ترجح بين المخاطر المتوقعة من إدماج الإسلاميين في العملية السياسية وبين المخاطر المتوقعة من عدم إدماجهم فيها، إذ يخلص كارنيجي من حصيلة التفاعل مع الردود المسجلة علىٰ أطروحته، أنه في حالة إذا كانت المشاركة السياسية للإسلاميين لا تقود بشكل حتمي وحاسم إلىٰ اعتدالهم والتزامهم بالديمقراطية، فإن مخاطر عدم المشاركة السياسية أكبر، إذ تمنعهم من الاعتدال والتوجه نحو الالتزام بالقيم الديمقراطية، وتقوي مواقع المتشددين داخل التنظيمات الإسلامية. وبناء علىٰ هذا الترجيح، يرىٰ كارنيجي أن الخيار المطروح علىٰ الطاولة ليس هو السماح للإسلاميين بالمشاركة في الحياة السياسية

---

(١) انظر مقال: «الإسلاميون في العالم العربي: النضج في ظروف الأزمة»، مرجع سابق.

(٢) انظر ورقة «حزب العدالة والتنمية: المشاركة ومعضلاتها»، مرجع سابق.

بشكل محفوف بالمخاطر إلىٰ حد ما، وبين اختفائهم من الحياة السياسية، ولكن الخيار هو بين السماح لهم بالمشاركة علىٰ الرغم من وجود مناطق رمادية في مواقفهم وسلوكهم السياسي اتجاه القيم الديمقراطية، ومع احتمال ظهور عملية اعتدال، وبين استبعادهم من العملية السياسية القانونية، وأثر ذلك في تنامي تأثير المتشددين داخل تلك الحركات واستمرار وجود مناطق رمادية[1].

٨- مشاركة الإسلاميين في العملية السياسية يقلص مساحة الراديكالية الإسلامية: وتنطلق هذه المقولة من افتراض أن توسيع وعاء المشاركة السياسية بإدماج الإسلاميين يساعد في اعتدالهم واستئناسهم بالبيئة السياسية، ويقلص من مساحة المطلق في خطاب بقية مكونات الحركات الإسلامية، ويسمح بتعددية داخل التيار الإسلامي، تنهي الصفة الاحتكارية للدين، وتشجع علىٰ التقليص من مساحة التطرف والراديكالية، لاسيما في ظل الظروف السياسية الطبيعية التي لا تعاقب فيها الأنظمة السياسية الحركات الإسلامية علىٰ مشاركتها السياسية، ولا تفرض عليها موجة التضييق التي من شأنها أن تخلق مبررات التطرف وتوسع الحجة الراديكالية وضعف مقابلتها المعتدلة.

٩- وجود المناطق الرمادية التي تتسبب في حالة الارتياب المتبادل بين الغرب والحركات الإسلامية لا تبرر المضي في مسار

---

(١) انظر ورقة الإسلاميون والسياسية: ديناميكيات المشاركة»، مرجع سابق.

دعم الدمقرطة: تنطلق هذه المقولة من تسجيل تحفظات كثيرة علىٰ فكر ومواقف وسلوك الإسلاميين اتجاه الديمقراطية، وتصطلح علىٰ تسمية هذه التحفظات بالمناطق الرمادية، وتحاول أحيانا حصر هذه المناطق في ستة قضايا تخص الشريعة الإسلامية، العنف، التعددية، والحقوق المدنية والسياسية، وحقوق المرأة والأقليات، لكنها أحيانا تتوسع في هذه التحفظات، وتضيف إليها قضايا أخرىٰ لا علاقة لها بمشمولات الديمقراطية، كالسياسة الاقتصادية ومفهوم الدولة، وقضية الأمن الإسرائيلي والعلاقة بالولايات المتحدة الأمريكية، والاتفاقيات الدولية المبرمة لاسيما منها كامب ديفيد. ويعتبر كارنيجي أن هذه القضايا الغامضة تعد مصدر قلق بالنسبة إلىٰ الغرب، لأن هذه الحركات آخذة في الظهور كأطراف فاعلة أساسية في تغيير المسرح السياسي في الشرق الأوسط، وأنها ستكون المستفيدة الأكبر في المستقبل من الانفتاح السياسي في المستقبل، إذ سيتعزز دورها في المنطقة. لكن كارنيجي يرىٰ أن هذه المخاوف التي تبرر حالة المتبادل بين الحركات الإسلامية وبين الغرب، لا ينبغي أن تتخذ كحجة لعدم الدفع بقضية الإصلاح السياسي في العالم العربي، وأنه من المهم أن يحصل التفاهم بين الجانبين و«أن يتوصلا إلىٰ بعض الوضوح حول ما يمكن أن يتفقا عليه». ولهذا الغرض بالذات، أي تقريب الحركات الإسلامية من الموقف الغربي المتوجس، حاول كارنيجي

أن يحيل إلىٰ التجربة الديمقراطية الغربية مع الحركات الدينية التي همت بالمشاركة السياسية في أواخر القرن التاسع عشر، وتحديدا مع المنظمات الديمقراطية المسيحية ذات المنحىٰ الكاثولويكي، وكيف تغير موقف الحكومات منها، بعد أن كان ينظر إليها علىٰ أساس أنها خطرة وتهدد الديمقراطية، وأنها تسعىٰ إلىٰ قلب الأنظمة السياسية المستتبة، وفتح الطريق أمام سيطرة الكنيسة الكاثوليكية، كما أنها كانت متهمة مثلها في ذلك مثل الإسلاميين، باستغلال العملية السياسية الديمقراطية، بهدف الوصول إلىٰ السلطة وتحقيق مخططاتها، للارتداد عن الديمقراطية متىٰ أمسكت بزمام السلطة، لكن مسار التجربة أثبت انحسار هذه المخاوف، وانخراط الأحزاب المسيحية الديمقراطية في منافسة غيرها من الأحزاب، وقبول قواعد اللعبة، إذ فازت بانتخابات، وتربعت في السلطة، لكنها واصلت علىٰ الدوام احترام العملية الديمقراطية، فنظمت الانتخابات بوتيرة منتظمة، وتنحت عن السلطة عند هزيمتها فيها[1]. وعلىٰ الرغم من عدم وجود تجارب سابقة الإسلاميين يمكن الاحتكام إليها لإثبات نواياهم اتجاه العملية الديمقراطية، وعدم كفاية تجربتهم الحالية التي أثبتت انضباطهم من خلال استخدامهم كافة الأدوات المتاحة للتأثير بصورة سلمية علىٰ مخرجات العملية السياسية الرسمية، يرىٰ كارنيجي أنه من الضروري أن يتم تجسير الحوار بين الإسلاميين

---

(١) انظر المرجع السابق.

والغرب، ودمجهم في المحافل المحلية الدولية، وذلك لمساعدتهم لفهم ما هو مقبول أو غير مقبول في الأماكن الأخرىٰ، لأن ذلك يساعدهم علىٰ مزيد من الاعتدال، وتضييق مساحة الارتياب والشك المتبادل بينهم وبين الغرب[1].

(١) تراجع «التساؤلات التي ينبغي علىٰ الحركات الإسلامية الإجابة عنها: جماعة الإخوان المسلمون نموذجا»، مرجع سابق.

المبحث الثالث

المراكز البحثية الأمريكية: المسارات والتحولات

منذ البدء، نقرر أنه من الصعوبة أن نتحدث عن عناوين مستقلة تطبع محطة من محطات مواكبة هذين المركزين البحثية للإسلاميين، بحيث تستأثر كل محطة بنوع خاص من الاهتمام، ينتهي عندها ليبدأ اهتمام آخر في محطة تالية. فالاستقراء لمسار هذه المراكز في تعاطيها للإسلاميين، يبين استقرار بعض الاهتمامات في جميع المراحل البحثية، ووقوع تداخل في بعض الاهتمامات، كما يكشف بروز بعض العناوين واختفاء أخرىٰ. فعلىٰ سبيل المثال، ظل موضوع موقف الإسلاميين من الديمقراطية والعنف ملازما لاهتمامات هذه المراكز في جميع المحطات، كما ظلت منطقة الشك والارتياب من سلوك الإسلاميين مفتوحة علىٰ واجهتها، ولم تضيق من مساحتها التحولات الفكرية والسياسية التي عرفتها الحركات الإسلامية في مسار مشاركتها السياسية في مختلف البلدان العربية.

بيد أن صعوبة فرز الاهتمامات البحثية لهذه المركزين البحثيين في تعاطيهما مع الإسلاميين، لا يعني بالضرورة أن ليس هناك إمكانية لرصد مسارات هذه المراكز البحثية وتحولاتها، ومحاولة حصر أهم القضايا التي تم تكثيف البحث فيها في مرحلة من المراحل، والثوابت التي ظلت مرافقة للمواكبة البحثية في جميع المسارات، والتحولات التي دخلت علىٰ الاهتمامات البحثية لهذه المراكز.

والحقيقة أن دليل الاستقراء للمتن الذي تم تجميعه في الإطار الوصفي، لا يوفر فقط هذه الإمكانية، بل يوفر ما هو أفضل منها، وهو التوقف تقريبا علىٰ نفس الاهتمامات التي طبعت تناول المركزين معا لمسألة الإسلاميين، بحيث لم يكن الخلاف المسجل سوىٰ في الأطروحات والمقولات والحجج، فيما بقيت العناوين المؤطرة نفسها، بل عرف المركزان معا نفس المسارات والتحولات.

وبالجملة، يمكن أن نتوقف علىٰ ثلاث مراحل أساسية، لكل مرحلة عنوان أو عناوين أطرت اهتمام كل من معهد واشنطن ومركز كارنيجي في تعاطيهما مع الإسلاميين:

- **المرحلة الأولىٰ: الجدل النظري حول الإسلاميين ومواقفهم من الديمقراطية:** وهي المرحلة التي تم فيها التأسيس النظري للأطروحة البحثية بمقولاتها وحججها، إذ انطلق الأمر من طرح العلاقة بين الإسلام والديمقراطية، لينتقل السؤال إلىٰ طرح

موقف الإسلاميين من الديمقراطية. وقد تمت محاولة الجواب عن هذين السؤالين من الزاوية النظرية اعتمادا علىٰ نوع التعامل الذي اختاره كل مركز علىٰ حدة مع الإسلام كمرجعية دينية ومع الفكر الإسلامي كاجتهاد تتبناه الحركات الإسلامية. ثم تطور النقاش من الزاوية النظرية إلىٰ الزاوية العملية السياسية، بحيث تم في هذه النقلة، الاستناد إلىٰ مواقف الإسلاميين وسلوكهم لبناء معظم المقولات النظرية التي تخص الإدماج السياسي للإسلاميين، وعلاقته بالاعتدال، أو بتقوية الديمقراطية، أو بتحقيق التغيير السياسي، أو بتقليص مساحة الراديكالية، أو بإحداث تحولات نوعية في مواقف الإسلاميين وسلوكهم السياسي، إذ تمايزت المقولات في هذه المحطة تمايزا شديدا، وتكثفت معركة الحجج بشكل كبير، إذ استدعىٰ الأمر من المركزين معا الإحالة المكثفة علىٰ الشواهد التاريخية سواء من تجارب الإسلاميين، أو من التجربة الديمقراطية الغربية مع الحركات المسيحية الديمقراطية. واستقرت في هذه المرحلة معالم الأطروحتين، سواء منها التي تعتبر الإسلاميين خطرا علىٰ الديمقراطية، أو التي تعتبر أنهم يمثلون مفتاح التحول الديمقراطي في العالم العربي.

- **المرحلة الثانية: مرحلة التتبع الرصدي لسلوك الإسلاميين لإسناد الأطروحة:** إذ لوحظ في هذه المرحلة كثافة المواكبة البحثية لسلوكات الإسلاميين ومواقفهم من المركزين معًا، بحيث اختار معهد واشنطن متابعة سلوك الإسلاميين بشكل دقيق واستثمار بعضها

لتضخيم المخاوف من إدماجهم السياسي، وخطورة ذلك على الديمقراطية وعلى العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى السلام العربي الإسرائيلي، والحضور المكثف للآليات البحثية لتبرير الحاجة إلى منع الإسلاميين من الوصول إلى السلطة، أو إضعافهم فيها، والعمل على إسقاطهم منها، في حين كثف معهد كارنيجي تتبعه لمواقف وسلوك الإسلاميين المعتدلين في بيئات سياسية مختلفة، وأفرد لكل حركة دراسة تتبع فيها نفس الإشكاليات تقريبا، مسلطا الضوء على المناطق الرمادية التي تثير مخاوف الغرب من الإسلاميين، ومحاولا وضع صناع القرار السياسي الغربي أمام خيار تحمل مشاركة الإسلاميين مع مخاطرها واحتمال حصول الاعتدال، بدل خيار عرقلة تجربة الإدماج السياسي للإسلاميين، ومواجهة مخاطر توسع الرايدكالية وأثرها على الاستقرار والمصالح الأمريكية.

وقد عرفت هذه المرحلة استمرار الكثافة في التأصيل لمنهجية ترقية الديمقراطية في العالم العربي والسبيل الأفضل لذلك، إذ لم تكن مرحلة التتبع والرصد الكثيف لسلوك الإسلاميين في هذه المرحلة إلا استكمالا للمسار السابق، الذي تمحور في غالبه على عملية التأصيل النظري والعملي، لكن من زاوية التقدير الذهني، وليس من باب المتابعة الدقيقة لتطور مواقف الإسلاميين بحسب المتغيرات السياسية.

وتجدر الإشارة إلى أن مهمة التتبع الكثيف لسلوكات

الإسلاميين، كما مهمة تكثيف الحجج الداعمة للأطروحتين، عرفت ذروتها مع اندلاع الربيع العربي، إذ وجد المركزان معًا ذاتهما أمام امتحان حقيقي للمقولات والحجج التي دفعًا بهما في مرحلة سابقة، إذ واجها تحدي المصالح الأمريكية علىٰ أرض الواقع، لاسيما مع الحالة المصرية التي عرفت مواكبة بحثية ضخمة لم تعرفها أي حالة أخرىٰ شبيهة، وتوسعت مساحة الجدل بين المركزين، إلىٰ الدرجة التي صارت فيها أدبياتهما سجالية يرد بعضها علىٰ بعض.

علىٰ أن هناك ملاحظة جديرة بالتسجيل في هذه المرحلة، وهي أن الخلاف الحاد بين المركزين لم يمنعهما من تسجيل بعض التقارب في بعض الأفكار التي تخص مبررات التخوف من الإسلاميين، أو الإقرار في بعض الحالات بأن الإدماج السياسي للإسلاميين لا يقود حتما إلىٰ الاعتدال(١)، فمع حرص كارنيجي علىٰ الدفاع المستميت علىٰ أطروحته، إلا أنه ظل يحتفظ في مسار مواكبته البحثية للإسلاميين علىٰ وجود مناطق رمادية في فكر وسلوكهم، فحاول حصرها في قضايا ست(٢)، ثم ما لبث أن وسعها، مدخلا فيها قضايا تخص العلاقات الدولية أو بعض التفاصيل الخاصة بالسياسات العمومية التي لا تدخل في صميم

(١) انظر ورقة الإسلاميون والسياسة، مرجع سابق.

(٢) انظر ورقة الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية، مرجع سابق.

المنظومة الديمقراطية[1]، محدثًا بذلك نوعًا من الالتباس بين المناطق الرمادية التي ترتبط بموقف الإسلاميين من الديمقراطية، والقضايا التي توسع مساحة الارتياب بين الغرب والإسلاميين، مع ما بينهما من فروق كبيرة، كما أنه أقر في أكثر من مناسبة بأن الدليل أثبت بأن الإدماج السياسي للإسلاميين لا يقود حتما إلىٰ الاعتدال، بل قد يدفع بالحركات المشاركة إلىٰ الراديكالية، مفسرًا ذلك بطبيعة البيئة السياسية التي تتم فيها المشاركة السياسية للإسلاميين، وهل هي طبيعية أم غير ذلك[2].

- **المرحلة الثالثة: تخفيف المواكبة البحثية والانعطاف إلىٰ اهتمامات أخرىٰ**: وقد كانت محطة الانقلاب علىٰ الشرعية في مصر، وعزل الرئيس المنتخب محمد مرسي، والأحداث التي تلتها منعطفًا حاسمًا، أثر في طبيعة المواكبة البحثية للمركزين، بحيث بلغ معهد واشنطن منتهاه، ووجد نفسه بعد مسار من الإحباطات أمام التوصيات التي طالما شدد علىٰ ضرورة أن تأخذ بها الإدارة الأمريكية حتىٰ لا تنهار العلاقات المصرية الأمريكية، وحتىٰ لا يتحطم السلام العربي الإسرائيلي، ويتهدد الأمن الإسرائيلي في المنطقة، وتتعرض الديمقراطية إلىٰ نكسة شديدة بسبب سيطرة الإسلاميين علىٰ الحكم، إذ اختار معهد واشنطن في هذه المرحلة أن يوصي الإدارة الأمريكية بعدم فعل أي شيء، والاكتفاء بتقديم

---

(١) نفس المرجع.

(٢) ورقة الإسلاميون والسياسة، مرجع سابق.

إعلان المبادئ الذي يركز علىٰ ضرورة الحفاظ علىٰ المصالح الأمريكية في المنطقة ويربط المساعدات الأمريكية إلىٰ مصر بتحقيق هذا الهدف[1]، إذ سجل معهد واشنطن ارتياحه من الغمة التي انتهت بسقوط الإسلاميين من تجربة الحكم، وبداية أفول نجمهم، فيما يعرف بخريف الإسلاميين. أما معهد كارنيجي، فقد جمد مواكبته البحثية، وتوجهت بوصلته إلىٰ سوريا، فيما استأثر اهتمامه في هذه المرحلة بقضايا أخرىٰ بعيدا عن متابعة سلوك الإسلاميين وعن الاستمرار في الانخراط في مسار التأصيل لفكرة دور الإسلاميين في ترقية الديمقراطية في العالم العربي، إذ توجه الاهتمام لقضايا التربية والتعليم[2]، وحقوق الأقليات[3]، وقضايا الاقتصاد في زمن تعثر الانتقال الديمقراطي[4]، وحرية الإعلام[5]

---

(١) روبرت ساتلوف، مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، مقترح إعلان مبادئ، مرجع سابق.

(٢) انظر ورقتين للدكتو مروان الفاعور: الأولىٰ، حول التعليم الديني في مصر وتونس، وقد سبق الإشارة إليها، وورقة أخرىٰ، حول «بطاقة تقييم» للتعليم في العالم العربي: البيئة المدرسية ومهارات المواطنة، نشرت في موقعه كارنيجي بتاريخ ١ فبراير ٢٠١٢، تحت عنوان:

The Arab World's Education Report Card: School Climate and Citizenship Skills

انظر علىٰ الرابط:

http://carnegie-mec.org/2012/02/01/arab-world-s-education-report-card-school-climate-and-citizenship-skills/az45.

(٣) راجع ورقة حول العنف ضد الأقباط في مصر، مرجع سابق.

(٤) انظر ورقة حول القطاع الخاص بمصر، مرجع سابق.

(٥) انظر ورقة تحولات الإعلام في ليبيا، التي كتبتها فاطمة العيساوي، ونشرت بموقع =

فيما توجهت الرهانات البحثية الأخرىٰ إلىٰ الدور الرويس والملف النووي الإيراني وغيرها من الاهتمامات التي كانت ضامرة في السابق، أو علىٰ الأقل كانت تحضر بحجم محدود بالمقارنة مع أولوية الدمقرطة والإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، وقضية التعاطي مع الإسلاميين.

= كارنيجي بتاريخ ١٤ ماي ٢٠١٣ بعنوان:

Transitional Libyan Media: Free at Last?

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/2013/05/14/transitional-libyan-media-free-at-last/g3dk.

الفصل الثالث

المراكز البحثية الأمريكية والإسلاميون:
في أزمة النموذج المعرفي



المبحث الأول

المحددات التفسيرية

في الفصلين الماضيين حرصنا كل الحرص علىٰ عرض المخرجات البحثية لكل من معهد واشنطن ومعهد كارنيجي في موضوع الإسلاميين، وحاولنا التوقف عند أطروحة كل معهد علىٰ حدة، وتتبع المقولات التي تم الاعتماد عليها في بناء هذه الأطروحات، مع ذكر الأدلة والحجج التي تم الدفع بها لإسناد هذه المقولات، كما تتبعنا المسارات البحثية التي قطعها هذان المركزان والتحولات التي طرأت علىٰ المهام البحثية، وقد حرصنا علىٰ طول هذه المساحة البحثية التي استغرقت فصلين، علىٰ استنطاق أدبيات المعهدين، وتحليل نسقهما من الداخل، من غير تجرؤ علىٰ وظيفة التفسير، حتىٰ نترك للقارئ فرصة ليكون نظرة مكتملة عن رؤية كل مركز علىٰ حدة، قبل أن ندعوه إلىٰ مقاسمتنا المحددات التفسيرية التي نقدر أنها تساهم في بناء الوعي النقدي في التعاطي مع هذه المخرجات.

والواقع، أن القضية الأساسية التي ينشغل بها هذا الوعي النقدي ليست هي مناقشة صحة الأطروحات من عدمها، ولا بحث تماسك المقولات من تنافرها، ولا اختبار قوة الحجج المطروحة من ضعفها. فهذه القضايا الثلاث، حتىٰ ولو انخرط فيها الباحث في العلوم السياسية، وقدم الأطروحات الموجودة، وتتبع مساراتها وتمايزاتها، وقدم تقييمه للتجارب التي اعتمدت هذه الأطروحة أو تلك، في ضوء كل بيئة سياسية علىٰ حدة، فإن أهميتها، إنما تكتسب بدرجة أكبر عند الفاعل السياسي، وبالتحديد عند صناع القرار السياسي، الذين يهمهم أكثر من غيرهم اختبار الأطروحة التي تناسبهم في التعاطي مع الإسلاميين، وهذا بالتحديد ما مارسه معهد واشنطن ومعهد كارنيجي، إذ لم يكونا يفعلان أكثر من تقديم أرضية أفكار وتوصيات لصناع القرار السياسي الأمريكي، تضعهم في صورة السيناريوهات الممكنة في التعاطي مع الإسلاميين، وتوفر لهم معطيات بحثية وبيانات تفصيلية عن فكرهم ومواقفهم وسلوكهم ونقاط التوتر في إيديولوجيتهم، ومساحة الالتقاء والتنافر بين الإيديولوجي والبراغماتي، ومكونات تنظيماتهم، وطبيعتها، وغير ذلك من المعلومات السوسيولوجية الدقيقة التي تعين صانع القرار السياسي علىٰ فهم طبيعة الإسلاميين، كفاعل سياسي، وحجمه وقوته في العملية السياسية.

ولذلك، فإعادة الكرة بالانخراط في نفس المسار البحثي الذي مارسه المركزان، أي التموقع بين الأطروحتين أو اختيار

موقف ثالث، والانخراط في مناقشة المقولات واختبار قوة الحجج أو ضعفها، لن يقدم أي فائدة تذكر، اللهم إلا اجترار نفس الأطروحات التي أنتجت في العقد الأخير حول الإدماج السياسي للإسلاميين، بل إنه يساهم بقدر كبير في إعطاء الشرعية البحثية لمخرجات هذه المراكز وتحصينها من أسئلة النقد الذي يفترض أن تتوجه إلىٰ الأسس أو إلىٰ الأصول الفكرية التي أطرت عملية إنتاج هذه الأفكار، وليس إلىٰ العناصر التي تضمنتها هذه الأفكار. فليس المهم بالنسبة لأسئلة النقد أن يتم اختبار المسار الذي تشكلت فيه أطروحة معهد واشنطن أو معهد كارنيجي، وهل ابتدأت بشكل قاعدي أم هرمي، أي من المقولات إلىٰ الأطروحة، أم انطلقت من الأطروحة إلىٰ البحث عن مقولاتها وحجج كل مقولة علىٰ حدة. فمثل هذه الأسئلة، يمكن للمتخصصين في المنطق أو الفلسفة البحث فيها، أما بالنسبة للباحث بأسئلة نقد الأسس، فإن ما يشغله في كشف المحددات التفسيرية، هو البحث عن الإطار الفكري أو النسق النظري الذي جعل كلا من معهد واشنطن ومعهد كارنيجي، يناقشان موضوعا واحدا يخص التعاطي مع الإسلاميين، وينتهيان إلىٰ نتائج متناقضة، يدعو الأول فيها إلىٰ إقصاء الإسلاميين، والعمل بكل الوسائل علىٰ ألا يصلوا إلىٰ السلطة خوفا علىٰ الديمقراطية منهم، بينما يدعو الثاني إلىٰ إدماجهم، وتشجيع الحركات المعتدلة، تقوية للديمقراطية، وتعزيزا للإصلاح السياسي في العالم العربي؟ وهل يتعلق الأمر بوجود نسقين في التفكير،

يختلف الأول عن الثاني في التقييم المعرفي لمسألة الإسلاميين؟ أم أن الأمر لا يفسر البتة بالاختلاف في التقدير المعرفي، وإنما يعود إلىٰ اختلاف في التقدير السياسي بين النسقين، بحيث يستمد هذا التقدير عناصره من حيثيات أخرىٰ غير الاعتبارات المعرفية الخاصة بنوع الإدراك والتصور المحمول عن الإسلاميين لدىٰ كل نسق علىٰ حدة؟

وللجواب عن هذه الأسئلة، والانخراط في الوظيفة التفسيرية، نقدر أن هناك أربع إمكانيات تفسيرية:

- **الإمكان التفسيري المستند إلىٰ محدد إدراك وتصور الإسلاميين**: وينطلق هذا الإمكان من افتراض وجود اختلاف في فهم السلوك السياسي للإسلاميين، ودورهم في العملية السياسية، أملاه التعاطي المعرفي وخلاصات الدراسات التي أجراها كل معهد علىٰ المكونات الإسلامية موضوع البحث. أي، افتراض أن يكون معهد واشنطن ومعهد كارنيجي، وقبل أن يقرر كل مركز أطروحته، وقبل أن يؤسس مقولاتها وحججها، انخرط في مسار بحثي منتظم، حاول الاقتراب من مختلف مكونات الحركات الإسلامية، سواء منها الراديكالية أو المحسوبة علىٰ الاعتدال، وسعىٰ إلىٰ فهم طبيعة الخلافات القائمة بين مكونات هذه الحركة، وتتبع بشكل دقيق ومنتظم السلوك السياسي للإسلاميين في بيئات مختلفة، وأخضعها لعملية التقييم والمقارنة، ثم حاول بعد ذلك أن يدرس أثر تعدد واختلاف البيئات السياسية علىٰ السلوك السياسي

للإسلاميين، ثم انتهىٰ بعد عملية التقييم هذه إلىٰ تقرير الأطروحة التي انتهىٰ إليها.

يقوم هذا الاختيار البحثي، أو هذا المحدد التفسيري إذن، علىٰ فرضية حصيلة الدراسة البحثية لمواقف وسلوك الإسلاميين، والخلاصات التي انتهىٰ إليها كل مركز في تشريحه لمواقف الإسلاميين وتتبعه ورصده وتحليله لسلوكهم، بحيث يكون الاختلاف في الخلاصات المعرفية بين المركزين مفسرا للخلافات التي حصلت علىٰ مستوىٰ الأطروحة والمقولات والحجج.

الملاحظة الرصدية الأولية تكشف وجود تباين كبير علىٰ هذا المستوىٰ، فمعهد واشنطن لم يكن معنيًا بدرجة كبيرة بدراسة السلوك السياسي للإسلاميين، بل لم يكن معنيًا بدراسة تمايزاتهم، إذ انطلق من تقرير مسبق، يقدر فيه أنه لا فرق بين الإسلاميين، ولا تضاريس ولا نتوءات بين الراديكالي والمعتدل فيهم، وأن الأمر لا يعدو أن يكون توزيع أدوار. ولذلك، لا تكاد تجد في الحصيلة البحثية لهذا المركز سوىٰ افتراضات وتخمينات وأحكام مسبقة، ارتفعت هكذا تعسفا إلىٰ درجة القناعات، التي ظلت تشكل العناصر الثابتة، ليس فقط في التحليل السياسي لسلوك الإسلاميين، وإنما أيضا في الاستشراف السياسي لدورهم ومستقبلهم كفاعل سياسي في المنطقة.

أما معهد كارنيجي، فالملاحظة الرصدية الأولية تعطي صورة

عن مركز بذل جهدا ما في الاقتراب من الحركات الإسلامية المعتدلة، والاحتكاك بقياداتها وقواعدها، ومتابعة سلوكها السياسي، ومحاولة دراسة التمايزات الموجودة بين مكوناتها سواء منها تلك التي تنتمي إلىٰ مدرسة واحدة مثل مدرسة الإخوان، أو تلك التي شقت طريقها علىٰ مسافة من هذه المدرسة.

لكن، مع الإقرار بوجود هذا الجهد، ووجود قدر من الانسجام بين الأطروحة وبين الخلاصات الإمبريقية والتحليلية التي تخص سلوك الإسلاميين السياسي، إلا أن المشكلة الأساسية تبقىٰ قائمة، لأن السؤال المطروح ليس فيما إذا كان هذا المركز كثف ملاحظته البحثية حول موضوع الإسلاميين، أو انطلق من مجرد افتراضات وتخمينات، أو انطباعات جاهزة، كما فعل معهد واشنطن، وإنما السؤال يثار حول دور البحث العلمي في بناء الأطروحة، وهل كان سابقا لها أم لاحقا عليها لا يفعل أكثر من تبريرها ودعم مقولاتها؟

الإطار الوصفي الذي حاولنا حصره في الفصل الأول، والجهد التحليلي الذي بذلناه في الفصل الثاني، يبين أن الأطروحة التي انطلق منها معهد كارنيجي كانت سابقة عن الجهد البحثي الذي حاول تكثيف الدراسة البحثية حول الإسلاميين، فقد كانت مفردات هذه الأطروحة جاهزة لحظة إطلاق مبادرة ترقية الديمقراطية في العالم العربي، أي مباشرة بعد أحداث الحادي عشر من دجنبر، وقبل أن يفرد معهد كارنيجي قضية الإسلاميين كعنوان أساسي ضمن

اهتماماته البحثية، ولم يكن الجهد البحثي المبذول في هذا الاتجاه إلا دعما لهذه الأطروحة، وإسنادا لها، ومحاولة لإحداث تغيرات في السلوك السياسي للإسلاميين. فالاستقراء للقضايا البحثية التي ميزت الأجندة البحثية كارنيجي، يدعم هذا الاستنتاج، فلم تخرج الخلاصات البحثية لمعهد كارنيجي في دراسة الإسلاميين عن العناوين الآتية:

- الإسلاميون معتدلون، لكن مسار الاعتدال لم يكتمل بعد.

- الإسلاميون يتطورون بشكل إيجابي اتجاه الديمقراطية، لكن لا وجود لضمانات تؤكد إمكانية حدوث تحولات في اتجاه التبني التام للمنظومة القيمية الديمقراطية وفق النموذج الغربي.

- الإسلاميون يشكلون مفتاح التحول الديمقراطي، لكن هناك ضرورة لتعزيز الأحزاب العلمانية لضمان توازن سياسي.

- الإسلاميون يتجهون نحو السياسات العمومية ويدفعهم الاندماج السياسي للتخفيف من المفردات الدينية، لكن لا تزال مناطق رمادية كثيرة، تحتاج إلىٰ يبذلوا جهدا في إزالة الغموض والالتباس عنها.

- التوتر لدىٰ الإسلاميين قائم بين الدعوي والسياسي في جسم الحركة الإسلامية، وأن هناك حاجة إلىٰ إنتاج صياغة تسير في اتجاه الفصل بين المكون الدعوي والسياسي.

وواضح من هذه الخلاصات، أن مسعىٰ كارنيجي من

الاشتغال علىٰ رصد وتحليل استشراف السلوك السياسي للإسلاميين، لم يكن بقصد بناء الأطروحة التي تأسس نسقها الكامل قبل إطلاق مشاريع البحث، وإنما كان بقصد التسويغ المعرفي لحاجة الإسلاميين إلىٰ تعديلات في سلوكهم السياسي، أي أن معهد كارنيجي، كان يسعىٰ من خلال جهده البحثي، إلىٰ أكثر من إثبات أجزاء مهمة من أطروحته، أقصد بيان محورية دور الإسلاميين كفاعل أساسي في التحول السياسي في العالم العربي، إذ كان يسعىٰ إلىٰ إزالة الفراغات القاتلة في أطروحته، والتي منها كانت تنطلق الانتقادات الحادة من خصومه، كما كان يسعىٰ من خلال لعب دور الوسيط الأكاديمي بين الإسلاميين وصناع القرار السياسي الأمريكي إلىٰ التأثير في سلوك الإسلاميين، بحجة تبديد منطقة الشك والارتياب، وتحقيق قدر من الطمأنينة المتبادلة بين الطرفين.

وهكذا، وفي الحالتين معا، أي حالة معهد واشنطن ومعهد كارنيجي، لم يقم البحث العلمي بدور بناء المقولات والأطروحات، وإنما كان في أحسن أحواله، داعما لها أو مسوغا لبعض اختياراتها، أو باحثا عن بعض حججها، أو منقبا عن الأجوبة التي تركتها نقاط الفراغ التي خلفتها هذه الأطروحات، أو وسيلة إلىٰ التأثير في سلوك الإسلاميين حتىٰ يتكيف سلوكهم ويصير مشابها أو مطابقا للافتراضات التي أسست عليها الأطروحة قواعدها.

الخلاصة التي يمكن الانتهاء إليها بهذا الصدد، أن هذا الإمكان التفسيري لا يقدم شيئًا، ولا يمكن الاعتماد عليه في تفسير التوجهات ولا المقولات ولا الحجج التي اختارها كل من معهد واشنطن ومعهد كارنيجي، كما أنه لا يوفر أي قدرة لتفسير المسارات والتحولات التي عرفتها الاهتمامات البحثية للمركزين.

- **الإمكان التفسيري الثاني المستند إلىٰ محدد أولوية ترقية الديمقراطية**: وينطلق هذا المحدد من افتراض أن الخلاف بين مخرجات المركزين البحثيين، يرجع بالأساس إلىٰ الخلاف في تقدير المركزين لأولوية ترقية الديمقراطية في العالم العربي، إذ برز التمايز بين المركزين حول هذه القضية قبل أن تهب رياح الربيع العربي، وقبل أن تطرح قضية وصول الإسلاميين في السلطة، وافترقت وجهة نظر المركزين إلىٰ رؤية تعطي الأسبقية لصراع القلوب والأفكار علىٰ ترقية الديمقراطية، ورؤية أخرىٰ مقابلة، ترىٰ أن الأولوية لترقية الديمقراطية، وأن الإسلاميين المعتدلين لا يشكلون خطرًا علىٰ العملية الديمقراطية، بل يمثلون مفتاحًا للتحول السياسي في العالم العربي، أي أن الخلاف بين المركزين يرجع بالأساس إلىٰ الموقف من الإسلاميين، من حيث كونهم مكونًا أساسيًا في العملية الديمقراطية، فيتفق المركزان معًا في أولوية ترقية الديمقراطية، لكن بالنسبة لمعهد واشنطن، فالأولوية لمحاربة الإسلاميين حتىٰ لا تؤدي ترقية الديمقراطية إلىٰ استفادتهم منها وتصدرهم المشهد السياسي.

والواقع أن هذا الإمكان التفسيري يمتلك بعض الوجاهة، لكنه يبقىٰ قاصرا في تفسير بعض المخرجات البحثية التي لا تساير الهدفين معا بالنسبة إلىٰ المركزين.

أما معهد كارنيجي، وإن بدا أشد شراسة في الدفاع عن أولوية ترقية الديمقراطية، وأقل تحذيرًا من مخاطرها، إذ انخرط بشكل كثيف في تبديد غيوم الشك من مآلات الديمقراطية في العالم العربي، إلا أن بعض اختياراته البحثية أثارت الكثير من علامات الاستفهام، وذلك سواء في توسعه في مفهوم المناطق الرمادية، والتي وصلت حد إقحام اعتبارات أخرىٰ لا علاقة لها بقضية الديمقراطية، مثل الاتفاقيات الدولية والأمن الإسرائيلي والعلاقات المصرية الأمريكية، أو في خياراته البحثية بعد وصول الإسلاميين إلىٰ السلطة وميله نحو التأكيد علىٰ قضية إعلان المبادئ الأمريكية في دول الربيع العربي ولاسيما مصر، والتي تعكس في جوهرها توجيها للقرار السياسي الداخلي بما لا يتناسب مع مسار ترقية الديمقراطية، أو طرحه لمفهوم الخيارات الأخرىٰ[1]، أو في

---

(١) جاء في مقال مارينا أوتاوي، أن بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية أن تلجأ إلىٰ خيارات أخرىٰ، دون أن يستلزم الأمر تغيير سياستها في الشرق الأوسط، وذلك بالتوجه نحو دعم حقوق المرأة والتعليم، وفتح جسور الحوار مع الحركات الإسلامية، هذا مع تأكيدها بأن هذه الخيارات لن تكون كافية لاستعادة أمريكا لمصداقيتها في الشرق الأوسط. انظر مقالها: مصر من شبه السطوية إلىٰ الاتجاه الواحد، مرجع سابق.

توجهاته البحثية بعد خريف الربيع العربي وإسقاط الشرعية الانتخابية وتخفيفه من الأجندة البحثية المركزة علىٰ الإسلاميين، ورهانه علىٰ بدائل أخرىٰ بحثية، تراهن علىٰ مدخل التربية والتعليم، وحقوق المرأة وحقوق الأقليات في العالم العربي، والتي تعكس في جوهرها تراجع أولوية ترقية الديمقراطية في بعدها السياسي لفائدة التركيز علىٰ الديمقراطية في بعدها الثقافي القيمي.

أما بالنسبة لمعهد واشنطن، فإن بدا أكثر وضوحا في تبني مفهوم تمييزي للديمقراطية، يعتمد إقصاء الإسلاميين واستئصالهم، واعتماد مفهوم تقوية الحلفاء وتنشئة آخرين، وذلك لبناء ديمقراطية حليفة لأمريكا مأمونة المخاطر، إلا أن اختياراته البحثية مع خريف الربيع العربي في مصر، وسقوط الإسلاميين، لم تكن منسجمة مع أطروحته في ترقية الديمقراطية، إذ بدا المركز أقرب إلىٰ استعادة الأطروحة التقليدية التي تطرح أولوية دعم الأنظمة الاستبدادية علىٰ قاعدة إعلان المبادئ الأمريكية، التي تجعل الدعم الأمريكي للمؤسسة العسكرية وللحكومة المصرية أداة أساسية في رسم معالم مستقبل للخارطة السياسية في مصر، بحيث تنتفي فكرة ترقية الديمقراطية، وتنتفي معها فكرة الرهان علىٰ الحلفاء وتقويتهم أو تنشئة حلفاء جدد، ولا يبقىٰ إلا خيار واحد هو التعامل مع الأمر الواقع الذي فرض نفسه في الدينامية السياسية، واستعمال الضغوط الأمريكية من أجل تأمين المصالح الأمريكية في المنطقة.

وهكذا، وفي حالة معهد كارنيجي ومعهد واشنطن، تراجعت

فكرة ترقية الديمقراطية في الاختيارات البحثية، وحل محلها اعتبار ما آلت إليه الدينامية السياسية، وما فرضه الأمر الواقع، من ضرورة التعامل مع المؤسسة العسكرية علىٰ قاعدة تحصين المصالح الأمريكية، وليس علىٰ قاعدة ترقية الديمقراطية كما هو الشأن مع معهد واشنطن، أو التراجع إلىٰ المواقع الخلفية من خلال الرهان علىٰ أبعاد أخرىٰ في الديمقراطية، تبتعد عن العملية السياسية، وتلتصق أكثر بمنظومة القيم، وذلك من خلال الاهتمام بقضية التربية والتعليم، وقضية حقوق المرأة، وحقوق الأقليات، وغيرها من الاهتمامات التي كانت ضامرة في السابق، بحيث غابت بالكلية التوجهات البحثية التي تراقب سلوك الإسلاميين، إلا ما تعلق بسوريا التي يتبرر الاشتغال عليها بوجودها في لوحة الاهتمامات الاستراتيجية الأمريكية.

- الإمكان التفسيري المستند إلىٰ محدد حجم قوة الإسلاميين:
وينطلق هذا الإمكان من افتراض أن قوة وحجم الإسلاميين، أو تراجعهم وضعفهم، هي التي فرضت تغيرا وتعديلا في التوجهات البحثية للمركزين، وأن تغير الرهانات البحثية جاء مرتبطا بالأثر الواقعي لتصدر الإسلاميين للمشهد السياسي، ومخاطر أن يتجه هذا الدور إلىٰ خلخلة التوازنات الاستراتجية في المنطقة.

وبناء علىٰ هذا الافتراض التفسيري، يمكن أن تقرأ مخرجات معهد واشنطن علىٰ أنها استباق استشرافي يقدر بأن أثر وصول

الإسلاميين إلىٰ السلطة سيتعدىٰ العملية السياسية إلىٰ إعادة ترتيب التوازنات الاستراتيجية، بشكل يعرض فيه المصالح الأمريكية والإسرائيلية إلىٰ الخطر. ولذلك لم يجد أي تردد في جعل أولوية الأولويات بالنسبة إليه، هي إضعاف حجم الإسلاميين ودورهم في العملية السياسية، والعمل علىٰ ألا يصلوا إلىٰ السلطة، أو العمل علىٰ جعل مهمتهم في السلطة مستحيلة، والدفع بإفشالهم فيها، وألا تكون لهم فرصة ثانية فيها بجميع الوسائل السلمية الممكنة، حتىٰ ولو كانت بوسائل السياسة غير الطبيعية.

كما يمكن أن نقرأ توجهات كارنيجي من نفس المشكاة، وذلك باعتبار التأكيد علىٰ إصلاح الإسلاميين محاولة من المركز ليس فقط لتبديد منطقة الشك والارتياب المتبادل بينهم وبين صناع القرار السياسي في الغرب، ولكن أيضا لخلق صورة أخرىٰ من الإسلاميين، هي أقرب ما تكون إلىٰ الأحزاب الليبرالية التي عملت الحكومات والمنظمات الدولية الغربية علىٰ دعمها وتقويتها، لكن دون أن تستطيع إخراجها من أزمة الضعف والعزلة والهامشية عن المجتمع، إذ حاول كارنيجي في هذا الصدد، بدل الرهان علىٰ إضعاف قوة وحجم الإسلاميين في العملية السياسية، إلىٰ الاشتغال علىٰ تعديل سلوك الإسلاميين وطبيعتهم التنظيمية وبوصلتهم الفكرية والسياسية.

والحقيقة أن الفرق يتضاءل كثيرا عند المركزين بين الرهان

علىٰ عملية سياسية لا يمثل فيها الإسلاميون إلا فاعلًا هامشيًا كما هي تطلعات معهد واشنطن، وبين أن يشكل الإسلاميون قوة محورية في العملية السياسية، بل ومفتاحًا مركزيًا للتحول السياسي، وأن يكون المقصود بالإسلاميين في هذه العملية، ليس الإسلاميين كما تشكلت هويتهم الفكرية والسياسية داخل البيئة التي يشتغلون فيها، وإنما الإسلاميين المعتدلين كما حدد النموذج الأمريكي الذي قدمه معهد كارنيجي ملامحهم الرئيسة: الإسلاميين الذين يتجهون بشكل متقدم إلىٰ تقليص مساحة المناطق الرمادية في فكرهم وسلوكهم اتجاه الديمقراطية، والذين تتقلص إيديولوجيتهم الدينية إلىٰ درجة الذوبان في بحر البراغماتية السياسية، والذين يقدمون علىٰ خيار حاسم في فصل الهيئة الدعوية عن الحزب السياسي، والذين يتكيفون مع الواقع السياسي، ويتجهون إلىٰ السياسات العمومية، ويغيرون أصل الارتباط بقواعدهم من الولاء للمقتضيات العقائدية إلىٰ خدمة الشأن العام.

علىٰ أن هناك ملمحا آخر، يعطي لهذا التفسير بعض الوجاهة ويجعل معهد كارنيدجي قريبا من مقاربة معهد واشنطن، إذ في لحظة خريف الربيع العربي، وبدل أن يستمر معهد كارنيجي في تقديم الإجابة المعرفية عن مستقبل ترقية الديمقراطية في الوطن العربي، ومستقبل دور الإسلاميين، تراجعت أولوياته البحثية في هذا المجال، نتيجة تراجع دور الإسلاميين في مصر، وبدأ الرهان البحثي كما سبق، إما علىٰ الإسلاميين في سوريا، بحكم الموقع

الذي تحتله سوريا في البوصلة الاستراتيجية الأمريكية، أو وقع الاهتمام علىٰ قضايا ثقافية تدخل في صلب المنظومة القيمية الديمقراطية، حاول معهد كارنيجي التركيز عليها بشكل جزئي منعزل داخل التجربة العربية، محدثا بذلك قطيعة كبيرة مع أسلوبه في التعاطي مع قضية ترقية الديمقراطية في الوطن العربي، ومركزية الدور الذي يمكن أن يقوم به الإسلاميون في هذا المسار.

الخلاصة من استقراء أطروحتي المركزين، أن هذا الإمكان التفسيري الذي يعتمد علىٰ محدد قوة وحجم الإسلاميين أو تراجعهم يملك وجاهة تفسيرية بحكم التلازم الوثيق بين التوجهات البحثية للمركزين وبين منحيات صعود وتراجع الإسلاميين. لكن مع هذه الوجاهة التفسيرية التي يمتلكها هذا المحدد، إلا أن قوته الإجرائية تبقىٰ مرتبطة دائما بقضية ترقية الديمقراطية أو بقضية الخيارات الاستراتيجية الأمريكية، مما يبرر ضرورة البحث عن محدد تفسيري آخر يملك قدرة تفسيرية أكبر من المحددات السابقة.

الإمكان التفسيري الرابع المستند إلىٰ محدد أولوية المصلحة الأمريكية: وينطلق هذا المحدد التفسيري من افتراض أن تعاطي المراكز البحثية الأمريكية مع قضية الإسلاميين كانت دائمة مؤطرة بخدمة السياسات الأمريكية في المنطقة، وأن قضية ترقية الديمقراطية أو حرب العقول والقلوب، هي في جوهرها مجرد سياسات مقترحة علىٰ الإدارة الأمريكية لتحصين المصالح الأمريكية، وأن كلا من أطروحة إقصاء الإسلاميين أو احتوائهم،

لا ترتبط بقضية ترقية الديمقراطية من حيث الجوهر، وإنما ترتبط في الأصل بتقدير استراتيجي للمصلحة الأمريكية في المنطقة.

وعليه، يكون الخلاف بين معهد واشنطن ومعهد كارنيجي مجرد خلاف تكتيكي في أي الخيارات تخدم السياسات الأمريكية بشكل أفضل، كما يشكل الخلاف الحاد بين أطروحة إدماج الإسلاميين، وأطروحة استئصالهم، مجرد خلاف في أي الطرق أفضل لخدمة المصالح الأمريكية.

ويتأسس هذا المحدد التفسيري علىٰ وجود قناعة مشتركة يتقاسمها صناع القرار السياسي مع مستودعات التفكير الاستراتيجي، ترىٰ أن أطروحة دعم الأنظمة الاستبدادية استنفذت أغراضها، وأنه لا بد من الرهان علىٰ أولوية التغيير علىٰ أولوية الاستقرار، وأن هذا الرهان يطرح سؤال التعاطي مع الإسلاميين، بحكم أنهم يشكلون فاعلا أساسيا في المعارضة السياسية في العالم العربي، وأنه ما دام التغير رهانا أساسيا، فلا بد من سياسة للتعامل مع هذا المعطىٰ، بحيث تتطلب خدمة المصالح الأمريكية إحداث تحول سياسي في الوطن العربي من غير أن يصل فيه دور الإسلاميين إلىٰ درجة خلط الأوراق والتأثير علىٰ التوازنات الاستراتيجية في المنطقة.

وتبعا لهذا المحدد المفسر، فإن معهد واشنطن اختار الطريق الأيسر نظريا والأعقد عمليا، إذ طرح فكرة إقصاء الإسلاميين، محاولا طرح خيار بديل هو دعم وتقوية الحلفاء الحاليين وتنشئة

حلفاء جدد لمحاربة وإضعاف الإسلاميين، بينما اختار معهد كارنيجي الطريق الأصعب نظريا، والأسهل عمليا، إذ طرح فكرة إدماج الإسلاميين، محاولًا شحذ آلته البحثية لتبديد الشكوك ومحاولة التأثير في سلوك الإسلاميين لدفعهم نحو تغيير عقلهم السياسي، وحاول من الناحية العملية أن يطرح فكرة دعم الليبراليين لإقامة التوازن في المشهد السياسي، ومنع الاحتقان بين الإسلاميين والأنظمة، والذي يؤول ضرورة إلىٰ عرقلة اي إمكانية للتغيير، وبالتالي تعريض الاستقرار السياسي للتهديد علىٰ المدىٰ القريب أو المتوسط.

والحقيقة أن هذا المحدد التفسيري يمتلك قدرة تفسيرية كبيرة، بحكم أنه يستوعب المحددات التفسيرية الأخرىٰ، ويضع جوابًا محددًا عن موقعها جميعًا، ويقدم الناظم الذي يجمعها، إذ تتصدر المصلحة الاستراتيجية الأمريكية الأولوية، ويتحدد التحول السياسي في العالم العربي كرهان للسياسات الأمريكية في المنطقة، وتحتل قضية ترقية الديمقراطية العنوان الأبرز الذي يترجم هذه السياسة، بينما يتموقع التعاطي مع مسألة الإسلاميين من الناحية النظرية، إما ضمن مضمون التحول السياسي أو ضمن مخاطره ومعيقاته، في حين يأخذ صورة أخرىٰ من الناحية العملية البراغماتية تتحدد بموقع الإسلاميين وحجمهم في العملية السياسية، ومدىٰ قدرتهم علىٰ إحداث تغيرات في التوازنات الاستراتيجية في المنطقة.

هذا هو المحدد التفسيري الذي نميل إليه، وهو بالمناسبة يناسب طبيعة هذه المراكز، كمستودعات تفكير، وضعت همها الرئيس في تقديم أرضية أفكار لصناع القرار السياسي، ترشح الاختيارات والسيناريوهات الأفضل لخدمة السياسات الأمريكية.

المبحث الثاني

المراكز البحثية الأمريكية وأزمة النموذج المعرفي

قدمت المراكز البحثية ملاحظات نقدية مهمة للسياسات الأمريكية التي تخص قضية دعم الديمقراطية وقضية التعاطي مع الإسلاميين، ووصل الأمر ببعض الانتقادات إلىٰ درجة دعوة الإدارة الأمريكية إلىٰ العدول عن محاولة التشديد علىٰ صياغة عالم عربي مشابه للصورة الغربية الديمقراطية الليبرالية، والاهتمام بدلًا عن ذلك، بمساعدة الدول العربية في المهمة الصعبة المتمثلة في إعادة ترتيب أنظمتها السياسية الراكدة التي تواكب الحقائق الاجتماعية والاقتصادية المغيرة[١]، بل ذهب الأمر بهذه الانتقادات إلىٰ توصية الإدارة الأمريكية بضرورة رسم حدود فاصلة بين تغيير الأنظمة وبين تعزيزي الديمقراطية[٢].

---

(١) ورقة دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط: استعادة المصداقية. مارينا أوتاوي، مرجع سابق

(٢) نفس الورقة.

هذه الانتقادات النوعية التي تقدمت بها مارينا أوتاوي لسياسة أمريكا لدعم الديمقراطية في الشرق الأوسط، والتي انبنت علىٰ استخلاص ثلاث دروس أساسية من هذه السياسة (عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية علىٰ تحمل مخاطر الديمقراطية أي فوز الإسلاميين في مصر سنة ٢٠٠٥ أو صعودهم إلىٰ السلطة في غزة سنة ٢٠٠٦، قوة الإسلاميين في المشهد السياسي وضعف الأحزاب الليبرالية، حالة التراجع التي تمر بها الديمقراطية في العالم العربي) كان من المفترض أن تشكل نقطة انطلاق بالنسبة للمراكز البحثية في تعاطيها مع قضية دعم الديمقراطية وشكل التعاطي الإسلاميين، إذ كان المنطق يفرض أن لا تتورط هذه المراكز في نفس المعضلة، وأن تتحرر من الرؤية التي أعاقت الإدارة الأمريكية عن إحداث تقدم في مسار الدمقرطة في العالم العربي.

ومع أن كبيرة الباحثين في معهد كارنيجي، مديرة برنامج الشرق الأوسط، مارينا أوتاوي، سجلت ملاحظاتها النقدية تلك، في سياق دعوة الإدارة الأمريكية إلىٰ استعادة المصداقية في قضية دعمها للديمقراطية في الشرق الأوسط، إلا أن مركز كارنيجي نفسه كما مركز واشنطن، لم يتحرر من الرؤية الأمريكية لقضية دعم الديمقراطية، إذ بقي تعاطيه مع هذه المسألة مرتبطًا إلىٰ حد كبير بالمركزية الغربية في النظر إلىٰ الديمقراطية، إذ ظل النموذج الغربي المثال النمطي، الذي وضع كسقف معياري، لقياس الديمقرطية واعتدال الإسلاميين، كما ظلت المصلحة القومية الأمريكية هي

الإطار المحدد للرؤية البحثية لهذه المراكز فيما يخص هاتين القضيتين.

وتتضح معالم هذه المركزية الغربية في النموذج الحاكم للممارسة البحثية، الذي قيد النظرة إلىٰ مسألة دعم الديمقراطية بقيدين اثنين لا يرتبطان بالدينامية السياسية التي يعرفها المشهد السياسي العربي، وإنما يرتبطان أولًا بنمودج فكري للديمقراطية، ينهل من الليبرالية الأمريكية، وثانيًا بنموذج عملي يجعل المسار الديمقراطي لا ينتهي أبدا بالتعارض مع المصالح الأمريكية في المنطقة.

أما القيد الأول، فهو النموذج الثقافي للديمقراطية، والذي لا يتصور إمكانية نشوء تجربة ديمقراطية أخرىٰ، مبنية علىٰ قواعد ثقافية أخرىٰ، غير القواعد الليبرالية الأمريكية.

وأما القيد الثاني، فيفترض أن مسار الديمقراطية في العالم العربي، ينبغي أن ينشئ وضعا سياسا جديدا، حلفيا لأمريكا، أو علىٰ الأقل، يضمن الاستقرار، ولا يتعارض مع المصالح الأمريكية.

هذا بالتحديد، هو مأزق النموذج المعرفي الذي أطر اشتغال المراكز البحثية في تعاطيها مع قضية دعم الديمقراطية، وقضية التعاطي مع الإسلاميين، وهو الذي جعل هذه المراكز تولد ثلاث مفاهيم جديدة للديمقراطية:

١- **الديمقراطية التمييزية**: وهي القائمة علىٰ افتراض أن عدو الديمقراطية لا يمكن أن يخدم الديمقراطية، وأن الديمقراطية لا تقبل تمرير منتوجات تشريعية غير ديمقراطية، وأن دعم الديمقراطية يتطلب أولًا عزل وإقصاء ومحاربة عدو الديمقراطية، حتىٰ ولو كان يتمتع بحجم سياسي يؤهله ليشكل القوة السياسية الأولىٰ في المشهد السياسي العربي. ولكي تبدو هذه الأطروحة علىٰ ود مع الديمقراطية، تحاول أن تدخل إلىٰ معادلة دعم الديمقراطية معاملًا جديدًا يتعلق بمحاربة الإرهاب والراديكالية، وافتراض أن معركة القلوب والأفكار سابقة علىٰ الديمقراطية، وأن هذه المهمة، إن لم تكن جدية، فإن أعداء الديمقراطية سيستغلونها من أجل إجهاضها، والتفرغ لخدمة أجنداتهم في أسلمة المجتمع، والسيطرة علىٰ مراكز القوىٰ في الدولة.

والحقيقة أن ما يبدو في الظاهر خوفًا علىٰ الديمقراطية من أعدائها، هو في الواقع خوف علىٰ الديمقراطية من أن تتأسس علىٰ نموذج آخر مفارق ومختلف للنموذج الليبرالي الأمريكي، إذ قصارىٰ ما يتم به الدفع من حجج لتبرير الديمقراطية التمييزية، كون الإسلاميين يهددون المصالح الأمريكية، والأمن الإسرائيلي في المنطقة، ويتوعدون بتطبيق الشريعة، وسيمسون بحقوق المرأة، والأقليات والحريات الدينية، وغيرها من الحيثيات التي غالبا ما يتم الدفع بها للتدليل علىٰ مفارقة سلوك الإسلاميين للنموذج الأمريكي الليبرالي للديمقراطية، وهي بالمناسبة نفس الحجج تقريبا

التي دفع بها مركز كارنيجي للتدليل علىٰ وجود مناطق رمادية في فكر وسلوك الإسلاميين اتجاه الديمقراطية.

ولعل ما يثير أكثر أزمة النموذج لدىٰ أصحاب هذه الأطروحة، أنهم في اللحظة التي يشعرون فيها بأن نتائج الديمقراطية أفضت إلىٰ صعود الإسلاميين، فإنهم لا يترددون في الدفع بأي خيار آخر، ولو كان في جوهره تعبيرًا عن العودة إلىٰ السياسات التقليدية في دعم الأنظمة الاستبدادية، وسحب ورقة دعم الديمقراطية التي مثلت العنوان الجديد للسياسة الأمريكية. وهكذا وجدنا مركز واشنطن، الذي يتبنىٰ مفهوم الديمقراطية التمييزية، لا يتردد في توصية صناع القرار السياسي علىٰ بذل كل الجهود من أجل جعل مهمة الإسلاميين في السلطة في مصر مستحيلة، والدعوة إلىٰ إفشالهم أو إنهاكهم في السلطة حتىٰ لا يتمتعوا بفرصة ثانية في الانتخابات القادمة، بل لم يتردد هذا المركز في دعوة صناع القرار السياسي بعد الانقلاب علىٰ الشرعية في مصر إلىٰ ترك الدينامية السياسية المصرية تتصرف لوحدها وعدم فعل أي شيء، ورفع شعار «أحيانًا يكون الأفضل ألا تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بفعل أي شيء»[1]، مع أن الأمر يتعلق بعكس السياسة الأمريكية التي تقوم علىٰ دعم الديمقراطية والتحول السياسي في العالم العربي، إذ أن الذي حدث لم يكن في حقيقته

---

(١) نفسه.

إلا استحواذ المؤسسة العسكرية علىٰ السلطة، وإلغاء العملية السياسية الطبيعية.

والواقع أن معهد واشنطن، لم يكن الوحيد الذي تبنىٰ مفهوم الديمقراطية التمييزية، بل كان في ذلك يعبر عن وجهة نظر تتقاسمها نخبة مؤثرة في القرار السياسي بما في ذلك جزء مهم من النخبة الأمنية التي تمثل مؤسسة راند وجهة نظرها، فقد سبق لهذه المؤسسة أن نشرت دراسة نالت شهرة كبيرة بسبب محاولتها وضع استراتيجية لنشر الإسلام الديمقراطي المدني في الشرق الأوسط، والتي لم تكن في جوهرها إلا تسويغا لفكرة مواجهة الإسلاميين ومحاصرتهم وتشجيع حلفاء أمريكا من العلمانيين الليبراليين. فقد قسمت هذه الدراسة المجتمع الإسلامي إلىٰ أربع مكونات، الأصوليون، والمحافظون التقليديون، والحداثيون، العلمانيون، واعتبرت أن الأصوليين خطر علىٰ الديمقراطية، لأنهم - حسب الدراسة- يرفضون القيم الديمقراطية والغربية، وينشدون إقامة دولة إسلامية شمولية، تطبق الشريعة، الإسلامية والقيم الإسلامية، ويستعملون الوسائل التقنية المتطورة لتحقيق أهدافهم، ويحملون توجهات عدائية نحو الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، ويهدفون بدرجات مختلفة إلىٰ الإضرار بالديمقراطية الحديثة وتدميرها. واعتبرت في المقابل أن العلمانيين هم الذين يهدفون إلىٰ فصل الدين عن الدولة علىٰ النسق الغربي، وحصر الدين في إطار الأحوال الشخصية فقط، أما المحافظون التقليديون، فهم الذين

يتطلعون إلىٰ مجتمع محافظ، ويتخوفون من الحداثة والابتكار والتغيير، وفي مقابلهم، الحداثيون الذين يطمعون إلىٰ أن يكون العالم الإسلامي جزءًا من الحداثة العالمية، ويتطلعون في نفس الوقت إلىٰ تحديث وإصلاح الإسلام ليواكب العصر[1].

وبناء علىٰ هذا التقسيم الرباعي، اعتبرت الدراسة أن دعم الإسلاميين الأصوليين لا يمكن أن يشكل خيارا، وأنه لم يبق من خيار للإدارة الأمريكية سوىٰ الحداثيين والعلمانيين الذين يعتبرون الأقرب للغرب فيما يتعلق بقيمهم وسياستهم، وإن كانوا الأضعف حجما وفاعلية بين باقي الفئات، ويفتقرون للدعم والموارد الاقتصادية، والبنىٰ التحتية الفاعلة والقاعدة الجماهيرية. واقترحت الدراسة علىٰ صناع القرار السياسي ضمن «سياسة دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط» استراتيجية تقوم علىٰ أولوية دعم الحداثيين، ودعم المحافظين ضد الأصوليين، ومنع حصول أي تحالف بين المحافظين والأصوليين، وتشجيع التعاون بين الحداثيين والمحافظين الأكثر قربا من الحداثيين في أفكارهم، وخلق جبهة معادية للأصوليين، ودعم العلمانيين ضمن نطاق محدود[2].

تبدو أزمة المركزية الغربية واضحة من خلال هذا الطرح الذي لا يفترق كثيرًا عن أطروحة معهد واشنطن في الشق المرتبط بإقصاء

---

(١) انظر مقال روبرت ساتلوف «في مصر تكون الولايات المتحدة أفضل حالًا عندما لا تفعل شيئًا»، مرجع سابق.

(٢) نفسه.

الإسلاميين ومحاربتهم، وربط دعم الديمقراطية بتقوية مكون واحد أو اثنين، ممن يرتبطون بالغرب فكريا، ويقتربون من أطروحته الديمقراطية الليبرالية، ولا يمثلون أي خطر علىٰ المصالح الأمريكية.

- **الديمقراطية الإرشادية:** وتنطلق من نفس الرؤية المركزية الغربية للديمقراطية، وتعبر أن النمط المثالي للإسلاميين، هو الوصول إلىٰ حالة من التوافق مع القيم الديمقراطية الليبرالية الأمريكية، وتقدر أن اندماج الإسلاميين في العملية السياسية سيساعدهم في المضي في هذا الاتجاه، وتلتزم بمراقبة سلوكهم السياسي، وقياس درجة اقترابهم من هذا النموذج، وتحرص دائما علىٰ حصر المناطق الرمادية المتبقية في فكر الإسلاميين، وإبراز التمايزات الحاصلة بين مكوناتهم بهذا الخصوص، وتجتهد دائما في تقديم الوصفات، ولعب دور الوساطة بحجة تبديد مساحة الشك والارتياب بينهم وبين الغرب، وتحث الإسلاميين كما صناع القرار السياسي علىٰ بذل جهود للفهم المتبادل، وتحض الإسلاميين علىٰ بذل جهود خاصة لتقويم أطروحاتهم الفكرية اتجاه الديمقراطية، ورفع الالتباس عن بعض مواقفهم، حتىٰ تتبدد الشكوك لدىٰ الغرب حكومات ومنظمات دولية.

والملفت للانتباه، أن هذه المناطق الرمادية أحيانا تأخذ لبوسا فكريا، وتهم بالخصوص مواقف الإسلاميين من قضية تطبيق الشريعة وحقوق المرأة وحقوق الأقليات والحريات الدينية، وأحيانا

تتوسع هذه المناطق الرمادية، وتدخل فيها قضية السلام العربي الإسرائيلي، والموقف من الاتفاقيات الدولية، والاعتراف بإسرائيل، والسياسات الاقتصادية ومدىٰ ملاءمتها لأطروحة السوق الحر، بل تدخل فيها حتىٰ المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنقطة.

والواقع، أنه سواء انحصرت القضايا المندرجة ضمن المناطق الرمادية أو توسعت وتمددت، فإن الضابط الذي يجمعها هو وجود نموذج مركزي حاكم، يأخذ أحيانا طابعا فكريا، ويصير له تمظهر سياسي واقتصادي، ويتحول مرة أخرىٰ إلىٰ تعبير استراتيجي.

لقد حرص معهد كارنيجي علىٰ طول المساحة البحثية التي خصصها لدراسة مكونات الإسلاميين علىٰ رصد هذه المناطق الرمادية في فكرهم وسلوكهم السياسي، وسعىٰ إلىٰ إبراز نماذج متقدمة جزئيا في حسمها لبعض القضايا الملتبسة والغامضة، وقدم نماذج أخرىٰ حاولت أن تتقدم في حسم العلاقة بين الدعوي والسياسي، لكن تركيز مسلكه في هذه الممارسة البحثية، لم يكن أكثر من تبرير لمفهوم الديمقراطية الإرشادية، التي لا تؤمن بإمكانية تأسيس تجربة ديمقراطية مغايرة علىٰ أرضية ثقافية ومرجيعة مختلفة، بقدر ما تسعىٰ إلىٰ تأسيس نموذج للديمقراطية ينهل من نفس المشكاة التي انبثقت منه الديمقراطية الليبرالية الأمريكية، لكن بفاعلين آخرين لا يحملون نفس هذه القيم، ولا تتقاسمها بيئتهم الثقافية ومعادلتهم الاجتماعية.

ربما كانت معضلة معهد كارنيجي أكبر من معضلة معهد واشنطن الذي حسم الأمر بتبني مفهوم الديمقراطية الاستئصالية التمييزية، لأن ملاحظة المركز الميدانية للبيئة السياسية جعلته يقتنع بأن الفاعل السياسي الأقوىٰ فيها هم الإسلاميون المعتدلون، وأن المكون الذي يقترب من القيم الديمقراطية الأمريكية يعيش أزمة مصداقية وأزمة عزلة وهامشية، وألا خيار للتغيير سوىٰ بدعم الإسلاميين المعتدلين، وإلا فإن الأنظمة السلطوية ستستمر في لعبة توظيف المكونات بعضها ضد بعض، لتجديد سطيرتها علىٰ السلطة، ومنع أي محاولة للتحول السياسي، فلم يكن أمام معهد كارنيجي أي خيار سوىٰ تبني مفهوم الديمقراطية الإرشادية، ولعب وساطة في هذا الاتجاه، لأن درجة التوجس من الإسلاميين كبيرة، وعناوين التوجس في تصور صناع القرار السياسي الأمريكي تنصرف بالدرجة الأولىٰ إلىٰ العداء للغرب والموقف من الديمقراطية، فلم يبق لمعهد كارنيجي سوىٰ التأسيس لأطروحة إمكان اعتدال الإسلاميين عبر مسار الاندماج في العملية السياسية، وممارسة فعل الترشيد علىٰ فكرهم وسلوكهم السياسي، حتىٰ يتيسر الاتجاه نحو النموذج الديمقراطي الليبرالي الأمريكي.

لقد كان بإمكان معهد كارنيجي أن يسلك طريقًا آخر، غير وضع النموذج الديمقراطي الأمريكي كسقف إرشادي لاعتدال لإسلاميين، وذلك بأن يكتفي بالتركيز علىٰ ضابط التمييز بين الآليات السياسية والآليات الدعوية في سلوك الحركات الإسلامية،

وأن يعتبر عملية تحويل المعتقدات والعناصر الإيديولوجية من إطارها العقائدي المطلق، إلىٰ سياسات عمومية، تأخذ مسارها ضمن الآليات المؤسسية الديمقراطية هو السقف الأعلىٰ لاعتدال الإسلاميين، وأن يترك النموذج الديمقراطي للتجربة الداخلية، والتعاقدات الطبيعية بين المكونات السياسية، بحيث تحدد الدينامية السياسية مسارها ومستقبلها من غير أن يتدخل طرف ما، ويقترح عليها عناوينها أو نماذجها الملهمة، لكن معهد كارنيجي، مثل غيره من مراكز البحث الأمريكي، بقي مؤطرا بمركزية النموذج الديمقراطي الأمريكي، وبمركزية الرؤية الغربية، يدرس الحركات الإسلامية من منظارها، ويتعامل مع الديمقراطية المتشكلة في العالم العربي من مشكاتها. ولعل هذا بالضبط ما جعله يتأرجح بشكل متكرر بين تأكيد اعتدال الإسلاميين، وتأثير تجربة الاندماج السياسي علىٰ سلوكهم، وبين التأكيد علىٰ عدم وجود أي ضمانة لإمكان أن يكونوا ديمقراطيين وفق النموذج الأمريكي. ولعل هذا هو أهم نقطة ضعف في حجة معهد كارنيجي في سجالاته مع أطروحات معهد وتشنطن، إذ لم يستطع رغم تعريجه علىٰ كل التحولات التي عرفها العقل السياسي للإسلاميين، أن يشكك في أطروحة معهد واشنطن التي تزعم بأن الإسلاميين يمثلون خطرا علىٰ الديمقراطية، وأنهم يمكن أن يستغلوا وصولهم إلىٰ السلطة للانقلاب علىٰ الديمقراطية، وفرض أجنداتهم وأهدافهم الخاصة، إذ وضعوا سقف النموذج الديمقراطي الأمريكي لاختبار اعتدال

الإسلاميين، وتوجههم نحو الديمقراطية، فلم تنفع كل الحجج التي دفعت بتطور الإسلاميين، وتشبتهم بالمشاركة السياسية، رغم محدودية أثرها، وتشبثهم بوسائل السياسية الطبيعية، رغم ميل خصومهم إلىٰ الاستعانة بما يسمىٰ بأدوات وآليات الدولة العميقة، والتزامهم بقواعد اللعبة الديمقراطية، رغم أنها صنعت أصلا لتحجيمهم وإضعافهم، وميلهم إلىٰ تخفيض مشاركتهم، رغم أن ذلك لا يخدم أجندة انتصارهم واكتساحهم.

الخلاصة، أن العنصر الأساسي في ضعف حجة كارنيجي، لا ترجع إلىٰ عدم وجود مؤشرات علىٰ تطور فكر وسلوك الإسلاميين، ولكن ترجع بالأساس إلىٰ الارتهان إلىٰ النموذج الديمقراطي الليبرالي الأمريكي، الذي يجعل عملية إصلاح الإسلاميين وإرشادهم إليه، ومحاولة رفعهم إلىٰ مستواه عملية مستحيلة أو علىٰ الأقل صعبة التحقق.

- **الديمقراطية التدخلية**: وهي مفهوم يتم اللجوء إليه بصور مختلفة من قبل مراكز الأبحاث الأمريكية، وذلك حين يتبين لها علىٰ المستوىٰ العملي، أن أطروحتها أصبحت غير قادرة علىٰ مسايرة التطورات الجارية، والتفاعلات القائمة بين الفاعلين السياسيين. ولئن كانت الصورة بارزة عند معهد واشنطن الذي لوح أكثر من مرة بضرورة استعمال الديمقراطية التدخلية أو الديقراطية الموجهة بسبب أن تطورات الأحداث اتجهت بعيدا عن أطروحة الإقصاء، وأن الإسلاميين استطاعوا أن يفرضوا ذاتهم كفاعل

محوري في العملية السياسية، وبسبب أن الحلفاء الطبيعيين أو الجدد الذين كان يوصي معهد واشنطن بتنشئتهم وتقويتهم، باتوا أضعف من أن يتم التعويل عليهم لتصدر المشهد السياسي. لئن كانت صورة الديمقراطية التدخلية الخيار الذي لجأ إليه معهد واشنطن للتغطية علىٰ فشل أطروحة الديمقراطية التمييزية الاستئصالية، فإن الأمر لا يختلف كثيرا مع معهد كارنيجي، الذي حوصرت أطروحته بسبب ما كان واعيا به من قبل، أي بسبب عدم قدرة الإدارة الأمريكية علىٰ تحمل نتائج الديمقراطية، أو بعبارة ألطف أكثر تساوقا مع المفردات الأمريكية، بسبب عدم تحمل مخاطر الديمقراطية، إذ لم يجد معهد كارنيجي من بديل بحثي يغطي به هذا الفراغ سوىٰ الاستعانة بشكل من أشكال الديمقراطية التدخلية التي تجد صورتها في توصية صناع القرار السياسي بضرورة تقديم إعلان مبادئ يتضمن رزنامة الأهداف التي تريدها الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يتم إفهام السلطة السياسية القائمة -بغض النظر عن طبيعتها شرعية أم غير شرعية- بأن الدعم الأمريكي لمصر الموجه إلىٰ المؤسسة العسكرية أو إلىٰ الحكومة، لا بد أن يكون مشروطا بالتجاوب مع إعلان المبادئ الأمريكي[1].

---

(١) أوصت مارينا أوتاوي، مديرة برنامج الديمقراطية في الشرق الأوسط في معهد كارنيجي، في مقالها السابق: «مصر: من شبه السلطوية إلىٰ البُعد الواحد» بضرورة أن تنخرط الولايات المتحدة الأمريكية في نقاش مفتوح مع الحكومة المصرية حول النظام السياسي، والتحدث بصراحة حول السياسات الأمريكية في المنطقة.

والمفارقة أننا لم نجد من معهد كارنيجي نفس الإصرار علىٰ توصية صناع القرار السياسي بأن الإسلاميين لا يزالون يشكلون مفتاح التحول السياسي، إذ لوحظ الفرق البين بين موجة مواكبة بحثية كانت تصب بكثافة في تأكيد هذا التوجه قبل الربيع العربي وعنده، لكن، الأمر سار في متجه آخر بعد صعود الإسلاميين إلىٰ السلطة، فرغم التحليلات التي كانت تؤكد علىٰ ضرورة أن تستمر السياسة وفق سننها الطبيعي، أي بدون اللجوء إلىٰ توظيف المحاكم وأجهزة الأمن والإعلام (أدوات الدولة العميقة)، ورغم التأكيد علىٰ أن الإسلاميين ظلوا مستمسكين بقواعد اللعبة، وبأدوات السياسة الطبيعية، إلا أن هذا التوجه، لم يستمر في البحث، ولم تستمر حتىٰ المفردات المؤسسة لمنطقه، إذ لم يعد في خطاب كارنيجي أي تحذير من مخاطر الانقلاب علىٰ الشرعية السياسية في مصر، كما ولو كان المسار الطويل الذي قطعته مواكبته البحثية مفصولة تماما عن المآل البحثي الذي انتهىٰ إليه.

والحقيقة أنه كان من الممكن أن نفسر هذه الفجوة البحثية العميقة بهجرة الباحثين من معهد كارنيجي خاصة مديرة برنامج الشرق الأوسط مارينا أوتاوي إلىٰ معهد وولدرو ولسن، وكذا هجرة عمرو حمزاوي الذي تحول إلىٰ فاعل سياسي في مصر، والتحاق باحثين آخرين ليس لهم الخبرة الكبيرة بالحركات الإسلامية، لكن وجود باحث كبير في حجم ناثان براون كان كافيا لملأ هذا الفراغ، لكن تفرغه لدراسة الصوفية والسلفيين في مصر، والإخوان في

سوريا، أعطىٰ فكرة عن حصول منعرج كبير في الخط العام لمعهد كارنيجي لفائدة الاكتفاء بما يرسخ مفهوم الديمقراطية التدخلية أو الموجهة، لأنها تمثل الحد الأدنىٰ الممكن ما دامت السياسة الأمريكية عجزت أو اختارت طوعا أن تكف عن التعويل عن دعم ديمقراطية لا تدري كيف تواجه مخاطرها أو نتائجها.

المبحث الثالث

المراكز البحثية الأمريكية:
أزمة النموذج المعرفي (أدوات التحليل)

حاول ناثان براون كبير باحثي كارنيجي أن يلفت إلىٰ جانب من أزمة أدوات التحليل عند كثير من الباحثين الغربيين الذين تعاطوا مع الحركات الإسلامية كفاعل سياسي، وحاول أن يمايز بين طبيعة النظام الديمقراطي في الدول الغربية، والنظام شبه السلطوي في الوطن العربي، وفعل نفس الشيء حين حاول التمييز بين طبيعة الأحزاب السياسية في الدول الغربية، وبين طبيعة الحركات الإسلامية، وخلص بهذا الصدد إلىٰ نتائج جد مهمة، تؤكد ضرورة مراجعة القوالب النظرية الجاهزة التي تأسست في علم السياسة المقارن علىٰ نموذج آخر مغاير تماما للبيئة السياسية الديمقراطية الغربية، بما في ذلك قواعدها، ومكونات الحقل السياسي، وأهداف العملية السياسية نفسها. وتوقف بهذا الخصوص علىٰ طبيعة النظام السلطوي في العالم العربي، وكونه

ينظم انتخابات وينفتح علىٰ مشاركة فاعلين سياسيين آخرين، لكنه يرسم القواعد التي تجعله يحتفظ بطابعه السلطوي، بحيث تصير الانتخابات فاقدة لقدرتها علىٰ علىٰ تحديد التوجه السياسي للبلد وهوية المناصب العليا[1]، كما توقف عند طبيعة الحركات الإسلامية وكونها ليست شبيهة بالأحزاب السياسية في الغرب، لأنها لا تهدف إلىٰ الفوز بالانتخابات، كما تفعل الأحزاب الغربية، بل أحيانا تخسر عن سابق تصور وتصميم، أو تقبل هزيمتها من دون معارضة[2].

هذه الملاحظات الذكية التي انتقد بها ناثان براون نظرية «الشمولية للجميع» التي تفترض أن المشاركة في العملية الانتخابية تفضي إلىٰ الاعتدال، تفتح نافذة كبيرة لوضع أدوات التحليل التي اشتغلت بها المراكز البحثية الأمريكية في مركز الرؤية النقدية، إذ أنها لا تؤكد فقط فشل النموذج الغربي الاستنساخي في فهم الظاهرة السياسية العربية، بل تؤكد عدم قدرتها علىٰ إنتاج مقاربات نظرية قادرة علىٰ تفسير سلوك كل من الأنظمة السياسية شبه السلطوية، وسلوك الإسلاميين، هذا فضلا عن تأثير بعضهما في بعض.

---

(١) ناثان براون، المشاركة لا المغالبة: الحركات الإسلامية والسياسة في العالم العربي، ص ٢٢، الشبكة العربية للأبحاث والنشر بشراكة مع معهد كارنيجي للشرق الأوسط. الطبعة الأولىٰ، بيروت، ٢٠١٢.

(٢) المرجع السابق.

والحقيقة أن هذه المعضلة، أي نقل أدوات التحليل التي تم استخلاصها من بيئة خاصة إلىٰ بيئة سياسية أخرىٰ، تعدت قضية قياس الأنظمة شبه سلطوية في العالم العربي بالأنظمة الديمقراطية، وقياس الأحزاب الإسلامي بالأحزاب الديمقراطية، وصارت أشبه ما تكون بمعضلة منظومة القياس التي استعملت بكل عناصرها ومفاهيمها. وإذا كنا في المبحث السابق، توقفنا علىٰ جانب من أزمة النمودج المعرفي المؤطر للدراسات البحثية الغربية في مقاربتها لشكل التعاطي مع الإسلاميين (المفاهيم) فسنحاول أن نتتبع أزمة هذه المنظومة علىٰ مستوىٰ أدوات التحليل، وذلك من خلال العناصر الآتية:

١- قياس الأنظمة السلطوية بالأنظمة الديمقراطية: علىٰ الرغم من أن مراكز البحث الأمريكية حاولت الخروج اللفظي من أزمة القياس، بإبداع اصطلاحي ارتأت فيه أن تسم الأنظمة العربية بكونها شبه سلطوية، وحددت لهذا المفهوم حدوده، إلا أنها استمرت في استصحاب نفس المفاهيم التي تولدت عن دراسة البيئات الديمقراطية في دراسة ديناميات السياسة في الوطن العربي، لاسيما ما يتعلق بمفهومين: أثر الفاعلين السياسيين في الأنظمة السياسية، وأثر العملية السياسية في الفاعلين السياسيين، مركزة بهذا الخصوص علىٰ قضية الاعتدال كنتيجة حتمية لهاتين الديناميتين.

والواقع، أن دراسة البيئة السياسية العربية، بشكل أنظمتها

السياسية المتعددة، وبالقواعد السياسية المؤطرة للممارسة السياسية، وبطبيعة الفاعلين السياسيين، تتطلب الاجتهاد في إنتاج مفاهيم أخرىٰ تناسب هذه البيئة السياسية، ولعل الافتقاد لهذه الرؤية هو الذي جعل عدم اليقين يحوم حول تقدير أثر مشاركة الإسلاميين في العملية السياسية، وهل يقود إلىٰ الاعتدال أم لا، إذ اكتفىٰ مركز كارنيجي بتسجيل وقوع تحولات في فكر وسلوك الإسلاميين، دون الجزم بأن المشاركة في العملية السياسية يقود حتما إلىٰ الاعتدال. وقد حاول معهد كارنيجي أن يعلل ذلك بجملة اعتبارات، منها تحكم النظام شبه السلطوي بقواعد اللعبة، ومنها ضعف حصيلة المشاركة السياسية للإسلاميين ومحدوديتها، ومنها عدم وجود أفق لهذه المشاركة في تحقيق تغيير سياسي، ومنها التوتر الذي ينتج داخل أجنحة الإسلاميين حول شروط وبيئة المشاركة السياسية، وغيرها من الاعتبارات التي لم تأخذها نظريات «الشمولية للجميع» بعين الاعتبار، لكن ذلك لم يقربه من فهم أزمة منظومة القياس.

وترجع أزمة القياس بالأساس إلىٰ افتقاد علم السياسة المقارن إلىٰ مقاربات تدرس إمكانية أن تقوم العملية السياسية التي تقودها الأنظمة السلطوية أو شبه السلطوية إلىٰ تحقيق نفس النتائج التي أدت إليها الأنظمة الديمقراطية في بيئاتها السياسية المختلفة.

والتقدير أن التتبع الرصدي لسلوك الإسلاميين في تعاملهم مع مقتضيات المشاركة السياسية، جعل الباحثين - بوعي أو بدون وعي

منهم - مهتمين بتسجيل التفاصيل الدقيقة المتعلقة بتحولات سلوك الإسلاميين المشاركين -كما هي عادة المقاربة الأنغلو ساكسونية- وكأنهم عثروا علىٰ صيد ثمين يؤكد صدقية أطروحة دور المشاركة في العملية السياسية في اعتدال الحركات الإسلامية، التي استفيدت من دراسة البيئة السياسية الديمقراطية الغربية، ولم يتفطنوا في أن ارتهانهم لمنظومة القياس هذه، ورطتهم في مشكلات كثيرة، منها علىٰ وجه الخصوص عدم القدرة علىٰ تفسير احتفاظ الإسلاميين بمناطق رمادية عصية علىٰ التعديل أو الاعتدال، إذ بدل أن يتم اتخاذ هذا السلوك (الممانع) كمؤشر لمساءلة منظومة القياس، نأت بعض المراكز الأمريكية البحثية عن خيار التأطير النظري، وفضلت الإجابة من داخل ديناميات السياسة، بالإحالة إلىٰ طبيعة البيئة السياسية، أو إلىٰ الطبيعة المزدوجة للإسلاميين (الحركة والحزب، الدعوي والسياسي) متحولة بذلك، من مراكز تقدم النماذج النظرية القادرة علىٰ التفسير إلىٰ مراكز لتقديم وصفات للحركات الإسلامية تساعدها علىٰ الاعتدال وتمييز الدعوي والسياسي في اشتغالها حتىٰ تظهر المقاربة النظرية في كامل انسجامها وتماسكها.

علىٰ أن معضلة القياس هذه تأخذ مداها في الدائرة المستحيلة التي وضعت المراكز البحثية الأمريكية نفسها فيها، إذ افترضت في بعض تفسيراتها أن اكتمال الاعتدال بالنسبة إلىٰ الحركات الإسلامية يتطلب أن تكون البيئة الديمقراطية كاملة، تماما كما كانت عليه الأنظمة الديمقراطية الغربية التي ساعدت الأحزاب المسيحية علىٰ

الاعتدال، وزادت إلىٰ هذا الافتراض التأكيد علىٰ أن وجود أي ديمقراطية حقيقية في العالم العربي يعني صعود الإسلاميين إلىٰ السلطة، لتؤكد في المقابل، بأنه لا وجود لضمانات بأن الإسلاميين يمكن أن يتغيروا نحو الاعتدال في هذه الحالة.

ملخص هذه الدائرة المستحيلة، أنه لكي تحصل علىٰ اعتدال الحركات الإسلامية، يلزمك تحقيق ديمقراطية حقيقية في العالم العربي، وإذا كانت الديمقراطية حقيقية في العالم العربي، فإن الإسلاميين سيفوزون بالانتخابات، وإذا تصدر الإسلاميون السلطة، فلا وجود لضمانات بأنهم يمكن أن يتغيروا، أي في جميع الأحوال هناك معضلة اسمها الإسلاميون، سواء كانت النظم سلطوية أو شبه سلطوية أو ديمقراطية، لأنه لا وجود لضمانات تؤكد بأن فكر الإسلاميين سيصير متوافقا مع النموذج الديمقراطي الليبرالي الأمريكي في مقاربته لقضايا الحريات والحقوق وقضية المرجعية الإسلامية.

هي دائرة معضلة، تورطت مراكز البحث الأمريكية في خيوطها المشتبكة بسبب أزمة منظومة القياس، وبسبب الارتهان إلىٰ مثال النموذج الليبرالي الديمقراطي الأمريكي.

٢- قياس الأحزاب الإسلامية بالأحزاب الديمقراطية الغربية أو بالأحزاب المسيحية الديمقراطية: ويمثل هذا القياس الملمح الثاني من ملامح أزمة أدوات التحليل لدىٰ المراكز البحثية الأمريكية، إذ سمحت المواكبة البحثية الرصدية علىٰ المستوىٰ

الأول، أي **قياس الأحزاب الإسلامية بالأحزاب الديمقراطية الغربية**، ببروز سلوكات عصية علىٰ التحليل باستعمال المقاربات النظرية لعلم السياسة المقارن التي انبثقت من البيئات السياسية الديمقراطية الغربية، ومنها علىٰ وجه الخصوص السلوكات الآتية:

- إصرار الحركات الإسلامية علىٰ المشاركة رغم اليقين بمحدودية جدواها.

- اضطرار بعض الحركات الإسلامية إلىٰ تقليص حجم مشاركتها في سياقات سياسية معينة.

- المشاركة بمنطق الخسارة.

- استبعاد منطق المشاركة في العملية الانتخابية بقصد تحديد التوجه السياسي للبلد.

- الإصرار علىٰ المشاركة رغم اليقين بأن حصيلتها الضعيفة أو المحدودة يمكن أن تخلق توترات داخل التنظيم.

هذه الملاحظات التي تكشف في جانب منها خصوصية البيئة السياسية المحكومة بنظام شبه سلطوي، بدل أن تساعد هذه المراكز البحثية علىٰ تغيير مقاربتها النظرية والاجتهاد في إنتاج مقاربة تناسب هذه البيئة، حاولت مرة أخرىٰ، وبنفس الطريقة التي رأيناها عند أزمة قياس (**أي قياس الأنظمة السلطوية بالأنظمة الديمقراطية**)، أن تحتمي بديناميات السياسة، لتجعل من طبيعة مشروع الحركات الإسلامية، ووشمولية مشروعها، وتعدد وظائفها الدعوية والخيرية

والاجتماعية والسياسية، معيقة لأدوات التحليل.

والحقيقة أن الاجتهاد في تأسيس أدوات تحليل جديدة، كان ينبغي أن ينطلق من فهم طبيعة الأحزاب الإسلامية، وتقدير حجم مشروعها، والرؤية التناسبية التي تحملها قيادة هذه الأحزاب لمخرجات التنظيم في مستوياته المتعددة، إذ تم التركيز فقط علىٰ المخرج السياسي، وهو في اقع الأمر، وكما يؤكد ذلك الرصد الكثيف لسلوك الإسلاميين، لا ينفصل عن المخرجات الأخرىٰ. فما دامت الأنظمة الشبه السلطوية تنظر إلىٰ الأحزاب الإسلامية كمشروع متعدد الواجهات، فإن تقدير الحركات الإسلامية لدورها السياسي ومنسوب مشاركتها السياسية، يتم في إطار هذه الرؤية التناسبية، وضمن حقل التفاعلات العام، الذي لا ينحصر في البيئة السياسية المحكومة بجملة عمليات تتصدرها العملية الانتخابية، وإنما يقع في محيط أشمل تتصارع فيه الاستراتيجيات الشاملة.

لقد كان من الممكن لهذا الاجتهاد الذي ينطلق من قاعدة التقدير التناسبي لمخرجات الفاعل السياسي الإسلامي، أن يخلص إلىٰ نتائج أخرىٰ في تقدير جدوىٰ المشاركة غير تلك النتائج التي استقرت علىٰ اختزال هذه الحصيلة في حجم ووزن تأثير الإسلاميين في السياسات العمومية، إذ كان من الممكن أن يشمل تقييم خيار المشاركة أثر هذا الخيار علىٰ مختلف مخرجات الحركات الإسلامية بالقياس إلىٰ فترة ما قبل المشاركة، أو عند تقييم مسار المشاركة.

لكن هذا الاجتهاد لم يتم، ووقع الارتهان إلىٰ المقاربات النظرية التي تناسب البيئات السياسية الديمقراطية الغربية، فأنتج ذلك مفارقات كبيرة عجزت هذه النظريات عن تفسيرها بأدوات تحليلها، فاضطرت إلىٰ السقوط في إنتاج حزمة مفاهيم مضطربة لا يجمعها جامع نظري قوي، ومن ذلك، الجمع بين مقولة اعتدال الإسلاميين واحتفاظهم بمناطق رمادية، والجمع بين مقولة الإسلاميين مفتاح التحول السياسي ومقولة ضعف جدوىٰ المشاركة، والجمع بين مقولة الإصرار علىٰ المشاركة السياسية، ومقولة معضلات المشاركة وضعف الحصيلة وبروز مؤشرات عدم الجدوىٰ منها، ففي الأولىٰ، صار من الضروري تفسير عدم قدرة تجربة الاندماج علىٰ اقتحام قلاع المناطق الرمادية، وفي الثانية، أضحت المفارقة بارزة بين ما يعنيه كون الحركات الإسلامية تشكل القوة السياسية الأولىٰ في المعارضة في ظل أزمة الأحزاب العلمانية، وما يقتضيه ذلك من تحسن مستوىٰ مشاركتهم وتطوره في اتجاه تصدرهم للمشهد السياسي، وبين واقع هذه المشاركة التي لا يخرجون منها بطائل، أما في الثالثة، فتبرز المفارقة في سلوك الإسلاميين الذين يتشبثون بخيار المشاركة تعبيرا منهم علىٰ النضج، مع أن شروط المشاركة وقواعد اللعبة السياسية التي حددتها الأنظمة السلطوية تسجل محدودية العائدات والمكاسب بالنسبة إلىٰ الإسلاميين، وتجدد وسائل السيطرة والتحكم بالنسبة إلىٰ الأنظمة السلطوية.

هذه المفارقات الثلاث، التي تكشف بعمق أزمة قياس الأحزاب الإسلامية بالأحزاب الديمقراطية الغربية، إنما تعكس في جوهرها أزمة منظومة القياس كلها، والحاجة إلىٰ إنتاج مقاربات نظرية جديدة تناسب البيئة السياسية العربية بجميع مكوناتها وقواعدها.

علىٰ أن الأزمة لا تتمثل فقط في قياس الأحزاب الإسلامية بنظيرتها الديمقراطية الغربية، بل تكمن أيضا في بعض الخيارات القياسية التي لجأت إليها بعض المقاربات الغربية، وذلك حين حاولت أن تدرس الحركات الإسلامية في ضوء تجربة الأحزاب المسيحية الديمقراطية، والمشكلة أن بعض القيادات الإسلامية نفسها سقطت في الفخ[1]، وحاولت بقصد تعريفي تقريبي أن تشبه الحركات الإسلامية المعتدلة بالأحزاب المسيحية الديمقراطية رغبة منها في تبديد مخاوف صناع القرار السياسي في الغرب من هذه الحركات.

---

(١) في ندوة نظمت بأكادير، وجمعت القيادات البرلمانية للحركات الإسلامية، بحضور بعض الباحثين والأكاديميين (حضره المؤلف)، لوحظ بكثافة هذا التوصيف الذي كان الدكتور سعد الدين العثماني الأمين العام السابق لحزب العدالة والتنمية من بين الذين سبقوا إلىٰ التصريح به. للاطلاع علىٰ أعمال هذا اللقاء يرجىٰ مراجعة كتاب: «حوار الحركات الإسلامية ذات المرجعية الإسلامية مع الغرب» أشغال الندوة المنظمة بأكادير في أبريل ٢٠٠٩. إصدارات حزب العدالة والتنمية. الطبعة الأولىٰ. المغرب ٢٠١٠م.

ومهما يكن الاختلاف بين خلفيات هذه المشابهة بين الدارسين الغربيين وبين بعض القيادات الإسلامية التي لجأت إلىٰ هذا التشبيه التعريفي التقريبي، فإن الهدف المشترك لهؤلاء جميعا هو الإحالة علىٰ تجربة هذه الأحزاب المسيحية الديمقراطية، وأن مسارها الطويل قادها إلىٰ الاعتدال، والقبول بالديمقراطية رغم تشابه البدايات الإيديولوجية بين الحركات الإسلامية والحركات المسيحية ذات المنحىٰ الكاثوليكي، وأنه بالإمكان أن يتم نسج نفس التجربة، والانتقال من فكرة بناء الدولة الدينية إلىٰ فكرة الإيمان بالديمقراطية والتعدد ونبذ العنف.

والحقيقة أن هذا القياس الذي لم يجتهد في إقامة الفروق بين التجربة الغربية وبين التجربة الإسلامية أوقع الجميع في مأزق، من حيث كان القصد هو البحث عن حجة لإثبات إمكان اعتدال الحركات الإسلامية، سيرًا علىٰ نسق الأحزاب المسيحية الديمقراطية.

ولئن كان عنصر التشابه في بنيات التنظيمات الإسلامية والمسيحية، من حيث كونهما معا يحملان مشروعا مجتمعيا ويتوسلان مؤسسات متعددة للوصول إليه، وكذا طبيعة هذه التنظيمات واشتراكها في المنطلقات الدينية يبرر هذا الاختيار، فإن خطورة هذا الفخ تبرز بشكل واضح من خلال جوانب أساسية:

- **أما الجانب الأول**، فيتعلق بالمسار الطويل الذي أخذته عملية الاعتدال، إلىٰ أن استقرت الأحزاب المسيحية الديمقراطية

بالشكل الذي توجد عليه الآن في التجربة الغربية.

- **وأما الجانب الثاني**، فيتعلق بالمدىٰ الذي وصلت إليه التحولات في الأحزاب المسيحية الديمقراطية، وهل بالإمكان أن تصل إلىٰ مستواه الحركات الإسلامية.

- **وأما الجانب الثالث**، فيتعلق بشروط البيئة السياسية التي وقعت فيها تحولات الأحزاب المسيحية الديمقراطية، وكذا بالمعادلات الثقافية والاجتماعية التي أطرت هذه البيئة، وهل يمكن الحسم بحصول نفس الشيء بالنسبة للأحزاب الإسلامية التي تعيش في بيئات سياسية أخرىٰ، وضمن معادلات ثقافية واجتماعية مختلفة.

لقد كانت ملاحظات ناثان براون جد ذكية وهو يحاول استحضار تجربة الأحزاب المسيحية الديمقراطية المتعددة، إذ لفت الانتباه إلىٰ ما تعنيه صعوبة وطول المسار العسير الذي قضته هذه الأحزاب للبرهنة علىٰ أوراق اعتمادها الديمقراطية، وأشار أيضا إلىٰ حجم الحوافز والمكافآت التي لقيتها هذه الأحزاب لقاء تسهيل عملية اعتدالها، ووجود اسراتيجيات مهيأة لمواجهة مخاطر الوقوع في التجربة العكسية، كما أشار إلىٰ البيئة الديمقراطية المستقرة في أوربا، والتي كانت سببا أساسيا في الاستيعاب والاحتواء، وهي العناصر التي يصعب الحديث عنها في البيئة السياسية التي تحكمها الأنظمة شبه السلطوية.

والحقيقة أن تحليل ناثان براون، وكشفه عن مخاطر المغامرة

في هذا القياس، كان يفتقد إلىٰ عنصر آخر مكمل مرتبط بالمعادلة الثقافية، التي كانت تحكم التجربة الغربية والتي تميز العالم العربي الإسلامي، إذ كانت الأحزاب المسيحية الديمقراطية تواجه لوحدها نسقا ثقافيا مجتمعيا علمانيا يستعين بديمقراطيته المستقرة، ويستعمل كل الحوافز الممكنة، ويخوض معركة الزمن لكسب رهان الاستيعاب، في حين، تعيش الأحزاب الإسلامية في بيئة سياسية يحكمها نسق ثقافي مجتمعي يتقاسمها الأطروحة الإسلامية، بل ويتقاسمها القناعة حول الاشتباك بين الديني والسياسي، ويهمش ويعزل المكونات العلمانية، وتحاصرها قواعد اللعبة التي رسم حدوها النظام شبه السلطوي الذي يستعمل حزمة من الأدوات المتناقضة في تدبير مشاركة الإسلاميين، والتي تجمع بين الانفتاح المقدر، والتضييق والحصار والإضعاف والتحجيم. أي أن الإسلاميين الذين يراد تشبيههم بالأحزاب المسيحية الديمقراطية لإثبات إمكانية اعتدالهم، لا يوجد مقوم واحد يساعدهم من المقومات التي ساعدت الأحزاب المسيحية الديمقراطية علىٰ الاعتدال. فلا البيئة الديمقراطية مستقرة، ولا الأنظمة تقدم التحفيز والمكافآت اللازمة لحمل هذه الأحزاب علىٰ مزيد من التحول في اتجاه الاعتدال، ولا النسق الثقافي والاجتماعي يصارع الإسلاميين، ويدفعهم نحو التنازل عن أطروحاتهم، والتكيف مع القناعات السائدة المتداولة تحت سقف النسق السياسي.

تبدو عملية القياس باستحضار هذه الاعتبارات غير ذات

جدوىٰ، بل تبدو جد مضللة، لأنها في سبيل أن تبحث عن حجة للبرهنة عن أوراق اعتماد الإسلاميين للديمقراطية، لا تخرج بأي طائل حين تسجل الملاحظات البحثية بقاء مناطق رمادية عصية علىٰ التعديل.

- **قياس العملية الديمقراطية العربية بالعملية الديمقراطية الغربية**: وتتمثل أزمة القياس بوجود مستوىٰ من التضليل في إلحاق العملية السياسية العربية بنظيرتها الغربية، إذ تحاول المراكز البحثية أن تقوم بتوصيف دقيق لمكونات العملية السياسية، وحجم كل فاعل سياسي وسماته وقدراته السياسية والتنظيمية، ومخرجاته ومبادراته، بل تحاول أن تدرس تفاعلات هذه المكونات في علاقات بعضها ببعض، فتقسم مكونات البيئة السياسية إلىٰ ثلاث قوىٰ سياسية: النظام السياسي، والأحزاب الإسلامية، والأحزاب العلمانية. وتقدم معلومات وافرة تثبت بها قوة الأحزاب الإسلامية، وتصدرها للمعارضة السياسية، وتأتي في المقابل، بما يثبت عجز الأحزاب الليبرالية وهامشيتها وعدم قدرتها علىٰ التأثير علىٰ العملية السياسية، وتقدم معطيات كثيفة عن قوة النظام السياسي وطريقة صياغته لقواعد اللعبة، والتكتيكيات التي يعتمدها لإضعاف القوىٰ السياسية، وتشرع في تحليل نسق التفاعلات بين هذه القوىٰ، لتخلص إلىٰ استشرافاتها المختلفة، وحدود دور الفاعل الخارجي ممثلا بشكل خاص في الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوربي، إذ تحرص هذه المراكز علىٰ التقليل من محدودية الدور الخارجي،

وأنه لا يملك هامشا كبيرا من التأثير، بما يعطي الانطباع بأن العملية السياسية التي تتم في التجارب الغربية محصنة من أي تأثير دال للفاعل الخارجي، هي مثلها العملية السياسية التي تتم في العالم العربي، لا يملك فيها الفاعل الخارجي تأثيرا قويا علىٰ سيناريوهاتها المتوقعة، إذ يكتفي في أحسن الأحوال باستعمال وسائل ضغط محدودة يمكن تجاوزها بأقل التكاليف.

والحقيقة أن هذه المقاربة التشبيهية جد مضللة، إذ ترسم صورة لاستقلالية العملية السياسية عن الأدوار القوية للفاعل الخارجي، كما ولو كان نسق التفاعلات الذي يفرز المآلات السياسية في الوطن العربي يشتغل بشكل مستقل عن الإرادات الأجنبية، إذ يتم الاكتفاء لبيان محدودية الدور الأجنبي علىٰ الحديث عن دعم الحلفاء أو تقويتهم، أو عن تقديم إعلان المبادئ الذي يمكن من الضغط لجعل مخرجات العملية السياسية لا تؤدي إلىٰ تهديد المصالح الأمريكية، في حين أن الأمر ليس تماما بهذه الصورة، إذ لا يمكن بحال أن تتم توصيف العملية السياسية بمخرجات الفاعلين السياسيين الداخليين وتفاعلها، في غياب تسليط الضوء علىٰ الدور المركزي للفاعل الأجنبي، ليس فقط في التأثير علىٰ نسق التفاعلات القائم بين المكونات السياسية، ولكن أيضا في إعداد السيناريوهات القادمة للمشهد السياسي العربي.

أزمة القياس علىٰ هذا المستوىٰ تكمن في ممارسة قدر كبير من التضليل عبر التغطية علىٰ دور الفاعل الأجنبي أو التقليل من

دوره، مع أن الحاجة ملحة لإنتاج مقاربات سياسية تتعامل مع البيئة السياسية العربية باعتبارها جزءًا من وضع استراتيجي قائم، لا يمكن الحديث عن تغير في اتجاهه أو في أجزائه دون الحديث عن تأثير ذلك في الوضع الاستراتيجي العام، مما يعني في البدء والمحصلة مركزية الفاعل الأجنبي في التأثير القوي لصياغة وبلورة وإعادة إنتاج الوضع السياسي العربي.

لقد حاولت مراكز الأبحاث الأمريكية أن تغطي عن هذا الدور، وهي تسلط الضوء علىٰ مكونات المشهد السياسي العربي، وتتابع مكونات هذا المشهد، وترصد سلوكاتها السياسية في نسقها التفاعلي، لكنها لم تنجح كثيرًا في عملية التغطية تلك، إذ كانت دائما تستحضر البعد الاستراتيجي في توصياتها، حتىٰ وهي تحاول أن تؤكد هامشية الدور الأمريكي في صياغة الوضع السياسي في الدول العربية.

والواقع أن تفسير ذلك ليس بالأمر الصعب، فغالبا ما تركز المراكز البحثية علىٰ السياسات الخارجية، التي يعبر عنها البيت الأبيض أو الخارجية الأمريكية بشكل معلن، في حين تغفل المبادرات الخفية التي تتم تحت الطاولة، والتي تضطلع بالأثر القوي في صياغة وتعديل السيناريوهات القائمة.

ليس المقصود بكشف أزمة القياس علىٰ هذا المستوىٰ أن ندخل في معطيات تفصيلية تثبت ضلوع الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوربي في صياغة المعادلات السياسية العربية أو التأثير

القوي في اتجاهاتها، فهذا مما لا يتطلب جهدا كبيرا في الإثبات، لاسيما بالنسبة للدول العربية التي توجد في مركز ثقل الصراع العربي الإسرائيلي مثل مصر، وإنما المقصود أن نلفت الانتباه إلىٰ أنه يصعب أن ندخل في مغامرة القياس المضللة التي تجعل حصيلة التفاعلات السياسية الصانعة للبيئة السياسية العربي محصورة علىٰ الفاعلين المحليين بمعزل عن الدور القوي للفاعل الأجنبي.

هذه بعض أعطاب القياس في أدوات التحليل المستعلمة لدىٰ المراكز البحثية الأمريكية، وقد فضلنا أن نقفز علىٰ أعطاب في المنهج، تورطت فيها هذه المراكز لاسيما معهد واشنطن الذي بنىٰ كثيرا من مقولاته ومفاهيمه علىٰ مجرد تخمينات ومسبقات موروثة من الانطباعات السائدة في البيئة الغربية، أوالمسوقة إعلاميا بواسطة آليات القصف الدعائي، وغير خاضعة لأي تبرير علمي، كما فضلنا أن نتجاوز الحديث عن أعطاب أخرىٰ في المنهج سنحاول أن نلفت الانتباه إليها في خاتمة هذا الكتاب ضمن الصياغة التركيبية التي سنطرح فيها بعض الخيارات لتقويم البحث العلمي المقارب الحركات الإسلامية.

خاتمة

أفترض أن القارئ تابع أدبيات المراكز البحثية الأمريكية التي حصرناها في الإطار الوصفي، وأفترض أيضًا أنه توقف عند أطروحة هذه المراكز ومقولاتها وحججها، وتعرف علىٰ الاختلافات والتباينات التي تميز بعضها عن الآخر، وأفترض أيضًا أن القارئ حاول أن يقترب من التحولات والمسارات التي قطعتها مواكبة هذه المراكز البحثية للإسلاميين، والمحددات التي تفسر هذه العمليات، وربما تقاسم مع المؤلف النظرات النقدية التي تركزت علىٰ الكشف عن أزمة النموذج المعرفي في هذه الدراسات، سواء منها ما يخص المفاهيم، أو ما يرتبط بأدوات التحليل. أفترض أن القارئ بعد أن عاش مع المؤلف كل هذه الخطوات البحثية، ينقدح في ذهنه سؤال مهم، يتعلق بحدود الاستفادة من حصيلة هذه المراكز، وهل يتبرر الانصراف عن المخرجات البحثية لهذه المراكز بهذه المساهمة النقدية؟ أم أن

هناك إمكانية مهمة للإفادة منها ولفت الانتباه إلىٰ عناصر قوتها وإمكان تقويمها؟

لا نريد أن ننخرط في المقاربات العدمية التي تبرر الانصراف عن مخرجات مستودعات التفكير الأمريكية بحجة أنها مجرد مخرجات استخباراتية هدفها تقديم أرضية معطيات وسيناريوهات لصناع القرار السياسي، تبين لهم وجه المصلحة في هذه السياسة، والمخاطر الناجمة عن تلك، والشروط التي يمكن بها اعتماد هذه السياسة أو اجتناب تلك.

نستحضر في سياقنا البحثي هذه الخلفيات جميعها، ونستحضر طبيعة التعدد الذي يعرفه المجتمع الأمريكي، والتفاعلات التي تقع بين العديد من المكونات التي تسعىٰ إلىٰ التأثير في صناعة القرار السياسي. نتفهم كل هذه الخلفيات، لكنها أبدًا لا تشكل مبررا لاستبعاد أي معرفة، ولا الحكم عليها بأنها غير علمية، لأن المعيار الوحيد الذي يمكن من الخروج بمثل هذه النتائج هو البحث العلمي نفسه، وليس شيئا آخر.

لذلك، نقدر، وعبر مسار من الاستقراء لأدبيات المراكز البحثية الأمريكية، أن معرفتها بالحركات الإسلامية ليست سطحية كما يتم وصفها دائمًا، وأنها استطاعت علىٰ طول العقدين الماضيين أن تستجمع معطيات تفصيلية عن مواقف الإسلاميين وسلوكهم لم تكن متوفرة لهم فيما مضىٰ، بل إنها ولحدود جد معقولة، استطاعت، أو علىٰ الأقل استطاع بعضها، أن يتحرر من

المسبقات والانطباعات والأحكام النمطية الجاهزة في التعاطي مع الحركات الإسلامية، بل إن بعضها نزل إلىٰ الميدان، واستعمل التقنيات التي يتطلبها البحث العلمي من تجميع وثائقي، ومقابلات لقيادات الحركات الإسلامية، وفي بعض الأحيان، قامت بمسوح اجتماعية، وفرت لها كما مهما من المعطيات التفصيلية عن الحركات الإسلامية، بحيث صار من الممكن للقارئ أن يربط بين الخلاصلات والمؤشرات في هذه الدراسات بشكل سلس، مع تفاوت كبير بين مخرجات المراكز البحثية الأمريكية.

والواقع أن الإنصاف في التقييم لا ينبغي أن يقتصر علىٰ هذه الجهة فقط، بل يتوجب أن تتم الاستفادة أيضا من الأدوات الإجرائية التي تستعملها هذه المراكز في التحليل، وأن يتم الانتفاع أيضا من تطور المقاربات الغربية التي تحاول دراسة الأحزاب والنظم والبيئات السياسية، فقد حققت الدراسات الأنغلوساكسونية المعنية بدراسة السلوك السياسي طفرة كبيرة لا غنىٰ عن الاستفادة منها في علم السياسة المقارن.

من الضروري إذن أن نستحضر هذه الجوانب الإيجابية في الإفادة من هذه المراكز، لكن هناك دائما فرق بين عملية الإفادة من هذه المراكز، ومن مواكبتها البحثية وخلفيتها النظرية والمنهجية، وبين مسار البحث عن المعرفة العلمية حول الإسلاميين. فالأولىٰ تجعلك تلقي نظرة عن مقاربات نظرية وجهود منهجية في دراسات الإسلاميين، والثانية، تقتضي منك التقويم الدائم للأطر النظرية

والخلفيات المنهجية للتوصل إلىٰ الطريقة الأفضل لاكتساب معرفة علمية بموضوع الإسلاميين.

هذا هو الجواب النظري عن حدود الاستفادة من الجهود البحثية التي قدمتها المراكز البحثية الأمريكية، لأنه بدل أن يصنف هذه الجهود في سلة المهملات بتعلات وحجج سهلة، يحاول وضع هذا المنتوج في سياق تطور المقاربات النظرية والمنهجية التي تحاول التوصل إلىٰ المعرفة العلمية بالحركات الإسلامية.

وإذا كانت طبيعة الجواب النظري بهذه الصفة، فإن ترجمته العملية تقتضي طرح سؤال آخر، أفترض أن القارئ سيطرحه أيضا، ما دام قد توقف عند أزمة الأسس لدىٰ هذه المراكز، ومعضلة النموذج المعرفي في المقاربة البحثية. سؤال، كيف يمكن تقويم هذه الجهود؟ وكيف يمكن تصويب وجهتها؟

الجواب العملي عن هذا السؤال من ثلاث زوايا:

١- **الزاوية المعرفية**: وهي أضعف حلقة في المقاربات النظرية التي اعتمدتها المراكز البحثية الأمريكية، إذ لم تستحضر عنصرين اثنين أساسيين في تكوين الحركات الإسلامية وطبيعتها، الأول هو نظام المعرفة التي تفكر من داخله، أي الأسس الإيبستمولوجية المميزة لأطروحة الإسلاميين، لأن هذا الجانب هو الذي يمكن أن يفسر إلىٰ حد كبير ما يمكن أن يحصل فيه التحول بشكل مطلق ونهائي، وما يمكن أن يحصل فيه التحول بأحجام معينة، وما لا يمكن أن يلحقه التحول، وما يبعث سلوك

الإسلاميين علىٰ التعامل العقيدي، وما يبعث سلوكهم علىٰ التعامل البراغماتي. هذا البعد المعرفي، الذي يرتبط بنوع المنظومة الأصولية التي يتبناها الإسلاميون، ظاهرية أو مقاصدية أو عرفانية، لم يحظ بالاهتمام عند هذه المراكز، مع أن رصد أثره يمكن أن يطور أدوات للتحليل تحل مشكلة ما أسماه معهد كارنيجي باستمرار المناطق الرمادية في فكر وسلوك الإسلاميين.

أما الجانب الثاني، ضمن هذه الزاوية المعرفية، فيتمثل في فهم المعادلة الثقافية التي تميز الوطن العربي، ولاسيما ما يتعلق بعلاقة الدين بالسياسة، ليس فقط في ديناميات العملية السياسية، ولكن في سوسيولوجيا المجتمع أيضا. والتقدير أن الفهم العميق لطبيعة المعادلة الثقافية، ونوع العلاقة التي تربط الدين بالسياسة فيها، سيعين المراكز البحثية الأمريكية كثيرا في فهم سلوك الحركات الإسلامية، كما سيساعدها علىٰ فهم الاعتدال الممكن، والاعتدال غير الممكن، ضمن البيئة السياسية العربية المحكومة بنسقها الثقافي.

لقد كان الدكتو إسماعيل راجي الفاروقي في غاية الدقة عندما اشترط في منهجه لدراسة الأديان مفهوم فك الارتباط، أي التحرر من السوابق الثقافية والمرجعية الحاكمة، والانخراط والتماهي مع الظاهرة كما هي، وضمن نسق تفاعلاتها القائم، وفهم نسقها الداخلي كما هو، وبدون الاستعانة بنموذج آخر مربك.

وأظن أن منهج فك الارتباط لا يصلح فقط في دراسة علم

الأديان المقارن، بل يصلح أيضا في دراسة الحركات الإسلامية، إذ بات التقويم يتطلب من الزاوية المعرفية، أن يتم فهم الحركات الإسلامية كما هي، بمنظومتها المعرفية والأصولية، وبامتدادتها التاريخية، وبمشروعها الرسالي الشامل، وبتعدد مؤسساتها وهيئاتها، وبفهم لعبة التوازنات التي تنضبط إليها في تدبير أو الحفاظ علىٰ مخرجاتها ومكتسباتها في مستوياتها المتعددة، كما يقتضي فك الارتباط أيضا فهم البيئة السياسية العربية كما هي، بشروطها ونسق تفاعلاتها، ومعادلتها الثقافية والاجتماعية، وبحجم دور الفاعل الأجنبي في التأثير فيها.

هذا العنوان الأكبر للتقويم الذي نقترحه علىٰ المستوىٰ المعرفي وهو عند النظر، الأساس المقوم لأزمة النموذج المعرفي الغربي الذي تنطلق من أرضيته المراكز البحثية الأمريكية.

٢- الزاوية النظرية: هناك خلطة ثلاثية عجيبة يصعب الخروج منها دون تحديد الهدف، فهل تريد المراكز البحثية الأمريكية دراسة سلوك الإسلاميين؟ أم تريد التنظير للطريقة الأفضل لتنمية الديمقراطية في العالم العربي؟ أم تريد الاشتغال علىٰ خيارات أفضل لتأمين المصالح الأمريكية؟

ومع أن مخرج معهد كارنيجي كان الأقل ضررا، إذ حاول أن يجعل من ترقية الديمقراطية مفتاحا لتأمين المصالح الأمريكية، ومن الإسلاميين المعتدلين مفتاحًا للتحول السياسي في العالم العربي، إلا أن هذه الصياغة النظرية لم تكن دائما موفقة بالنظر إلىٰ ديناميات

السياسة الدخلية وتفاعلاتها مع أدوار الفاعلين الخارجيين، إذ تداخلت هذه الأهداف الثلاثة، وارتبك الخيط الناظم، بحيث لم يعد من الممكن إبصار الهدف الذي يتوجه إليه البحث، وهل هو مجرد إثبات أوراق اعتماد الإسلاميين للديمقراطية؟ أو التأكيد علىٰ أولوية ترقية الديمقراطية في كل الظروف؟ أم الانحياز إلىٰ المصلحة الأمريكية؟

مهما يكن السلوك البحثي الذي اختارته هذه المراكز البحثية، فإن عملية التقويم تفترض خيارين اثنين لا ثالث لهما، إما تبني أطروحة تجمع بين هذه المكونات الثلاثة أو بين اثنين منها علىٰ الأقل، والمحافظة علىٰ هذا الخيط الناظم علىٰ طول المواكبة البحثية لهذه المراكز دون الإضطرار في لحظة من اللحظات إلىٰ التضحية ببعضها علىٰ حساب الآخر، أو الاكتفاء بدراسة سلوك الإسلاميين ضمن الاستراتيجيات المتفاعلة من غير الانحياز إليها أو الدفاع عنها، بما يعني وضع مسافة عن مشروع ترقية الديمقراطية، وأيضا عن المصالح الأمريكية.

وحيث إن المراكز الأمريكية -موضوع البحث- تشكل في الأصل مستودعات للتفكير تضع علىٰ رأس أولوياتها تقديم خدمة لصناع القرار السياسي، فإن الخيار الأنسب لها هو الأول، شريطة أن تفي بمقتضياته المبينة آنفا.

٣- الزاوية المنهجية: باستثناء الإطار المفاهيمي الغني،

وأدوات التحليل الثرية التي استعملتها المراكز البحثية الأمريكية، فإن الاختيارات المنهجية لم تكن بنفس الدرجة من الغنىٰ والثراء، إذ لم تتعد جميع البيانات والمعطيات عبر آلية المقابلة والتجميع الوثائقي المحدود، واستثمار المعطيات الصحفية، وأحيانا عقد أنشطة ولقاءات تضم قادة الحركات الإسلامية في موضوعات مخصوصة (الديمقراطية، الاعتدال، موضوع الحقوق والحريات، وتبديد منطقة الشك والارتياب بين الإسلاميين وبين الغرب)، أما ما تبقىٰ من خيارات منهجية، فقد اعتمد بشكل أساس، إما علىٰ تكثيف الملاحظة السلوكية(١)، أو نقل وجهات نظر أطياف أخرىٰ عن سلوك الحركات الإسلامية(٢).

والحقيقة أننا إذا استثنينا مقاربة معهد واشنطن التي كانت تميل إلىٰ اعتماد التخمينات والأحكام النمطية الجاهزة، وأحيانا الانحياز إلىٰ أسلوب التحريض غير العلمي، فإن الخيارات الأخرىٰ المنهجية مع مشروعيتها العلمية، إلا أنها لم تكن الشكل الوحيد الذي يتم من خلاله بناء المؤشرات لاستخلاص النتائج الضرورية(٣)، كما أن

---

(١) اعتمد معهد كارنيجي تقنية الرصد الكثيف لمواقف ومبادرات الإسلاميين وأدائهم الرقابي والتشريعي.

(٢) تم اعتماد تقنية رصد مواقف القوىٰ السياسية المعارضة من الإسلاميين.

(٣) يلاحظ أن أطروحة المركزين عن الإسلاميين كانت جاهزة، وكان تركيز الملاحظة علىٰ سلوك الإسلاميين يندرج في سياق دعم وإسناد مقولات الأطروحة، ومحاولة ملأ بعض البياضات والحلقات الفارغة التي لم تؤطر بما يكفي من الأجوبة.

شكل استعمالها لم يخل من عملية انتقاء موجهة بقصد التوصل إلىٰ نفس النتائج المقررة[1].

والحال أن عملية تقويم المنهج علىٰ هذا المستوىٰ، تقتضي الإعلان عن كافة الآليات المستعملة لتجميع معطيات البيانات الوصفية عن الحركات الإسلامية، وتوضيح طريقة تحويلها إلىٰ مؤشرات صالحة لتوليد الخلاصات، وإخضاع المسلمات التي يتم تناقلها عبر آلية القياس، إلىٰ عملية الاختبار ضمن السياق الثقافي والسياسي الذي يحكم العملية السياسية في الوطن العربي، تماما كما ألمحنا في المبحثين الأخيرين من الفصل الثالث.

هذه بعض الخطوط العريضة التي نقترحها في تقويم مخرجات مراكز الأبحاث الأمريكية فيما يخص دراسة السلوك السياسي للإسلاميين، ونقدر أن مجرد الوعي بها سيساعد القارئ والباحث علىٰ امتلاك الحد الأدنىٰ من الرؤية النقدية في قراءة هذه المخرجات.

---

(١) من ذلك التعسف في تقييم المشاركة، ومحاولة تبخيس جدواها بالاكتفاء بتقييم الأداء السياسي مفصولا عن بقية المكتسبات الأخرىٰ، بل وتقييم المشاركة السياسية بالقياس إلىٰ الأهداف المعيارية (حصول التغيير السياسي، التأثير في السياسات العامة)، وليس ضمن مسار تطور المشاركة السياسية نفسها (هل وقع تقدم ضمن هذا المسار أم تراجع؟) انظر علىٰ سبيل المثال، طريقة تقييم معهد كارنيجي مشاركة حزب العدالة والتنمية المغربي، إذ تم توصيفها بالتراجع، مع أن هذا الحزب حقق طفرة نوعية في مسار مشاركته، كانت الخطوة الأساسية التي يسرت انتقاله من المعارضة إلىٰ قيادة الشأن الحكومي.



المـراجـع

١- أدبيات معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنىٰ:

- تعزيز الديمقراطية في العالم الإسلامي تقييم آخر عرض لسياسة الولايات المتحدة، مقال تم نشره بموقع معهد واشنطن، بتاريخ ١١ دجنبر ٢٠٠٢، تحت عنوان:

Promoting Democracy in the Muslim World Assessing the Latest Exposition of U.S. Policy

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/promoting-democracy-in-the-muslim-world-assessing-the-latest-exposition-of-

- دروس من خط الجبهة في المعركة من أجل القلوب والعقول: عامان لي في المغرب. تم نشرهذا المقال بموقع معهد واشنطن، بتاريخ ٢ غشت ٢٠٠٤، تحت عنوان:

Lessons from the Front Line in the Battle for 'Hearts and Minds': My Two Years in Morocco.

على الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/lessons-from-the-front-line-in-the-battle-for-hearts-and-minds-my-two-years.

- تقرير مجموعة الدراسة الرئاسية بعنوان الأمن، الإصلاح، والسلام: الركائز الثلاث لاستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وقد نشر بموقع معهد واشنطن في الفصل الأول من سنة ٢٠٠٥، تحت عنوان:

Security, Reform, and Peace: The Three Pillars of U.S. Strategy in the Middle East

على الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/pubs/PSG2005.pdf

-معضلة الديمقراطية في الشرق الأوسط: هل الإسلاميون هم الحل؟، نشر بموقع بتاريخ ٣ مارس ٢٠٠٥، تحت عنوان:

The Democracy Dilemma in the Middle East: Are Islamists the Answer?

على الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-democracy-dilemma-in-the-middle-east-are-islamists-the-answer

- الديمقراطية في العالم العربي: مشاكل وتوقعات، نشر هذا المقال في موقع معهد واشنطن بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٠٤، تحت عنوان:

Democracy in Arab Countries: Problems and Prospects.

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/democracy-in-arab-countries-problems-and-prospects.

- **سياسة الولايات المتحدة اتجاه الإسلاميين: الاحتواء مقابل الإقصاء.** نشر هذا المقال في موقع معهد واشنطن بتاريخ ١٥ يناير ٢٠٠٤، تحت عنوان:

U.S policy toward islamists engagement:versus; isolation

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/u.s.-policy-toward-islamists-engagement-versus-isolation.

- **ورقة انتصار حماس وأثره علىٰ الأمن والسياسة والاقتصاد والاستراتيجية،** نشر هذا المقال بموقع معهد واشنطن، بتاريخ فبراير ٢٠٠٦، تحت عنوان:

A Primer on Hamas: Origins, Tactics, Strategy, and Response

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/hamas-triumphant-implications-for-security-politics-economy-and-strategy

- **جديد جدول أعمال «الدبلوماسية التمهيدية» للجهود الأمريكية في الشرق الأوسط،** نشرت هذه المقالة بموقع معهد واشنطن، بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠٠٩، تحت عنوان:

Obama's Personal 'Public Diplomacy': A Very Preliminary Assessment

على الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/obamas-personal-public-diplomacy-a-very-preliminary-assessment

- تقرير: إعادة كتابة القصة: استراتيجية مندمجة لمكافحة الإرهاب، نشر هذا التقرير بموقع معهد واشنطن، بتاريخ ١٣ مارس ٢٠٠٩، تحت عنوان:

Rewriting the Narrative: An Integrated Strategy for Counterradicalization

على الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/rewriting-the-narrative-an-integrated-strategy-for-counterradicalizati

- الرئيس أوباما يتحدث إلىٰ مسلمي العالم: تقييم مبكر، نشر بتاريخ بتاريخ ٤ يوينو ٢٠٠٩، وقد نشر بموقع واشنطن، تحت عنوان:

President Obama Speaks to the World's Muslims: An Early Assessment

على الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/president-obama-speaks-to-the-worlds-muslims-an-early-assessment

- ثلاثة أسابيع حاسمة في الشرق الأوسط: رؤىٰ في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، نشر بموقع معهد واشنطن، بتاريخ ٢١ يونيو ٢٠١٠، تحت عنوان:

The Gaza Flotilla Incident: Implications for Middle East Politics and U.S. Policy

على الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-gaza-flotilla-incident-implications-for-middle-east-politics-and-u.s.-p

- كيف تستطيع واشنطن مساعدة تونس وثورات عربية أخرىٰ، نشر بموقع معهد واشنطن، بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١١، تحت عنوان:

How Washington Can Help Tunisia and Other Arab Revolutions

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/how-washington-can-help-tunisia-and-other-arab-revolutions

- صالح الولايات المتحدة في مصر: إعلان مقترح للسياسة الأمريكية، نشرت هذه المقالة بمعهد واشنطن، بتاريخ ٣١ يناير ٢٠١١، تحت عنوان:

U.S. Interests in Egypt: A Proposed Statement of U.S. Policy

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/u.s.-interests-in-egypt-a-proposed-statement-of-u.s.-policy

-أفكار للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في أعقاب أزمة مصر، نشرت هذه المقالة بموقع معهد واشنطن، بتاريخ ٩ فبراير ٢٠١١، تحت عنوان:

Recent Developments in Egypt and Lebanon: Implications for U.S. Policy and Allies in the Broader Middle East

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/html/pdf/SatloffTestimony20110209.pdf

- جماعة «الإخوان المسلمين» والتيار الإسلامي واحتمالات

مصر ما بعد مبارك: تقييم مُبكر، وقد تم نشرت هذه الشهادة بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠١١، بموقع معهد واشنطن، تحت عنوان:

The Muslim Brotherhood, the Islamic Current, and Prospects for Post-Mubarak Egypt: An Early Assessment

للاطلاع على الشهادة كاملة، انظر على الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/html/pdf/Satloff20110413.pdf

- محور الرئيس أوباما الدقيق: من أبوت أباد إلى 'رياح التغيير' العربية، هذه المقالة نشرت المقالة في موقع معهد واشنطن، بتاريخ ٢٨ ماي ٢٠١١، تحت عنوان:

President Obamã the 'Winds of Changẽ' and Middle East Peace

على الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/president-obama-the-winds-of-change-and-middle-east-peace

- مصر، استراتيجية الولايات المتحدة، والتعاطي مع جماعة «الإخوان المسلمين»، نشرت هذه المقالة نشرت بموقع معهد واشنطن، بتاريخ ٣٠ يونيو، ٢٠١١ تحت عنوان:

Egypt, U.S. Strategy, and Engaging the Muslim Brotherhood

على الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/egypt-u.s.-strategy-and-engaging-the-muslim-brotherhood

- أمريكا وإسرائيل والتداعيات الاستراتيجية للانتفاضات العربية. نشرت المقالة بموقع معهد واشنطن، بتاريخ ٢ يونيو

٢٠١١، تحت عنوان:

America, Israel, and the Strategic Implications of the Arab Uprisings

على الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/america-israel-and-the-strategic-implications-of-the-arab-uprisings

- مطلوب: اهتمام أمريكي رفيع المستوىٰ بالوضع المزري في مصر. نشرت المقالة في موقع معهد واشنطن، بتاريخ ١٣ شتنبر ٢٠١١، تحت عنوان:

Needed: High-Level U.S. Attention to the Dire Situation in Egypt

على الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/needed-high-level-u.s.-attention-to-the-dire-situation-in-egypt

- الثورات العربية وردود الفعل الأمريكية: تقييم مرحلي نشرت في موقع معهد واشنطن، بتاريخ ٢١ شتنبر ٢٠١١، تحت عنوان:

Arab Rebellions, American Responses: An Interim Assessment

على الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/arab-rebellions-american-responses-an-interim-assessment

- واشنطن ومصر: سياسة متقلصة بشكل لا يصدق. نشرت المقالة في موقع معهد واشنطن، بتاريخ ٢٨ نونبر ٢٠١١، تحت عنوان:

Washington and Egypt: The Incredible Shrinking Policy

علىٰ الرابط

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/washington-and-egypt-the-incredible-shrinking-policy

- الانتفاضات العربية، بعد عام واحد. هذه المقالة كتبها روبرت ساتلوف ونشرها بجيروزاليم بوست، وأعيد نشرها في موقع معهد واشنطن، بتاريخ ١٤ دجنبر ٢٠١١، تحت عنوان:

The Arab Uprisings, One Year On

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-arab-uprisings-one-year-on

-كيف يجب علىٰ الولايات المتحدة أن تتعامل مع الصعود الإسلامي في مصر هذه المقالة كتبها روبرت ساتلوف واريك تراجر، ونشرت في وول ستريت جورنال، وأعاد موقع معهد واشنطن نشرها بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٢، تحت عنوان:

How the U.S. Should Handle the Islamist Rise in Egypt

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/how-the-u.s.-should-handle-the-islamist-rise-in-egypt

- فوز مرسي في الانتخابات الرئاسية في مصر: التداعيات المبكرة لأمريكا والشرق الأوسط الأوسع، هذه المقالة نشرت في موقع معهد واشنطن، بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١٢، تحت عنوان:

Morsi's Victory in Egypt: Early Implications for America and the Broader Middle East

علىٰ الرابط

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/morsis-victory-in-egypt-early-implications-for-america-and-the-broader-midd

- **السياسة الأمريكية وجولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية المصرية: إظهار الوضوح، وليس عدم الاكتراث.** نشر هذا المقال في موقع معهد واشنطن، بتاريخ فاتح يونيو ٢٠١٢، تحت عنوان:

U.S. Policy and Egypt's Presidential Runoff: Projecting Clarity, Not Disinterest

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-egyptian-presidential-runoff-for-washington-disinterest-is-not-an-optio..

- **حتىٰ يتخلىٰ الرئيس المصري مرسي عن تشكيكه في هوية مرتكبي هجمات ١١ شتنبر** نشرت في واشنطن بوست، وأعيد نشرها في موقع معهد واشنطن، بتاريخ ١١ شتنبر ٢٠١٢، تحت عنوان:

Getting Egypt's Morsi to Give Up His 9/11 "ruther" Talk

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/getting-egypts-morsi-to-give-up-his-9-11-truther-talk

- **تخطيط سياسة الشرق الأوسط لإدارة أوباما في فترة ولايتها الثانية.** نشرت المقالة في موقع معهد واشنطن، بتاريخ ٩ نونبر ٢٠١٢، تحت عنوان:

Middle East Policy Planning for a Second Obama Administration:Memo from a Fictional NSC Staffer

على الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/middle-east-policy-planning-for-a-second-obama-administration-memo-from-a-f

- مستقبل مصر الثيوقراطي: الأزمة الدستورية وسياسة الولايات المتحدة، نشر هذا المقال بموقع معهد واشنطن، بتاريخ ٣ دجنبر ٢٠١٢، تحت عنوان:

Egypt's Theocratic Future: The Constitutional Crisis and U.S. Policy

على الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/egypts-theocratic-future-the-constitutional-crisis-and-u.s.-policy

- بعد الاطاحة بمحمد مرسي، فرصة ثانية لأوباما ونشرت بالواشنطن بوست، وأعيد نشرها في موقع معهد واشنطن، بتاريخ ٣ يوليوز ٢٠١٣، تحت عنوان:

After Mohammad Morsi's Ouster, a Second Chance for Obama

على الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/after-mohammad-morsis-ouster-a-second-chance-for-obama

- في مصر تكون الولايات المتحدة أفضل حالًا عندما لا تفعل شيئًا، نشر هذا المقال ونشرت ببوسطن غلوب، وأعيد نشرها في موقع معهد واشنطن، بتاريخ ٢٢ غشت ٢٠١٣ تحت عنوان:

In Egypt, US Is Better Off Doing Nothing

علىٰ الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/in-egypt-us-is-better-off-doing-nothing

١- أدبيات معهد كارنيجي:

- ورقة «الإسلاميون في العالم العربي والرقص حول الديمقراطية» بتاريخ شتنبر ٢٠٠٤ لكبير خبراء كارنيجي، جراهام فولر، نشرت في موقع معهد كارنيجي، بتاريخ شتنبر ٢٠٠٤، تحت عنوان:

Islamists in the Arab World: The Dance Around Democracy; Graham E. Fuller.

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/files/cp49_fuller_final.pdf.

- الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية في العالم العربي: استكشاف المناطق الرمادية. نشرت علىٰ موقع معهد كارنيجي، بتاريخ ٨ مارس ٢٠٠٦، تحت عنوان:

Islamist Movements and the Democratic Process in the Arab World: Exploring Gray Zones: Nathan J. Browñ Amr Hamzawy, Marina Ottaway.

علىٰ الرابط:

: http://carnegieendowment.org/files/greyzone.pdf.

- ورقة المغرب من الإصلاح الهرمي إلىٰ الانتقال الديمقراطي. مارينا أوتاواي وميريديث رايلي، ونشرت علىٰ موقع

كارنيجي، بتاريخ شتنبر سنة ٢٠٠٦، تحت عنوان:

Morocco: From Top-down Reform to Democratic Transition?

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/2006/10/03/morocco-from-top-down-reform-to-democratic-transition/92.

- ورقة الأردن والحركة الإسلامية: حدود المشاركة. ناثان براون، بتاريخ ٩ نونبر ٢٠٠٦، ونشرت علىٰ موقع كارنيجي، تحت عنوان:

Jordan and Its Islamic Movement: The Limits of Inclusion?

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/files/cp_74_brown_final.pdf

-ورقة الحركات الإسلامية في العالم العربي والحرب اللبنانية ٢٠٠٦: نموج الإخوان المسلمين في الأردن وجبهة العمل الإسلامي في الأردن. عمرو حمزاوي ودينا بشارة، ونشرت علىٰ موقع كارنيجي، بتاريخ ١٤ نونبر ٢٠٠٦، تحت عنوان:

Islamist Movements in the Arab World and the 2006 Lebanon.

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/files/cp_75_hamzawy_final.pdf.

- الاستشراف السياسي تحت عنوان: «التساؤلات التي ينبغي علىٰ الحركات الإسلامية الإجابة عنها: جماعة الإخوان المسلمون نموذجا». عمرو حمزاوي، ومارينا أوتاوي وناثان براون. وصدر

بتاريخ فبراير ٢٠٠٧، ونشر علىٰ موقع كارنيجي، تحت عنوان:

What Islamists Need to Be Clear About: The Case of the Egyptian Muslim Brotherhood.

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/files/ottaway_brown_hamzawy_islamists_final.pdf.

- **الأحزاب العلمانية في العالم العربي: الصراع علىٰ جبهتين.** من عمرو حمزاوي ومرابنا أوتاوي، وصدرت ضمن أوراق كارنيجي، بتاريخ ٢٤ ماي ٢٠٠٧، تحت عنوان:

Fighting on Two Fronts: Secular Parties in the Arab World.

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/files/cp85_secular_final.pdf.

- **ورقة حزب العدالة والتنمية في المغرب: المشاركة ومعضلاتها** عمرو حمزاوي، ونشرت علىٰ موقع كارنيجي، بتاريخ ٢٣ يوليوز ٢٠٠٨، تحت عنوان:

Party for Justice and Development in Morocco: Participation and Its Discontents; Amr Hamzawy.

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/files/cp93_hamzawy_pjd_final.pdf.

- **ورقة الإسلاميون في السياسة ديناميكيات المشاركة** .مارينا أوتاوي وعمرو حمزاوي، وصدرت ضمن أورق كارنيجي، بتاريخ ١١ دجنبر ٢٠٠٨، تحت عنوان:

Islamists in Politics: The Dynamics of Participation: Marina Ottaway
Amr Hamzawy.

على الرابط:

http://carnegieendowment.org/files/islamist_participation.pdf.

- **ورقة «ماذا يحدث داخل جماعة الإخوان المسلمين المصرية: النقاش حول برنامج الحزب وتداعياته». حمزاوي وناثان ج. براون، وصدرت ضمن أوراق كارنيجي، بتاريخ ١٤ يناير ٢٠٠٨ تحت عنوان:**

The Draft Party Platform of the Egyptian Muslim Brotherhood: Foray Into Political Integration or Retreat Into Old Positions? Nathan J. Brown, Amr Hamzawy.

على الرابط:

http://carnegieendowment.org/files/cp89_muslim_brothers_final.pdf.

- **ورقة دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط استعادة المصداقية مارينا أوتاوي، نشرت في معهد كارنيجي بتاريخ ٢ يونيو ٢٠٠٨، تحت عنوان:**

Democracy Promotion in the Middle East: Restoring Credibility

على الرابط:

http://carnegieendowment.org/2008/06/02/democracy-promotion-in-middle-east-restoring-credibility/lyk

- **الإسلاميون في العالم العربي: النضج في ظروف الأزمة.** عمرو حمزاوي. ونشرت في جريدة الأهرام المصرية، وأعاد نشرها

موقع كارنيجي، بتاريخ ١١ ماي ٢٠٠٩ تحت عنوان:

Growing in Crisis.

علىٰ الرابط:

http://carnegie-mec.org/2009/05/11/growing-in-crisis/b3do.

- **ورقة ترقية الديمقراطية في الشرق الأوسط ليست طريقا باتجاه واحد.** مارينا أوتاوي، وصدر في نونبر ٢٠٠٩، ونشرت بموقع كارنيجي، تحت عنوان:

Middle East Democracy Promotion Is Not a One-way Street.

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/files/mideast_democracy_promotion1.pdf.

- **مصر: من شبه السلطوية إلىٰ البُعد الواحد.** مارينا أوتاوي، ونشر في ونشر بموقع كارنيجي، بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠١٠، تحت عنوان:

Egypt: From Semi-Authoritarianism to One-Dimensionality.

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/2010/02/25/egypt-from-semi-authoritarianism-to-one-dimensionality/46b4.

- **«جماعة الإخوان المسلمين المصرية: مشاركة الإسلاميين في بيئة سياسية مغلقة».** عمرو حمزاوي وناثان بروان، وصدرت ضمن أوراق كارنيجي، بتاريخ ٩ مارس ٢٠١٠، تحت عنوان:

The Egyptian Muslim Brotherhood: Islamist Participation in a Closing Political Environmen.

على الرابط:

http://carnegieendowment.org/files/muslim_bros_participation.pdf.

- **ورقة نبذ العنف وتبني الاعتدال: نهج المراجعة في الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد في مصر.** عمرو حمزاوي، وسارة غريبوسكي، وصدرت ضمن أوراق كارنيجي، بتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠١٠، تحت عنوان:

From Violence to Moderation: Al-Jama'a al-Islamiya and al-Jihad.

على الرابط:

http://carnegieendowment.org/files/violence_moderation.pdf.

- **الديمقراطية في مصر: بين الجيش والإسلاميين والديمقراطيين الليبراليين.** مارينا أوتاوي، نشر بموقع كارنيجي، بتاريخ ٣ نونبر ٢٠١١، تحت عنوان:

Egypt s Democracy: Between the Military, Islamists, and Illiberal Democrats.

على الرابط:

http://carnegieendowment.org/2011/11/03/egypt-s-democracy-between-military-islamists-and-illiberal-democrats/6mw.

- **ورقة عندما يصبح الانتصار خيارا: جماعة الإخوان المسلمين في مصر تواجه النجاح.** ناثان براون، وصدرت ضمن أوراق المعهد في ١٠ يناير ٢٠١٢، تحت عنوان:

When Victory Becomes an Option: Egypt s Muslim Brotherhood Confronts Success.

على الرابط:

http://carnegieendowment.org/files/brotherhood_success.pdf.

- **عملية الانتقال في مصر: العثور على مخرج من الحلقة المفرغة.** مارينا أوتاوي، ونشر بموقع كارنيجي، بتاريخ ٦ فبراير ٢٠١٢، تحت عنوان:

Egypt s Transition: Finding a Way Out of the Vicious Circle

على الرابط:

http://carnegieendowment.org/2012/02/06/egypt-s-transition-finding-way-out-of-vicious-circle/9g4f

- **مَن سيصوغ الدستور المصري؟** مارينا أوتاوي، ونشر بموقع كارنيجي بتاريخ ١٣ مارس ٢٠١٢ تحت عنوان:

Who Will Write the Egyptian Constitution?

على الرابط:

http://carnegieendowment.org/2012/03/13/who-will-write-egyptian-constitution/asc.

- **أزمة المرحلة الانتقالية في مصر :الوقوع في النموذج التركي الخطأ؟** مارينا أوتاوي، ناثان ج. براون، ونشر بموقع كارنيجي، بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٢، تحت عنوان:

Egypt s Transition in Crisis: Falling into the Wrong Turkish Model?

على الرابط:

http://carnegieendowment.org/2012/03/30/egypt-s-transition-in-crisis-falling-into-wrong-turkish-model/açqf

- **ورقة الأحزاب الإسلامية في السلطة: عمل لم يكتمل بعد.** مارينا أوتاوي، مروان المعشّر، ونشرت بموقع كارنيجي، بتاريخ ٢٣ ماي ٢٠١٢، تحت عنوان:

Islamist Parties in Power: A Work in Progress.

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/2012/05/23/islamist-parties-in-power-work-in-progress/awñx.

- **الانتخابات المصرية: انتكاسة للعملية الانتقالية** مارينا أوتاوي، ونشر بموقع كارنيجي بتاريخ ٢٧ ماي ٢٠١٢، تحت عنوان:

Egypt Elections: Setback for the Transition.

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/2012/05/27/egypt-elections-setback-for-transition/az¡a.

- **خبر سار في مصر قبل خوض مزيد من المعارك** مارينا أوتاوي، ونشر بموقع كارنيجي، بتاريخ ٢٥ يوينو ٢٠١٢، تحت عنوان:

Good News Before More Battles in Egypt.

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/2012/06/25/good-news-before-more-battles-in-egypt/cajñ.

- **عودة تدريجية إلىٰ السياسة الطبيعية في مصر** مارينا

أوتاوي، ونشر بموقع كارنيجي، بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١٢، تحت عنوان:

Slow Return to Normal Politics in Egypt.

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/2012/10/26/slow-return-to-normal-politics-in-egypt/e755.

- **ورقة جماعة الإخوان المسلمين تستعد للعودة إلىٰ سوريا** رافاييل لوفيفر. نشرت بموقع كارنيجي، بتاريخ ١٥ ماي ٢٠١٣، تحت عنوان:

The Muslim Brotherhood Prepares for a Comeback in Syria.

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/2013/05/15/muslim-brotherhood-prepares-for-comeback-in-syria/g3hz.

- **ورقة: العنف ضد الأقباط والمرحلة الانتقالية في مصر.** إبراهيم سيف، أحمد فاروق غنيم، ونشرت في موقع كارنيجي، بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٣ تحت عنوان:

The Private Sector in Postrevolution Egypt.

علىٰ الرابط:

http://carnegie-mec.org/2013/06/17/private-sector-in-postrevolution-egypt/gam4.

- **ورقة القطاع الخاص في مصر بعد الثورة.** جايسون براونلي، ونشرت بموقع كارنيجي، بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠١٣، تحت عنوان:

Violence Against Copts in Egypt.

على الرابط:

http://carnegieendowment.org/2013/11/14/violence-against-copts-in-egypt/gtsf.

- ورقة التعليم الديني والتعدّدية في مصر وتونس مروان الفاعور، ونشرت في موقع كارنيجي، بتاريخ ١٣ غشت ٢٠١٢، تحت عنوان:

Religious Education and Pluralism in Egypt and Tunisia.

على الرابط

http://carnegie-mec.org/2012/08/13/religious-education-and-pluralism-in-egypt-and-tunisia/dd60.

- ورقة «بطاقة تقييم» للتعليم في العالم العربي: البيئة المدرسية ومهارات المواطنة، مروان فاعور، ونشرت في موقع كارنيجي، بتاريخ ١ فبراير ٢٠١٢، تحت عنوان:

The Arab World's Education Report Card: School Climate and Citizenship Skills.

على الرابط:

http://carnegie-mec.org/2012/02/01/arab-world-s-education- report-card-school-climate-and-citizenship-skills/az45.

- ورقة تحولات الإعلام في ليبيا، فاطمة العيساوي، صدرت بموقع كارنيجي، بتاريخ ١٤ ماي ٢٠١٣ بعنوان:

Transitional Libyan Media: Free at Last ?

علىٰ الرابط:

http://carnegieendowment.org/2013/05/14/transitional-libyan-media-free-at-last/g3dk.

- المشاركة لا المغالبة: الحركات الإسلامية والسياسة في العالم العربي، ناثان براون. الشبكة العربية للأبحاث والنشر بشراكة مع معهد كارنيجي للشرق الأوسط. الطبعة الأولىٰ، بيروت، ٢٠١٢.

- Struggling to Adapt: The Muslim Brotherhood in a New Syria; Aron Lund; PAPER MAY 7, 2013/

- Building a Syrian State in a Time of Civil War; Adam Baczko, Gilles Dorronsoro, Arthur Quesnay; PAPER APRIL 16, 2013.

- The Syrian Opposition s Leadership Problem; Yezid Sayigh PAPER APRIL 3, 2013.

٢- أدبيات أخرى:

- دعم المراحل الانتقالية العربية: أربعة تحديات أمام الرئيس الأمريكي الجديد. تمارا كوفمان ويتس، بتاريخ ٦ نونبر ٢٠١٢، تحت عنوان:

Supporting Arab Transitions: Four Challenges for the Next U.S. President.

علىٰ الرابط:

http://www.brookings.edu/research/opinions/2012/11/06-arab-transitions-us-president-wittes.

- خطىٰ الحرية المضطربة: الدور الأمريكي في بناء

الديمقراطية العربية. صدر عن مركز سابان، بتاريخ أبريل ٢٠٠٨ تحت عنوان:

freedom s Unsteady March: America's Role in Building Arab Democracy.

- الأحزاب الإسلامية، ثلاثة أصناف من الحركات الإسلامية. تمارا كوفمان وايتس، نشرت في مجلة الديمقراطية، الصادرة عن المنحة القومية للديمقراطية في جامعة هوبكينز الأمريكية. المجلد ١٩ العدد ٣ بتاريخ يوليوز ٢٠٠٨، تحت عنوان:

Islamists partiesM three kinds of movements.

- وهم اسبعاد الإسلاميين. د خليل العناني أوراق معهد سابان التابع لمعهد بروكينغز، وصدرت في مارس ٢٠١٠ تحت عنوان:

The Myth of Excluding Moderate Islamists in the Arab World.

علىٰ الرابط:

http://www.brookings.edu/research/papers/2010/03/moderate-islamists-alanani.

- استراتيجيات لإدماج الإسلاميين. حميد شادي، مدير معهد بروكينغز الدوحة، موقع معهد بروكينز، بتاريخ يناير ٢٠١٠ بعنوان:

Strategies for Engaging Political Islam.

علىٰ الرابط:

http://www.brookings.edu/research/papers/2010/02/01-political-islam-hamid

- إدماج الإسلاميين وتعزيز الديمقراطية: تقييم أولي. منىٰ

يعوبيان هذه الورقة، وأصدرها معهد السلام الأمريكي في شتنبر ٢٠٠٧، تحت عنوان:

Engaging islamists and Promoting Democracy:a Preliminary assessment.

علىٰ الرابط:

http://www.usip.org/sites/default/files/sr190.pdf.

- **التعاطي مع الإسلاميين المعتدلين.** كريستينا كوش أوراق مؤسسة فرايد الإسبانية بتاريخ يناير ٢٠٠٩، تحت عنوان:

Plus ça change: Europe s: Engagement with Moderate Islamists

علىٰ الرابط:

http://www.fride.org/descarga/
WP75_Moderate_islamista_ENG_fe09_.pdf

- المخاض الأوربي اتجاه الإسلاميين. مقال للأستاذ مصطفىٰ الخلفي، نشر في جريدة التجديد المغربية، وأعيد نشره في جريدة العرب القطرية علىٰ الرابط:

http://www.alarab.com.qa/
details.php?docId = 72622&issueNo = 417&secId = 15

- **بناء الجسور لا الأسوار، إدماج الإسلاميين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.** أليس كليني، صدرت هذه الورقة في شتنبر ٢٠٠٩، ونشرت بمركز دراسات السياسات العامة ببريطانيا تحت عنوان:

Building Bridges, Not Walls. Engaging with political Islamists in the Middle East and North Africa.

علىٰ الرابط:

http://ippr.org/images/media/files/publication/2011/05/building_bridges_not_walls_1725.pdf.

- حوار الحركات الإسلامية ذات المرجعية الإسلامية مع الغرب. أشغال الندوة المنظمة بأكادير في أبريل ٢٠٠٩. إصدارات حزب العدالة والتنمية، الطبعة الأولىٰ، المغرب ٢٠١٠م.